

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

التقرير الربع سنوي
إلى كونغرس الولايات المتحدة

[30 نيسان / أبريل 2009]

القانون العام 106-108 كما تم تعديله والقانون العام 452-95



رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يسرني أن أقدم إلى الكونغرس وإلى وزير الخارجية والدفاع التقرير ربع السنوي الواحد بعد العشرين للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. هذا التقرير الشامل حول وضع إعادة إعمار العراق سنة ٢٠٠٩ يشتمل على:

- نظرة عامة حول القضايا ذات الأهمية التي تؤثر على البرنامج الأميركي.
- نظرة محدّثة حول استخدام مليارات الدولارات من أموال إعادة الإعمار المخصصة للعراق.
- لقطات سريعة حول تقدم أعمال إعادة البناء في كل محافظة عراقية.
- ملخص لأعمال التدقيقات والتفتيشات والتحقيقات التي أنجزت خلال ربع السنة هذا
- نظرة عامة حول أعمال الإشراف التي قامت بها الوكالات الأخرى في العراق.

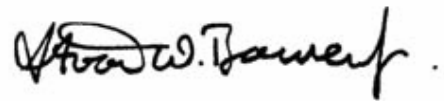
خلال ربع السنة هذا، سافرت إلى العراق للمرة الثانية بعد العشرين منذ تعييني كمفتش عام قبل خمس سنوات. واجتمعت، خلال زيارتي، بكبار القياديين في الحكومة العراقية بما فيهم رئيس الوزراء نوري المالكي، ونائب الرئيس طارق الهاشمي، ونائب رئيس الوزراء رافع العيساوي، ورئيس المجلس الأعلى للتدقيق، د. عبد الباسط. غطت هذه الاجتماعات تشكيلة منوعة من القضايا، لكن مسألة هامة واحدة شقت طريقها عبر كل واحد من هذه الاجتماعات – الفساد. لقد ذكر المفتش العام منذ زمن هذه المشكلة، واصفاً إياها في العام ٢٠٠٦ بالتمرد الثاني. انها تثبط همة جهود الحكومة العراقية لتطوير ديمقراطيتها الحديثة العهد. لقد اعترف رئيس الوزراء بالنطاق العريض للمشكلة، ووافق نائب الرئيس على ضرورة عمل المزيد لتعزيز قدرة العراق على الاستجابة لها. واجتمعت بمنسق مكافحة الفساد لدى السفارة وسُررت لرؤية التخطيط الذي طوره لتحسين الدعم الأميركي في هذا المجال. لكن من الواضح ان ثمة حاجة إلى عمل المزيد لمكافحة التمرد الثاني الذي يبدو انه أصبح أقوى مع إزالة التمرد الأول.

النقاط الهامة في التقرير ربع السنوي هذا تشمل صدور أهم تقرير حول الدروس المكتسبة للمفتش العام في ٢ شباط/فبراير، الدروس القاسية: تجربة إعادة إعمار العراق. هذه الدراسة الطويلة التي احتاج إعدادها إلى أكثر من سنتين حول البرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق، تبحث مختلف جوانب ست سنوات من الجهود الأميركية لإعادة بناء العراق، إذ بلغت ١٣ درساً تكتيكياً وإستراتيجياً هاما تنطبق على العمليات الطارئة الحالية والمستقبلية في الخارج. في ٢٥ آذار/مارس، مثلتُ أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب للإدلاء بشهادتي حول تلك الدروس. الدرس الإستراتيجي الجوهري من العراق هو ان

الولايات المتحدة بحاجة إلى إصلاح مقاربتها للعمليات الطارئة في الخارج، وان أي مقارنة للإصلاح يجب ان تعالج الطرق لتحسين وحدة القيادة الضعيفة التي شكلت عبئاً على إدارة برنامج إعادة إعمار العراق.

عالجت جهود إشراف المفتش العام خلال ربع السنة هذا تشكيلة واسعة من القضايا في إعادة إعمار العراق، من بينها التدقيقات التي راجعت البرنامج لإنشاء مراكز للعناية الصحية، وعملية نقل الأصول المقدمة من الولايات المتحدة إلى السيطرة العراقية، ومطلب الكونغرس القائل بمشاركة الحكومة العراقية بتكاليف الجهود المتواصلة لإعادة الإعمار. سافر مفتشو مكتب المفتش العام إلى عدد من مواقع المشاريع في أرجاء العراق خلال ربع السنة هذا. ولقد رافقتهم إلى محافظة الأنبار في مطلع آذار/مارس لمعاينة مشروع جسر بالقرب من الفلوجة. عمليات التفتيش المُلخصة في هذا التقرير تشمل مجموعة ناجحة عامة من المشاريع بما في ذلك المدارس والعيادات الصحية. وأخيراً، واصل فريق المحققين التابع للمفتش العام التقدم في معالجة ٨٠ قضية ويتوقع اتخاذ إجراءات قانونية بحق عدد منها خلال ربع السنة القادم. بفضل أعمال التدقيق للمفتش العام، تمكنا من إعادة أكثر من ١٣ مليون دولار من الأموال المسترجعة إلى الحكومة العراقية في آذار/مارس.

أعتقد ان هذا هو أقوى تقرير ربع سنوي للمفتش العام حتى تاريخه، وأنا فخور بفريق التقرير ربع السنوي هذا الذي عمل باجتهاد لإنتاج هذا المنتج الرفيع الجودة، وأشعر بالامتنان لجهود الـ ٣٥ مدققاً ومفتشاً ومحققاً الذين يقومون بأعمال المفتش العام في أرجاء العراق ولكافة العاملين لدينا الذي قاموا بأعمال مُضنية ولمدى التزامهم إزاء مهماتهم. تظهر الأحداث الأخيرة أن البلاد لا تزال في وضع هش. في الذكرى الأولى لفقدان أحد مدققي مكتب المفتش العام في العراق، أثنى على الشجاعة التي يواصل فيها فريقنا التحلي بها للخدمة هناك.



ستيوارت دبليو بووين، جونيور
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ملخص أداء مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

التدقيق

١٤٢	التقارير الصادرة
٣٧٣	التوصيات الصادرة
٨١,٦٠٠,٠٠٠ دولار	الأموال التي تم توفيرها واسترجاعها بالدولار
٢٢٤,٧٢٠,٠٠٠ دولار	الأموال التي أعيد استخدامها بصورة أفضل بالدولار
١٤,٩٣٠,٠٠٠ دولار	المدفوعات التي تم تحديي دقتها

التفتيش

١٤٧	التقييمات الصادرة حول المشاريع
٩٦	التقييمات المحدودة الصادرة التي جرت في الموقع
٧٤٦	تقييمات صور الأقمار الصناعية

التحقيقات

٤١٤	التحقيقات التي استُهلّت
٣٣٤	التحقيقات التي أُقفلت أو أُحيلت
٨٠	التحقيقات المفتوحة
٢٠	الاعتقالات
٢٤	الاتهامات الموجهة
١٨	الإدانات القضائية
٣٥,٠٤٠,١٦١ دولار	قيمة الأصول المسترجعة أو المصادرة بأوامر قضائية بالدولار

الاتصالات عبر الخط المباشر بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩

١٨	فاكس
٧٥	هاتف
١١٠	حضور شخصي
٣٤٣	رسائل إلكترونية
٢٦	إحالات
٢٨	بريد
١١٦	موقع المفتش العام على الانترنت
٧١٦	مجموع الاتصالات عبر الخط المباشر

منتجات غير تدقيقية

٢٧	شهادات أمام الكونغرس
٤	التقارير الصادرة حول الدروس المكتسبة

التأميم
صلاح الدين
الأنبار
ديالي
بغداد
واسط
بابل
القادسية
كربلاء
النجف
المنثى
ذي - قار
ميسان
البصرة

القسم الرابع

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تدقيقات المفتش العام
التفتيش
التحقيقات
الخط المباشر للمفتش العام
موقع المفتش العام على شبكة الإنترنت
تحديث معلومات التشريعات

القسم الخامس

إشراف الوكالات الأخرى

مقدمة
تدقيقات الوكالات الأخرى
تحقيقات الوكالات الأخرى

الهوامش
مختصرات وتعريفات

القسم الأول

ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

إعادة إعمار العراق سنة ٢٠٠٩
انتخابات المحافظات
مستقبل الحضور الأميركي في العراق
أمن العراق سنة ٢٠٠٩
تمويل إعادة الإعمار والأمن والتنمية
الاقتصاد العراقي سنة ٢٠٠٩
العقبات الدائمة بوجه التنمية المستدامة
الإجراءات القانونية ذات الأهمية
إشراف مكتب المفتش العام
الدروس المكتسبة:
إصلاح العمليات الطارئة في الخارج
الكلفة البشرية

القسم الثاني

مصادر واستخدامات أموال إعادة إعمار العراق

تمويل إعادة إعمار العراق
الأمن
البنية التحتية
شكل الحكم
الاقتصاد

القسم الثالث

إعادة الإعمار حسب المحافظات

انتخابات المحافظات
فرق إعادة إعمار المحافظات
لقطات سريعة حول المحافظات
كردستان
نينوى

* النص الكامل لصيغة التقرير ربع السنوي هذا للمفتش العام لإعادة إعمار العراق متوفر على موقع SIGIR على الموقع www.sigir.mil . انه النص الرسمي للتقرير الذي يحتوي على كافة الملحقات والتصحيحات.

الملحقات

الملحقات للتقرير ربع السنوي هذا ليست مُتضمّنة في النص المطبوع لهذه النشرة. انها منشورة على موقع المفتش العام على شبكة الانترنت على www.sigir.mil.

الملحق أ مرجع استنادي لصفحات هذا التقرير حول شروط المفتش العام لرفع التقارير عن الأوضاع بموجب القسم 3001 للقانون العام 106-108 كما هو معدل، وقانون المفتش العام لسنة 1978 كما هو معدل.

الملحق ب يُلخص الآثار المالية وغير المالية لعمل المفتش العام.

الملحق ج مرجع استنادي لنصوص الموازنة المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق.

الملحق د يقدم مرجعاً استنادياً حول الطريقة التي يقسم فيها المفتش العام المشاريع والبرامج على فئات من مختلف الوكالات الحكومية الأميركية داخل القطاعات المحددة من قبل المفتش العام.

الملحق هـ يقدم المعلومات حول خلفية وتاريخ كل واحد من حسابات الصناديق الأميركية الأربعة الرئيسية المتعلقة بإعادة إعمار العراق.

الملحق و يتحدث عن وضعية الأموال العراقية المصادرة أو المكتسبة وكذلك عن صندوق تنمية العراق، المستخدمة لإعادة الإعمار.

الملحق ز يتحدث عن المساهمة الدولية في جهود إعادة إعمار العراق.

الملحق ح يقدم قائمة بتدقيقات المفتش العام المكتملة وتوصيات ذات شأن مفتوحة من التدقيقات السابقة، ومعلومات عن الآثار المالية وغير المالية لتدقيقات المفتش العام.

الملحق ط يحتوي على قائمة التدقيقات المكتملة للمفتش العام حول نشاطات إعادة إعمار العراق.

الملحق ي يحتوي على قائمة شاملة لحالات التوقيف المؤقت والحظر الناتجة عن هذه التحقيقات.

الملحق ق يقدم ملخصات للتدقيقات والمراجعات المكتملة والجارية على يد الوكالات الأميركية الأخرى حول برامج ونشاطات إعادة إعمار العراق.

الملحق ل يحتوي على قائمة بالتدقيقات والتقارير والشهادات المكتملة حول نشاطات إعادة إعمار العراق التي أصدرها المفتش العام ووكالات التدقيق الأميركية الأخرى.

ملاحظات

مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

إعادة إعمار العراق سنة ٢٠٠٩

انتخابات المحافظات

مستقبل الحضور الأميركي في العراق

أمن العراق سنة ٢٠٠٩

تمويل إعادة الإعمار والأمن والتنمية

اقتصاد العراق سنة ٢٠٠٩

العقبات الدائمة بوجه التنمية المستدامة

الإجراءات القانونية ذات الشأن

إشراف المفتش العام

الدروس المكتسبة: إصلاح العمليات الطارئة في الخارج

الكلفة البشرية

القسم ١

إعادة إعمار العراق سنة ٢٠٠٩

صادف ربع السنة هذا الذكرى السادسة لدخول الولايات المتحدة إلى العراق. منذ غزو ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، خصص الكونغرس ٥١ مليار دولار من المساعدات الخارجية لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار التي طالت كل جانب من المجتمع العراقي، من تدريب وتجهيز قواته الأمنية إلى تحسين تسليم الخدمات الأساسية.

عشرات المليارات هذه من دولارات دافع الضرائب الأميركي قدمت بصورة رئيسية إلى أربعة صناديق كبرى: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (٢٠,٨٦ مليار دولار)، صندوق قوات الأمن العراقية (١٨,٠٤ مليار دولار)، صندوق دعم الاقتصاد (٣,٧٤ مليار دولار) وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (٣,٥ مليار دولار). بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد ألزمت ٤٢,١٦ مليار دولار وأنفقت ٣٧,٨٩ مليار دولار لإعادة إعمار العراق.^(١)

أعطت عدة أحداث مَعلمية شكلها لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار المتواصلة خلال ربع السنة هذا:

- **شكل الحكم.** في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أجرت الحكومة العراقية الانتخابات في المحافظات التي طال انتظارها في ١٤ من أصل محافظات العراق الـ ١٨، وتم اختيار مجالس جديدة للمحافظات سوف تلعب أدواراً ذات أهمية متزايدة في إعادة إعمار العراق في عدة محافظات مختلفة إثنياً وقومياً، صحّحت انتخابات المحافظات انعدام التوازن الذي سببته المقاطعة السنوية لانتخابات المحافظات سنة ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، افتتحت انتخابات المحافظات "سنة الانتخابات" في العراق التي سوف تبلغ ذروتها في كانون الأول/ديسمبر مع الانتخابات البرلمانية، وهي أول استفتاء حول الائتلاف الحاكم برئاسة نوري المالكي.
- **الأمن.** وفقاً للاتفاقية الأمنية (SA) المعقودة في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تعود المسؤولية الأمنية في كامل البلاد الآن إلى الحكومة العراقية. كذلك تحملت الحكومة العراقية إدارة السيطرة على منظمة أبناء العراق (SOI) التي رعتها الولايات المتحدة والتي ضمت حوالي ١٠٠,٠٠٠ رجل سني شارك العديد منهم سابقاً في نشاطات التمرد أو كانت لهم علاقة بها. وأعلنت الإدارة الأميركية الجديدة أيضاً إستراتيجيتها لسحب القوات الأميركية في العراق على مدى السنوات القادمة.
- **الاقتصاد.** في ٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٩، صادق المجلس الرئاسي في العراق على موازنة سنة ٢٠٠٩ البالغة ٥٨,٦ مليار دولار. تقلبات أسعار النفط أجبرت الحكومة العراقية على إعادة النظر في موازنتها خفصاً ثلاث مرات قبل إقرارها أخيراً (كان الاقتراح الأولي ٨٠ مليار دولار). تبحث الحكومة العراقية عن طرق جديدة لتوليد الإيرادات، بما في ذلك زيادة الجهود لاجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

انتخابات المحافظات

نتائج انتخابات المحافظات الأخيرة كشفت ان العراقيين قرروا بأكثريةهم التصويت ضد شاغلي المناصب الذين ينتمي الكثيرون منهم إلى مختلف الأحزاب الدينية الشيعية التي سيطرت على الساحة السياسية العراقية طيلة السنوات الأربع الأخيرة. بدلاً من ذلك، اختار الناخبون المرشحين الذين يناصرون المزيد من الأمن، والأقل من العلمانية، والخدمات أفضل، لم تشوه أية أعمال عنف تذكر الانتخابات التي تمثل انتصاراً كبيراً لقوات الأمن العراقية (ISF) التي أخذت القيادة في تأمين السلامة في أكثر من ٧٠٠٠ مركز اقتراع.

عندما ستصبح عملانية بالكامل، سوف تكون لمجالس المحافظات الجديدة سلطة انتخابات حكام المحافظات، وتعيين الرسميين الأمنيين، وسنّ قوانين المحافظات، وإدارة أموال إعادة الإعمار من موازنات المحافظات. المحافظات الكردية الثلاث ومحافظة التأميم – التي يتنازع عليها العرب والأكراد والتركمان – ستجري الانتخابات فيها لاحقاً سنة ٢٠٠٩.

نسبة اقتراع متدنية

في ٣١ كانون الثاني/يناير، تقدم ١٤،٤٣١ مرشحاً لإشغال ٤٤٠ مقعداً في ١٤ محافظة. وذهب ٥١ بالمئة فقط من الناخبين المؤهلين في تلك المحافظات إلى صناديق الاقتراع.^(٢) لكن في محافظة الأنبار ذات الأغلبية الساحقة السنية، كانت نسبة الاقتراع أعلى بكثير من مستويات ٢٠٠٥، (ارتفعت من ٥ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة). كما ازدادت نسبة الاقتراع في المحافظات ذات التنوع الديني والإثني مثل ديالى (ارتفعت ١١ بالمئة) ونيوى (ارتفعت ٣٨ بالمئة). معظم المحافظات الشيعية شهدت نسبة اقتراع أدنى: بابل، بغداد، البصرة، كربلاء، ميسان، القادسية، ذي – قار، وواسط كان الاقتراع فيها أدنى من سنة ٢٠٠٥ بنسبة ١٠ بالمئة.^(٣)

الرابحون والخاسرون

فاز ائتلاف دولة القانون برئاسة رئيس الوزراء المالكي بـ ١٢١ مقعداً، وفاز المجلس الشيعي الأعلى (ISCI) بـ ٥٨ مقعداً، ومؤيدو مقتدى الصدر بـ ٤١ مقعداً. وفازت القائمة الوطنية لرئيس الوزراء السابق إياد علاوي، بـ ٢٦ مقعداً، وفاز الحزب العراقي الإسلامي لنائب الرئيس طارق الهاشمي (IIP) بـ ٣٢ مقعداً، وفازت كل من قائمة المشروع القومي السنية بقيادة صالح المطلق، وقائمة الحدباء الوطنية بـ ١٩ مقعداً. وفازت الأحزاب الكردية بـ ١٢ مقعداً، لكن معظم الأكراد يقطنون في المحافظات الأربع التي تقترع في وقت لاحق هذه السنة. وحصد طيف من الأحزاب الصغيرة المقاعد المتبقية، وهم يمثلون

تشكيلة متنوعة من الدوائر الانتخابية السياسية والاثنية والدينية. الشكل ١-١ يبيّن نظرة عامة حول النتائج حسب الأحزاب في كافة المحافظات الـ ١٤.^(٤)

منظور شيوعي – محافظتا بغداد والبصرة

دعم رئيس الوزراء، نوري المالكي ائتلاف دولة القانون الذي نادى بحكومة مركزية قوية ومدنية قادرة على تسليم المزيد من الخدمات والأمن الأفضل للشعب العراقي. فاز ائتلاف دولة القانون بأكثرية قوية أو بأغلبية في ست محافظات (بابل، بغداد، البصرة، ذي قار، القادسية وواسط) وانتهى إلى تعادل مع المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في ثلاث محافظات (ميسان، المثنى والنجف). المجلس الأعلى الإسلامي العراقي (الذي كان يعرف سابقاً بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، أو SCIRI) كان يسيطر سابقاً على ثمانية مجالس، ولم يعد يسيطر على أي مجلس.^(٥)

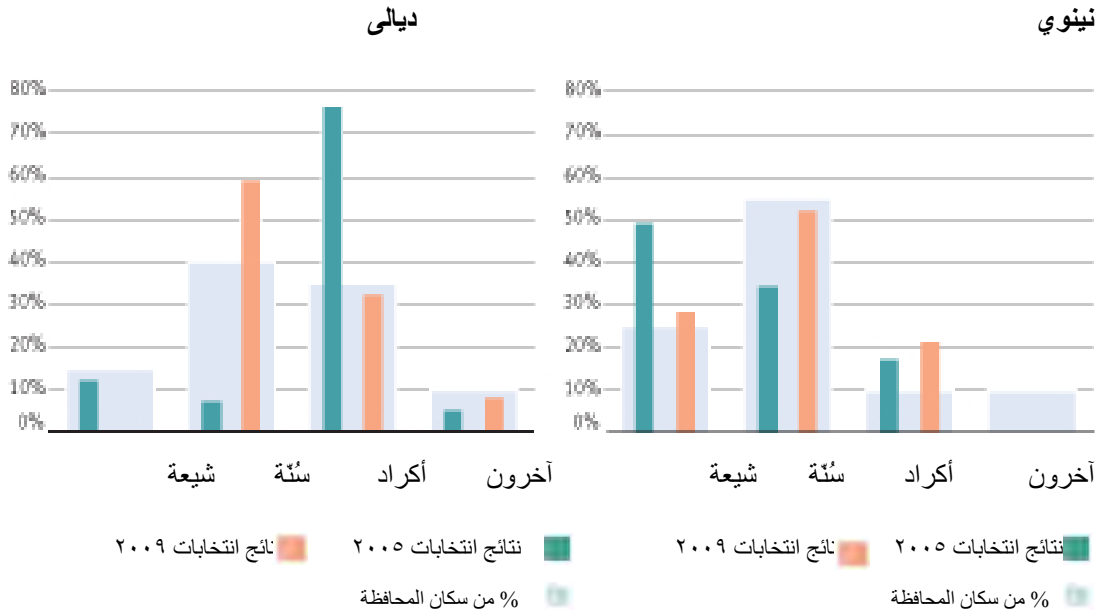
كانت انتصارات دولة القانون في محافظات بغداد والبصرة لافتة بنوع خاص. فبعد انتخابات المحافظات سنة ٢٠٠٥، كان المجلس الأعلى الإسلامي العراقي يحتل ٢٨ مقعداً من أصل ٥١ في مجلس المحافظة التي تعد أكبر عدد من السكان – بغداد. اليوم، تحتل كتلة دولة القانون ٢٨ مقعداً من أصل ٥٧ في مجلس بغداد في حين لا يحتل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي سوى ٣ مقاعد. (إجمالي عدد المقاعد في العديد من المجالس تغير بموجب أحكام قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨). وفي البصرة، المحافظة ذات الكثافة الشيعية الكبيرة، وحيث يرتبط اسم رئيس الوزراء المالكي شخصياً بانتصار قوات الأمن العراقية في الحملة العسكرية في ربيع ٢٠٠٨، كانت القصة شبيهة إلى حد كبير، فقد فاز ائتلاف دولة القانون بـ ٢٠ مقعداً مقابل ٥ مقاعد للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي .

منظور سني – محافظات الأنبار، نينوى وديالى

سنة ٢٠٠٩، برزت حركات سنية جديدة تستند إلى العشائر من صحوة الأنبار سنة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ التي ساعدت في إعادة الأمن النسبي إلى مناطق سبق أن دمرها التمرد. في محافظة الأنبار، حصّد ائتلاف بقيادة الشيخ أبو ريشة، الزعيم البارز في الصحوة، ٨ مقاعد من أصل ٢٩ في المجلس.

الشكل ١-١

مقاعد المجلس التي تم الفوز بها في نينوى وديالى، سنة ٢٠٠٥ بالمقارنة مع ٢٠٠٩



المصادر: بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، نتائج الانتخابات، النشرة رقم ٣٠، ٢٠٠٩/٢؛ الحكومة العراقية، اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.iq.arabic، ترجمة مكتب المفتش العام، التي تم الوصول إليها في ٢٠٠٩/٢/٢٢، السفارة الأميركية في بغداد، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

نتائج الانتخابات حسب الأحزاب، انتخابات المحافظات سنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، في بغداد والبصرة.



المصادر: بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - النشرة رقم ٣٠، ٢٠٠٩/٢؛ الحكومة العراقية، اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.iq.arabic، ترجمة مكتب المفتش العام، تم الوصول إليها في ٢٠٠٩/٢/٢٢.



مواطنون عراقيون يقفون في صفوف للاقتراع أمام مركز للاقتراع في جابلا، بالعراق، خلال انتخابات المحافظات في محافظة بابل، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

ساهمت المشاركة الأوسع للسنة في الانتخابات الأخيرة أيضاً في إخراج الأكراد من مواقع سيطرتهم في مجلس مقاطعة نينوى. في العام ٢٠٠٥، حصلت الأحزاب الكردية على أغلبية المقاعد في مجلس نينوى علماً أن الأكراد لا يشكلون سوى ٣٥ بالمئة من سكان المحافظة. لكن السنة فازوا، سنة ٢٠٠٩، بـ ٢٢ مقعداً من أصل ٣٧ في مجلس نينوى بينما لم تحصل أخوية نينوى الكردية سوى على ١٢ مقعداً.

جاءت حصيلة مماثلة في ديالى حيث يشكل العرب السنة ٦٥ بالمئة من السكان تقريباً. كان السنة يشغلون في السابق ثلث المقاعد في مجلس المحافظة لكنهم فازوا هذه السنة بـ ١٥ مقعداً من أصل ٢٩.^(٨)

الاتجاهات الانتخابية الناشئة

سوف ينظم العراق عدة انتخابات أخرى هذه السنة بما في ذلك انتخابات المقاطعات والمقاطعات الثانوية، واستفتاء حول المعاهدة الأمنية (الذي يجب ان ينظم قبل ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٩) والانتخابات البرلمانية القومية في كانون الأول/ديسمبر، عندما سينتخب العراقيون مجلس نواب جديد.

عدة اتجاهات سوف تعطي شكلها لتلك الانتخابات:

- الناخبون العراقيون الذين هم تقليدياً علمانيون ومعتدلون، سوف يواصلون على الأرجح التخلي عن الأحزاب الدينية علناً. وهكذا، يمكن ان يخسر المجلس الأعلى الإسلامي العراقي مزيداً من المواقع كلما قام بتبني السياسيون العراقيون من ذوي الفكر العلماني الذين يشددون على الأمن والتنمية.
- لا يزال التوتر في تزايد بين العرب والأكراد في الشمال العراقي الأوسط في ما يتعلق بترسيم الحدود الجنوبية لكردستان الفدرالية وبحقوق الأكراد في نفط كركوك. الإحصاء القومي المنوي إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر، وهو الأول منذ الغزو الأميركي، سوف يوجب، على الأرجح، هذه الخلافات. فعدد العرب والأكراد القاطنين المناطق الحدودية لا يزال مسألة جدل. وكما لاحظ وزير الدفاع، روبرت غينس مؤخراً، هناك حاجة كبرى إلى المصالحة بين العرب والأكراد.^(٩)
- لقد قسم العرب السنة دعمهم في انتخابات المحافظات بين الأحزاب التي كانت نشيطة منذ ٢٠٠٤ وبين الحركات السياسية الجديدة التي ظهرت منذ صحوة الأنبار. أما إذا كانت القوة الانتخابية الجديدة لمشايخ العشائر السننية قابلة للاستدامة، فمسألة سوف يتم اختبارها خلال الانتخابات القادمة.

مستقبل الحضور الأميركي في العراق

وفقاً لأحكام الاتفاقية الأمنية الجديدة، يجب أن تنسحب كافة القوات الأميركية من العراق بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. خلال ربع السنة هذا، قدمت الإدارة الأميركية خطتها لتلبية هذا المطلب.

خطة الانسحاب

في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أعلن الرئيس انه سوف يُخفّض الحضور العسكري الأميركي في العراق إلى حوالي ١٢٠،٠٠٠ فرد بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. خلال النصف الأول من سنة ٢٠١٠، سوف تواصل الفرق القتالية الأميركية مغادرة العراق كما ان انسحاب كافة القوات القتالية الأميركية سوف يستكمل في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ على أبعد حدّ. أما القوات الأميركية المتبقية هناك بعد هذا التاريخ، فسوف تنظم على شكل ألية استشارية للمساعدة في تدريب وتقديم النصح لوحدة قوات الأمن العراقية لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. هذه القوات المتبقية سوف تغادر العراق في نهاية ٢٠١١ إلا إذا اتفقت الولايات المتحدة والحكومة العراقية بشأن مجرى آخر للعمل.

فرق إعادة إعمار المحافظات المؤقتة

بالتناغم مع خطة الانسحاب، سوف يتم أيضاً التخفيض التدريجي لبرنامج فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT)، وسوف يتم مع الوقت دمج وظائف فرق إعادة إعمار المحافظات في الهيكلية العملائية لوزارة الخارجية الأميركية. وسوف يتم على المدى القصير، إما صرف فرق إعادة الإعمار الصغيرة المندمجة أو إعادة تصنيفها كفرق نظامية لإعادة إعمار المحافظات. بحلول نهاية ٢٠١١، سوف يتوقف برنامج هذه الفرق وسوف تقوم السفارة في بغداد ومكاتب السفارة الإقليمية باستلام اشغال إعادة الإعمار المتبقية.

سفير أميركي جديد لدى العراق

في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تبيّن مجلس الشيوخ كريستوفر هيل كسفير جديد للولايات المتحدة لدى العراق وهو سيحل محل السفير رايان كروكر الذي غادر في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٩، بعد تمضية سنتين في بغداد. وسيكون السفير هيل رابع سفير أميركي لدى العراق منذ ٢٠٠٣، بعد السفراء نيغروبونتي، وخليلزاد، وكروكر.

اتفاقية إطار العمل الإستراتيجية

سوف يكون السفير الأميركي الجديد مسؤولاً عن إدارة اتفاقية إطار العمل الإستراتيجي (SFA) التي أصبحت نافذة المفعول في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. توجز الاتفاقية العلاقة الثنائية الجديدة بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية. الأمر المركزي بالنسبة لفعالية الاتفاقية يكمن في سلسلة من اللجان المشتركة التي سيحاول المسؤولون الأميركيون والعراقيون من خلالها تنسيق الجهود في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية. خلال ربع السنة هذا، تمّ عقد أول اجتماعات للجنة المشتركة في بغداد.



بحارة من السفينة الأميركية راشمور يراقبون عمليات النفط العراقي في الخليج العربي

أمن العراق سنة ٢٠٠٩

ظل عدد الحوادث العنيفة في العراق عند مستويات متدنية نسبياً خلال الأشهر الثلاثة الماضية لكن عدة هجمات حصلت مؤخراً أدت إلى خسائر جماعية، تصوّر الطبيعة الهشة للوضع الأمني في العراق.

في ٢٣ نيسان/أبريل، دُكر ان قنابل في بغداد وديالى أودت بحياة أكثر من ٨٠ شخصاً، مُسجلة أعلى كلفة بشرية في يوم واحد خلال ما يزيد عن سنة. في اليوم التالي، قتل أكثر من ٦٠ شخصاً في بغداد. قبل ذلك بأسبوعين، في ١٠ نيسان/أبريل، أدى قصف في الموصل إلى مقتل خمسة جنود أميركيين، وهي أكبر خسارة فردية للجنود الأميركيين منذ حوالي سنة.

الشكل ١-٢ يعرض معلومات حول بعض الحوادث الأمنية الرئيسية خلال ربع السنة هذا.

نهاية عملية السيطرة العراقية على المحافظات

خلال السنوات الثلاث الماضية، أدارت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) عملية سُميت السيطرة العراقية على المحافظات (PIC) التي أعطت تدريجياً الحكومة العراقية السيطرة على أمن معظم المحافظات العراقية. بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت هناك خمس محافظات لا تزال بحاجة لبلوغ المستوى الأمني المطلوب الذي كان سيسمح بنقلها إلى السيطرة العراقية، هي بغداد، نينوى، التأميم، ديالى وصلاح الدين. لقد حُلت الاتفاقية الأمنية محل عملية السيطرة العراقية على المحافظات ونقلت كامل المسؤولية الأمنية لكافة المحافظات الـ ١٨ إلى الحكومة العراقية في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.^(١٠) تسيطر قوات الأمن العراقية الآن رسمياً على أمن كامل البلاد مع استمرار القوات المتعددة الجنسيات في العراق في وضع من المراقبة الإستراتيجية ومواصلة تقديم الدعم اللوجستي والتدريب للجيش العراقي وللشرطة العراقية.

نقل أبناء العراق إلى سيطرة الحكومة العراقية

منظمة أبناء العراق (SOI) برنامج أميركي أنشئ خلال تعزيز الوجود العسكري الأميركي لأجل إدخال السنة في الجهاز الأمني. في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نقلت القوات المتعددة الجنسيات في العراق آخر فرقة لأبناء العراق إلى سيطرة الحكومة العراقية. هناك الآن أكثر من ٩٤,٠٠٠ عنصر من أبناء العراق في ٩ محافظات تحت سيطرة الحكومة العراقية.^(١١)

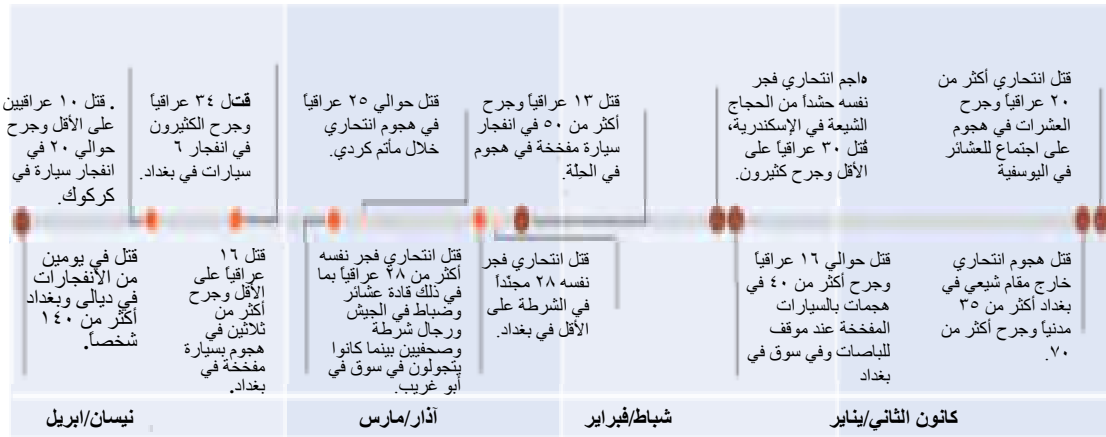
ملاحظات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

تعمل الحكومة العراقية على البحث عن وظائف في القطاع العام لمعظم أبناء العراق، بما في ذلك ضم بعض هؤلاء إلى قوات الأمن العراقية بينما سيوضع الآخرون في مكاتب حكومية مثل وزارة التعليم (التي تبدو رغبة في قبول حوالي ١٠,٠٠٠ من أبناء العراق). بتاريخ الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كان ٥٠٠٠ فقط من أبناء العراق قد جندوا في قوات الأمن العراقية من أصل ٢٠,٠٠٠ كان مخططاً ضمهم.^(١٢)

نشبت الاضطرابات في آذار/مارس الماضي حين انفجر قتال بين وحدات من قوات الأمن العراقية وعناصر من أبناء العراق المقيمين في بغداد، في حي فاضل، في العاصمة العراقية. ومما زاد من خطورة الأمر قيام الحكومة العراقية باحتجاز عدة أعضاء كبار من أبناء العراق. وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كان قد قتل ١٣ عضواً من أبناء العراق على الأقل على يد انتحاري فجر نفسه عندما تجمعوا جنوب بغداد لتلقي أجورهم.

الشكل ٢-١

الحوادث الأمنية الخطرة، ١ كانون الثاني/يناير – أواسط نيسان/أبريل ٢٠٠٩.



المصادر: المعلومات المقدمة هنا مستندة إلى تحليلات المفتش العام للمصادر المفتوحة وللترجمات الانكليزية والعربية للمستندات والدراسات والتحليلات. كافة الأرقام تستند إلى أفضل المعلومات المتوفرة حول الإصابات وتمثل مجموع القتلى والجرحى في كل حادثة.

تمويل إعادة الإعمار، الأمن والتنمية

منذ ٢٠٠٣، ألزمت الولايات المتحدة والحكومة العراقية ١٢٢,٠١ مليار دولار لإعادة إعمار العراق.^(١٣) غير أن تقلبات أسعار النفط العالمية أجبرت الحكومة العراقية على خفض الاستثمارات المخططة لإعادة الإعمار.

التمويل الأميركي

من أصل ال ٣,١ مليار دولار المتبقية وغير الملزمة من الأموال الأميركية، توجد الحصة الأكبر، ٢,٨٢ مليار دولار، في صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF). بالنسبة للنظرة الشاملة لأرصدة صندوق قوات الأمن العراقية، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، انظر الشكل ٣-١.^(١٤)

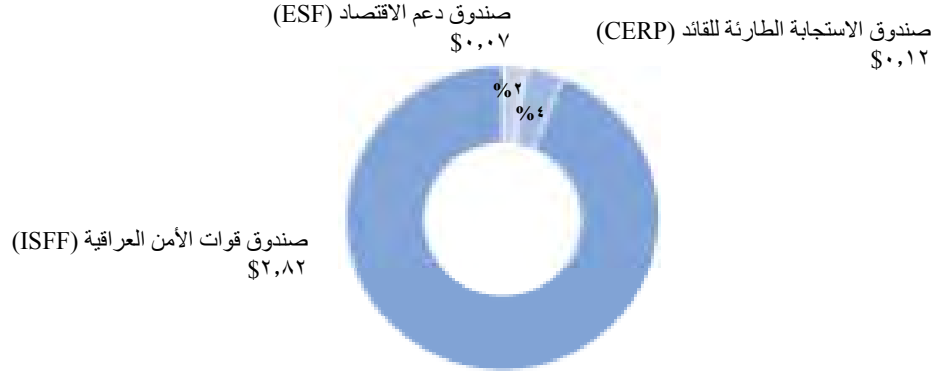
في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عرض الرئيس على الكونغرس طلب مخصصات تكميلية للسنة المالية ٢٠٠٩ بلغت ٨٣,٤ مليار دولار لتمويل العمليات الجارية في العراق وفي مسارح العمليات في أفغانستان -باكستان. وتم طلب حوالي ٧٠٠ مليون دولار من الأموال الجديدة لإغاثة وإعادة إعمار العراق: ٤٤٩ مليون دولار لصندوق دعم الاقتصاد، و١٠٨ مليون دولار لبرامج مساعدة الناس المهجرين، و١٥٠ مليون دولار للبرامج الأمنية الدبلوماسية والقنصلية.

لم يطلب الرئيس أية أموال جديدة لصندوق قوات الأمن العراقية. وبدلاً من ذلك، اقترح التمديد سنة أخرى لمليار دولار من "أموال الجسر" التي سبق ان خصصت لصندوق قوات الأمن العراقية في قانون المخصصات التكميلية لسنة ٢٠٠٨. وهذا سيمدد مدة توفر هذه الأموال لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. التمويل التكميلي للسنة المالية ٢٠٠٩ طالب أيضاً ب ٥٠٠ مليون دولار من التمويل الجديد لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للعراق وأفغانستان مجتمعين.^(١٥)

الشكل ٣-١

صناديق أميركية كبرى لم تلزم

بمليارات الدولارات. إجمالي ما لم يلزم ٣,٠١ مليار دولار



المصادر: صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤، صندوق دعم الاقتصاد (ESF): استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/١٥؛ صندوق الاستجابة الطارئة للفوائد (CERP): استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠.

موازنة الحكومة العراقية لسنة ٢٠٠٩

كان إجمالي الناتج المحلي المقدّر للعراق لسنة ٢٠٠٨، ٨٤,٧ مليار دولار - أي معدل نمو سنوي بنسبة ٧,٨ بالمئة بالمقارنة مع إجمالي الناتج المحلي المقدّر لسنة ٢٠٠٧. غير انه من المتوقع ان تكون نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي سنة ٢٠٠٩، ٥,٧ بالمئة فقط.^(١٦)

بعد ثلاث تعديلات تخفيضاً، بسبب انهيار أسعار النفط من ذروتها في تموز/يوليو ٢٠٠٨، اقر مجلس النواب في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، موازنة بلغت ٥٨,٦ مليار دولار وصادق مجلس الرئاسة عليها في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. يمثل هذا زيادة ١٧ بالمئة عن الموازنة الأساسية للحكومة العراقية سنة ٢٠٠٨ البالغة ٤٩,٩ مليار دولار.

تشمل موازنة العراق لسنة ٢٠٠٩:

- **عجز ملحوظ بقيمة ١٥,٩ مليار دولار.** هذا العجز سوف يُغطى بالواردات التي لم تنفق خلال السنوات السابقة.
- **٤٥,٩ مليار دولار من التكاليف التشغيلية.** الوزارات الخمس التي تلقت معظم الأموال التشغيلية سنة ٢٠٠٩ هي المالية والداخلية والتعليم والدفاع والتجارة. الموازنة التشغيلية لوزارة الدفاع هي أدنى بنسبة ٢١ بالمئة، إذ هبطت من ٤,٩٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ إلى ٣,٨٥ مليار سنة ٢٠٠٩. غير ان الموازنة التشغيلية لوزارة الداخلية ازدادت بنسبة ٢ بالمئة، من ٥,١٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ إلى ٥,٢٧ مليار دولار هذه السنة.
- **١٢,٧ مليار دولار من الإنفاقات الرأسمالية.** تلقت وزارات النفط والكهرباء والمالية والموارد المائية والصناعة والمعادن اكبر المخصصات من الموازنة الرأسمالية للحكومة العراقية.^(١٧)

بالنسبة لسنة ٢٠٠٩، تقدّر الحكومة العراقية واردات النفط ب ٣٦,٥ مليار دولار، مما سيؤمن حوالي ٨٥ بالمئة من واردات الحكومة العراقية. الإجمالي المجمع لواردات الحكومة العراقية من المصادر الأخرى (الرسوم الجمركية، الضرائب، والرسوم الأخرى) يتوقع ان يبلغ مجموعه ٦,٢٢ مليار دولار فقط.^(١٨) في غياب تطوير مصادر أخرى للواردات، سوف يواصل التخطيط للموازنة للحكومة العراقية، وكذلك أمن العراق، ارتباطهما بالتقلبات في أسعار السوق العالمية للنفط.



نشر العلم بمناسبة إعادة قاعدة العمليات الأمامية كالهان إلى السيطرة العراقية

اقتصاد العراق سنة ٢٠٠٩

تحت حكم صدام حسين، كان لدى العراق اقتصاد مُخطط مركزياً. وعلى الرغم من محاولات سلطة الائتلاف المؤقتة التي تقودها الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ فرض تشكيلة جديدة من إصلاحات السوق الحرة، لا يزال إرث صدام من المركزية حياً. بعد انقضاء خمس سنوات على نقل سلطة الائتلاف المؤقتة السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، لا تزال الدولة العراقية تسيطر تماماً على صناعة النفط، القطاع الوحيد المنتج للواردات الهامة في الاقتصاد.

القطاعات الأساسية: النفط والكهرباء

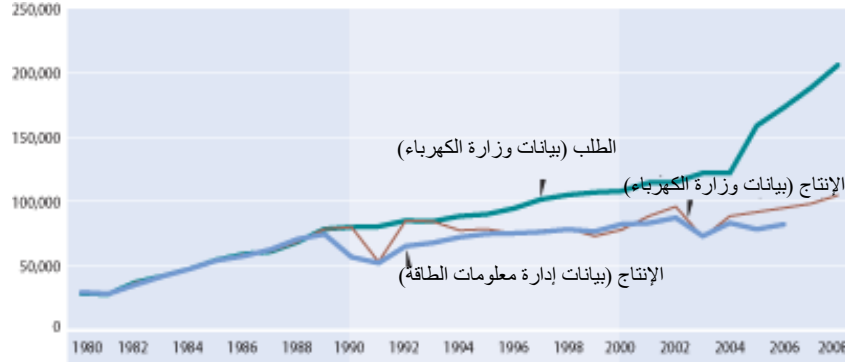
متوسط إنتاج النفط الخام في العراق خلال ربع السنة هبط قليلاً إلى ٢,٢٨ مليون برميل في اليوم (MBPD) من ٢,٣٧ مليون برميل في اليوم خلال ربع السنة الأخير من ٢٠٠٨، في حين ازداد متوسط صادرات النفط العراقية إلى ١,٨١ مليون برميل في اليوم من ١,٧٩ مليون برميل في اليوم خلال ربع السنة السابق.^(١٩)

في محاولة لاجتذاب مزيد من المستثمرين الدوليين، أعلنت الحكومة العراقية مؤخراً عن خطط تسمح لشركات الطاقة الأجنبية بتملك لغاية ٧٥ بالمئة من الحصص في المشاريع الجديدة لحفر آبار النفط.^(٢٠)

بلغ إنتاج العراق اليومي للكهرباء نسباً مرتفعة جديدة لما بعد الحرب لثالث ربع سنة على التوالي، فبلغ متوسط ١١٨,٤٨٥ ميغا واط/ساعة في اليوم، لمتوسط إجمالي يومي من الإمدادات. (بما فيها المستورد) بلغ ١٣١,٥٠٦ ميغا واط/ساعة.^(٢١) هذه النتائج تتجاوز مستويات ما قبل الغزو، كما يظهر الشكل ١-٤، لكن لا يزال هناك فجوة بين الطلب المقدر والعرض المتوفر.

الشكل ٤-١

الطلب على الكهرباء مقابل الإنتاج، ١٩٨٠-٢٠٠٨
مليون ميغاواط في اليوم



المصادر: إدارة معلومات الطاقة (EIA)، دليل ٢٠٠٦ للطاقة الدولية، وزارة الكهرباء في الحكومة العراقية.

القطاعات غير النفطية

تطبيق الإستراتيجية الوطنية العراقية للتنمية سوف يكلف قرابة ١٨٧ مليار دولار خلال السنوات الثلاث القادمة وفقاً لتقديرات المجلس الوطني العراقي للاستثمار^(٢٢) فايرادات النفط وحدها لا تستطيع تمويل الخطة. في مؤتمر عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٩ حول تطوير مصادر جديدة للإيرادات، اعترف رئيس الوزراء المالكي ان "الاقتصاد العراقي كان معتمداً على مصدر دخل واحد لمدة طويلة جداً"^(٢٣). تطرق المؤتمر الذي رعته وزارة التخطيط، إلى حاجة العراق إلى مصادر جديدة للإيرادات واستكشاف الطرق لتحسين قدرات العراق الصناعية والزراعية والسياحية.

تدير الحكومة العراقية الشركات الصناعية التي تمتلكها الدولة والتي تشمل معظم قدرة العراق الصناعية، وتتواصل الجهود الأميركية لإعادة إحياء تنشيط القطاع الصناعي الذي تمتلكه الدولة، تحت رعاية فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار (TF-BSO)، وهي مبادرة لوزارة الدفاع الأميركية.

بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان فريق العمل المذكور يساعد في إعادة إحياء ٣٠ معملاً تمتلكها الدولة^(٢٤) لكن أي منها لم ينتج حتى الآن أية أرباح. ان إصلاح القطاع الصناعي العراقي يقع على عاتق المسؤولين في الحكومة العراقية الذين يديرون هذه المعامل. ان رغبتهم في تحديث ممارسات الإدارة سوف تحدد ما إذا كانت المساعدة الأميركية الحالية سوف تثمر فوائد على المدى الطويل.

الاستثمار في العراق

واصلت المصالح الآسيوية والأوروبية والإقليمية توسيع جهودها للاستثمار في العراق خلال ربع السنة هذا في حين أخذت شركات الأعمال الأميركية الخاصة تلعب دوراً أقل بروزاً.^(٢٥)

- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وافقت الشركة الوطنية الصينية للنفط على البدء بالعمل ميدانياً في محافظة واسط بموجب عقد مع وزارة النفط.^(٢٦) وأنشأت الحكومة العراقية أيضاً ائتلاف شركات مع شركة بريطانية لحفر ٦٠ بئراً جديدة في السنة في جنوب العراق.^(٢٧)
- وقعت محافظة ذي قار مذكرة تفاهم مع شركات تركية لإنشاء مجمع صناعي كبير بالقرب من الناصرية في الجنوب.
- اتفق العراق وإيران على إقامة لجنة مشتركة سوف تركز على تعميق الروابط الاقتصادية بين البلدين. وسوف يرأس وزير التجارة في الحكومة العراقية هذا الجهاز مع نظيره الإيراني.
- افتتحت شركة دايمر التي تتخذ من ألمانيا مقراً لها مكتباً تمثيلاً لها للعراق في بغداد، وهي تعمل مع شركة تمتلكها الدولة في الإسكندرية بشأن الفرص المحتملة لإنتاج الشاحنات والباصات.

العقبات المستمرة بوجه التنمية المستدامة

خلال السنوات الست منذ غزو عام ٢٠٠٣، لم تثمر الجهود الأميركية وجهود الحكومة العراقية في إقامة حكم القانون سوى نتائج متواضعة. فالفساد لا يزال يبلي الوزارات الحكومية الرئيسية، كما أن الافتقار إلى الشفافية يعيق المحاسبة الحكومية. إضافة إلى ذلك، يثبط النظام القانوني العراقي المعقد همة الاستثمار.

الفساد

خلال ربع السنة هذا، واصلت الولايات المتحدة جهودها لمساعدة كفاح مؤسسات الحكومة العراقية المقاومة للفساد، في ما سمّاه رئيس الوزراء المالكي: "الإرهاب الأبيض" للفساد.^(٢٨)

مكتب تنسيق أعمال مكافحة الفساد (ACCO) التابع لوزارة الخارجية يعمل مع نظرائه العراقيين للبحث على إلغاء أو إصلاح المادة ١٣٦ (ب) من قانون الإجراءات الجنائية العراقي لسنة ١٩٧١ التي تسمح لوزراء الحكومة العراقية بمنح الحصانة لمرؤوسيه المتهمين بالفساد.^(٢٩) وواصل مكتب تنسيق أعمال مكافحة الفساد العمل مع مؤسسات الحكومة العراقية الثلاث الأولى لمكافحة الفساد، أي هيئة النزاهة (COI)، والمفتشين العامين، والمجلس الأعلى للتدقيق (BSA)، لكي يتقيد العراق بكافة الأحكام الـ ١٦٦ لميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC).

فبموجب ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يتوجب على العراق إقامة نظام مقاوم للفساد. الأمثلة عن الأمور التي يعالجها ميثاق الأمم المتحدة، تشمل:

- الآليات القانونية لمصادرة حصيلة الجرائم
- الإصلاحات التشريعية
- استرداد المتهمين (تسليم الأفراد إلى دولة أخرى)
- الإصلاحات الاقتصادية
- حماية الشهود والمخبرين
- فرض تطبيق القانون

التعاون الأميركي مع الحكومة العراقية حول مسائل مكافحة الفساد يركّز على مبادرتين هامتين: تحليل للفجوة بهدف التعرف على أحكام ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي لا يتقيد بها العراق، وتقييم تقوده الحكومة العراقية لإطار العمل القانوني والمؤسسي المتبقي لمكافحة الفساد.

في آذار/مارس ٢٠٠٩، اصدر مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC) تقييمه حول قوانين ومؤسسات مكافحة الإرهاب العراقية. أوصى التقرير بان تتلقى الحكومة العراقية المساعدة من الأسرة الدولية لأجل خلق وتبني إستراتيجية قومية لمكافحة الإرهاب، وإصلاح القوانين المتعلقة به، وبناء قدرات مؤسسية لمؤسسات مكافحة الإرهاب لدى العراق، وتعزيز روابطه مع المنظمات الدولية التي تفرض تطبيق القانون وتكافح الفساد.

المؤسسات العراقية لمكافحة للفساد

في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت للمفتش العام سلسلة من الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الحكومة العراقية بما فيهم رئيس الوزراء المالكي، ونائب الرئيس، طارق الهاشمي، ونائب رئيس الوزراء، رافع العيسوي ورئيس المجلس الأعلى للتدقيق، د. عبد الباسط تركي سعيد.^(٣١) أكد كل واحد من تلك الاجتماعات ان تهديد الفساد لا يزال احد أكثر المشاكل الملحة التي تواجه العراق اليوم.

بعد مرور خمس سنوات على تأسيسها، تواصل هيئة النزاهة كفاها. في آب/أغسطس ٢٠٠٧، كان أمامها أكثر من ٢٥٠٠ حالة تحقيق مفتوحة ضد مسؤولين في الحكومة العراقية، وبتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد اصبح أمامها اقل من ٢٥٠ حالة.^(٣٢) أما الحالات الباقية فقد رُدّت بموجب قانون العفو الذي صدر قبل سنة أو أقلت بكل بساطة.

خلال ربعي السنة الماضيين، عيّنت الحكومة العراقية مفتشين عامين جُدد في عدة وزارات بما فيها الثقافة والتجارة والشباب والرياضة، والشؤون الخارجية، والموارد المائية والتعليم.^(٣٣) غير ان أداء المفتشين العامين يبقى على العموم موضع جدل.

لكافة المؤسسات الثلاث لمكافحة الفساد أنظمة تحدد صلاحياتها لا تزال عالقة أمام مجلس النواب. في حال تم إقرارها في شكلها الحالي، فان قانون المجلس الأعلى للتدقيق المعدل سوف يصحح ميزان القوى بين مؤسسات مكافحة الفساد عن طريق إعادة إلى المجلس الأعلى للتدقيق سلطات التحقيق الواسعة التي كان يملكها سابقاً. هذه السلطات مقسمة حالياً بين هيئة النزاهة والمفتشين العامين. في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، ابلغ رئيس المجلس الأعلى للتدقيق المفتش العام ان مجلس النواب قد يقرّ قانون المجلس الأعلى للتدقيق المعدل في وقت لاحق هذا الربيع.



مسؤول من الحكومة العراقية يمسك بكدسة من الدينار خلال دفع الرواتب إلى أبناء العراق في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في محطة الأمن المشتركة في بلديات في المنطقة الجديدة في بغداد

المآزق التشريعية

أوجه التقصير القانونية والتشريعية داخل النظام العراقي تواصل الحدّ من التقدم وتؤثر بصورة مؤذية على الشفافية والمحاسبة.

- **الهيديروكربون:** طيلة قرابة ثلاث سنوات لم يتمكن مجلس النواب من إقرار التشريعات الهامة المتعلقة بقطاع الهيديروكربون. حالت نتائج الافتقار إلى إطار عمل نظامي واضح لقطاع الهيديروكربون دون دخول شركات النفط المتعددة الجنسيات سوق النفط العراقية. فبدون استثمارات دولية ذات شأن في البنية التحتية للنفط، لن يتمكن العراق على الأرجح من بلوغ أهدافه للإنتاج خلال العقد القادم. في شباط/فبراير الماضي، ابلغ نائب رئيس الوزراء، رافع العيساوي، المفتش العام انه لا يعتقد ان قانون الهيديروكربون سوف يُمرّر هذه السنة.^(٣٤)
 - **قوانين الاستثمار:** سنة ٢٠٠٨، أنشأ العراق لجان استثمار قومية وفي المحافظات للمساعدة في تعجيل ودعم المستثمرين الأجانب والمحليين. غير ان كردستان تحتفظ بقانونها الخاص للاستثمارات الذي يحتوي على أحكام تتعارض مع قانون الاستثمار الوطني.
 - **سندات ملكية الأراضي:** تفتقر الحكومة العراقية حالياً إلى آلية شفافة لحل دعاوى ملكية الأراضي الممتزاع عليها، والتي تنطبق بصورة خاصة على آلاف الخلافات على الأراضي في المدينتين الشماليين الموصل وكركوك وحولهما.
 - **تطبيق الأنظمة والقوانين:** كافة القوانين التي تقرّها الحكومة العراقية يجب نشرها في الجريدة الرسمية (المطبوعة العراقية المساوية للسجل الفدرالي الأميركي). غير انه يمكن ان تبقى الأنظمة الوزارية، أي القانون العملائي في العراق، سرية.^(٣٥)
- لا يزال على مجلس النواب اتخاذ الخطوات بالنسبة لعدد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والعراق، بما في ذلك اتفاقية إطار العمل الخاصة بالتجارة والاستثمارات، واتفاقية تحفيز الاستثمارات، والاتفاقية الثنائية للتعاون الاقتصادي والفني، ومذكرة التفاهم حول الإصلاح الزراعي.^(٣٦) ان غياب هذه الاتفاقيات يدخل عنصراً إضافياً من الشكوك التي يجب على الشركات الأميركية ذات التنظيم الصارم ان تأخذها بعين الاعتبار عندما تقرر إذا كانت ستقيم مشاريع أعمال في العراق.



جندي عراقي يسهر على الأمن في معرض الفرص في كوت، العراق، في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩

مجلس النواب ينتخب رئيساً جديداً

بعد أشهر من المناقشات الحامية، انتخب مجلس النواب إياد السامرائي، البرلمان السنوي المؤثر رئيساً جديداً له. انه يحل محل محمود المشهداني الذي استقال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. إن انتخاب رئيس جديد قد يبشّر بوضع حدّ للشلل الذي تميزت به جلسات مجلس النواب خلال ربع السنة هذا.

القطاع العام في العراق

يوفر القطاع العام الآن حوالي ٣٩,٨ بالمئة من كافة الوظائف في العراق.^(٣٧) صحيح ان بعض النمو في القطاع العام يُنسب إلى توسع قوات الأمن العراقية، إلا ان رواتب ومعاشات التقاعد الكبيرة لهذه القوات غير المتوازنة تضغط على الموازنة السنوية للحكومة العراقية. أنها لا تترك مجالاً للاستثمار في القطاع الخاص وتسحب الرأسمال البشري الماهر من خزان التوظيف. غير ان أي محاولة لإجراء تخفيضات هامة في القوة العاملة في القطاع العام تهدد بخلق خلل سياسي على المدى القصير يمكن ان يعرض استقرار العراق الهش للأخطار.

البطالة

تقدّر الأمم المتحدة نسبة البطالة بـ ١٨ بالمئة وان كان آخرون يقدرونها بحدود ٥٠ بالمئة.^(٣٨) في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعطت القوات المتعددة الجنسيات في العراق توجيهات بان تستخدم القوات الأميركية، حيثما كان ذلك ممكناً، المقاولين العراقيين بدلاً من مواطني البلدان الثالثة.^(٣٩) الهواجس الأمنية سوف تجعل من الصعب تحويل عدد كبير من الوظائف إلى العراقيين خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً.

الإجراءات القانونية الهامة

حماية الأصول العراقية

أموال النفط العراقية المودعة في المصارف الأميركية سوف تبقى معفاة من الحجز أو المصادرة لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.^(٤٠) وتتفاوض الحكومة العراقية حالياً مع الولايات المتحدة لضمان ان تبقى هذه الأموال محمية بعد نهاية السنة.

قرار كاستر-باتلر القضائي

في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حكمت محكمة الاستئناف الأميركية للمحكمة الدورية الرابعة ان المقاول الذي يتبين انه ارتكب احتيالياً في العراق لا يمكنه التهرب من دفع تعويضات عن الأضرار عن طريق الادعاء، على أسس السلطة القضائية، ان قانون المطالب الزائفة لا يطبق على تعاملاته مع سلطة الائتلاف المؤقتة. حكم المحكمة الدورية الرابعة قلب قراراً لمحكمة مقاطعة كان وضع جانباً حكم هيئة محلفين سنة ٢٠٠٦ خلصت إلى انه يتوجب على المقاول دفع حوالي ١٠ ملايين دولار من تعويضات الأضرار والغرامات إلى الحكومة الأميركية والى مخبرين اثنين.^(٤١) أزال القرار عقبة كامنة بوجه التحقيقات الجارية والمستقبلية للمفتش العام.

إشراف المفتش العام

واصل المفتش العام الإشراف بنشاط على إعادة إعمار العراق خلال ربع السنة هذا، والذي شمل جهود موسعة خلال ربع السنة بشأن استخراج البيانات الشرعية وتحقيقاتها. وأصدر المفتش العام أيضاً ١٣ تدقيقاً وتفتيشاً جديداً ملخصة في القسم ٤.

التحقيقات

بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كان لدى المفتش العام ٨٠ تحقيقاً مفتوحاً بخصوص أفعال جنائية مزعومة ارتكبتها مواطنون أميركيون وغيرهم مشاركون في جهود إعادة الإعمار. لمعالجة هذا العبء الكبير من القضايا، يحافظ المفتش العام على الحضور القوي وبالذوام الكامل لتحقيقاته في العراق. تجدر الإشارة إلى أن المفتش العام قد ضاعف، خلال السنة الماضية، عدد العاملين في التحقيقات لديه في العراق. ولتاريخه، نتج عن تحقيقات المفتش العام ٢٠ اعتقال، و ٢٤ توجيه اتهام و ١٨ إدانة.

في آذار/مارس ٢٠٠٩، أدى تحقيق مشترك بين المفتش العام ووزارة الدفاع إلى إعادة أكثر من ١٣ مليون دولار من الأموال العراقية إلى البنك المركزي العراقي (CBI). كانت هذه الأموال جزءاً من صندوق تنمية العراق الذي يشمل أموال النفط العراقي التي كانت تديرها سلطة الائتلاف المؤقتة واستخدمت في مشاريع تنموية سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. كان من المفترض أن تعاد هذه الأموال غير المستعملة إلى الحكومة العراقية في نهاية ٢٠٠٦.

على اثر إشارة من شكوى إلى الخط المباشر للمفتش العام، وجد المحققون ان هذه الأموال بقيت بصورة غير ملائمة في حسابات مختلفة تخص الحكومة الأميركية والشركات الأميركية المتعاقدة. توصل المفتش العام وشركاؤه الذين يفرضون تطبيق القانون إلى إرجاع الأموال غير المستخدمة إلى البنك المركزي العراقي. في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، أطرى رئيس الوزراء المالكي شخصياً على عمل المفتش العام لهذه النتيجة غير المسبوقة و وعد بأن قسماً من هذه الأموال المسترجعة سوف يستخدم لتمويل مشاريع إنسانية في إرجاء العراق.

خلال ربع السنة هذا، عمل محققو المفتش العام مع زملاءهم من دولة حليفة للحصول على إدانات لثلاثة ضباط عسكريين من الشركاء في الائتلاف، واستعادوا أكثر من ١,١ مليون دولار من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. هذا التحقيق تناول عمليات ابتزاز ورشوة تتعلق بعملية منح عقد، وتنفيذ عقد، ونشاطات إدارة عامة لإعادة الإعمار لها صلة بمشاريع ممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

ويديرها شريك في الائتلاف. لقد اقر موظفو الشريك العسكري في الائتلاف بالذنب في ما يتعلق بتهم الرشوة وحكم عليهم بالسجن لفترة زمنية كنتيجة لهذا التحقيق للمفتش العام. كانت خسارة الحكومة الأميركية تقدر بأكثر من ٤ ملايين دولار. وسوف يتم تأديب ستة ضباط آخرين من الشركاء في الائتلاف من قبل حكوماتهم في هذه المسألة.

في تحقيق منفصل، وجهت إلى رقيب أول في مشاة البحرية (Marine Master Sergeant) تهمة الرشوة بموجب القانون الموحد للعدالة العسكرية (Uniform Code of Military Justice). كان هذا أول فرد توجه إليه تهمة في تحقيق جارٍ، على نطاق واسع، حول الرشاوى يتعلق بمشاة البحرية والمقاولين الخاصين في العراق.

ونتيجة لتحقيقات أخرى ناجحة للمفتش العام، ينتظر أربعة مدعى عليهم المحاكمة في حين ينتظر تسعة آخرون صدور الأحكام.

خلية التدقيق الشرعية/القضائية

يطالب القانون المفتش العام بإعداد تقرير تدقيق نهائي شرعي (قضائي) حول كافة الأموال الأميركية التي جُعلت متوفرة لإعادة اعمار العراق. حالياً، يعمل المفتش العام على ثلاث مبادرات تدقيق شرعية منفصلة، تستلزم تحليلات معمقة لكافة الصفقات التي لها علاقة بإعادة الاعمار والتي حصلت من السنة المالية ٢٠٠٣ لغاية آخر السنة المالية ٢٠٠٨.

يركز المفتش العام على أوجه الشذوذ، بما في ذلك الفوترة المزدوجة، والتكاليف المضخمة، والتغيرات الفجائية في التسعير، والتكاليف المقيدة على المشاريع الخاطئة. إضافة إلى هذه المشاريع الثلاثة لاستخراج البيانات، واصلت الخلية السرية للمفتش العام تعاونها الوثيق مع تحقيقات المفتش العام حول أربعة مشاريع تهدف إلى التعرف على نشاطات مشكوك بأمرها من جانب أفراد وكيانات لها علاقة بجهود إعادة اعمار العراق، ولأجل تطوير المعلومات الاثباتية الضرورية لتحديد المواقع بالنسبة لجدوى المقاضاة المدنية أو الجنائية.

التدقيقات

اصدر المفتش العام ستة تقارير تدقيق خلال ربع السنة هذا، وقد أنتجت عدة تقارير منها توصيات يمكن تطبيقها أيضا على الجهود الأميركية لإعادة الاعمار في أفغانستان. كان المفتش العام قد اصدر ١٤٢ تقرير تدقيق تحتوي على أكثر من ٣٥٠ توصية. راجعت تدقيقات المفتش العام خلال ربع السنة هذا:

- **نقل الأصول:** وجد المفتش العام ان معظم عمليات نقل الأصول قد تمت على المستوى المحلي. وهكذا، فان وزارات الحكومة العراقية المسؤولة عن تخطيط استدامة ودمج تلك الأصول لم تكن لديها عادة معلومات كاملة حول طبيعة ما قدمته الولايات المتحدة.
- **مراكز العناية الصحية الأولية (PHCs):** وجد مدققو المفتش العام انه من أصل ال ١٥٠ مركزاً المخططة اصلاً، سوف يتم في نهاية المطاف، إكمال وتسليم ١٣٣ مركزاً إلى العراقيين. غير ان البرنامج كلف حوالي ٣٥٠ مليون دولار، أي حوالي ١٠٢ مليون دولار أكثر من ال ٢٤٣ مليون دولار المقدرة عندما تم إنهاء العقد الأصلي مع شركة بارسونز ديلاوير، كما ان مراكز العناية الصحية الأولية نقلت إلى وزارة الصحة عدة سنوات بعد التاريخ المخطط لها. علاوة على ذلك، لا تزال وضعية نقل ومساندة استدامة المرافق غير واضحة لان فرقة منطقة الخليج التابعة لسلح الهندسة في الجيش الأميركي ليس لديها معلومات دقيقة حول عدد المراكز الصحية الأولية المفتوحة والشغالة حالياً.
- **اتفاقيات تقاسم الكلفة بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية:** أعطى الكونغرس توجيهات إلى الوكالات الأميركية للحصول على مساهمات من الحكومة العراقية بالنسبة لبرامج معينة ممولة من الولايات المتحدة مثل منظمة أبناء العراق، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وجد المفتش العام ان الوكالات الأميركية ليس عندها سياسات وإجراءات تحكم تقاسم الكلفة في العراق. أبلغت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المفتش العام انها وضعت، بالتعاون مع وزارة الخارجية الأميركية، مسودة خطة لتطبيق تفويضات مختلفة من الكونغرس لتقاسم الكلفة وتنوي إدخال هذه الوثيقة في تقديماتها للموازنة في المستقبل.
- **تكاليف فرق إعادة الإعمار (PRTs):** وجد المفتش العام ان الأنظمة المالية الأميركية ليست مصممة لمعرفة الكلفة الحقيقية لفرق إعادة الاعمار، لذلك، لا يزال إجمالي كلفة برنامج فرق إعادة الاعمار غير معروف. تحسين المعلومات عن الكلفة مهم لإعلام الكونغرس لكي يقرر كيف وأين تستخدم فرق إعادة الاعمار في مسارح العمليات الأخرى مثل أفغانستان.

- عقد خدمات الأمن الداخلي على مستوى مجمل مسرح العمليات: حدد المفتش العام ان كلفة العقد الرئيسي للأمن الخاص لوزارة الدفاع كانت مرتفعة وانها سوف تزداد على الأرجح. لقد تم استخدام مقاولي الأمن الخاص (PSCs) لتحرير الموظفين العسكريين لواجبات أخرى. وجد التدقيق ان المنافسة قد خفضت التكاليف لكن الإشراف من جانب ممثلي الضباط التعاقديين على المقاولين الأمنيين الخاصين (CORs) ضعيف تاركاً العقود عُرضة للاحتيال غير المكتشف والهدر وإساءة الاستخدام. ووصف مدقو المفتش العام الإشراف الضعيف على التدريب غير الكافي لهؤلاء الممثلين، والواجبات التي كان يجب عليهم أداءها والتبديل المتكرر لهم بعد فترات قصيرة في بدء عملهم.
- نظام رفع التقارير عن الحوادث الخطيرة لمقاولي الأمن الخاص: وجد مدقو المفتش العام ان وزارة الخارجية ووزارة الدفاع تقدمان معلومات مفيدة عن الحوادث الأمنية التي شارك فيها مقاولو الأمن الخاص. وأوصى المفتش العام بتحسين عمليات رفع التقارير عن البيانات وتحليلها.
- عقد الصيانة الوطني لقوات الأمن العراقية: خلص المفتش العام إلى ان خدمات صيانة هامة قدمت إلى الجيش العراقي، لكن عقداً أساسياً مطلوباً- لتطوير قدرات الصيانة ونظام الإمدادات للجيش العراقي، لا يزال غير متوفر إلى حد كبير. وهذا ما اضطر القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في لعراق (MNSTC-I) إلى تمديد العقد عدة مرات.



طوافة بلاك هوك يو- ايتش 6٠ تحلق فوق جامع خلال طيران روتيني في بغداد

في آذار/مارس ٢٠٠٩، اتفق المجلس الأعلى للتدقيق في العراق والمفتش العام على إجراء تدقيق مشترك ليكون معلماً حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق (I-CERP) الذي يساعد الولايات المتحدة

خلاله الحكومة العراقية في إنفاق الأموال العراقية على مشاريع صغيرة النطاق لإعادة الإعمار. لمزيد من المعلومات حول نشاطات التدقيق الأخيرة للمفتش العام، انظر القسم ٤، تدقيقات المفتش العام.

عمليات التفتيش

خلال ربع السنة هذا، أكملت مديرية التفتيش لدى المفتش العام تقييم سبعة مشاريع تمّ توثيقها في ستة تقارير بما في ذلك مراجعات لثلاث مدارس، ومركزين للعناية الصحية الأولية، بناء محكمة، ومرفق لحماية الشهود. لتاريخه أنتج المفتش العام ١٤٧ تقرير تقييم غطت ١٣٦ موقع مشاريع. تقارير ربع السنة هذا قيّمت:

- **بناء المحاكم في البصرة ومرافق لحماية الشهود:** هذا المشروع البالغة قيمته ١٠,٩ مليون دولار والممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق سوف يؤمن لوزارة العدل العراقية، مبنى محاكم من طابقين ومرافقاً من طابق واحد لحماية الشهود. علاوة على مسائل إدارية ثانوية، فقد خلص المفتش العام إلى ان إنشاء المرفقين كان كافياً.
- **مراكز العناية الصحية الأولية في حي الشقاق وحي تسعين:** هدف هذين المشروعين الممولين من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كان الاستكمال الجزئي للمراكز الصحية الأولية المنشأة في كركوك والتأميم. كانت عملية نقل المراكز إلى الحكومة العراقية عشوائية كما ان العيوب كانت متروكة بلا حل. وجد المفتش العام ان هذه المرافق لا زالت غير قادرة على تقديم خدمات التصوير بالأشعة وأوصى بان تدير فرقة منقطة الخليج المنشآت وان تدرّب الموظفين المحليين على التجهيزات الطبية التي لا زالت غير مُستخدمة في المركزين.
- **مدرسة خندق المتوسطة:** كان الغرض من هذا المشروع الممول من صندوق دعم الاقتصاد (ESF) إصلاح وتوسيع المدرسة بحيث تتمكن من خدمة ٣٠٠ طالب. حدد مفتشو المفتش العام ان المدرسة كانت تعمل بكامل قدرتها وتقدم خدمات تعليمية إلى العدد المطلوب من الطلاب. وحدد المفتش العام أيضاً ان اشغال الترميم والإنشاء كانت مرضية باستثناء بعض العيوب الصغيرة السمكورية وتشقق هام في عمود من الخرسانة المسلحة.
- **مدرسة سرور الابتدائية:** كان هدف هذا المشروع الممول من صندوق دعم الاقتصاد (ESF) إعادة تأهيل مدرسة في الحسينية. وجد المفتش العام ان المبردات التبخيرية للمدرسة نقلتها الحكومة العراقية إلى مدراس أخرى لكن يبدو ان الإنشاء كان بوجه عام مرضياً.

- مدرسة صغيرة: تم تمويل مشروع الإنشاء هذا بأموال برنامج الاستجابة الطارئة لقائد. ورغم ان العقد لم يتطلب معلومات مفصلة عن التصميم، إلا أن مفتشي المفتش العام لاحظوا ان الإنشاء كان جيداً وان صيانة الصفوف الدراسية كانت جيدة.

ملخصات تنفيذية حول عمليات التفتيش هذه، انظر القسم ٤.

الدروس المكتسبة: إصلاح العمليات الطارئة في الخارج

الرسالة الجوهرية للدروس المكتسبة طيلة أربع سنوات للمفتش العام هي انه هناك حاجة ملحة إلى جهود متكاملة وثيقة من قبل الوكالات الأميركية المشاركة في العمليات الطارئة في الخارج (OCOs).

الدروس القاسية: تجربة إعادة إعمار العراق

في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدم المفتش العام التقرير الأخير حول مبادرته الدروس المكتسبة إلى لجنة العقود أيام الحرب في العراق وأفغانستان. يقدم تقرير الدروس المكتسبة: تجربة إعادة إعمار العراق، كمية كبيرة من الأدلة التي تحدد أوجه التقصير للمقاربة الخاصة التي ميزت تجربة إعادة إعمار العراق وتشدد على انه ليس لدى الولايات المتحدة إطار عمل مؤسسي متجانس لإدارة العمليات الطارئة في الخارج.

في شهادته أمام لجنة الخدمات العسكرية في مجلس النواب، في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، ناقش المفتش العام وثيقة الصلة بين الدروس القاسية والعمليات الطارئة في الخارج. وشدد، بنوع خاص، على الحاجة إلى:

- وحدة القيادة بين كافة الوكالات المشاركة في إدارة وتنفيذ العمليات الطارئة للإغاثة وإعادة الاعمار وإرساء الاستقرار.
- تحسين قدرات "البرمجيات" المندمجة في كامل برنامج إعادة الاعمار.
- تطوير قواعد فعالة للتعاقد خلال أيام الحرب لتجنب هدر الموارد الأميركية.
- تحديد نطاق المشاريع بصورة تتناسب مع القدرات المتوفرة محلياً.



مدير مكتب المعهد الأميركي للسلام في بغداد، يعمل مع نظرائه من فريق إعادة إعمار المحافظات ومن العسكريين

وحدة القيادة ضرورية للإصلاح الفعال

كشف العراق عن الحاجة إلى هيكلية إدارية جديدة لتنسيق الاستجابة الأميركية للعمليات الطارئة في الخارج. الافتقار إلى وحدة القيادة كان يعني، مثلاً، ان وزارة الدفاع (عبر برنامج الاستجابة الطارئة للقائد) ووزارة الخارجية (عبر البرامج الممولة من صندوق دعم الاقتصاد) كانا بصورة متكررة يسعيان إلى أجندات برامج عمل في الإغاثة وإعادة الإعمار متشابهة وأحياناً كثيرة مترابطة، دون تكامل مناسب. وكالات إعادة الإعمار المؤقتة مثل سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) جاءت وذهبت بينما ظلت غائبة المجالات المحددة بوضوح للقيادة. وهكذا، كان التكامل بين عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار مستحيلًا.

حالياً، تطور كل من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية بصورة مستقلة قدرات للاستجابة للعمليات الطارئة في الخارج. طيلة عدة سنوات، كانت وزارة الدفاع تطبق توجيه وزارة الدفاع رقم 3000.50 الذي قاد إلى تطوير قدرة قوية داخلية في عمليات إرساء الاستقرار. في تلك الأثناء، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أقر الكونغرس قانون الإدارة المدنية لإعادة الإعمار وإرساء الاستقرار لسنة ٢٠٠٨ الذي جعل من منسق وزارة الخارجية لإعادة الإعمار وإرساء الاستقرار كياناً نظامياً داخل وزارة الخارجية. علاوة على ذلك، خصص الكونغرس، خلال ربع السنة هذا، ٧٥ مليون دولار أخرى لمبادرة إرساء الاستقرار المدني في قانون المخصصات المالية الشاملة (Omnibus Appropriations Act) لسنة ٢٠٠٩، بعد أن سبق له ان خصص ٦٥ مليون دولار "كأموال جسر" للسنة المالية ٢٠٠٩ كجزء من قانون المخصصات التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٨. (٤٢)

حتى تاريخه، لم يجر تطوير أي كيان قيادي موحدًا للتكامل في استجابة هذه الوكالات وغيرها للعمليات الطارئة في الخارج. إذا كان لا بد من تطبيق الدروس المكتسبة بطريقة فعالة، يجب إجراء مراجعة شاملة للجهود الحالية للولايات المتحدة تهدف إلى إصلاح الطريقة التي تزود بها استجاباتها للعمليات الطارئة في الخارج. يجب ان يشمل ذلك دراسة ما إذا كان من الضروري تشكيل مكتب جديد للعمليات الطارئة في الخارج.

الكلفة البشرية

خلال ربع السنة هذا، لم يؤتَ على ذكر حوادث أمنية كبيرة في المنطقة الدولية (IZ). وواصلت القوات الأميركية خفض وجودها الأمني حول نقاط الدخول إلى المنطقة الدولية، سامحة لقوات الأمن العراقية بقيادة عمليات تفتيش الداخلين إلى المنطقة الخضراء سابقاً.

المدنيون الأميركيون

ذكرت وزارة الخارجية ان ستة مدنيين أميركيين ماتوا في العراق بين الأول من كانون الثاني/يناير و ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، من ضمنهم موظف في شركة داينكورب أطلق عليه المتمردون النار وارادوه قتيلاً بينما كان يعمل في عملية أمنية شخصية. خلال السنوات الستة الماضية، توفي في العراق ٢٨٤ مدنياً أميركياً على الأقل.

المقاولون

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٩، ذكرت وزارة العمل حصول ٥٧ وفاة جديدة لدى المقاولين المدنيين العاملين في مشاريع إعادة الاعمار التي تمولها الحكومة الأميركية في العراق. وذكرت وزارة العمل أيضاً ان ٦٩٧ مقاول أصيبوا بجروح تطلبت التغيب أربعة أيام عن العمل على الأقل. بتاريخ ٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٩، كان قد سجل ١٣٦٠ حالة وفاة لدى وزارة العمل منذ آذار/مارس ٢٠٠٣.

الصحفيون

في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان هناك ضحيتان من شبكة التلفزة البغدادية المقيمة في القاهرة من بين أكثر من ٣٠ شخصاً قتلوا في هجمات إنتحارية في بلدة أبو غريب. كان الصحفيان من ضمن وفد رافق رئيس قسم الشؤون العشائرية في وزارة الداخلية إلى اجتماع مصالحة عشائرية. دخل المهاجم إلى الاجتماع مرتدياً بزة عسكرية وفجر الجهاز. وقد جرح أربعة صحفيين آخرين خلال هذا الهجوم.

الأشخاص المهجرون في الداخل واللاجئون

قدر مكتب مساعدة الكوارث الخارجية التابع لوزارة الخارجية ان ٤,٥ بالمئة فقط، من أصل أكثر من ٥ ملايين عراقي مهجر جراء التمرد العنيف وعواقبه، قد عادوا إلى منازلهم لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.^(٤٤) هذا التقدير للأشخاص المهجرين يشمل اللاجئين (٢,١٩ مليون) والأشخاص المهجرين في الداخل (٢,٨٤ مليون). الشكل ١-٥ يعرض المحافظات العراقية الخمس التي تعدّ اكبر عدد من الأشخاص المهجرين وكم هو العدد المقدر للذين عادوا إلى منازلهم.^(٤٥)

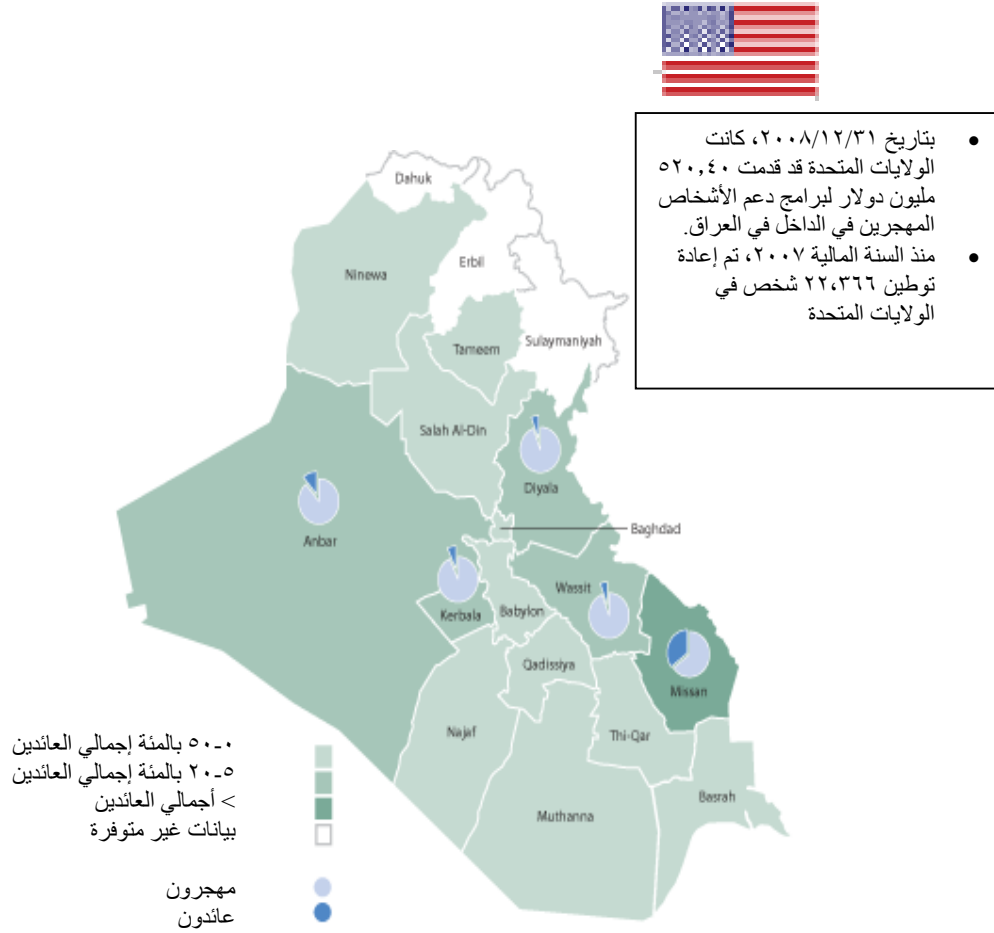
خلال ربع السنة هذا، حققت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تقدماً في جهودهم لمساعدة العراقيين المهجرين. في الموازنة التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٩، طلب الرئيس ١٠٨ مليون دولار لمساعدة ملايين اللاجئين والأشخاص المهجرين في الداخل وضحايا الحرب العراقيين.^(٤٦) يرفع هذا إجمالي الأموال للاجئين للسنة المالية ٢٠٠٩ إلى ٢٤٨ مليون دولار، أي بتراجع ١٠% بالمقارنة مع تمويل السنة المالية ٢٠٠٨. اما إجمالي مخصصات التمويل الأميركية لتاريخه للاجئين فهو ٥٢٠,٤ مليون دولار.

الأكلاف النفسية/السيكولوجية للحرب

في آذار/مارس ٢٠٠٩، أصدرت الحكومة العراقية ومنظمة الصحة العالمية دراسة تقيم الكلفة السيكولوجية لست سنوات من الحرب عاشها أهالي العراق.^(٤٧) قدرت الدراسة ان ١٧ بالمئة من العراقيين الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة يعانون من الكآبة والقلق والاضطرابات العقلية الأخرى وان حوالي ٧٠% من المجبيين أعلنوا أنهم فكروا بالانتحار. ليس هناك حالياً من إحصاءات يعتمد عليها لإجمالي عدد المنتحرين في العراق خلال السنوات الست الأخيرة.

الشكل ٥-١

معدل عودة الأشخاص المهجرين في الداخل واللاجئين



ملاحظة: بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان قد عاد ٤,٤ بالمئة من المهجرين في الداخل من أصل ما مجموعه ٥,٢٦٨,٨٩٤.

المصادر: المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، ٢٠٠٨/٩؛ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، أيلول/سبتمبر و٢٠٠٨/١٢.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

تمويل إعادة إعمار العراق
الأمن
البنية التحتية
شكل نظام الحكم
الاقتصاد

القسم

٢

تمويل إعادة إعمار العراق

بعد مرور ست سنوات منذ بداية الجهود لتقديم المساعدات الإنسانية وإعادة بناء وترميم الخدمات والبنية التحتية في العراق، توفر أكثر من ١٣٩ مليار دولار من خلال ثلاثة مصادر رئيسية:

- التمويل العراقي: ٧١,٠١ مليار دولار
- التمويل الأميركي: ٥١,٠٠ مليار دولار
- التمويل الدولي: ١٧,٧٩ مليار دولار

بالنسبة لوضعية كافة مصادر التمويل لإعادة إعمار العراق، أنظر الشكل ١-٢.

التمويل العراقي

جهود إعادة الإعمار في العراق موّلت في البداية عبر صندوق تنمية العراق، والمخصصات الأميركية، والتعهدات الدولية، لكن الموازنة الرأسمالية للحكومة العراقية تعد الآن أكبر مصدر للإنفاق في المستقبل. منذ ٢٠٠٣، خصص العراق ٧١ مليار دولار لمشاريع إعادة الإعمار^(٣٨)، بالدرجة الأولى عبر موازنته الرأسمالية (٥٩ مليار دولار).^(٤٩)

ومع أن إجمالي الموازنات السنوية العراقية قد ازداد بصورة ثابتة منذ ٢٠٠٣، إلا أن الموازنة العراقية لسنة ٢٠٠٩ تعكس خفضاً بنسبة ٢٦% بالمقارنة مع الاقتراح الأولي للموازنة، وذلك بسبب تدهور أسعار النفط.^(٥٠) تشمل الموازنة النهائية البالغة ٥٨,٦ مليار دولار^(٥١) تمويلاً رأسمالياً أقل بنسبة ٣ بالمئة عن الموازنة الأساسية لسنة ٢٠٠٨.^(٥٢)

المعدلات البطيئة لتنفيذ الموازنات بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ أدت إلى تكديس قرابة ٢٩ مليار دولار من الفائض المكّدس في الخزينة العراقية.^(٥٣) سوف تحتاج الحكومة العراقية للاعتماد على هذه الاحتياطات المالية المتراكمة لأجل تغطية عجز موازنة ٢٠٠٩ الملحوظ^(٥٤)، والبالغ ١٥,٩ مليار دولار.^(٥٥)

الاحتياطات الإجمالية المالية الذي ذكرت في نهاية سنة ٢٠٠٨ تشمل الأموال المرتبطة حالياً بكتب اعتمادات مستندية وأموال استخدمت لمشاريع رأسمالية من السنوات الماضية.^(٥٦)

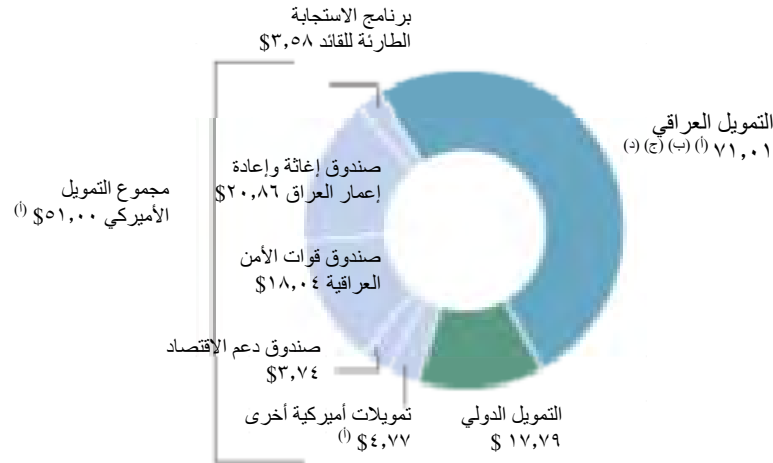
بالنسبة للتفاصيل حول الاحتياطات عبر مرور الزمن، انظر الجدول ١-٢.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الشكل ١-٢

مصادر التمويل

بملايين الدولارات، إجمالي تمويل إعادة الإعمار، ١٣٩,٧٩ مليار دولار



ملاحظة: الإعداد تتأثر بالتدوير.

- (أ) يمكن ان تشمل مساعدات إنسانية أو أنواع أخرى من المساعدات.
- (ب) تشمل نقل ٨٦ مليون دولار نقداً، في ٢٠٠٤/٨/١١ من البنك المركزي العراقي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد بإذن من وزارة المالية.
- (ج) في التقارير ربع السنوية السابقة، ذكر المفتش العام حوالي ٢٠ مليون من الودائع المتراكمة في صندوق تنمية العراق (DFI) لتمويل عمليات الحكومة العراقية وبرامج إعادة الإعمار. أعاد المفتش تكرير هذه الأرقام لعكس تمويل إعادة الإعمار فقط الذي هو ٧ مليار دولار، وفقاً لتقرير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) 05-876، ٢٠٠٥/٧/٢٨، ص ٢.
- (د) سنة ٢٠٠٣، غطت الموازنة النصف الأخير من سنة ٢٠٠٣ فقط. موازنة ٢٠٠٨ شملت تمويلاً تكميلياً.
- (هـ) المجموع يشمل الأموال المجمدة البالغة ١,٧٢٤ مليار دولار، الأموال المصادرة، بما في ذلك النقدية والممتلكات بقيمة ٠,٩٢٧ مليار، دعم صندوق تنمية العراق مبلغ ٩,٣٣١ مليار (بما في ذلك الحساب الثنائي الانتقالي لصندوق تنمية العراق) والموازنات الرأسمالية العراقية بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩.
- المصادر: استجابة مكتب الإدارة والموازنة (OMB) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٦، وزارة المالية، وزارة التخطيط وسلطة الائتلاف المؤقتة، "عائدات ونفقات موازنة الجمهورية العراقية: تموز/يوليو، ملخص موازنة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٦، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/١٠، استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٤/٢.

تمويل إعادة إعمار العراق

الجدول ١-٢

الاحتياطي المالي والنقدي للحكومة العراقية

بمليارات الدولارات

السنة	الاحتياطي المالي المتراكم	الاحتياطي النقدي
٢٠٠٥	\$٦,٠٠	\$١٥,٠٠
٢٠٠٦	\$١٥,٠٠	\$١٩,٩٠
٢٠٠٧	\$٢٩,٠٠	\$٣١,٧٠
٢٠٠٨	\$٤٦,٠٠	\$٥٠,٢٠
٢٠٠٩ (الملاحظة)	\$٢٥,٠٠	\$٤٠,٠٠

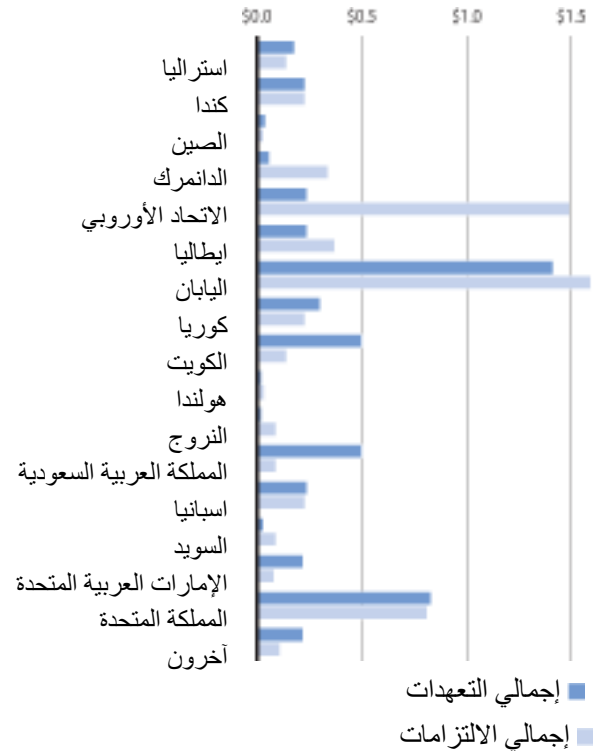
ملاحظة: الاحتياطي النقدي غير متوفر قانونياً للإنفاق الحكومي.

المصدر: مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق، "اقتصاد العراق"، ٢٠٠٩/٣/٤.

الشكل ٢-٢

منح المانحين الدوليين الموعودة مقابل الملزمة، حسب البلدان

بمليارات الدولارات



المصدر: استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

التمويل الدولي

وفقاً لوزارة الخارجية، تلقى العراق منذ ٢٠٠٣، ١٧,٧٩ مليار دولار من المساعدات الدولية، بما في ذلك ٦,٠٤ مليار دولار على شكل منح^(٥٧) و ١١,٧٥ مليار دولار كتعهدات قروض^(٥٨).

بالنسبة للمقارنة بين تعهدات المنح الأصلية البالغة ٥,٢٦ مليار دولار وال ٦,٠٤ مليار دولار التي تم الالتزام بها، انظر الشكل ٢-٢

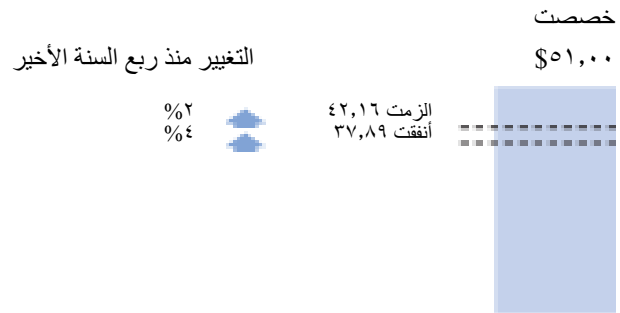
التمويل الأميركي لإعادة الإعمار

جعل الكونغرس الأميركي ٥١ مليار دولار متوفرة لإغاثة وإعادة إعمار العراق^(٥٩) بالنسبة للجدول الزمني المفصل للمخصصات حسب الحسابات والبرامج، انظر الجدول ٢-٢، وبالنسبة لوضع هذه الأموال، انظر الشكل ٢-٣.

الشكل ٢-٣

وضعية التمويل الأميركي لإعادة الإعمار

بمليارات الدولارات



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصادر: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF1)، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣ و ٢٠٠٩/٤/١٦، استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠. التمويلات الأخرى: استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤. المفتش العام، التقرير ربع السنوي، والتقرير نصف السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/١.

المخصصات في الحسابات الرئيسية لإعادة الإعمار

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد تم تمويل أكثر من ٤٦ مليار دولار (٩١%) من كافة المخصصات الأميركية لإعادة الإعمار عبر أربعة حسابات رئيسية: (٦٠)

- **صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF):** ٢٠,٨٦ مليار دولار- أكبر المخصصات لإعادة إعمار العراق. أعطيت المخصصات إلى ١٠ قطاعات مشاريع تغطي نشاطات تبدأ من الأمن، وفرض تطبيق القانون إلى البنية التحتية والعناية الصحية. (٦١) انتهى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وبقي ٤٤ مشروعاً لدى الصندوق قيد الإنجاز. (٦٢)
- **صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF):** ١٨,٠٤ مليار دولار- أكبر صندوق جارٍ لإعادة الإعمار، يمثل الأغلبية العظمى للأموال غير الملزمة وغير المنفقة. تعطى الأموال لمجموعات ذات نشاط ثانوي تعالج أربعة مجالات أساسية من التنمية لكل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. (٦٣)
- **صندوق دعم الاقتصاد (ESF):** ٣,٧٤ مليار دولار- يمول الصندوق برامج الديمقراطية وبناء القدرات التي قسمتها وزارة الخارجية إلى ثلاث مسارات ضمن البرنامج: الأمني والاقتصادي والسياسي. (٦٤)
- **برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP):** ٣,٥٨ مليار دولار- استخدمه القادة العسكريون الأميركيون في إرجاء العراق لمعالجة الاحتياجات الملحة في مجالي الإغاثة وإعادة الإعمار، ضمن مناطق مسؤولياتهم. كان مسموح استخدام الأموال في ١٩ فئة من المشاريع تشمل تشكيلة متنوعة من النشاطات، تراوحت بين الإجراءات الوقائية وصولاً إلى التعليم. (٦٥)

بالنسبة لصورة مفصلة، عن المخصصات المترakمة والالتزامات والإنفاقات لكل واحد من الحسابات الأربعة الرئيسية لإعادة الإعمار، انظر الشكل ٢-٤. وانظر الجدول ٢-٣ لقائمة بكافة المخصصات الأميركية.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ٣-٢
ملخص لحسابات التمويل الأميركي لإعادة الإعمار
بمليارات الدولارات

أميركية	خصصت	غير ملزمة	ألزمت	لم تنفق	أنفقت
صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF1)*	٢,٤٨	٠,٢٢	٢,٢٦	٠,٠١	٢,٢٥
صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)*	١٨,٣٩	٠,٣٦	١٨,٠٣	٠,٥٩	١٧,٤٤
إجمالي صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)*	\$٢٠,٨٦	\$٠,٥٧	\$٢٠,٢٩	\$٠,٦٠	\$١٩,٦٩
صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٥*	٥,٤٩	٠,١٢	٥,٣٧	٠,٠٤	٥,٣٣
صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٦*	٣,٠١	٠,١٨	٢,٨٣	٠,٠٨	٢,٧٤
صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٧*	٥,٥٤	٠,٠٥	٥,٤٩	١,٥٦	٣,٩٣
صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٨	٣,٠٠	١,٨٢	١,١٨	٠,٧٦	٠,٥١
صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٨ جسر	١,٠٠	١,٠٠	-	-	-
إجمالي صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)	\$١٨,٠٤	\$٣,١٧	\$١٤,٨٧	\$٢,٣٥	\$١٢,٥٢
صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٣*	٠,٠٥	-	٠,٠٥	-	٠,٠٥
صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٦*	١,٥٥	٠,١٧	١,٣٨	٠,١١	١,٢٦
صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٧*	١,٦٠	٠,١٧	١,٤٣	٠,٣٥	١,٠٧
صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٨	٠,٤٤	٠,٠٧	٠,٣٧	٠,٣١	٠,٠٦
صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٨ جسر	٠,١٠	-	٠,١٠	٠,١٠	٠,٠٠
إجمالي صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	٣,٧٤	٠,٤٢	٣,٣٢	٠,٨٧	٢,٤٥
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٤*	٠,١٤	-	٠,١٤	-	٠,١٣

تمويل إعادة إعمار العراق

أموال أميركية	خصصت	غير ملزمة	ألزمت	لم تنفق	أنفقت
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥*	٠,٧٢	٠,٠٣	٠,٦٩	٠,٠٢	٠,٦٧
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٦*	٠,٧٠	٠,٠٣	٠,٦٧	٠,٠٣	٠,٦٤
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٧*	٠,٧٥	٠,٠١	٠,٧٤	٠,٠٣	٠,٧١
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٨*	١,٠٠	٠,٠١	٠,٩٩	٠,١١	٠,٨٨
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٩ جسر	٠,٢٩	٠,١٢	٠,١٦	٠,١٠	٠,٠٧
إجمالي برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	\$٣,٥٨	\$٠,١٩	\$٣,٣٩	\$٠,٣٠	\$٣,٠٩
تمويلات أخرى	٤,٧٧	٤,٤٩	٠,٢٨	٠,١٥	٠,١٣
المجموع	\$٥١,٠٠	\$٨,٨٤	\$٤٢,١٦	\$٤,٢٧	\$٣٧,٨٩

* انتهت الفترة الزمنية للالزامات

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

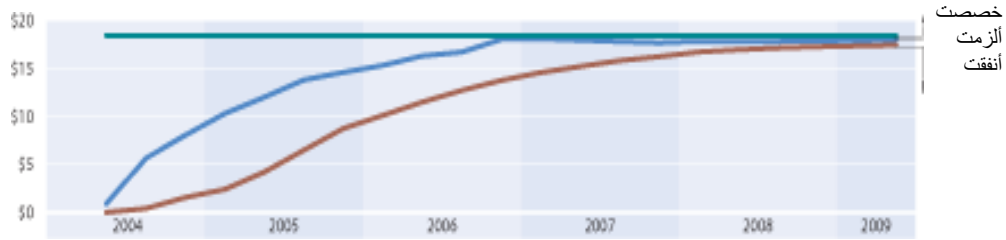
المصادر: المخصصات الأميركية: استجابة مكتب الإدارة والموازنة (OMB) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٦، صندوق إغاثة وعادة إعمار العراق: استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. صندوق قوات الأمن العراقية: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق دعم الاقتصاد: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧ و ٢٠٠٩/٤/١٦، استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠. تمويلات أخرى: استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الشكل ٤-٢

المخصصات المتراكمة، والالتزامات، والإنفاقات من الصناديق الأربعة الرئيسية، ٢٠٠٩-٢٠٠٤
بملايين الدولارات

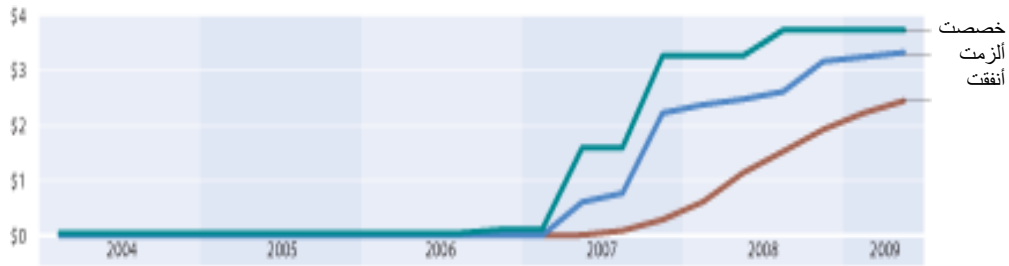
صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)



صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)



صندوق دعم الاقتصاد (ESF)



برنامج الاستجابة الطارئة للفوائد (CERP)



المصادر: المفتش العام، التقارير ربع السنوية ونصف السنوية إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/١-٢٠٠٤/٣. المخصصات الأميركية: استجابة مكتب الإدارة والموازنة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٦، صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق: استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٨، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة USDA

تمويل إعادة إعمار العراق

استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. صندوق قوات الأمن العراقية: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/١٤، صندوق دعم الاقتصاد: استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/١٤، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق: تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧ و ٢٠٠٩/٤/١٣ و ٢٠٠٩/٤/١٦، استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: استجابات مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٧ و ٢٠٠٩/٤/١٥.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ٣-٢

المخصصات الأميركية لإغاثة وإعادة إعمار العراق (بآلاف الدولارات)

الآلية التمويل	قرار المخصصات المجمعة ٢٠٠٣	قانون المخصصات التكميلية للفترة لحرب، ٢٠٠٣	قانون المخصصات الطارئة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، ٢٠٠٤	قانون المخصصات وزارة الدفاع ٢٠٠٥	قانون المخصصات الطارئة التكميلية للدفاع والحرب العالمية ضد الإرهاب وإغاثة ضحايا ٢٠٠٥	مخصصات لوزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات لوزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات طارئة تكميلية للسنة المالية ٢٠٠٦	قانون المخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٧	قانون مخصصات جهوزية القوات الأميركية والعبادة بقدمى الحرب، واستعادة العافية بعد إعصار كترينا، ٢٠٠٧	قرارات مواصلة المساعدات الخارجية ٢٠٠٧	قانون المخصصات المدمجة ٢٠٠٨	قانون المخصصات التكميلية لسنة ٢٠٠٨ (يشمل التمويل للسنة المالية ٢٠٠٨ والتنصيص للسنة المالية ٢٠٠٩)	قانون المخصصات التكميلية لسنة ٢٠٠٨ (تمويل bridge فقط للسنة المالية ٢٠٠٩)	مجموع المخصصات
القانون العام	PL 108-7	PL 108-11	P.L.108-106	P.L.108-287	P.L.109-13	P.L. 109-102	P.L.109-148	P.L.109-234	P.L.109-289	P.L.110-28	P.L.110-92 P.L.110-116 P.L.110-137 P.L.110-149	P.L.110-161	P.L.110-252 ⁽¹⁾	P.L.110-252	
تاريخ سن القانون	٢٠٠٣/٢/٢٠	٢٠٠٣/٤/١٦	٢٠٠٣/١١/١٦	٢٠٠٤/٨/٥	٢٠٠٥/٥/١١	٢٠٠٥/١١/١٤	٢٠٠٥/١٢/٣٠	٢٠٠٦/٦/١٥	٢٠٠٦/٩/٢٩	٢٠٠٧/٥/٢٥	٢٠٠٧/١٢/٢١	٢٠٠٧/١٢/٢٦	٢٠٠٨/٦/٣٠	٢٠٠٨/٦/٣٠	
إجمالي تيارات التمويل الرئيسية															
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) (٢)			\$1٨,٤٣٩,٠٠٠												\$1٨,٣٨٩,٠٠٠
صندوق قوات الأمن العراقية (ISF)					\$٥,٤٩٠,٠٠٠			\$٣,٠٠٧,٠٠٠	\$1,٧٠٠,٠٠٠	\$٣,٨٤٢,٣٠١		١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	\$1٨,٠٣٩,٣٠١
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ^(٣)				\$1٤٠,٠٠٠	\$٧1٨,٠٠٠		\$1٩٨,٠٠٠	\$4٠٠,٠٠٠	\$3٤٨,٤٠٠		\$٣٧,٠٠٠	\$٢٧٠,٠٠٠	\$٢٥٠,٩٠٩	٢٨٥,٠٠٠	\$٣,٥٨٤,٨٠٩
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) (ج)		\$1٠,٠٠٠				\$٦٠,٣٩٠	\$1,٤٨٥,٠٠٠			\$1,٤٧٨,٠٠٠	\$1٢٢,٨٠٠	\$1٤,٨٧٩		١,٢٠٥,٠٠٠	\$٣,٧٣٧,٥٦٩
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF 1)		\$٢,٤٧٥,٠٠٠													\$٢,٤٧٥,٠٠٠
إجمالي تيارات التمويل الرئيسية الأخرى		\$٤٠,٠٠٠	\$٢,٤٨٥,٠٠٠	\$1٨,٤٣٩,٠٠٠	\$1٤٠,٠٠٠	\$٦,٢٠٨,٠٠٠	\$٤٦٩,٠٠٠	\$٤٩٩,٥٠٠	\$٢٠,٠٠٠	\$٥,٦٦٨,٧٠١	\$1٢٢,٨٠٠	\$1,٨٨٤,٨٧٩	\$٢,٤٩٩,٩٠٩	\$1,٣٨٧,٥٠٠	\$٤٦,٢٢٥,٦٧٩
صندوق إعادة إصلاح الأضرار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRF)		\$٤٨٩,٣٠٠													\$٤٨٩,٣٠٠

تمويل إعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٢ (تابع)

\$٣٦٦,٤٤٨		٨٥,٠٠٠		\$٢٠٠,٤٨	\$١٥٠,٠٠٠		\$٩١,٤٠٠					\$٢٠,٠٠٠		مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي التابع لوزارة الخارجية (DoS/INL)
\$٣٢٥,٠٠٠		٧٥,٠٠٠			\$٢٥٠,٠٠٠									صندوق التنمية ايطالية (وزارة الخارجية)
\$٢٤٦,٦٨٦	\$١٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	\$٥٠,٠٠٠						٧,٨٨٦			\$١٤٣,٨٠٠		مساعدات الكوارث الدولية والمجاعة ^(٢)
٥,٠٠٠				\$٥٠,٠٠٠	\$٤٥,٠٠٠									مساعدة ضحايا المجاعة والكوارث العالمية
\$٥٢٠,٤٠٠	\$١٤١,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	\$١٤٩,٤٠٠	\$٢٠,٠٠٠	\$٤٥,٠٠٠							٣٧,٠٠٠		مساعدات الهجرة واللاجئين ^(٢)
\$١٠٠,٠٠٠		\$٥٠,٠٠٠			\$٥٠,٠٠٠									صندوق حريسة العراق (مبادرة برينكلي)
\$٩٠,٠٠٠													\$٩٠,٠٠٠	صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم
\$٩٣,٨٥٧			\$٢٢,٨٩٥						٢,٩٦٢				\$١٨,٠٠٠	القانون العام PL-480 العنوان ٢- المساعدات الغذائية
\$٥٠,٠٠٠													\$٥٠,٠٠٠	عمليات حفظ السلام التطوعية
\$٤٠,٠٠٠												\$٤٠,٠٠٠		محطة إذاعة الحرة العراقية
\$٣٩,٨٢٥	\$٤,٥٠٠		١٥,٩٧٥	\$١٢,٣٥٠	\$٧,٠٠٠									برامج عدم انتشار (أسلحة الدمار الشامل)، ومقاومة الإرهاب ونزع الألغام والأمور المتصلة بها (NADR)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ٣-٢ (تابع)

\$1٧,٠٠٠												\$1٧,٠٠٠			المساعدات الإنسانية الخارجية ومناسبة الكوارث والمدنية
\$1٥,٧٥٠				\$2,٧٥٠		\$1٣,٠٠٠									المساعدات الفنية في الشؤون الدولية
\$1٦,٤٦٥			\$٥,٧٢٠	\$٥,١٧٣					٥,٥٧٢						برامج التعليم والتبادل الثقافي
\$٣,٦١٢													\$٣,٦١٢		صندوق مبادرة القائد العام (CINC)
\$٢,٦٤٨		\$1,٦٤٨						\$1,٠٠٠							النشاطات القانونية ومساعدو القضاة (الرواتب والنفقات)
\$٢,٣٨٠			\$٢٤٢	\$1,١٣٨											التدريب العسكري والتعليمي الدولي (IMET)
\$1,٦٤٨						\$1,٦٤٨									وزارة العدل، دعم الاحتكام للقضاء
\$٢,٤٧٠,٠١٩	\$1٥٥,٥٠٠	\$٢٧٤,٦٤٨	\$٢٤٤,٢٢٢	\$٢٣,٧٠٩	\$٥٠١,٣٩٨	\$٠	\$1٠,٥٤٠٠	\$٠	\$١٣,٤٥٨	\$٢,٩٦٢	\$٠	%٥٧,٠٠٠	\$٨٢٣,٧١٢	\$1٨,٠٠٠	إجمالي برامج المساعدات الأخرى
التكاليف التشغيلية المتعلقة بإعادة الإعمار															
\$٦٨,٠٠٠	\$٣,٠٠٠	\$٣٨,٠٠٠													المسؤوليات الأميركية الدولية
\$٨٣٣,٠٠٠													\$٨٣٣,٠٠٠		سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) (٤)
\$٨٣,٠٠٠					٦٣,٠٠٠		\$٢٠,٠٠٠								مكتب المشاريع والعقود (٥)
١,٠٠٠,٠٠٠					١,٠٠٠,٠٠٠										التكاليف الإدارية لصندوق حرية العراق (PRT)
\$٢٢٢,٠٠٠	\$٥٢,٠٠٠	\$٢٥,٠٠٠	\$٢٠,٨٠٠				\$٧٩,٠٠٠			\$٢٤,٠٠٠			\$٢1,٠٠٠		الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
\$٢,٠٥٣,٢٠٠	\$٨٢,٠٠٠	\$٦٢,٠٠٠	\$٢٠,٨٠٠	\$٠	\$٧٦٤,٣٧٢	صفر	\$٢٧٩,٠٠٠	\$٠	\$٠	\$٢٤,٤٠٠	\$٠	\$٨٢٣,٠٠٠	\$٢1,٠٠٠	\$٠	التكاليف التشغيلية المتعلقة بإعادة الإعمار

تمويل إعادة إعمار العراق

الجدول ٢-٣ (تابع)

الإشراف على إعادة الإعمار																
\$11,372					\$11,372									وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) (ب)		
\$173,000	31,000	2,000			35,000		\$24,000						\$75,000	المفتش العام لإعادة إعمار العراق		
\$12,600	5,000	2,000	1,300		\$1,000		\$1,000							وزارة الخارجية - مكتب المفتش العام		
\$25,800			2,080				\$5,000							وزارة الدفاع - مكتب المفتش العام		
\$18,223	500	3,000	3,025		\$2,706	\$542				2,500		1,900	3,500	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/مكتب المفتش العام (USAID/OIG)		
245,995	42,000	8,500	25,125		4,056	\$37,042	0	3,000	0	2,500	0	7,690	3,500	\$0	التكاليف التشغيلية المتعلقة بإعادة الإعمار	
\$50,994,893	\$1,667,000	\$2,946,007	2,175,036		\$19,006	7,003,012	2,100,000	5,104,400	499,500	73,848	6,238,862	14,000	19,405,900	3,243,212	1,080,000	المجموع العام: كافة الأموال الأميركية المخصصة

ملاحظات:

(١) تمثل الـ ١٨,٤٣٩ مليار دولار المبلغ الذي خصصه الكونغرس لبرامج العراق في صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق ٢ بموجب القانون العام 108-106 P.L. الذي أقر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. كان الكونغرس قد خصص في البداية ١٨,٦٤٩ مليار دولار لصندوق إعانة وإعادة إعمار العراق ٢، لكنه خصص أيضاً ٢١٠ ملايين دولار لتحويلها إلى حسابات أخرى لبرامج في الأردن وليبيريا والسودان. من أصل الـ ١٨,٤٣٩ مليار دولار المتبقية، حوّلت الإدارة من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق إلى حسابات أخرى حوالي ٥٦٢ مليون دولار إلى برامج لها علاقة بالعراق لا يمكن تنفيذها إلا في حسابات أخرى، مثل مبلغ ٣٥٢ مليون دولار الذي يمثل البرنامج الثنائي لإعفاء العراق من دينه إزاء الولايات المتحدة الذي يتطلب تمويلاً في حساب وزارة المالية الأميركية. لقد تم تبليغ الكونغرس عن كل التحويلات من حساب صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق. علاوة على ذلك، وفي مخصصات السنة المالية ٢٠٠٦، خصص الكونغرس ٩,٠٩٥ مليون دولار كي تنقل إلى صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق من حساب صندوق دعم الاقتصاد التابع لوزارة الخارجية. وتشمل أيضاً ٥٠ مليون دولار ملغاة كما هو معين في HR 2642

(٢) الأموال المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) هي للجهود في العراق وأفغانستان. ذكر مكتب المفتش العام مخصصات من وزارة الدفاع إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للعراق.

(٣) يشمل ٤٠ مليون دولار من حساب صندوق دعم الاقتصاد الأساسي لسنة ٢٠٠٣ لم يتم تسديدها؛ ١٠ ملايين دولار من القانون العام 108-11 P.L. المخصصات التكميلية الطارئة لصندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٠٧ تشمل ٧٦ مليون دولار ألغيت.

(٤) التمويل المخصص لمساعدات الكوارث الدولية والمجاعة ومساعدات اللاجئين والمهجرين بموجب HR2642 معرّضة للتغيير بانتظار التخصيص النهائي على الصعيد العالمي لهذين الصندوقين.

(٥) يستثنى ٧٥ مليون دولار للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 108-106 P.L.

(٦) وفق تقارير كل مؤتمر للقانونيين العاملين 109-234 P.L. و 110-28 P.L. تمويل دعم إعادة الإعمار متوفر هنا لنشاطات مكتب المشاريع والعقود.

(٧) غير منجز بانتظار مزيد من التحقيقات بخصوص الإنفاقات الإدارية لكافة السنوات المالية.

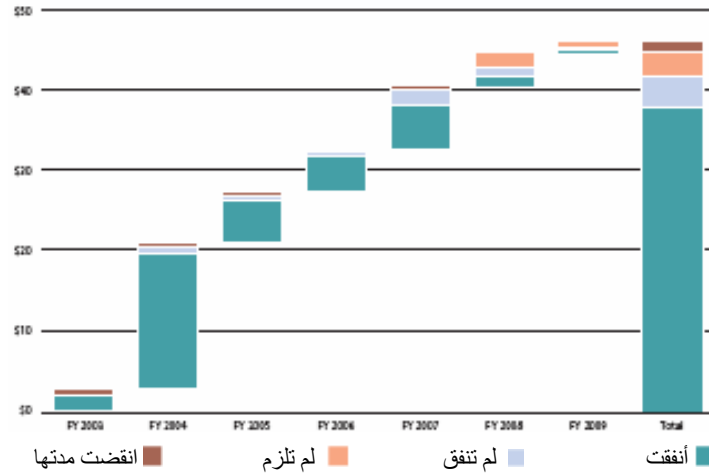
(٨) كما هو مبين في تقرير القانون العام 110-28 P.L. يشمل جهود إعادة إعمار العراق بالنسبة للموظفين المدنيين، والواجبات المؤقتة/الإضافية والعقود المختلفة.

* القانون تكميلي السنة المالية ٢٠٠٨ وتمويل bridge السنة المالية ٢٠٠٩ للـ MRA وهي التنمية الدولية كانت أعلى بصورة محسوسة من المستويات المطلوبة. لم يعط الكونغرس توجيهاً إية بلدان سوف تتلقى الأموال لكن الأموال العراقية يمكن ان تكون أعلى بصورة محسوسة ويتوقف ذلك على القدرات الادارية التي تضع المخصصات.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الشكل ٢-٥

وضيعة الصناديق الأميركية الأربعة الرئيسية حسب السنة المالية
بملايين الدولارات



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. "لم تنفق" تعني الأموال الملزمة التي لم يتم إنفاقها.

المصادر: تقارير المفتش العام ربع السنوية ونصف السنوية إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٤/٣-٢٠٠٩/١. صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. صندوق قوات الأمن العراقية: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/١٤، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق: تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٢/١٦ و ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧ و ٢٠٠٩/٤/١٣ و ٢٠٠٩/٤/١٦، استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: استجابات مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠ و ٢٠٠٩/٤/١٧.

تمويل إعادة إعمار العراق

أموال أميركية لم تلزم

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان هناك ٣,٠١ مليار دولار من الأموال المتبقية التي لم تلزم في الحسابات الثلاثة الرئيسية الجارية:

- صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): ٢,٨٢ مليار دولار
- صندوق دعم الاقتصاد (ESF): ٠,٠٧ مليار دولار
- برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): ٠,١٢ مليار دولار

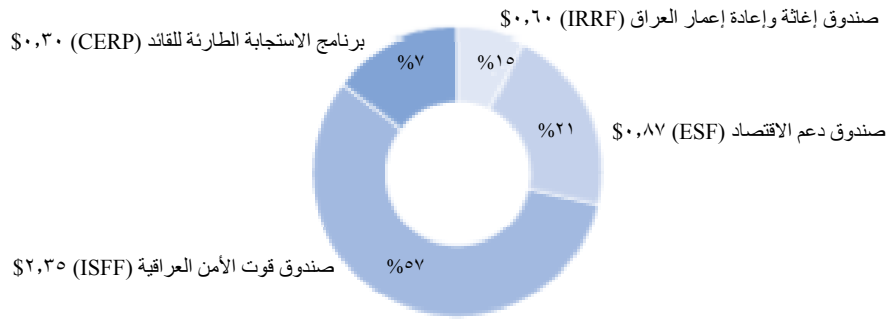
حساب صندوق قوات الأمن العراقية كان له الحصة الأكبر من الالتزامات المتبقية- أكثر من ٩٣ بالمئة^(٦٧) يشمل ذلك مليار دولار جاءت من الموازنة التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٨ للتمويل الجسري للسنة المالية ٢٠٠٩.

بالنسبة لمخلص عن الصناديق التي انتهت مدتها، في حسابات التمويل الرئيسية، انظر الشكل ٢-٥.

الشكل ٢-٦

الصناديق الأميركية الرئيسية التي لم تنفق

بمليارات الدولارات – إجمالي ما لم ينفق: ٤,١٢ مليار دولار



المصادر: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. صندوق قوات الأمن العراقية: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤، صندوق دعم الاقتصاد: استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧ و ٢٠٠٩/٤/١٣. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠ و ٢٠٠٩/٤/١٧.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الزمامات الحسابات الرئيسية لإعادة الإعمار

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد تم إلزام ٤١,٨٨ مليار دولار (٩١%) من كافة المخصصات للحسابات الرئيسية لإعادة الإعمار- منها ٧٢٠ مليون دولار خلال ربع السنة هذا^(٦٨) لقد تباطأت وتيرة الالتزامات الجديدة بصورة ملحوظة منذ أواخر ٢٠٠٧، إجمالي الالتزامات ازداد بنسبة ١,٩ بالمئة بالنسبة لربع السنة الأخير^(٦٩).

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ظلت ٤,١٢ مليار دولار من الأموال الملزمة في تلك الحسابات الرئيسية غير منفقة^(٧٠) بالنسبة للأموال غير المنفقة من الالتزامات في الحسابات الرئيسية الجارية لإعادة الإعمار، انظر الشكل ٦-٢.

الإنفاقات في الحسابات الرئيسية لإعادة الإعمار

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد انفق ٣٧,٧٦ مليار دولار من الصناديق الأميركية الأربعة الرئيسية، أي ٩٠% من المبالغ الملزمة. خلال ربع السنة هذا، تم إنفاق ١,٢٦ مليار دولار:^(٧١)

- صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): ٧٥٧ مليون دولار
- صندوق دعم الاقتصاد (ESF): ٢٢١ مليون دولار
- برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): ١٩٠ مليون دولار
- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF): ٩٠ مليون دولار

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت إنفاقات صندوق دعم الاقتصاد أكثر من الضعفين بالمقارنة مع نفس الفترة الزمنية من السنة المالية ٢٠٠٨^(٧٢). غير ان المعدل الإجمالي لإنفاقات كافة الصناديق كان أبطأ في ربعي السنة الأولين من السنة المالية ٢٠٠٩ مما كان في ربعي السنة السابقة^(٧٣) غير ان معدلات الإنفاق كانت تزداد تاريخياً في أواخر السنة المالية.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

نظرة عامة على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، انقضت مدة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بالنسبة للالتزامات الجديدة. غير ان الأموال الملزمة لا زالت تستخدم لإنجاز المشاريع المتبقية ولتصحيح العقود القائمة. من أصل ما مجموعه ١٨,٠٣ مليار دولار ألزمت بموجب صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، ظلت هناك ٥٨٨ مليون دولار غير منفقة.^(٧٤)

بالنسبة لوضعية تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، انظر الشكل ٢-٧ وبالنسبة للتمويل حسب القطاعات، انظر الشكل ٢-٤.

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان هناك ٤٤ مشروع لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قيد التنفيذ.^(٧٥) هذه المشاريع مركزة بالدرجة الأولى في قطاعات الأمن والعدل، الأشغال العامة والمياه، الكهرباء والصحة. بالنسبة لقائمة المشاريع الرئيسية الجاري تنفيذها، انظر الجدول ٢-٥.

الجدول ٢-٤

مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني بملايين الدولارات

القطاع/الفئة	خصصت	ألزمت	أنفقت
الأمن وفرض القانون			
العدل، السلامة العامة، البنية التحتية والمجتمع المدني	\$٤,٩٦٠	\$٤,٩٣٧	\$٤,٨٩١
قطاع الكهرباء	٢,٢٩٩	٢,٣٠٩	٢,١٧٧
البنية التحتية للنفط	٤,١٧٨	٤,٠٧٥	٣,٩٩٢
الموارد المائية والصرف الصحي	١,٧١٧	١,٦٠٥	١,٥٩٢
مشاريع النقل والاتصالات	٢,٠٥٤	١,٩٧٦	١,٨٧٩
الطرق، الجسور والإنشاء	٤٦٢	٤٤٩	٤٣٤
العناية الصحية	٣٢٠	٢٨١	٢٦١
تنمية القطاع الخاص	٨١٠	٧٩٦	٧٦٣
التعليم، اللاجئين، حقوق الإنسان، الديمقراطية وشكل نظام الحكم	٨٣٨	٨٦٠	٤٢٦
نققات إدارية	٤٧٠	٥٢٠	٤١٥
المجموع:	٢٢٠	٢١٩	٢١٠

المصدر: استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ٥-٢

المشاريع الرئيسية الجاري تنفيذها لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
بملايين الدولارات

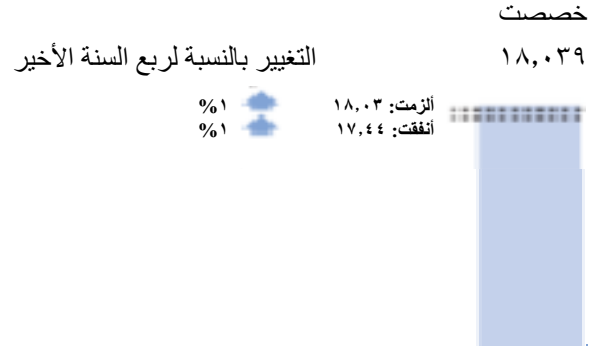
المحافظة	تاريخ الإنجاز المتوقع	تاريخ البدء	إجمالي الكلفة المقررة	المشروع
بغداد	٢٠٠٩/٣/٣٠	٢٠٠٧/٢/١٧	\$١٧٥,٧٨	توسعة محطة كهرباء قدس
بغداد	٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠٠٦/٧/٣١	\$٥٠,٠٠٠	إنشاءات جديدة، محطة الفارابي وجميلة الفرعية بقدرة ١٣٢ كيلو فولت
المثنى	٢٠٠٩/٣/١	٢٠٠٦/١١/٢٥	\$٣٨,٦٢	(WT-002) إنشاء مصرف مياه الفرات الشرقي (المناطق 36 و 4
البصرة	٢٠٠٩/٥/١٥	٢٠٠٦/١٠/١٨	\$٣٥,٢٥	مستشفى الأطفال في البصرة
الأنبار	٢٠٠٩/٩/٢٢	٢٠٠٦/١٢/٩	\$٣١,١٠	محطة معالجة المياه المصروفة في الفلوجة، المرحلة الثانية، Ss-106
الأنبار	٢٠٠٩/٩/١٥	٢٠٠٧/١/٣٠	\$٣٠,١٧	إنشاءات جديدة-محطة الرمادي الفرعية، قدرة ١٣٢ كيلو فولت
القادسية	٢٠٠٩/٥/٣٠	٢٠٠٧/٦/١٧	\$٢٨,٠٨	إنشاء جديد- المحطة الفرعية في الديوانية، قدرة ١٣٢ كيلو فولت
النجف	٢٠٠٩/٤/٧	٢٠٠٧/٩/٢٠	\$٢٣,١١	(PW-081) مشروع إمدادات مياه مشکاب بموجب منحة
ذي قار	٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠٠٧/٣/١	\$٢٠,٠٢	(WT-075) إنشاء محطة ضخ المياه في الناصرية بموجب منحة
الانبار	٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠٠٦/١٢/٢٣	\$١٦,٣٦	المحطة الفرعية في الفلوجة، قدرة ١٣٢ كيلو فولت-الرحاب

المصدر: مكتب إدارة عادة إعمار العراق (IRMS)، المعلم العالمي، ٢٠٠٩/٤/١.

الشكل ٧-٢

وضعية الصناديق/الأموال

بمليارات الدولارات



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير.

المصدر: استجابة السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣، تقارير المفتش العام ربع السنوية ونصف السنوية لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/١.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

نظرة عامة على صندوق قوات الأمن العراقية

يُمول صندوق قوات الأمن العراقية الذي تديره وزارة الدفاع عبر القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) نشاطات دعم وزارة الدفاع ووزارة الداخلية في تطوير قوات الأمن العراقية (ISF). بالنسبة لوضعية صندوق قوات الأمن العراقية، انظر الشكل ٨-٢. هذه الأموال تقع بالدرجة الأولى ضمن أربعة موازنات كبرى لمجموعات نشاطات فرعية:

- المعدات والنقل
- مساندة الاستدامة
- التدريب والعمليات
- البنية التحتية

بالنسبة لوضعية مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) لأجل دعم وزارة الدفاع ووزراء الداخلية حسب مجموعات النشاطات الفرعية، انظر الجدول ٦-٢.

الشكل ٨-٢

وضعية الأموال
بمليارات الدولارات

خصصت
\$١٨,٠٤

التغيير بالنسبة لربع السنة الأخير

الزمت \$١٤,٨٧
أنفقت ١٢,٥٢

٣%
٦%



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير.

المصادر: القوانين: PL-108-287, PL-109-148, PL-103-234, PL-109-289, PL110-28, PL.110-161, PL-110-252، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤، المفتش العام، التقارير ربع السنوية وصنف السنوية لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/١.

يواصل الإنفاق على إعادة الإعمار تراجعاً بالنسبة لحسابات التمويل الرئيسية. ذكرت وزارة الدفاع أنه لا وجود لخطة تتعلق بتمويل صندوق قوات الأمن العراقية للسنوات القادمة.^(٧٦) علاوة على ذلك، لا زال التمويل الجسري بمليار دولار السنة المالية ٢٠٠٩ يحتاج إلى تحرير، كما أن طلباً لتمديد توفر هذه الأموال قد أرسل إلى الكونغرس.^(٧٧) بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد تم إلزام ٨٢ بالمئة من مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية وتم إنفاق ٦٩ بالمئة منها.^(٧٨) مع ٢,٨٢ مليار متبقية للالتزامات الجديدة، يكون حساب إعادة إعمار لقوات الأمن العراقية الحساب الذي لديه أكبر مبلغ من الأموال المتوفرة.^(٧٩)

بالنسبة لاتجاهات أعمال التعاقد لصندوق قوات الأمن العراقية خلال السنة الماضية، انظر الشكل ٩-٢.

تمويل إعادة إعمار العراق

وضعية التمويل حسب مجموعة النشاط الفرعي

على غرار ربع السنة الماضي، كانت الالتزامات والإنفاقات بصورة رئيسية للمعدات والنقل. بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد أُلزم ٥,٣٥ مليار دولار وانفق ٤,٢٣ مليار دولار في هذه الفئة^(٨٠). الإنفاقات لهذه المجموعة ارتفعت بقرابة ٣٣٥ مليون دولار-أي بزيادة ٨,٦ بالمئة بالمقارنة مع ربع السنة الأخير^(٨١). كانت المجموعة الأكبر الثانية للنشاط الفرعي، هي البنية التحتية، مع ٤,٢٢ مليار دولار أُلزمت و ٣,٤٩ مليار دولار أنفقت^(٨٢).

من أصل أموال السنة المالية ٢٠٠٧ لصندوق قوات الأمن العراقية، بقي ٢٩ بالمئة دون إنفاق. ضمن فئة التدريب والعمليات، انفق ٩٦ بالمئة من الأموال الملزمة على البنية التحتية والمعدات والنقل^(٨٤).

الشكل ٢-١٠ يفصل النسبة المئوية للأموال المنفقة في كل مجموعة نشاط فرعي حسب السنة المالية.

الجدول ٢-٦

وضعية مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١

بملايين الدولارات

النشاط الفرعي	المخصصات	الالتزامات	الإنفاقات
وزرا الدفاع			
المعدات والنقل	\$٤,٤١٠	\$٣,٩٣٣	\$٣,١٦٥
البنية التحتية	٣,٢٥٧	٢,٩٢٣	٢,٥١٢
مساندة الاستدامة	١,٨٦٠	١,٧٥٢	١,٥٣٤
التدريب والعمليات	٣٤٤	٣٣٤	٢٥٧
إجمالي وزارة الدفاع	\$٩,٨٧١	\$٨,٩٤٣	\$٧,٤٦٧
وزارة الداخلية			
المعدات والنقل	١,٧٣٩	١,٤١٧	١,٠٦٢
البنية التحتية	١,٤٤٢	١,٢٩٢	٩٧٤
مساندة الاستدامة	٦٣١	٥٣٣	٤٩٧
التدريب والعمليات	٢,٣٥٥	١,٩١٣	١,٨٧٧
إجمالي وزارة الداخلية	\$٦,١٦٦	\$٥,١٥٥	\$٤,٤١١
إجمالي الأخرى	١,٠٠٧	\$٧٧٥	\$٦٤٣
المجموع العام	\$١٧,٠٤٤	\$١٤,٨٧٢	\$١٢,٥٢١

المصدر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

اتجاهات الإنفاق ربع السنوي حسب الوزارات

أولويات البرنامج الأميركي بالنسبة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية تتبناها من أهداف توليد القوات لكل وزارة وكذلك حسب قدرة كل وزارة على تنفيذ موازنتها. (٨٥)

الشكل ٩-٢

أعمال التعاقد الجديدة لصندوق قوات الأمن العراقية حسب كل ربع سنة
بملايين الدولارات



■ إجمالي الملزم — إجمالي عدد أعمال التعاقد الجديدة.

ملاحظة: تشمل بنود خط العقود التي لها أعداد منح عقود بمبالغ ملزمة أعلى من صفر. بنود خط العقود الجديدة تحدها أعداد المنح الحالية خلال ربع السنة الجاري وليس الأسبق.

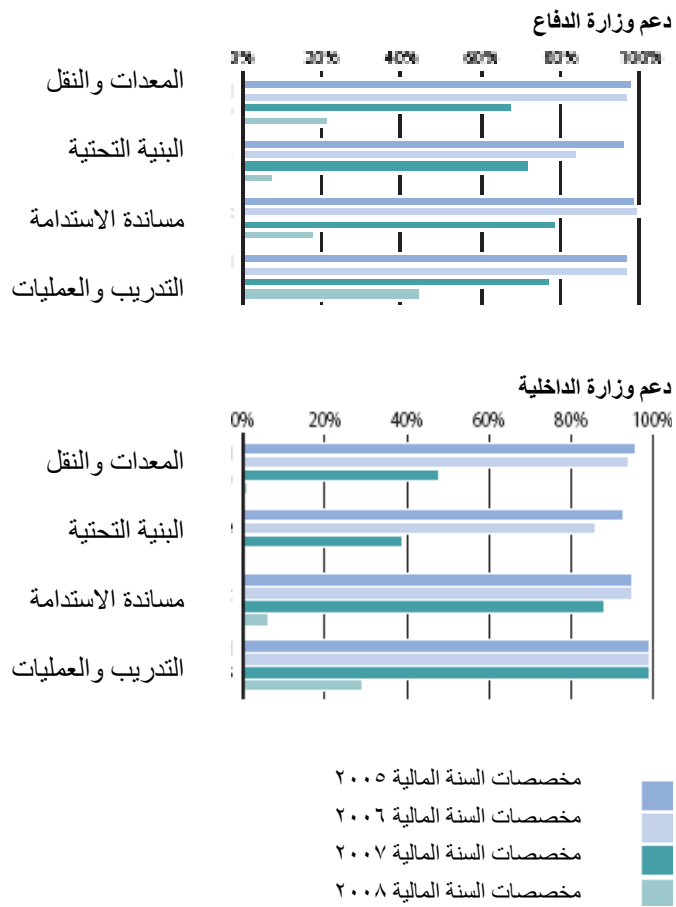
المصادر: نظام الإدارة المالية ل سلاح الهندسة (CEFMS)، ٢٠٠٨/١/٤، ٢٠٠٨/٤/٤، ٢٠٠٨/٦/٣٠، ٢٠٠٨/٩/٣، ٢٠٠٩/١/٧، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١/١١، ٢٠٠٨/٤/١٤، ٢٠٠٨/٧/١٦، ٢٠٠٨/١٠/١٠، ٢٠٠٩/١/٨، ٢٠٠٩/٤/٧.

تمويل إعادة إعمار العراق

في الفترة الزمنية بين الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ازدادت الإلزامات لنشاطات دعم وزارة الداخلية بمقدار ٣٧٠ مليون دولار كما ارتفعت الإنفاقات قرابة ٥٤٧ مليون دولار.^(٨٦) وفي الربع الثاني أيضاً من السنة المالية ٢٠٠٩، ازدادت الإلزامات لنشاطات دعم وزارة الداخلية بأكثر من ٨٨ مليون دولار وازدادت الإنفاقات ١١٠ مليون دولار.^(٨٧)

الشكل ١٠-٢

إنفاقات مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية، حسب السنة المخصص لها ومجموعات النشاطات الفرعية النسبة المئوية للإنفاق



المصدر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.

توقعات خطة الإنفاق

حققت وحدات قوات الأمن العراقية تقدماً في عدة مجالات لكنها لا تزال تعتمد على دعم الولايات المتحدة^(٨٨). لذلك، يبقى تمويل قوات الأمن العراقية أساسياً على المدى القصير، إذ تعمل القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) مع الحكومة العراقية لتطوير برامج إنفاق مفصلة انتقالية ولمساندة الإستدامة^(٨٩).

الاستثمارات المتزايدة للحكومة العراقية بالنسبة لقوات الأمن العراقية قد سرّعت التغييرات في خططها بالنسبة للإنفاق في المستقبل. مثلاً، ذكرت القيادة الأمنية الانتقالية العام الماضي، ان الحكومة العراقية سوف تأخذ على عاتقها مسؤولية أكبر بخصوص النشاطات التدريبية^(٩٠). غير أن وزارة الداخلية لا تزال تكافح لتحسين التدريب بسبب المرافق غير المناسبة والافتقار إلى المعلمين المؤهلين^(٩١). كذلك، فإن الهبوط المتوقع في عائدات النفط سنة ٢٠٠٩ سوف يضغط أيضاً على كل من الوزارتين^(٩٢).

خطة إنفاق القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لسنة ٢٠٠٩ تُركّز على الاحتياجات بالنسبة للمعدات والتدريب. منفذ صندوق قوات الأمن العراقية كانوا قد لحظوا إنفاق ٢,٤١ مليار دولار (٨٠ بالمئة) من أموال السنة المالية ٢٠٠٨ بحلول ربع السنة الثاني للسنة المالية ٢٠٠٩ و ٥٨٦ مليون دولار (٢٠ بالمئة) خلال ربعي السنة الأخيرين للسنة المالية ٢٠٠٩^(٩٣). لكن، بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ذكرت وزارة الدفاع ان ١,١٨ مليار دولار (٣٩ بالمئة) من السنة المالية ٢٠٠٨ كان قد تمّ إلزامها^(٩٤).

اتجاهات المشاريع

الالتزامات المخططة لأموال صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٨ خضعت لتصحّيات هامة في المخصصات بالنسبة لاستخداماتها الأصلية المتوقعة^(٩٥). هذه التصحّيات حصلت أولاً على مستوى فئة المشاريع، وكانت هناك تصحّيات قليلة بين مجموعات النشاط الفرعي^(٩٦). الجدول ٢-٧ يبرز الزيادات الأكبر في الإنفاق المخطط، ويبرز الجدول ٢-٨ الانخفاض الأكبر في الالتزامات المخططة. التغييرات الأخيرة التي حصلت خلال السنة المالية ٢٠٠٨ تصنّف استخدامات صندوق قوات الأمن العراقية مع المجالات التي يركّز عليها الائتلاف وتعكس التغييرات في الالتزامات العراقية لتقاسم كلفة المشاريع^(٩٨).

التحولات الأكبر داخل فئات مشاريع وزارة الدفاع تعلّقت بزيادة عدد القوات ومساندة الاستدامة. مثلاً، تعكس زيادة ١٨٤,٦ مليون دولار في تدريب الكتائب تشديد الائتلاف على تعبئة المزيد من القوات، في حين تستجيب زيادة ١١٢,٧ مليون دولار لوحدة الدعم المناطقي ووحدة النقل المؤلّلة للحاجة إلى زيادة التركيز على اللوجستية والاستدامة^(٩٩). وقد جرى أيضاً إعادة ترتيب أولويات التزامات لوسائل النقل

تمويل إعادة إعمار العراق

الجوية الثابتة الاجنحة (Fixed Wing Transport) من الاستثمارات الرأسمالية بينما ازداد التدريب على هذه المعدات (١٠٠).

الجدول ٧-٢

أكبر الزيادات في خطة إنفاق أموال صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٨، كما هي بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١

الفئة	النشاطات الفرعية	الخطة الأصلية	الخطة الحالية	النسبة المئوية للانخفاض
التوسع في تدريب من كتيبتين إلى ٦ كتائب عراقية (وزارة الدفاع)	المعدات والنقل، الاستدامة، البنية التحتية، التدريب	\$٢٧,٥	\$٢١٢,١	٦٧١,٣%
القدرات الوزارية (وزارة الدفاع ووزارة الداخلية)	المعدات والنقل، الاستدامة، البنية التحتية، التدريب	\$١٠٠,٠	\$١٦٠,٥	٦٠,٥%
وحدة الدعم المناطقي (وزارة الدفاع)	البنية التحتية	\$٢٣,٠	\$٨٢,٨	٢٦٠,٠%
قدرات الصيانة المتحركة داخل الكتيبة العراقية المؤلفة (MTR) (وزارة الدفاع)	المعدات والنقل	\$٤٩,٣	\$١٠٢,٢	١٠٧,٣%
وسائل النقل الجوية الثابتة الاجنحة Fixed Wing Transport- King Air 350 (وزارة الدفاع)	التدريب	\$٧,١	\$٤٤,٥	٥٢٦,٨%

المصدر: استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧ و ٢٠٠٩/٤/١٥.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ٨-٢

أكبر انخفاضات في خطة إنفاق أموال صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٨، كما هي بتاريخ

٢٠٠٨/١٢/٣١

النسبة المئوية للانخفاض	الخطة الحالية	الخطة الأصلية	النشاطات الفرعية	الفئة
-٦٣,٥%	\$١٥٦,٦	\$٤٢٨,٩	المعدات والنقل، الاستدامة، البنية التحتية، التدريب	هزيمة هندسية لأجهزة التفجير المرتجلة (IED) (وزارة الدفاع)
-٦٢,٢%	\$٩٣,٥	\$٢٥٣,٩	المعدات والنقل، الاستدامة، البنية التحتية، التدريب	كتائب قوات العمليات الخاصة العراقية ومقرها الرئيسي (وزارة الدفاع)
-١٠٠,٠%	\$٠,٠	\$١٣٨,٣	المعدات والنقل، الاستدامة، البنية التحتية، التدريب	الطوافات الخاصة COIN (وزارة الدفاع)
-١٠٠,٠%	\$٠,٠	\$١١٥,٥	المعدات والنقل، الاستدامة، البنية التحتية، التدريب	١٦ طوافة إضافية (وزارة الدفاع)
-٤٦,٧%	\$٧٧,٧	\$١٤٥,٨	المعدات والنقل، الاستدامة، البنية التحتية، التدريب	وسائل النقل الجوية الثابتة الاجنحة Fixed Wing Transport- King Air 350 (وزارة الدفاع)

المصدر: استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧ و ٢٠٠٩/٤/١٥.

صندوق دعم الاقتصاد

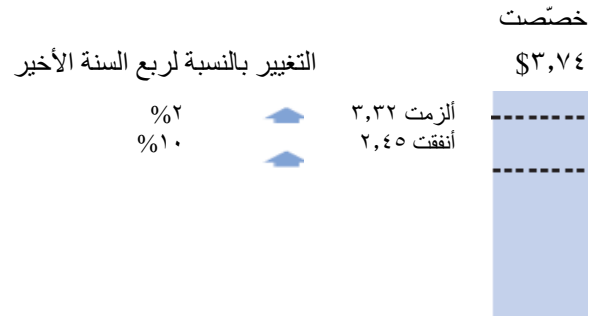
نظرة عامة حول صندوق دعم الاقتصاد

منذ ٢٠٠٣، خصص الكونغرس ٣,٧٤ مليار دولار^(١١) لصندوق دعم الاقتصاد لبرامج تدعم القدرات والتنمية، وتعزز السلام في العراق. بالنسبة لوضع هذه الأموال، انظر الشكل ٢-١١. برامج صندوق دعم الاقتصاد مقسمة إلى ثلاثة مسارات: الأمني، والسياسي، والاقتصادي. بالنسبة لوضع توزيع تمويل صندوق دعم الاقتصاد حسب المسارات، انظر الشكل ٢-١٢.

الشكل ١-٢

وضعية الأموال

بمليارات الدولارات



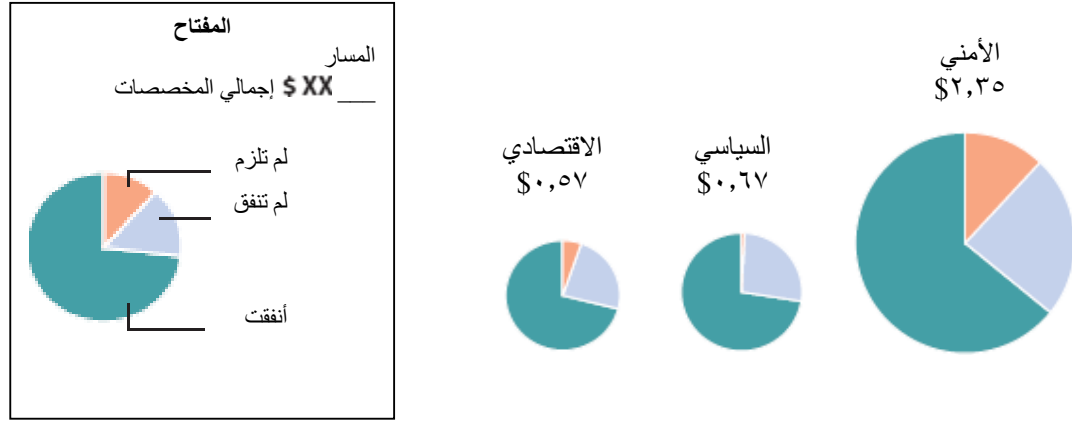
ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصادر: القوانين 110-92; P.L.110-116; P.L. .L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 109-102; P.L.109-234; P.L.110-28; P.L.القوانين 110-252; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-137; استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧ و ٢٠٠٩/٤/١٣، تقرير المفتش العام ربع السنوي والتقارير نصف السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/١.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الشكل ٢-١٢

تمويل صندوق دعم الاقتصاد حسب المسار
بمليارات الدولارات، ٣,٦٠ مليار دولار إجمالي المخصصات



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. المبلغ الإجمالي الممثل هو قرابة ٩٣ بالمئة من كافة مخصصات صندوق دعم الاقتصاد للعراق الذي يبلغ ٣,٧٤ مليار دولار. البرنامج وتفاصيل المستوى المساري لم تكن متوفرة بالنسبة ل ٥٠ مليون دولار من تمويل السنة المالية ٢٠٠٣.

المصادر: استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣ و ٢٠٠٩/٤/١٦م ٢٠٠٩.

اتجاهات الإنفاق ربع السنوي

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد تم إنفاق ٢,٤٥ مليار دولار من صندوق دعم الاقتصاد: المسار الأمني- ١,٥١ مليار دولار، المسار السياسي - ٠,٤٨ مليار دولار والمسار الاقتصادي - ٠,٤١ مليار دولار.^(١٠٢) بالنسبة لمخصص وضعية البرنامج حسب المسارات، انظر الشكل ٢-١٣.

المسار الأمني

تسعى البرامج في هذا المسار إلى الحدّ من أسباب العنف، وتحسين البنية التحتية للأمن، وتعزيز الروابط بين الحكومة والمجتمعات. حوالي ٢,٣٥ مليار دولار كرست للمسار الأمني من صندوق دعم الاقتصاد. التغيير الأكبر في الإنفاقات بين الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ حصل في هذا المسار بسبب زيادة ٥١,٨٣ مليون دولار في الإنفاق على مشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات ولجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRT/PRDC).^(١٠٣) كانت مشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات تمثل ١٥,٣ بالمئة من كافة إنفاقات البرنامج في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩.^(١٠٤)

تمويل إعادة إعمار العراق

إنفاقات برنامج استقرار المجتمع الأهلي (CSP) زادت ٥١,٤١ مليار دولار. يقدم البرنامج الوظائف والتدريب والمنح الصغيرة ومشاريع البنية التحتية الصغيرة في أرجاء العراق.^(١٠٥) في بغداد وحدها، تم خلق حوالي ١٨,٠٠٠ وظيفة قصيرة الأجل و١,٢٠٨ وظائف طويلة الأجل خلال ربع السنة هذا.

عززت مشاريع برنامج استقرار المجتمع الأهلي أيضاً جهود تحسين مستوى مستشفى أبو غريب.^(١٠٦) بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد تم إنفاق ٨٦ بالمئة من أموال برنامج استقرار المجتمع الأهلي.^(١٠٧) يتوقع أن يتم إكمال البرنامج بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.^(١٠٨)

المسار السياسي

يركز المسار السياسي الجهود على زيادة قدرات الحكومة الوطنية وحكومات المحافظات. بالتناغم مع توجيهات سياسة الحكومة لدعم قدرات التنمية، مثل برنامج تنمية القدرات الوطنية (NCD) ٦٨,٣ بالمئة من الإنفاقات في المسار السياسي خلال ربع السنة هذا (قرابة ٢٤ مليون دولار).^(١٠٩) لا زالت هناك أكثر من ٩٥ مليون دولار (٣٦ بالمئة) من أموال البرنامج لمواصلة النشاطات.^(١١٠) خلال ربع السنة هذا، ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان قرابة ٧١٥ مسؤول من محافظة بغداد تم تدريبهم في عدة مجالات من الإدارة العامة والإدارة.^(١١١)

المسار الاقتصادي

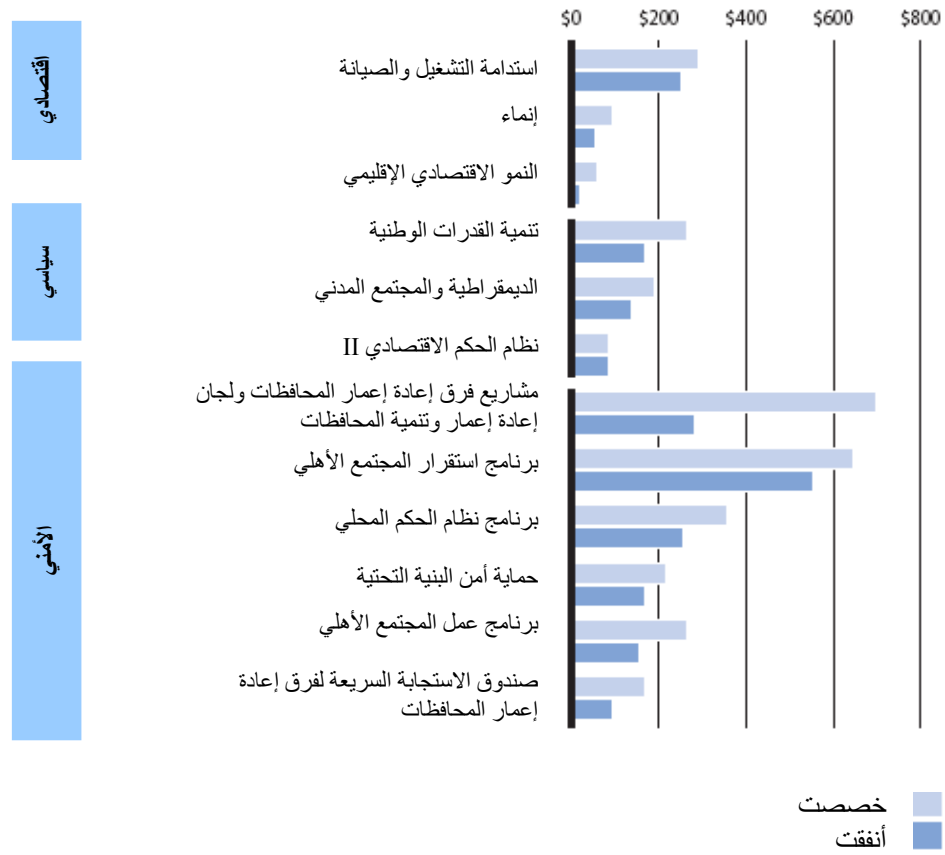
تساعد برامج المسار الاقتصادي في استدامة الاستثمارات الأميركية في الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية عن طريق إدارة برامج تزيد القدرات التشغيلية والصيانة للحكومة العراقية، وتحفز نمو القطاع الخاص. برنامج التنمية المحددة الأهداف ذكر حدوث زيادة نسبتها ٩٢ بالمئة في الإنفاقات منذ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (٦,٤٤ مليون دولار).^(١١٢)

خلال ربع السنة هذا، زاد إجمالي إنفاقات برنامج النمو الاقتصادي للمحافظات ٦,١٤ مليون دولار، جاعلاً إجمالي الإنفاقات ٢٠,٦١ مليون دولار.^(١١٣) يمثل هذا زيادة ٤٢ بالمئة في الإنفاقات بالنسبة لربع السنة الأخير.^(١١٤) يواصل البرنامج دعم مؤسسات التمويل الجزئي ومراكز تنمية مشاريع الأعمال الصغيرة في عدة أماكن عبر العراق.^(١١٥) بالنسبة لقائمة بمخصصات البرامج ضمن هذا المسار، أنظر الجدول ٩-٢.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الشكل ٢-١٣

مخصصات وإنفاقات صندوق دعم الاقتصاد حسب البرامج الرئيسية، كما هي بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١



ملاحظة: تشمل برامج صندوق دعم الاقتصاد مع أكثر من ٦٠ مليون دولار خصصت.

المصادر: استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٦ و ٢٠٠٩/٤/١٣.

إنفاق صندوق الاقتصاد حسب السنة المالية

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد تمّ إنفاق أكثر من ٦٠ مليون دولار (١٧%) من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٨. أنظر الجدول ٢-١٠. من أصل الالتزامات عبر المسارات الثلاثة، لا يزال هناك ٨٧٦ مليون دولار تنتظر الإنفاق.^(١١٦)

لقد توسّع إنفاق تمويل صندوق دعم الاقتصاد بوتيرة أبطأ بالمقارنة مع صناديق إعادة الإعمار الرئيسية الأخرى. غير أن أموال دعم برامج صندوق دعم الاقتصاد تسارعت خلال ربع السنة هذا. ومنذ ربع السنة الأخير، تم إنفاق ٢٢١ مليون دولار، أي ما يوازي ١٠ بالمئة من كافة الإنفاقات منذ ٢٠٠٣.^(١١٧) شكل التغيير في الإنفاقات بالنسبة لربع السنة الأخير، البالغ ٢٢١ مليون دولار، أكبر نسبة مئوية للتغيير بين الصناديق الرئيسية الجارية.^(١١٨)

اتجاهات المشاريع

ثمة حصة كبيرة من المشاريع الكبرى الجاري تنفيذها لصندوق دعم الاقتصاد مكرسة لبرنامج لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC). يتطابق هذا مع كل من الاتجاهات ربع السنوية والاتجاهات التاريخية لتمويل هذا البرنامج. انه يبقى أكبر تخصيص لأموال صندوق دعم الاقتصاد، البالغ ٧٠٠ مليون دولار، وهو ما يمثل أكثر من ١٩ بالمئة من مخصصات الصندوق.^(١٢٠) لكن، من بين كافة البرامج الممولة بأكثر من ١٠٠ مليون دولار، حصلت لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات على أقل معدل مع ٤٠ بالمئة أنفقت فقط.^(١٢١)

الجهود الرئيسية الجارية

تظهر الاتجاهات في أعمال التعاقد المذكورة الجديدة زيادة بالنسبة لربع السنة الأخير.^(١٢٢) الشكل ٢-١٤ يظهر أعمال التعاقد الجديدة حسب أرباع السنة خلال العام الماضي. الجدول ٢-١١ يبرز المشاريع الرئيسية الجارية لصندوق دعم الاقتصاد.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ٩-٢

وضعية صندوق دعم الاقتصاد حسب تمويل البرامج
بملايين الدولارات

البرنامج	المسار	خصصت	أُزمت	أنفقت	النسبة المئوية لتغير الإنفاق بالنسبة لربع السنة الأخير
مشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات/لجان إعادة إعمار المحافظات	أمني	\$٧٠٠	\$٤٥٢	\$٢٨٢	%٢٢,٦
برنامج استقرار المجتمع الأهلي	أمني	\$٦٤٧	\$٦٤٧	\$٥٥٤	%١٠,٢
برنامج نظام الحكم المحلي	أمني	\$٣٥٦	\$٣٥٦	\$٢٥٥	%٦,٩
برنامج عمل المجتمع الأهلي	مني	\$٢٦٥	\$٢٦٥	\$١٥٥	%٩,٦
حماية أمن البنية التحتية	أمني	\$٢١٧	\$١٨١	\$١٦٨	%١٤,١
صندوق الاستجابة السريعة لفرق إعادة إعمار المحافظات	أمني	\$١٧٠	\$١٧٠	\$٩٤	%٣٢,٦
الإجمالي الفرعي الأمني		\$٢,٣٥٤	\$٢,٠٧١	\$١,٥٠٨	%١٣,٣
تنمية القدرات الوطنية	سياسي	\$٢٦٤	\$٢٦٤	\$١٦٩	%١٦,٣
الديمقراطية والمجتمع المدني ^(١)	سياسي	\$١٩١	\$١٨٧	\$١٣٩	%٤,٤
برنامج نظام الحكم المحلي الثاني-السياسة والإصلاحات النظامية	سياسي	\$٨٥	\$٨٥	\$٨٥	%٥,٤
اللاجئون العراقيون (الأردن)- المحولون إلى الهجرة ومساعدة اللاجئين ^(٢)	سياسي	\$٥٨	\$٥٨	\$٣٦	%٠,٠
تنمية القدرات الوزارية	سياسي	\$٣٨	\$٣٧	\$٢٨	%١,٧
مكتب الاتصال بخصوص جرائم النظام	سياسي	\$٣٣	\$٣١	\$٢٨	%١,٤
الإجمالي الفرعي السياسي		\$٦٦٩	\$٦٦٢	\$٤٨٥	%٧,٧
التشغيل والصيانة-الاستدامة	اقتصادي	\$٢٨٩	\$٢٦٠	\$٢٥٠	%٢,٥
إنماء	اقتصادي	\$٩٣	\$٩٣	\$٥٣	%١١,١
التنمية الاقتصادية للمحافظات	اقتصادي	\$٦١	\$٦١	\$٢١	%٤٢,٤
برنامج التنمية المحددة الأهداف	اقتصادي	\$٥٧	\$٥٧	\$١٣	%٩٢,٠
تنمية القدرات والتدريب الفني على مستوى المحطات	اقتصادي	\$٥١	\$٤٩	\$٤٨	%١٣,١
ازدهار	اقتصادي	\$٢٤	\$٢٤	\$٢٢	%٠,٠
الإجمالي الفرعي الاقتصادي		\$٥٧٤	\$٥٤٤	\$٤٠٨	%٦,٨

ملاحظات:

(أ) تشمل المبالغ في هذه الفئة البرامج المذكورة تحت عنوان "تنمية المجتمع المدني"، "المجتمع المدني-ADF وصندوق تمويل انتخابات العراق (IFES)"، "المجتمع المدني - المجلس الدولي للأبحاث والتبادل (IREX)"، "الديمقراطية والمجتمع المدني"، "تمويل الديمقراطية للمعهد الجمهوري الدولي (IRI)"، "المعهد الوطني الديمقراطي في العراق (NDI) و(NED)"، "معهد السلام الأميركية (USIP)".

(ب) تشمل المبالغ في هذه الفئة، البرامج المذكورة مثل "اللاجئون العراقيون (الأردن) المحولون إلى مساعدات الهجرة واللاجئين"، و"برنامج العلماء العراقيين، كما في الإرشاد في رد لمكتب الإدارة والموازنة على طلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٣.

تمويل إعادة إعمار العراق

المصادر: استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧ و ٢٠٠٩/٤/١٦، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٤، ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٨، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢، ٢٠٠٨/١٠/١٤ و ٢٠٠٩/١/١٥، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥.

الجدول ١٠-٢

توزيع صندوق دعم الاقتصاد حسب السنة المالية
بملايين الدولارات

السنة المالية	خصصت	ألزمت	أنفقت	ألزمت	النسبة المئوية للإنفاق
٢٠٠٣	\$٥٠,٠٠	\$٥٠,٠٠	\$٥٠,٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٢٠٠٦	\$١,٥٢١,٣٨	\$١,٣٧٨,٢٥	\$١,٢٦٤,٥٥	%٩١	%٨٣
٢٠٠٧	\$١,٦٠٢,٩٥	\$١,٤٢٥,٧٥	\$١,٠٧٤,١٥	%٨٩	%٦٧
٢٠٠٨	\$٣٧٠,٧٩	\$٣٧٠,٧٩	\$٦٢,٠٨	%١٠٠	%١٧
٢٠٠٩	\$١٠٢,٥٠	\$١٠٢,٥٠	\$٠,٠٠	%١٠٠	%٠

المصادر: استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣ و ٢٠٠٩/٤/١٦.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ١١-٢

المشاريع الكبرى الجاري تنفيذها لصندوق دعم الاقتصاد
بملايين الدولارات

المشروع	إجمالي الكلفة المقدره	تاريخ البدء	تاريخ الإنجاز المتوقع	المحافظة
صندوق دعم الاقتصاد-لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات- مستشفى الطوارئ في اربيل	\$١٣,٤٨	٢٠٠٨/١١/١	٢٠١٠/٤/٤	أربيل
تغذية احتياطي المياه من المياه النظيفة. صندوق دعم الاقتصاد لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات 06	\$١٠,٢٨	٢٠٠٨/١/٢٤	٢٠٠٩/٧/٩	البصرة
توفير وتركيب كابل تغذية بالكهرباء قدرة ١٣٢ كيلو فولت، صندوق دعم الاقتصاد (لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات)	\$٨,٩٧	٢٠٠٨/٣/٢٢	٢٠٠٩/٧/٢٣	البصرة
إصلاح محطة معالجة المياه في الكرخ (صندوق دعم الاقتصاد ولجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات)	\$٨,٦٧	٢٠٠٧/١٠/٢٥	٢٠٠٩/٦/٣٠	بغداد
مستشفى بعقوبة العام (لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات)	\$٨,١٣	٢٠٠٨/٣/١٥	٢٠٠٩/١٠/١٠	ديالى
المستشفى الجراحي في ميسان، المرحلة الثانية	\$٧,٢٤	٢٠٠٨/٢/١٩	٢٠٠٩/٧/٢	ميسان
منطقة الحظر حول خط أنابيب النفط بايجي-بغداد-٤	\$٦,٩٥	٢٠٠٨/٥/٢٢	٢٠٠٩/٤/٣٠	صلاح الدين
إنشاء مستشفى ب ٨٠ سرير- المرحلة الأولى- (٣٦ سرير) صندوق دعم الاقتصاد ولجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات 06	\$٦,٣٦	٢٠٠٧/١١/٢٩	٢٠٠٩/٩/٧	ميسان
المسلخ الحديث في البصرة	\$٦,٠٠	٢٠٠٨/١٠/٢١	٢٠٠٩/٨/٢٢	البصرة
المستشفى النسائي في المسيب (للتوليد والأطفال) مستشفى (لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات) وصندوق دعم الاقتصاد (06)	\$٥,٧١	٢٠٠٧/٧/٤	٢٠٠٩/٤/٣٠	بابل

المصادر: نظام إدارة وإعادة إعمار العراق (IRMS)، ٢٠٠٩/٤/١.

الشكل ١٤-٢

أعمال التعاقد الجديدة لصندوق دعم الاقتصاد، حسب ربع السنة
بملايين الدولارات



■ إجمالي الملزم — إجمالي عدد الأعمال التعاقد الجديدة

ملاحظة: تشمل بنود خط التعاقد الذي منح أعداداً وألزم مبالغ أكثر من صفر. بنود خط التعاقد الجديدة تُحدد أعداد المنح الحاضرة في ربع السنة الجاري وليس في ربع السنة السابق.

المصادر: نظام الإدارة المالية لسلح الهندسة (CEFMS) ٢٠٠٨/٩/٣٠، ٢٠٠٨/٦/٣٠، ٢٠٠٨/٤/٤، ٢٠٠٨/١/٤، ٢٠٠٩/١/٧، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١/١١، ٢٠٠٨/٤/١٤، ٢٠٠٨/٧/١٦، ٢٠٠٨/١٠/١٠، ٢٠٠٩/١/٨، و٢٠٠٩/٤/٧.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

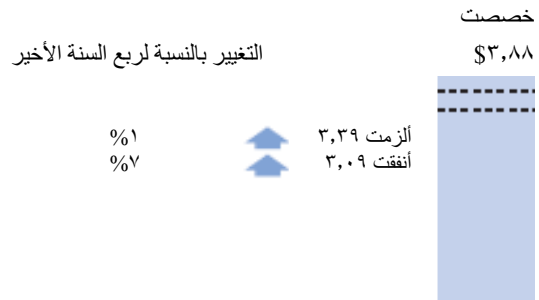
نظرة عامة حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

تعكس التزامات السنة المالية ٢٠٠٩ لفئات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الأهداف المقررة لهذه السنة المالية. ذكر الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) أن الأولويات البرمجية لتلك البرامج هي الحفاظ على الأمن عبر برنامج أبناء العراق (SOI) في نفس الوقت الذي ينقل فيه هؤلاء الأشخاص إلى مسؤولية الحكومة العراقية، ولمواصلة إعادة تأهيل الخدمات الأساسية، وتقديم الموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة^(١٢٣) بالنسبة لوضع أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، أنظر الشكل ١٥-٢.

الشكل ١٥-٢

وضيعة الأموال

بمليارات الدولارات



المصدر: PL 108-287, PL 109-13, PL 109-148, PL 109-234, PL 109-289, PL 110-28, PL 110-161, PL 110-252. استجابة مكتب وزير الدافع لطلب المقتش العام، ٢٠٠٩/١.

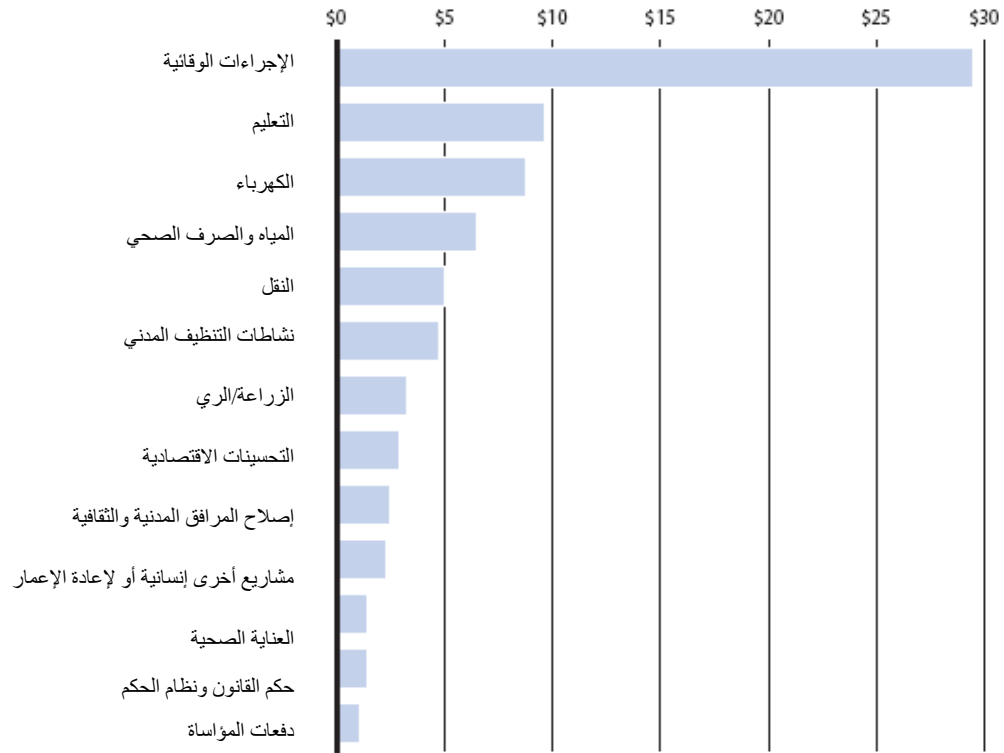
اتجاهات الإنفاق ربع السنوية

خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٩، كانت أكبر التزامات للمشاريع تقع في مشاريع فئات الإجراءات الوقائية، والتحسينات الاقتصادية المالية والإدارية، والمياه والصرف الصحي، نشاطات التنظيف المدني، والتعليم^(١٢٤). لقد قادت المشاريع ذات العلاقة بالأمن باستمرار التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد خلال عدة أرباع سنة. كانت منظمة أبناء العراق قد أنشئت تحت البرنامج وانتقلت إلى سيطرة الحكومة العراقية خلال ربع السنة هذا. آخر المدفوعات الممولة أميركياً لبرنامج منظمة أبناء العراق مُخطط لها في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩^(١٢٥). الشكل ١٦-٢ يبين التزامات أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد حسب المشاريع بالنسبة للربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٩.

الشكل ١٦-٢

تمويل إعادة إعمار العراق

الزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد حسب نوع المشاريع، بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ بملايين الدولارات



ملاحظة: تشمل الأرقام أنواع مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد فقط ذات الالزامات التي تزيد عن مليون دولار. المصدر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المقتش العام للبيانات، ٢٠٠١/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/١٧.

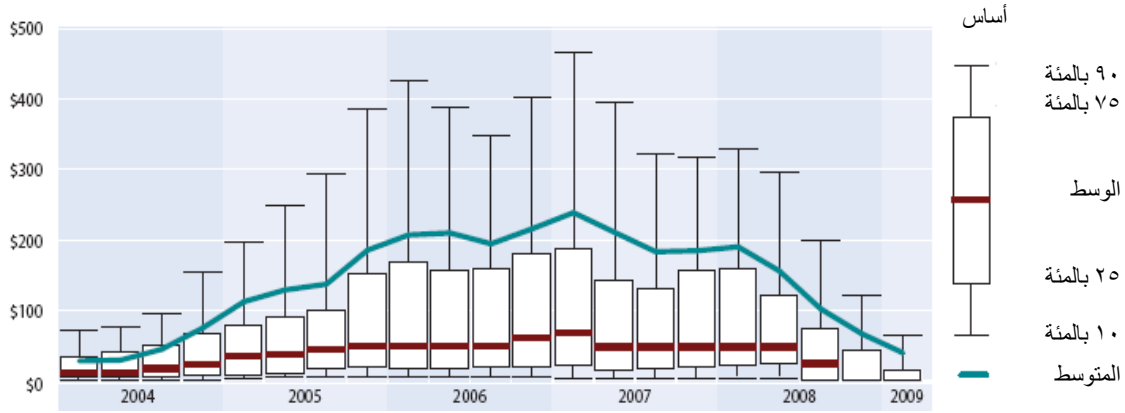
توزيع المشاريع

كما ذكر سابقاً، تقع أكثرية المشاريع المنفذة بأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد تحت سقف ١٠,٠٠٠ دولار، غير أن عدة مشاريع كبيرة الحجم خالفت هذا المتوسط التاريخي لمشاريع البرنامج. مثلاً، المشاريع التي بدأت سنة ٢٠٠٨ والتي كانت قيمتها أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ دولار استهلكت ١٦ بالمئة من إجمالي تكاليف مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لكنها كانت تمثل فقط ١ بالمئة من المشاريع.^(١٢٦) الشكل ١٧-٢ يقارن توزيع نشاطات المشاريع الجاري تنفيذها خلال أرباع السنة منذ ٢٠٠٤.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الشكل ٢-١٧

توزيع إجمالي تكاليف نشاطات المشاريع الجاري تنفيذها لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، حسب أرباع السنة، ٢٠٠٤-٢٠٠٩
بآلاف الدولارات



المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) المعيار العالمي، ٢٠٠٩/٤/١.

كما هو مبين في الشكل، يظهر توزيع نشاطات المشاريع خلال أرباع السنة الأخيرة تراجعاً عاماً في كل من القيم الوسطية والمتوسطة. توقيت هذا التحول في قيم المشاريع يتزامن مع التغييرات في القوانين النظامية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي تُقيد استخدام الأموال للمشاريع الكبيرة النطاق. خلال ربع السنة هذا، كانت القيمة الوسطية لنشاطات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ٤٠,٧٠٢ دولار كما أن متوسط نشاطات هذه المشاريع كان ٢,٥٠٠ دولار، أي أن نصف نشاطات ال ١٣٣٠ مشروع كلف أكثر من ٢,٥٠٠ دولار، وأن النصف الآخر كلف اقل من ذلك المبلغ.^(١٢٧)

طبقاً للقيود التشريعية، لم يعد برنامج الاستجابة الطارئة للقائد يُستخدم لتمويل مشاريع إعادة الإعمار الكبيرة الحجم.^(١٢٨) ما من مشروع بوشر في ربع السنة الأول للسنة المالية ٢٠٠٩ زادت قيمته عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار.^(١٢٩)

تمويل إعادة إعمار العراق

التمويل الأميركي حسب قطاع إعادة الإعمار

ما تبقى من هذا القسم من التقرير ربع السنوي يناقش نشاطات إعادة الإعمار والتقدم الحاصل في أربع مجالات رئيسية: الأمن، البنية التحتية، نظام الحكم، والاقتصاد. التغيير الأكبر في التمويل المخصص بين القطاعات هو إعادة تصنيف مليار دولار من مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني المخصصة لنشاطات بناء الديمقراطية، إلى قطاع الديمقراطية والمجتمع المدني (من القطاع المنتهي أجله للأمن والعدل) هذا التحول خفض إجمالي الإنفاق على الأمن وزاد إجمالي الإنفاق على نظام الحكم. إجمالي التمويل المخصص لمجال البنية التحتية تراجع قليلاً مع إعادة تصنيف تمويل العناية الصحية إلى القطاع الجديد للخدمات العامة. وتراجع أيضاً مجال الاقتصاد قليلاً من حيث إجمالي التمويل المخصص مع إعادة تصنيف المساعدات الغذائية كإغاثة إنسانية التي هي تحت مجال نظام الحكم.

بالنسبة لقائمة مجالات وقطاعات إعادة الإعمار، انظر الجدول ٢-١٣. بالنسبة للمخصصات والالتزامات والإنفاقات المتراكمة حسب القطاعات، بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، انظر الشكل ٢-١٨. بالنسبة لمقارنة مفصلة لقطاعات المفتش العام مقابل مصادر تمويلها، انظر الملحق (د).

الجدول ٢-١٢

نشاطات المشاريع الرئيسية قيد التنفيذ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد

المشروع	إجمالي الكلفة المقررة	تاريخ البدء	تاريخ الإنجاز المتوقع	المحافظة
محطات F1 و F2 لضخ مياه الصرف في الفلوجة	\$7,22	٢٠٠٦/٩/٢٢	٢٠٠٩/٧/٣١	الأنبار
تركيب نظام الصرف الصحي (PIC) كرامة علي	\$6,59	٢٠٠٧/٨/١١١	٢٠٠٩/١/١	البصرة
معدات ولوازم أعمال التنظيف المدني في كركوك	\$6,13	٢٠٠٧/١/١	٢٠٠٩/٢/١٥	التأميم
محولات التيار لبغداد Pc	\$4,82	٢٠٠٦/١٠/٢٠	٢٠٠٧/٦/٣٠	بغداد
التعاقد بشأن مرفق بلدي جديد لمعالجة المياه في الرضوانية	\$4,29	٢٠٠٤/١٢/٩	٢٠٠٥/٧/١٥	بغداد
فندق كرفان في مطار بغداد الدولي	\$4,16	٢٠٠٧/١٢/١	٢٠٠٨/٤/١٤	بابل
تأمين انارة فاعلة وفعلية في أحياء مدينة بغداد عن طريق شراء مصابيح للشوارع تغذى شمسياً	\$3,50	٢٠٠٧/١١/٦	٢٠٠٨/٢/٦	بغداد
المحطة الفرعية في الكوار	\$3,43	٢٠٠٧/٩/٢٠	٢٠٠٨/١٢/١٥	البصرة
مدرسة المواهب في البصرة	\$3,35	٢٠٠٨/٩/١٤	٢٠٠٩/٤/١	البصرة
إعمار - بناء وإعادة تأهيل مراكز العناية الصحية-بغداد	\$2,49	٢٠٠٨/١/١	٢٠٠٨/١٢/١٢	بغداد

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) المعيار العالمي، ٢٠٠٩/٤/١.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ٢-١٣

مجالات وقطاعات إعادة الإعمار الخاصة بالمفتش العام

الاقتصاد	الحكم
نظام الحكم	تنمية القطاع الخاص
	تنمية القدرات
	الديمقراطية والمجتمع المدني
	الإغاثة الإنسانية
	الخدمات العامة
البنية التحتية	الكهرباء
	البنية التحتية العامة
	النفط والغاز
	النقل والاتصالات
	المياه والصرف الصحي
	المعدات والنقل لقوات الأمن العراقية
الأمن	البنية التحتية لقوات الأمن العراقية
	مساندة الاستدامة لقوات الأمن العراقية
	التدريب والعمليات لقوات الأمن العراقية
	حكم القانون
	أمور أخرى تتعلق بالأمن

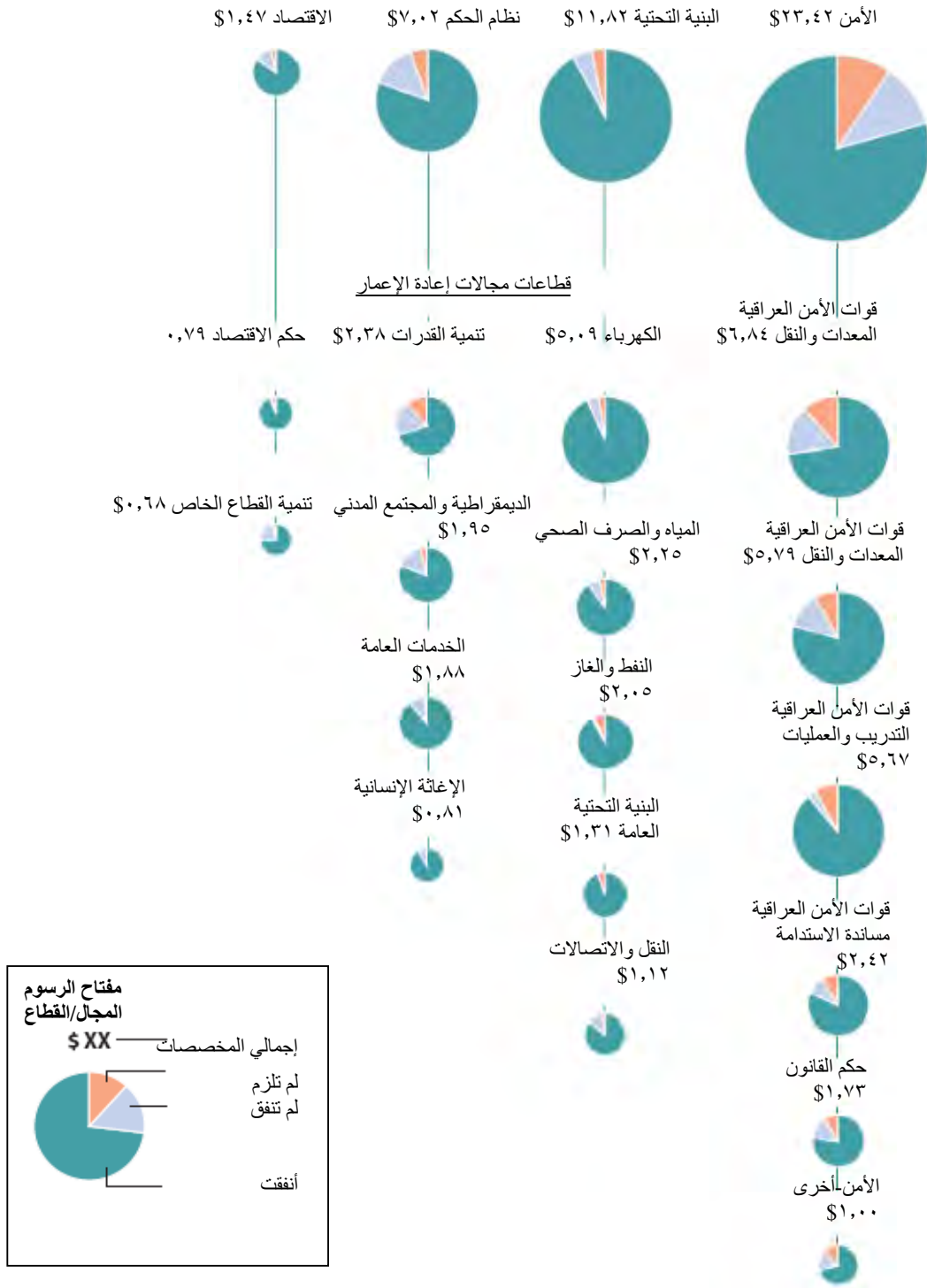
تمويل إعادة إعمار العراق

الشكل ١٨-٢

التمويل المتراكم حسب مجالات وقطاعات إعادة الإعمار

بمليارات الدولارات

مجالات إعادة الإعمار



إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصادر: نظام (CFEMS)، تقرير تنفيذ أموال صندوق قوات الأمن العراقية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨، استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٠٠٧، ٢٠٠٨/١٠، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣، نظام إدارة وإعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٤/١، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧ و ٢٠٠٩/٤/١٣، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة الدولية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

الأمن

لقد حان الوقت والظرف بالنسبة لقوات الائتلاف لأجل خفض عديد جنودها في العراق. لقد أثبتت الانتخابات الناجحة في المحافظات القدرة المتزايدة للجيش العراقي والشرطة العراقية في تأمين الأمن في الأشهر القادمة، وسوف يرى العراقيون عدد القوات الأميركية ينخفض في المدن في الوقت الذي سيرتفع فيه عدد أكثر وأكثر من الأعلام العراقية في المراكز الأمنية التي كانت متقاسمة سابقاً.^(١٣٠)

الجنرال راي أودبيرنو، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق
٨ آذار/مارس ٢٠٠٩

أخذ العراق القيادة بالنسبة للأمن كما نصت عليه اتفاقية إطار العمل الاستراتيجي (SFA) والاتفاقية الأمنية (SA) في فصل جديد من العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق. لقد أصبح الوضع الأمني، بوجه إجمالي، أقل ديناميكية، مع متوسط للربع السنوي للحوادث الأمنية في أدنى مستوياته منذ الغزو.^(١٣١) فكما يظهر في الشكل ٢-١٩، لقد هبطت مستويات الهجمات بنسبة ٩٠ بالمئة منذ بداية اندفاع عديد القوات الأميركية المقاتلة وحركة الصحوة سنة ٢٠٠٧.^(١٣٢)

لقد زاد المستوى الأدنى نسبياً للعنف المجتمعي التركيز على الاقتصاد وتسليم الخدمات الأساسية. على الرغم من ان وزارة الدفاع ذكرت ان عدد القتلى يواصل تراجعها (من حوالي ٩ في اليوم خلال ربع السنة الأخير إلى ٨ في اليوم خلال ربع السنة هذا)^(١٣٣) إلا أن المكاسب لا تزال هشة وغير متساوية عبر البلاد.^(١٣٤)

الارتفاع الأخير في الهجمات يؤكد الهواجس حول الوضع الأمني. لقد شهد ربع السنة هذا عدة هجمات انتحارية ضد القوات الأميركية في الموصل، فقد قتل أربعة جنود في هجوم في شباط/فبراير و قتل خمسة في قصف في ١٠ نيسان/أبريل، وهي أكبر خسارة فردية للأرواح الأميركية في خلال سنة.^(١٣٥) كذلك، بدأت تحصل من جديد انفجارات تقتل وتصيب الناس بالجملة.

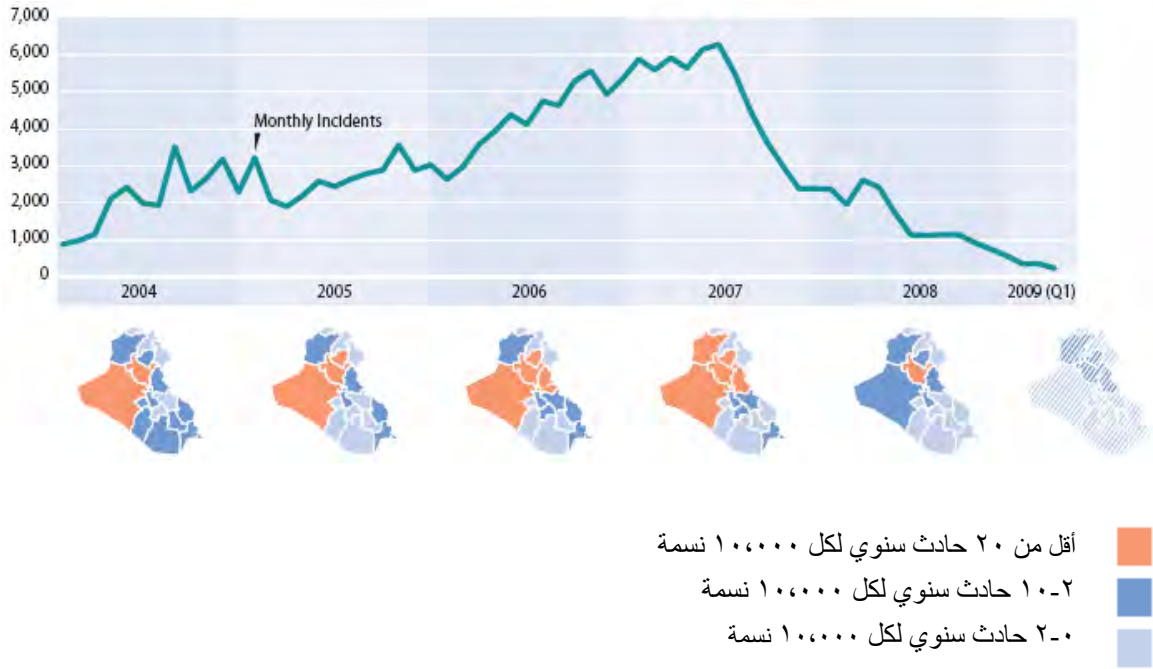
على الرغم من هذه الأحداث، بقي متوسط عدد الهجمات متديناً نسبياً في كافة المحافظات خلال ربع السنة هذا. حوالي نصف سكان العراق يعيشون في بغداد وديالى ونيوى وصلاح الدين حيث كان ٧٨ بالمئة من

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

كافة الهجمات تحصل سابقاً. متوسط الهجمات اليومي في محافظة بغداد تراجع بنسبة ٣٧ بالمئة خلال ربع السنة هذا وتراجع في المحافظات الشمالية، نينوى وديالى والتأميم وصلاح الدين، بنسبة ٥٠ بالمئة، إلى حد كبير بسبب العمليات التي قادتتها قوات الأمن العراقية (ISF).^(١٣٦)

الشكل ١٩-٢

الأحداث الأمنية، ٢٠٠٩-٢٠٠٤



المصادر: استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٦ و ٢٠٠٩/٤/٢. استجابة قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة الأميركية (CENTCOM) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٠.

التوترات الكردية العربية تصاعدت خلال ربع السنة هذا بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. في شمال ووسط العراق، يبدو ان الضغط على الحكومة العراقية لتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي (التي سوف تحدد منطقة إقليم كردستان) قد أزمت الخلافات بين الأكراد والعرب السنة والاقليات الإقليمية. ان حضور البشمركة الكردية ووحدات الجيش العراقي التي يسيطر عليها الأكراد خلف حدود حكومة إقليم كردستان، في مناطق حيث تقطن اقلية كردية، قد أوجج هذه التوترات.^(١٣٧)



قوات الائتلاف تدرب قوات الأمن العراقية على معدات للرؤية الليلية.

تصل قوات الأمن العراقية الآن إلى مناطق كانت غائبة عنها لمدة طويلة، بما في ذلك مناطق في شمال ديالى، وشمال التأميم وشرق نينوى، حيث كانت البشمركة الكردية تؤمن الأمن منذ العام ٢٠٠٣. تواصل قوات الائتلاف في المناطق المتنازع عليها لعب دور الوسيط في الوقت الذي تسعى فيه البشمركة وقوات الحكومة العراقية إلى إقامة علاقات عمل ووظائفية.^(١٣٨) وييدي رئيس الوزراء المالكي هو اجسه في ما يتعلق بالمبيعات الكردية لنفط كركوك.^(١٣٩)

تغيير موازين القوى

لقد ازدادت قوات الأمن العراقية بنسبة ٢٥ بالمئة منذ ٢٠٠٧ وهي تبلغ الآن ما مجموعه أكثر من ٦١٨،٠٠٠ عنصر (شرطة وجيش).^(١٤٠) علاوة على الإعداد المتزايدة لرجال الأمن الذين يقومون بالدوريات في أرجاء البلاد، فقد ازدادت قدرات قوات الأمن العراقية، ودلت عليها أوضاع الأمن الفعلي خلال انتخابات كانون الثاني/يناير.^(١٤١)

سمحت الظروف الأمنية المحسنة لقوات الائتلاف بالتحرك إلى خارج المدن في محافظة الانبار ومن معظم المدن الجنوبية العراقية.^(١٤٢)

يظهر الجدول ٢-١٤ الاتجاهات المتوقعة في عديد قوات الأمن والتمويل مع تراجع حضور الائتلاف.

غير ان معدلات ازدياد الأعداد لدى قوات الأمن العراقية وتنميتها وقدراتها، تبقى محدودة بوجه التحديات المتواصلة لدعم قوات الأمن وبسبب القيود على الموازنة. لتحقيق مزيد من التقدم، يتوجب على قوات الأمن العراقية معالجة عدة تحديات:

- الاعتماد المفرط على الأفراد غير المدربين.^(١٤٣)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

- عجز الإرث القيادي في ما خص الضباط الكبار وضباط الصف.^(١٤٤)
- الافتقار إلى برامج تدريب مؤسساتية للحد من التأخير في التدريب.^(١٤٥)
- التطوير البطيء للوجستية المعتمدة على الذات وبرنامج مساندة الاستدامة.^(١٤٦)

لقد ارتفعت الضغوط على النمو والاحتياجات التشغيلية المخططة لقوات الأمن العراقية بسبب أسعار النفط المتقلبة التي أرغمت إجراء تعديلات على الموازنة.^(١٤٧) حتى خلال الأوقات التي استفادت منها الحكومة العراقية من أسعار النفط المرتفعة، تلقت كل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية مبالغ أقل من المطلوب لتلبية الأهداف القريبة الأمد والأهداف النهائية.^(١٤٨) مثلاً، تجاوزت خطة زيادة عديد القوات والتحديث لوزارة الدفاع تفويضات الإنفاق^(١٤٩)، كما ان عجز موازنة وزارة الداخلية سوف يحول، على الأرجح، دون تحقيق أهداف الشرطة الوطنية في تعزيز عديدها.^(١٥٠)

الجدول ١٤-٢

القوات الأمنية التي تحمي العراق

الخدمة	المجنودون	الاتجاه	الوضعية
قوات الائتلاف	*١٤٧,٠٠٠	↓	تطبيق الاتفاقية الأمنية سوف يخرج قوات الائتلاف من المدن بحلول ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. خفض لواءين مقاتلين أميركيين سوف يتم بحلول صيف ٢٠٠٩
مقاولو الأمن الخاص	*٣٠,٠٠٠	↓	لقد فقد المقاولون الحصانة بموجب الاتفاقية الأمنية
قوات الأمن العراقية			
وزارة الدفاع	١٩٦,٢٣٦	↑	الضغوط على الموازنة سوف تشكل عائقاً كبيراً لتجنيد الأعضاء بغية دعم الوحدات الجديدة
التدريب والدعم	٢٣,٤٥٢	↑	تواصل مراكز القيادة المشتركة العمل على تحسين تحليل الأولويات لأجل التطوير المستقبلي للعقيدة.
سلاح الجو	٢,٠٦٦	↑	القدرات عند حدها الأدنى لكن هناك تقدم.
سلاح البحرية	١,٨٩٨	↑	لا زال في مرحلة تطوير بناء أسطول جديد.
إجمالي وزارة الدفاع	٢٢٣,٥٩٢	↑	

تمويل إعادة إعمار العراق

الجدول ٢-١٤

القوات الأمنية التي تحمي العراق

الخدمة	المجننون	الاتجاه	الوضعية
وزارة الداخلية	٣٠٠,١٥٦	↑	لا يزال التشديد على السهر على النظام داخل المجتمعات (السير، الدوريات، المحافظات)
الشرطة الوطنية	٤١,٠٤٤	↑	عملانية في كافة المحافظات، اللوجستية ومرافق التدريب منجزة، مع الصيانة واللوغستية.
حماية الحدود	٤٠,٣٢٨	↑	بناء خط رؤية حول العراق، رفع درجة القدرات.
شرطة النفط	٢٩,٤١١	—	امن البنية التحتية للنفط، استبدال حراس الجيش العراقي لحماية خطوط الأنابيب قد أبطأه تجميد التوظيف.
خدمة حماية المرافق	٨٧,٠٠٠	—	يتوقف على إصلاح التشريعات لجعل خدمة حماية المرافق دائرة رسمية تابعة لوزارة الداخلية.
إجمالي وزارة الداخلية	٤٩٧,٩٣٩	↑	
مكافحة الإرهاب	٤,١٦٠	↑	يتوقف على إصلاح التشريعات لكي تصبح وزارة عراقية جديدة.
إجمالي قوات الأمن العراقية	٧٢٥,٦٩١	↑	
الإجمالي العام	٩٠٢,٦٩١	↑	

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. أرقام الشركات الأمنية الخاصة (PSC) تتحول باستمرار استناداً إلى نشاطات تغيير العقود ومستويات الخدمات الأمنية المطلوبة.

(أ) الأعداد المذكورة تصوّر بيانات جداول الرواتب، ولا تعكس إجمالي الحاضرين للخدمة؛ حوالي ١١٢,٠٠٠ موظف في وزارة الداخلية غير مدرجين في أعداد قوات الأمن العراقية.

(ب) موظفو خدمة حماية المرافق غير محتسبين في لوائح المسؤولين بوزارة الداخلية لأنهم متعاقدون ولأن قانون الإصلاح لم يُقر بعد. * تقديرات المفتش العام.

المصادر: التقرير ربع السنوي والتقارير نصف السنوي للمفتش العام إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/١، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٨/١٣/٣١

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

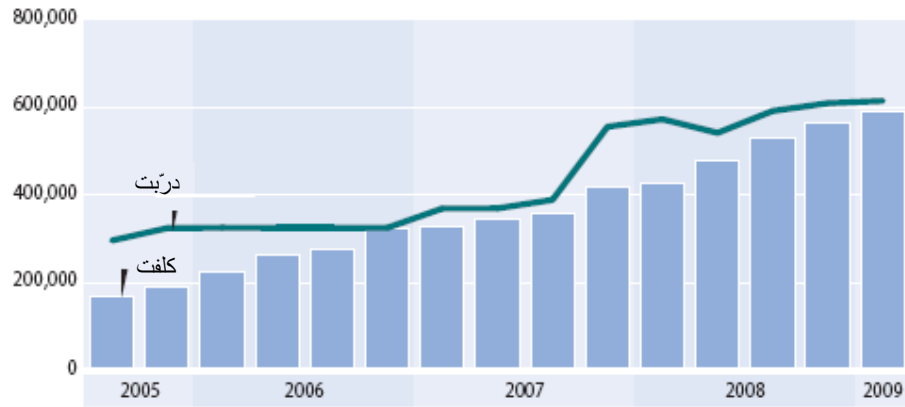
قوات الأمن العراقية

تضم قوات الأمن العراقية أكثر من ٦١٨,٠٠٠ موظفاً في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والقوة الوطنية العراقية لمكافحة الإرهاب^(١٥١) يخدم حالياً أكثر من ٣٠٠,١٥٠ موظف في خدمة الشرطة العراقية (IPS) كما ان وزارة الداخلية قد حددت هدف بلوغ ٤٠٠,٠٠٠ موظف بحلول صيف ٢٠٠٩^(١٥٢). تكافح وزارة الداخلية مع مرافق تدريب رديئة، والافتقار إلى المدربين المؤهلين وقيود الموازنة. إذا تواصلت ضغوط الموازنة التي سببتها أسعار النفط المتقلبة خلال السنوات الثلاث القادمة، فان استقرار وزارة الداخلية ووزارة الدفاع على المدى الطويل سيتعرض للأخطار^(١٥٣).

بالنسبة للمسار التاريخي لنمو عديد قوات الأمن العراقية، انظر الشكل ٢-٢٠.

الشكل ٢-٢٠

القوات المدربة والمكلفة، حسب أرباع السنة، ٢٠٠٥-٢٠٠٩



ملاحظة: العدد التراكمي لأفراد الجيش العراقي وسلاح الجو والبحرية والشرطة الوطنية، وحماية الحدود والعمليات الخاصة.

المصادر: وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٥/٧، ٢٠٠٥/١٠، ٢٠٠٦/٢، ٢٠٠٦/٥، ٢٠٠٦/٨، ٢٠٠٦/١١، ٢٠٠٧/٣، ٢٠٠٧/٦، ٢٠٠٧/٩، ٢٠٠٧/١٢، ٢٠٠٨/٣، ٢٠٠٨/٦، ٢٠٠٨/٩، ٢٠٠٨/١٢، وزارة الخارجية، تقرير وضعية العراق، ٢٠٠٩/٣/١٨.

السيطرة العراقية على المحافظات

الأمن في كافة المحافظات هو الآن مسؤولية قوات الأمن العراقية. في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مع انقضاء فترة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSCR) ومع دخول الاتفاقية الأمنية حيز التنفيذ، أخذت الحكومة العراقية على عاتقها المسؤولية في المحافظات الخمس المتبقية (ديالى، نينوى، التأميم، صلاح الدين، وبغداد). ونزولاً عند طلب الحكومة العراقية، تواصلت القوات الأميركية بتقديم الرقابة الشاملة الإستراتيجية.^(١٥٤)

بالنسبة للمسار التاريخي لنقل الأمن إلى الحكومة العراقية، انظر الشكل ٢-٢١.

في آذار/مارس ٢٠٠٩، أعلنت القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) خطة خفض قواتها للأشهر الستة القادمة. تراجع عدد القوات هذا سوف يخفّض إجمالي الفرق المقاتلة في الأولوية الأميركية في العراق من ١٤ إلى ١٢.

انتقال أبناء العراق

أسست الولايات المتحدة برنامج أبناء العراق (SOI) على المستوى القومي سنة ٢٠٠٧ كوسيلة للمساعدة في الحدّ من العنف وإعادة إرساء النظام عن طريق تعزيز الأمن في الأماكن غير المستقرة في العراق، عن طريق إدخال حوالي ٩٩،٠٠٠ فرد في البرنامج. في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وافقت الحكومة العراقية على تحمل مسؤولية قرابة ٩٤،٠٠٠ عضواً من منظمة أبناء العراق. شمل هذا مسؤولية دفع رواتب أبناء العراق.^(١٥٦)

حصل أول نقل للمسؤولية بخصوص أبناء العراق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ابتداءً من الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أخذت الحكومة العراقية على عاتقها كامل المسؤولية لدفع رواتب أفراد أبناء العراق. خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٩، كان هناك تأخير في دفع الرواتب نتيجة لتغييرات في موازنة العراق الوطنية لسنة ٢٠٠٩ التي غابت منها أجور أبناء العراق. عندما أدرك مجلس الوزراء العراقي على هذا السهو، اتخذت الإجراءات المناسبة لإعادة الأموال. وافقت الحكومة العراقية على أجور أبناء العراق وبدأت صرف المدفوعات قبل الموافقة على موازنة ٢٠٠٩.^(١٥٧)

بالنسبة للمعلومات حول المسار التاريخي لتسجيل ونقل أبناء العراق، انظر الجدول ٢-١٥.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

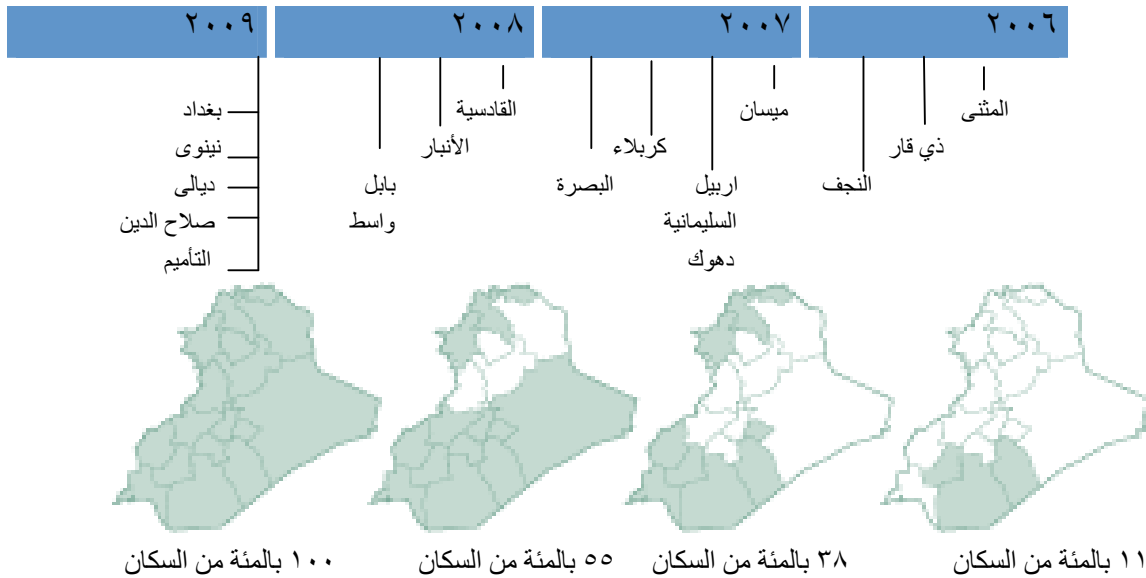
لقد تعهدت الحكومة العراقية إعطاء ٢٠ بالمئة من أبناء العراق مواقع داخل قوات الأمن العراقية^(١٥٨)، بينما ستجرى غربلة الآخرين لمنحهم مواقع في الخدمة العامة أو تأمين تدريبهم ودعمهم لانتقالهم إلى التوظيف في القطاع الخاص.

عملية نقل أبناء العراق بنجاح إلى وظائف دائمة "خطوة هامة باتجاه المصالحة الوطنية" و"حيوية بالنسبة لاستقرار العراق على المدى الطويل"^(١٥٩) غير انه يبدو ان هذه العملية تشكل تحدياً ناشئاً بالنسبة للحكومة العراقية لان الخلافات المذهبية الكامنة يمكن ان تتأزم بسبب القيود في الموازنة.

نظراً للتداعيات القومية الممكنة لسوء إدارة مرحلة الانتقال هذه، "تشجع الحكومة الأميركية الحكومة العراقية على احترام التزامها" إزاء أبناء العراق^(١٦٠) لا يزال بعض أعضاء أبناء العراق قلقون حول عملية الانتقال ويخشون من ان الحكومة العراقية لن تتقيد بوعدها لدمجهم^(١٦١). المناوشات الأخيرة بين بعض مجموعات أبناء العراق وقوات الأمن العراقية تؤكد تعقيد عملية الدمج والمخاطر الكامنة فيها. في أواخر آذار/مارس، أفسدت سلسلة من الاصطدامات العنيفة الهدوء الهش في بغداد عندما حصلت معارك في الشوارع بين بعض الوحدات من أبناء العراق وقوات الأمن العراقية. خلال تلك الاصطدامات، تم توقيف عدة أعضاء كبار من أبناء العراق من قبل الحكومة العراقية.

الشكل ٢-٢١

المسار التاريخي للسيطرة على امن المحافظات من قبل الحكومة العراقية



المصادر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢/٤/٢٠٠٩؛ قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٨/١٢/٣٠، ص ٢٩.

المحافظة	بداية التسجيل	النقل إلى الحكومة العراقية
بغداد	_____	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
بابل	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
ديالى	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
القادسية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
واسط	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
الانبار	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	شباط/فبراير ٢٠٠٩
نينوى	شباط/فبراير ٢٠٠٩	آذار/مارس ٢٠٠٩
تأميم	شباط/فبراير ٢٠٠٩	آذار/مارس ٢٠٠٩
صلاح الدين	آذار/مارس ٢٠٠٩	نيسان/أبريل ٢٠٠٩

ملاحظة: كافة المحافظات المفترض نقلها في كانون الثاني/يناير قد أكملت هذه العملية.

المصدر: استجابة مكتب وزارة الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢/٤/٢٠٠٩.

مقاولو الأمن الخاص

منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قدم مقاولو الأمن الخاص (PSCs) خدمات الحماية الجسدية لحماية الموظفين الأميركيين والمرافق والممتلكات كما والمقاولين من الباطن والفرقاء الآخرين الداعمين لمهمة إعادة الإعمار الأميركية.

الاستخدام الواسع لمقاولي الأمن الخاص لدعم عمليات الحكومة الأميركية في العراق غير مسبوق. في تدقيق لسنة ٢٠٠٨، عيّن المفتش العام ٧٧ شركة على الأقل قدمت خدمات الأمن الخاص إلى الوكالات الأميركية في العراق منذ العام ٢٠٠٣. شملت الخدمات حراسة المواقع، ومواكبة مواكب الأفراد والمعدات، وتقديم النصح والتخطيط الأمني.^(١٦٢) وفقاً لدراسة أعدها مكتب الأبحاث التابع للكونغرس، كان هناك ٣٠،٠٠٠ شخص يقدمون هذه الخدمات.^(١٦٣)

استخدام هؤلاء المقاولين سبب المشاكل، بما في ذلك مناوشات بين مقاولي الأمن الخاص والعراقيين كما ومع القوات الأميركية. في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قتل ١٧ مدنياً عراقياً في حادث في بغداد شارك فيه مقاولون لوزارة الخارجية. في أعقاب هذا الحادث، أجرت وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، تغييرات تنظيمية وإجرائية لتعزيز إشرافهما والتنسيق والسيطرة على نشاطات مقاولي الأمن الخاص، بما في ذلك تحركات مقاولي الأمن الخاص في مناطق العمليات القتالية. بعد ان رفضت الحكومة العراقية منح رخصة عمل من وزارة الداخلية لمقاول الأمن الخاص المعروف سابقاً ببلاك ووتر، قررت وزارة الخارجية

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الأميركية عدم تجديد أوامر المهمة التي سبق ان منحت إلى الشركة. وعادت وزارة الخارجية فاستدعت شركة تريبل كانوبي ومنحتها أمر مهمة جديد.^(١٦٤)

تستخدم وزارة الخارجية الأميركية ٦,٣٤٤ موظف من مقاولي الأمن الخاص بما في ذلك كبار مقاولي وزارة الخارجية ومقاولي الأمن الخاص من الباطن الذين تعاقدوا مع المانحين والشركاء المنفذين مع رئيس البعثة (COM)، كما والمانحين والشركاء المنفذين الذين يؤدون وظائف أمنية. هناك ما يقدر ب ٣,١٤٩ موظف لمقاولي الأمن الخاص يقدمون الحماية والأمن لموظفي رئيس البعثة والمرافق، كما يقدم ٣,١٧٦ موظفاً اضافياً للأمن للمنظمات الداعمة لجهود إرساء الاستقرار وإعادة الإعمار في أرجاء العراق. المقاول الأول لصيانة وعمليات السفارة أعطى أيضاً الخدمات الأمنية لمقاولين من الباطن يقدمها ١٩ موظفاً لمقاول للأمن الخاص.^(١٦٥)

ذكرت وزارة الدفاع ان ما مجموعه ٩,٣١٨ موظف لمقاولي الأمن الخاص يدعمون جهودها عبر عقود وعقود من الباطن.^(١٦٦) الوكالات الأخرى التي تستخدم مقاولي الأمن الخاص لم تقدم إجمالي إعداد الموظفين المشتركين.

خلال ربع السنة هذا، ركز تدقيقان للمفتش العام، على إدارة مقاولي الأمن الخاص:

في احد التدقيقين، وجد المفتش لعام ان وزارة الدفاع ووزارة الخارجية قد حسنتا مشاطرة المعلومات حول عمليات مقاولي الأمن الخاص ورفع التقارير حول الحوادث الخطيرة. فقد وضعتا سياسات لرفع التقارير حول الحوادث الخطيرة وعهدت إلى منظمات معينة مسؤولية ضمان رفع التقارير حول الحوادث الخطيرة وإجراء التحقيقات بشأنها.^(١٦٧)

في التدقيق الثاني، راجع المفتش العام عقود وزارة الدفاع الخاصة بالخدمات الأمنية الداخلية على مدى المسرح، الخاصة بالعمالة والأسلحة والمعدات والأمور الأساسية الأخرى لأجل زيادة و/أو استبدال عمليات الحراسة الأمنية العسكرية في قواعد العمليات الأمامية والمعسكرات في أرجاء العراق. وعين المفتش العام بعض نقاط الضعف في الإشراف الحكومي، بما في ذلك التجارب المحدودة والتدريب المحدود لممثلي ضباط التعاقد والإشراف غير الكافي.^(١٦٨)

التمويل الأميركي للأمن والعدل

منذ العام ٢٠٠٣، خصصت الولايات المتحدة ٢٣,٤ مليار دولار وألزمت ٢١,٢ مليار دولار لقطاع الأمن والعدل. بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان هناك قرابة ٤,٨ مليار دولار متبقية دون إنفاق.^(١٦٩) بالنسبة للتفاصيل حول الإنفاق الأميركي في هذا القطاع، انظر الجدول ٢-١٦.

بالنسبة لوضعية كافة الأموال الأميركية الداعمة للأمن في العراق، انظر الشكل ٢-٢٢.

تحديث البرامج الأميركية لقوات الأمن العراقية

وضع الائتلاف هذه الأولويات البعيدة الأثر لأجل تنمية قدرات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية:^(١٧٠)

- دعم زيادة عديد القوات وإعادة تعزيزها.
- تحسين براعة واحترافية القوات العراقية
- بناء قدرات معينة لوجستية واستدامة وتدريبية.
- تنمية القدرات الوزارية والمؤسسية.

المجالات الأربعة القصيرة الأجل للتشديد خلال النصف الأول من ٢٠٠٩ هي:

- ضمان مواصلة القوات العراقية تحسين اللوجستية والصيانة ودعم الحياة.
- ضمان حجم وقدرات واحترافية والروح القيادية لقوات الأمن العراقية لتمكينها أكثر فأكثر من لعب أدوار أمنية إضافية عوضاً عن قوات الائتلاف.
- تعزيز قدرات قوات العمليات الخاصة العراقية (ISOF) وقوات مكافحة الإرهاب (CTF)
- ضمان بقاء نمو القوات الجوية والبحرية العراقية على المسار.

خلال ربع السنة هذا، تم إلزام ٤٥٧,١٦ مليون دولار من صندوق قوات الأمن العراقية لدعم تدريب قوات الأمن العراقية ومتطلبات التجهيزات والاستدامة، كما خصص ١,٦٥ مليار دولار للإلزام إضافة إلى موازنة السنة المالية ٢٠٠٩.^(١٧١)

ركزت وزارة الدفاع (DoD) البرامج الأميركية لبناء قدرات قوات الأمن العراقية في أربع مجالات رئيسية، كما هو مبين أدناه.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ١٦-٢

الدعم الأميركي للأمن والعدل

بملايين الدولارات

اسم الصندوق	البرامج	الالتزامات	الإنفاقات	النسبة المئوية للتغيرات في الإنفاقات المترجمة بالنسبة لربع السنة الأخير
صندوق قوات الأمن العراقية	المعدات والنقل البنية التحتية	\$٥٣,٣٥٠,١٩	٤,٢٨٦,٨	١٠%
	التدريب والعلميات	\$٢٤,٢٤٦,٦٤	٣,٤٩١,٨٠	٦%
	مساندة الاستدامة	٢,٢٠٩,٦٩	٢,١٤٣,٨٣	١%
	صندوق الاستجابة السريعة	\$٤٣٨,٧٣	١,٩٧٣,٢٧	٦%
	نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج	\$١٤٨,٨٩	٣٨١,٤٦	٤%
	عمليات الموقوفين	\$١٠٣,٧٥	٦٠,٣٦	١١٩%
	الرفع ومساندة الاستدامة	\$٧٠,٦٣	٩٣,٨٦	٣%
	موظفو مراكز الإصلاح العراقية	\$١٢,٧٠	٥٧,٩٩	٤%
	مراكز إعادة الدمج لمرافق الاحتجاز في مسارح العمليات	\$٧,٩٨	١,٣٧	٥٦%
	مجمعات حكم القانون	\$٧,٠٦	-	-
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد	أضرار المعارك	\$٣٨,٦٨	٤,٥٦	١٧٩%
	دفعات المؤاساة	\$٤٧,٤١	٣٢,٦٠	٣%
	الإجراءات الوقائية	\$٣٨٧,٩٦	٤٢,٩٩	٢%
	دفعات إلى الموقوفين المطلق سراحهم	\$٠,٩٥	٢٧٥,٧٠	٧%
	القانون ونظام الحكم	\$٩٦,٦٤	٠,٥٥	١%
صندوق دعم الاقتصاد	مكتب اتصال جرائم النظام	\$٣٠,٧٠	٨٧,٦٥	٠%
صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الأول	الأمن وفرض تطبيق القانون العدل، البنية التحتية للسلامة العامة والمجتمع المدني	\$٤,٨٥٢,١٠	٢٨,٠٨	١%
	حقوق الإنسان، محكمة الدعوى الخاصة بالمتلكات	\$٧٤٦,٩٠	٤,٧٨٧,٠٠	-
	شبكة الاستجابة الأولى/مؤسسة الدراسات القانونية الدولية الدفاعية (DIILS)	\$٢٦,٤٠	٦٧٩,٠٠	-
صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق	فرض القانون	\$٥٣,٣٠	٢٤,٧٠	-
	الشرطة/برامج السجون	\$٢٤,٥٠	٥٢,٩٨	-
	المجموع	\$٢١,١٨٢,٧٣	٢١,٣٦	-
		\$٦١,٥٠	٥٦,٢١	-
		\$٢١,١٨٢,٧٣	١٨,٠٥٨٤,١٣	٤%

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. بالنسبة للمنهجية حول كيفية ترتيب المفتش العام البرامج الأميركية حسب الفئات (الأمن، البنية التحتية، الاقتصاد، ونظام الحكم، انظر الملحق (د). الالتزامات والإنفاقات حسب فئات المفتش العام قد تختلف عن التزامات ونفقات الخط الأول الذي جاء ذكرها في ملخص التمويل الأميركي. لم يتلق المفتش العام تقارير عن مستويات المشاريع الحالية أو القطاعات من كافة الوكالات كما ان بعض المعلومات جمعت من نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS).

المصادر: نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة، تقرير تنفيذ أموال صندوق قوات الأمن العراقية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٥؛ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٠٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.

تكوين عديد القوات وسد النقص فيها

لما كانت خطط الحكومة العراقية لزيادة عدد القوات قد استهلكت الاعتمادات في الموازنة، سيقوم التمويل الأميركي بسد فجوات كبيرة.

بلغ إجمالي أموال صندوق قوات الأمن العراقية الملزمة خلال ربع السنة هذا ١,١ ٥٤١ مليون دولار، مخصصة بصورة رئيسية لبرامج وزارة الدفاع في المعدات والتوسع. شملت الالتزامات أموالاً للتدريب (٨,٤ مليون دولار) والمعدات والنقل (٣,٣ ٣٢٨ مليون دولار)، ومساندة الاستدامة (٤,٤ ٦٠ مليون دولار)، والبنية التحتية (٨,٤ ٤٠ مليون دولار) والنشاطات المرتبطة بها (٨,٤ ٢٩ مليون دولار).^(١٧٢)

كان دعم توسع وزارة الدفاع ظاهراً عن طريق إلزام ٣,٣ ١٣٦ مليون دولار سوف تضاف إلى تدريب الكتائب الجديدة للجيش العراقي.



طلاب أسلحة وتكتيكات خاصة من الحزام الأمني خلال دورة تدريبية لمدة ستة أسابيع للشرطة النخبة، في آدار/مارس ٢٠٠٩

براعة واحترافية القوات العراقية

كانت الجهود الكبيرة لتعزيز براعة قوات الأمن العراقية ظاهرة في الالتزامات الأخيرة لصندوق قوات الأمن العراقية، دعم كون قياس النجاح لم يعد موضوع غير سري لدى وزارة الدفاع. وزارة الدفاع لن تقدم بعد اليوم تقييمات حول جهوزية قوات الأمن العراقية.^(١٧٣)

كانت وزارة الدفاع ترفع تقارير عن وضعية جهوزية قوات الأمن العراقية مع رسوم بيانية مرافقة. ولكن مع انقضاء مدة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٧٩٠، سوف تكون البيانات متضمنة في الملحق السري.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

بعثة التدريب في العراق التابعة لحلف شمالي الأطلسي (NTM-I) تعمل عن كثب مع قوات الأمن العراقية لتدريب الضباط وكبار ضباط الصف على القيادة، وعلى المهارات المحددة للفروع، وإجراءات الموظفين والإدارة. وتقدم أيضاً النصح لأكاديميات التدريب العسكرية الأربع في العراق كما تخطط لتوسيع رعاية هذه الأكاديميات سنة ٢٠٠٩. عملت بعثة التدريب التابعة لحلف شمالي الأطلسي عن كثب مع القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لأجل تطوير مقرر دراسي جديد لتعليم القادة الكبار المسجلين. تركز برامج التدريب، بوجه عام على تدريب العراقيين في تحمل مسؤولية تدريبهم بأنفسهم بأسرع وقت ممكن. انتقال التدريب من الائتلاف إلى التعليم العراقي يتقدم مع ٨ مدربين من الائتلاف يعملون لتقديم النصح ل ١٧ مدرب عراقي. وتواصل قوات الائتلاف أيضاً دعم: (١٧٥)

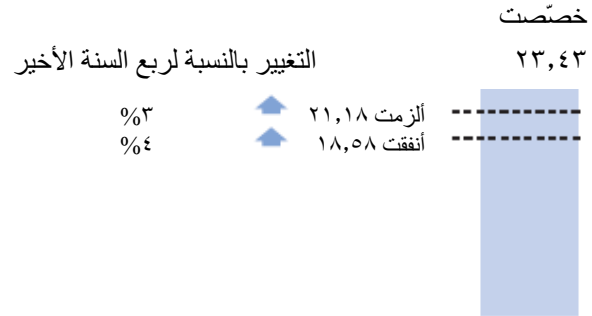
- تنمية القدرات المخبرانية لقوات الأمن العراقية.
- البراعة في اللغة الإنكليزية (لأجل تأسيس منهاج تدريب معياري وتسهيل تطوير خزان اكبر من المهنيين الناطقين بالإنكليزية داخل قوات الأمن العراقية).
- التقييمات لقدرات قوات الأمن العراقية.

القدرات اللوجستية والتدريبية ومساندة الاستدامة

لا تزال القدرات اللوجستية ومساندة الاستدامة نقطة ضعف كبيرة لدى قوات الأمن العراقية. لقد أصبحت قوات الأمن العراقية، إلى حد ما، أكثر كفاءة وذات اعتماد ذاتي مع الوقت، لكنها تواصل الكفاح لأجل تكييف هيكلتها التنظيمية بغية مواجهة تحديات المسؤوليات التشغيلية المتزايدة. ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز دعم قدرات قوات الأمن العراقية في مساندة الاستدامة واللوجستية على المستويات العملائية والاستراتيجية. (١٧٦)

الشكل ٢-٢٢

وضعية الأموال-الأمن والعدل
بملايين الدولارات



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصادر: نظام الإدارة المالية ل سلاح الهندسة (CEFMS)، تقرير أموال صندوق الأمن العراقية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠، نظام إدارة وإعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي لقيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق، ٢٠٠٩/٤/١، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.

تواصل وزارة الدفاع تطوير شبكة قومية للإمدادات والتوزيع مع قاعدة "موقع قيادة" واحدة تدعم مباشرة كل فرقة للجيش العراقي. ذكرت وزارة الدفاع الأميركية ان وزارة الدفاع العراقية سوف تنشئ أيضاً أصول لدعم الحياة في المناطق أيضاً في تلك المواقع لتعزيز قدرات التخزين والتوزيع. ثمانية من تلك القيادات إما أصبحت مكتملة أو يجري إعادة ترميمها. القواعد الخمس المتبقية هي قيد الإنشاء أو أنها عقود معلقة، ويتوقع ان تُصبح شغالة في أواسط ٢٠٠٩. (١٧٧)

مجمع المستودعات القومي في التاجي الممول من الولايات المتحدة لا يزال المركز الرئيسي للإمدادات القومية وخدمات الصيانة بالنسبة لقوات الأمن العراقية. تتوقع وزارة الدفاع ان تبدأ المنظمات الأخرى القائمة في مستودعات التاجي (مثل ورش عمل إصلاح المحركات والنقل، ومستودعات قطع الغيار ومرافق الصيانة للعربات المدولبة والمقطورة) العمليات عند الانتهاء من البناء بحلول نهاية ٢٠٠٩. (١٧٨)

قدرات مجمع المستودعات سوف تسمح عند إنجازه للكثير من المواد أو الموجودات المخزونة بإمداد ال ١٣ موقع للقيادة، حيث يكون كل موقع مخصص لفرقة في الجيش العراقي. هناك عشر قيادات

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

مواقع مجهزة بموجب عقد خدمات الصيانة والإمدادات العالمي (GMASS)، كما أن ثمانية منها قد نقلت إلى الجيش العراقي. يبدو ان إنشاء ما تبقى من قيادات المواقع سوف يتطور بصورة أبطأ مما كان متوقفاً أصلاً كما ان إمدادات المعدات الأساسية لا يتوقع ان تتم قبل أواخر ٢٠٠٩. (١٧٩)

خلال ربع السنة هذا، اصدر المفتش العام تدقيقاً حول العقد الذي منح إلى شركة ايكوم (AECOM) للخدمات الحكومية لمساعدة الجيش العراقي في تطوير قدرات لوجستية ذات اكتفاء ذاتي (مقدرة ب ٦٢٨,٢ مليون دولار). وجد التدقيق ان كلفة الجهد هذا ازدادت بصورة كبيرة لان نطاق العمل تم تحديده بشكل سيئ، كما ان أوامر المهمات قد عدلت ١٦١ مرة، وان وزارة الدفاع العراقية لم تقبل مسؤولية عمليات الصيانة والإمدادات. دفع هذا قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق إلى تمديد فترة الأداء على نفقة الولايات المتحدة كما انه من المتوقع ان تواصل التكاليف ازديادها. أما في ما يتعلق بحصيلة هذا الجهد، فقد وجد المفتش العام ان العقد قدم دعماً لوجستياً هاماً لعربات الجيش العراقي لكنه لم يحقق أهدافه المتعلقة بتدريب أفراد الجيش العراقي في أداء بعض وظائف الصيانة وتشغيل نظام الإمدادات. حصل ذلك إلى حد كبير لان الجيش العراقي لم يقدم عدداً كافياً من الجنود للتدريب. (١٨٠)

القدرات الوزارية والمؤسسية

برامج تنمية القدرات الممولة من الولايات المتحدة تشمل "قيام" الائتلاف "بتقديم المشورة" للإدارة المدنية في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، (١٨١) كما و"تعليم المقررات الدراسية والتدريب في موقع الوظيفة" لموظفي التملك في وزارة الدفاع. (١٨٢) لأجل دعم هذه البرامج وبرامج تنمية القدرات الأخرى، داخل قوات الأمن العراقية، قدمت الزامات صندوق قوات الأمن العراقية ٦١,١ مليون دولار.

تطور وزارة الداخلية خططها الإستراتيجية لسنة ٢٠٠٩ لأجل تحسين تنسيق المهام على مستوى المديرية لتتوافق مع رؤية الوزير والأهداف الإستراتيجية. غير ان دورة التخطيط لا تزال متخلفة عن دورة الموازنة وهي لم ترتبط بعد مباشرة بمخصصات الموارد وإدارة البرنامج. وعلى الرغم من هذه النواقص، فقد قيمت وزارة الدفاع جهود وزارة الداخلية على انها أظهرت تحسناً هاماً بالمقارنة مع الممارسات السابقة. (١٨٣)

تواصل نشاطات القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق التركيز على تنمية قدرات وزارة الداخلية. بالنسبة لمخلص عن بنود خط موازنة السنة المالية ٢٠٠٩، انظر الجدول ٢-١٧. (١٨٤)

تمويل إعادة إعمار العراق

الجدول ١٧-٢

دعم القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لوزارة الداخلية
بملايين الدولارات

نوع المشروع	مبلغ الميزانية
التدريب	\$١,٠٢٠
المعدات والتدريب	\$٥١٧
دعم الحياة والصيانة	\$١٢٦
نشاطات حكم القانون	\$٢٣٢
الإنشاء	\$١١٠

المصدر: استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

مزيد من النساء العراقيات يخدمن في قوات الأمن العراقية

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أقامت كلية الشرطة في بغداد حفلة تخرج ل ٤٩٠ مفتشة شرطة من النساء تقدن قافلة من المزيد من النساء للانضمام للشرطة العراقية والكيانات الأخرى لقوات الأمن العراقية.^(١٨٥) منذ ٢٠٠٣، تم تدريب ٨٨ ضابطاً أنثى و ١٧٤٣ شرطية (مساوية لصف الضابط). لقد تسجلت حوالي ١٠٠٠ أنثى وهي تتلقى دفعات من قوات الائتلاف بموجب برنامج بنات العراق. القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) تعمل على خطة لنقل تلك النساء إلى الحكومة العراقية كجزء من برنامج المصالحة الوطنية.^(١٨٦)

المبيعات العسكرية الأجنبية

أعطت البحرية العراقية سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) الموافقة على المباشرة في إنشاء مشروع الرصيف البحري والسور البحري في أم قصر بكلفة ٥٣ مليون دولار، في محافظة البصرة.^(١٨٧) هذا أول مشروع مبيعات عسكرية أجنبية (FMS) بين سلاح الهندسة في الجيش الأميركي والعراق بموجب برنامج يسمح للدولة المضيفة بان تدفع للحكومة الأميركية كلفة الإنشاء والإمدادات التي تدعم قواتها العسكرية.^(١٨٨)

لم يكن مشروع سلاح الهندسة في أم قصر أول استخدام لبرنامج المبيعات العسكرية الأجنبية في العراق. بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كانت الحكومة العراقية قد وقّعت أكثر من ١٢٠ حالة قدرت بحوالي ٤,٥ مليار دولار لشراء التجهيزات والمعدات والتدريب من الولايات المتحدة عبر برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية.^(١٨٥)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

خلال ربع السنة هذا، أجرى ممثلون عن الحكومة العراقية والولايات المتحدة مراجعة مشتركة لبرنامج المبيعات العسكرية الأجنبية. الأمر الذي قدم للعراقيين فرصة للتعبير عن الهواجس والتوصية بتغييرات في النظام. لقد تلقت الحكومة العراقية حوالي ١,٥ مليار دولار على شكل خدمات، وعربات، وقطع غيار للطائرات، وأسلحة صغيرة، وبزات عسكرية، وتدريب عبر برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية وهي تنتظر معالجة ٣,٥ مليار دولار إضافية لمشتريات بموجب برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية.

تنفيذ برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية في العراق لا تزال تعيقه عدة عوامل. تشمل هذه العوامل غياب القدرات الوزارية على تحديد الاحتياجات ومعالجة كتب عروض وقبول مبيعات عسكرية أجنبية، والافتقار إلى التخطيط والتنفيذ للموازنة وتوقعات محاسبية غير واقعية لإجمالي تكاليف امتلاك الأنظمة.^(١٩٠)

برامج العدل الأميركية للعراق

يوصل النظام الجنائي العراقي مواجهة تحديات خطيرة. ان تخويف القضاة يعيق بصورة كبيرة إدارة نظام العدل الجنائي كما حال دون تطبيق حكم القانون في العراق، وقاد إلى إجراءات غير منصفة للعدالة الجنائية والى تراكم القضايا قبل إجراء المحاكمة (ثلاث سنوات في بعض المقاطعات) في العديد من أنحاء العراق. للحد من التخويف القضائي وتسريع مراجعة القضايا، وظف مجلس القضاء الأعلى حراساً إضافيين لحماية كل قاضٍ. بالنسبة لنظرة عامة حول اغتيال القضاة وأعضاء وموظفي المحاكم، انظر الشكل ٢-٢٣.

تواصل خدمات مساعدي القضاة الأميركيين تزويد القضاة ورجال أمنهم بالمسدسات ويساعدونهم في الحصول على بطاقات رخص أسلحة من وزارة الداخلية.^(١٩١)

تطوير حكم القانون

تواصل مشاريع حكم القانون الممولة من الولايات المتحدة تراجعها كما ان مرافق حماية الشهود قد أنجزت وتم نقلها إلى الحكومة العراقية. يواصل قسم حكم القانون لدى السفارة الأميركية التركيز على البرامج التي تعالج الأمن القضائي، والمحاكم، والسجون والمعتقلين. افتتاح مجمع هارياكين بوينت القضائي في الرمادي، الذي كان مخططاً سابقاً في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، قد تأجل لغاية الأول من حزيران/يونيو ٢٠٠٩ بسبب الهواجس الأمنية الجارية.^(١٩٢) لقد تم استخدام الأموال الأميركية لهذا المشروع الذي عاينه المفتش العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. علاوة على ذلك، يمول مكتب شؤون المخدرات الدولي وتطبيق القانون (INL) رفع درجة امن مباني المحاكم والتقييم الأمني، ولكن ليس كامل عملية البناء.

الازدحام في السجون

أعلنت وزارة العدل، في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، افتتاح سجن بغداد المركزي (سابقاً أبو غريب). قامت الحكومة العراقية بتجديد وإصلاح هذا المرفق، وقدمت أماكن السكن ل ٢٦٠٠ سجين إضافي.^(١٩٣) في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، نقل المسؤولون الأميركيون سند ملكية سجن شمشال إلى وزارة العدل التي ذكرت انها تعين حالياً ضباط الإصلاح والموظفين العراقيين وتقوم بالمشتريات للمعدات المطلوبة لإسكان المساجين. يتوقع ان يتسع سجن شمشال ل ٣,٠٠٠ سجين.^(١٩٤)

خدمات الحماية القضائية

لا يزال الأمن القضائي يُشكّل هاجساً كبيراً في العراق. خلال ربع السنة هذا، سافر مستشارو السفارة الأميركية إلى الموصل مع المسؤولين من وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى لتقييم الأمن القضائي في نينوى، وجمعوا المعلومات المسترجعة عبر استمارات وزعت على القضاة في المحافظات. علاوة على ذلك، سهل الملحق العدلي لدى السفارة الأميركية الاتصالات بين وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى لتوجيه مزيد من العمل باتجاه هدف خلق وحدة للحماية القضائية داخل وزارة الداخلية، كما يجري تشكيل مجموعات أوسع وأكثر كفاءة للحماية القضائية. تسمح خطة يدعمها الملحق العدلي لقضاة مجلس القضاء الأعلى بان تكون لهم كلمة في تشكيل المجموعات الأمنية بحيث تتم معالجة مسألة حساسة وهامة جداً بالنسبة لهؤلاء القضاة.^(١٩٥)

يساعد الائتلاف العراقيين في تأمين امن مباني المحاكم وحماية القضاة وعائلاتهم عن طريق إسكانهم في مجمعات آمنة في أرجاء العراق. القضاة المقيمون في أول مجمع لحكم القانون (ROLC) في الرصافة شديداً الحماس حول هذا الترتيب كما ان رئيس المحكمة العليا مدحت، يؤيد برنامج مجمع حكم القانون.^(١٩٦)

في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أجرى المفتش العام تقييماً لمجمع قضائي ثان، هو مبنى المحاكم في البصرة ومرفق حماية الشهود، الذي يوشك ان يصبح شغالاً. في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عابنت فرقة منطقة الخليج للجنوب وقبالت المرفقين من المقاول. خلال زيارة الموقع، لم يكن المجمع قد استخدم بعد. غير ان الحكومة العراقية كانت تتركب المفروشات في المرفق. عثر فريق المفتش العام على مشاكل إنشائية صغيرة لكنه خلص إلى ان بناء المرافق كان كافياً وان المفروشات كانت من النوع الرفيع الجودة.^(١٩٧)

برنامج القاضي المسافر يعمل أيضاً لمكافحة التخويف القضائي. رئيس المحكمة العليا، مدحت، يواصل تأييد السفر للقضاة من بغداد إلى مناطق محلية يوجد فيها تراكم هام للقضايا. مؤخراً، ساعدت قوات الائتلاف في نقل القضاة إلى ديالى لتخفيف عبء القضايا وتخفيف الازدحام الكبير في مرافق الاعتقال

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

قبل المحاكمة التابعة للفرقة الخامسة في الجيش العراقي. وافق الائتلاف على تقديم تلك المساعدة عندما يطلب منه ذلك مجلس القضاء الأعلى.^(١٩٨)

قضايا الانتقال

في شباط/فبراير ٢٠٠٩، فريق العمل ١٣٤ التابع للقوات المتعددة الجنسيات في العراق المسؤول عن عمليات المعتقلين من قبل قوات الائتلاف، بالتنسيق مع اللجنة الفرعية المشتركة حول شؤون المعتقلين بدأ بإطلاق أو بنقل ما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ معتقل شهرياً، استناداً إلى الاتفاقية الأمنية الثنائية الموقعة مع الحكومة العراقية. ذكرت السلطات الأمنية أن كافة المعتقلين سوف يطلق سراحهم بطريقة آمنة ومنظمة أو ينقلون إلى سجون الحكومة العراقية بانتظار محاكمتهم. فشلت عملية إطلاق المعتقلين التي جرت في شباط/فبراير أول مجموعة من ملفات القضايا الذين راجعتهم السلطات العراقية بموجب السلطات الأمنية. وبحلول ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ هبط العدد الإجمالي للمعتقلين في سجون قوات الائتلاف من أكثر من ٢٦ ألف إلى حوالي ١٢٥٠٠ شخص.^(١٩٩)

قضايا قانون العفو

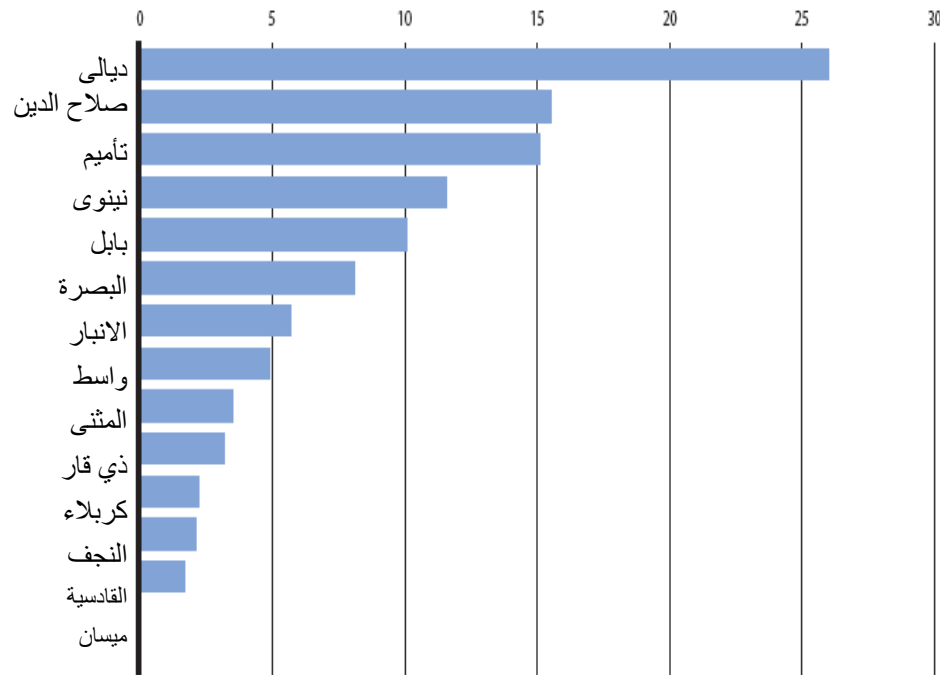
في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وافق مجلس النواب على قانون العفو مانحاً العفو العام لبعض فئات العراقيين المدانين ولأولئك المتهمين بجرائم الذين لا يزالون قيد التحقيق أو المحاكمة. وسوف يطبق العفو أيضاً على المعتقلين لأقل من ستة أشهر الذين لم يمثلوا أمام قاضي تحقيق، أو أولئك المعتقلين لأكثر من سنة الذين لم يحالوا إلى المحكمة.

بتاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان قد تم منح العفو ل ٢٣،٥٠٠ عراقي، كما تم إطلاق سراح ٦٤٠٠ منهم. كان العديد من الذين منحوا العفو، قد اعفي عنهم بكفالة أو تعهد أو واجهوا أوامر توقيف.^(٢٠٠) انظر الجدول ٢-١٨ بالنسبة لوضعية القضايا القانونية المؤهلة للعفو.

تمويل إعادة إعمار العراق

الشكل ٢-٢٣

اغتيال القضاة العراقيين وموظفي المحاكم منذ ٢٠٠٣ حسب المحافظات
الاجتياالات لكل مليون إنسان



ملاحظة: لا توجد بيانات بالنسبة لإقليم كردستان

المصدر: "الحكومة العراقية، مجلس القضاء الأعلى، www.ihec.iq/arabic، كما تم الوصول إليها في ٢٠٠٩/٤/١٤.

تحديث المعلومات عن تراكم القضايا والمعتقلين

اتخذت الحكومة الأميركية عدة خطوات باتجاه أهداف مساعدة مجلس القضاء الأعلى في تخفيف جداول الدعاوى المتراكمة. على المدى القصير، يقدم مستشارو حكم القانون لدى السفارة الأميركية، في العديد من المحافظات، المساعدة الأساسية مثل مساعدة المحاكم في التفاوض مع وزارة الكهرباء بخصوص الخدمة الكهربائية، والمساعدة في إدارة الملفات البسيطة. وتقدم القوات المتعددة الجنسيات في العراق أيضاً المساعدة اللوجستية عن طريق نقل بعض المعتقلين إلى المحاكم وعن طريق نقل القضاة إلى مناطق في العراق تفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين القضائيين. في بعض أجزاء العراق، يكون ذلك مفيداً بصورة خاصة في معالجة الكمية الضخمة من القضايا الإضافية الناجمة عن تزايد العمليات الأمنية.^(٢٠١)

أنشئت فرقة إعادة إعمار المحافظات في بغداد وقوة مهمة القانون والنظام (LAOTF) مركز الرصافة للدفاع القانوني الذي جعل خدمات ٢٥ محام عراقي متوفرة لمساعدة آلاف المعتقلين في تسريع القضايا

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

عبر نظام المحاكم^(٢٠٢) وقدم المركز أيضاً الدعم الفني في إقامة نظام أساسي لمساعدة موظفي المحاكم في إسكان ونقل المعتقلين إلى المحاكم للاستماع إليهم.



تم نقل سجن شمشال إلى الحكومة العراقية في آذار/مارس ٢٠٠٩

الجدول ٢-١٨

التغيرات ربع السنوية للقضايا المؤهلة لقانون العفو، ٢٠٠٨/٢/٢٧-٢٠٠٩/١/١٥

عروض العفو	منحت	رفضت
١١+%	١٢,٣+%	١٨,٢+%

المصدر: الحكومة العراقية، استجابة مجلس القضاء الأعلى لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٢١.

يعمل موظفو السفارة الأميركية أيضاً مع المحاكم العراقية وقضاة التحقيق (IJs) بنوع خاص، ومع وزارة الداخلية لتحسين العلاقات العملانية بين قضاة التحقيق والشرطة. يركز هذا الجهد المستمر على إزالة الحواجز من أمام النقل الفعال لملفات التحقيق بين الشرطة والقضاة. ويدعم أيضاً كل من وزارة الخارجية ومكتب شؤون المخدرات الدولي وتطبيق القانون تنمية القدرات على المدى الطويل عبر مشروع لمجلس القضاء الأعلى في العراق لإدارة المحاكم الذي يهدف إلى تسهيل العمليات الإدارية وتحسين إدارة القضايا. يفتقر مجلس القضاء الأعلى حالياً إلى نظام مركزي لإدارة القضايا، وكثيراً ما لا يكون سوى القليل من التعقب للقضايا. يخطط مجلس القضاء الأعلى لوضع المقاييس الشاملة لنظام قومي لإدارة القضايا عبر الإدخال اليدوي كمرحلة أولى قبل مراحل إدخال الصيغة القائمة على الكمبيوتر. لقد أقام معهد التعليم والتنمية القضائية (JEDI) إدارة للقضايا الجنائية كأولوية في منهجه التعليمي حول التنمية^(٢٠٣). يظهر الشكل ٢-١٤ الأماكن التي يساند فيها مستشارو حكم القانون النظام القانوني في العراق.

تحديث المعلومات حول السجون

بالنسبة لإنشاء السجون الممول من الولايات المتحدة، انظر الجدول ٢-١٩.



المصدر: وزارة الخارجية، تقرير مكتب شؤون المخدرات الدولي وتطبيق القانون حول قصور العدل"، ٢٠٠٨/١.

أحدث المعلومات عن المحاكم

المحاكم الجنائية المركزية العراقية (CCC-I) لديها موقعين في بغداد كما ان كل واحدة من المحافظات تساندها محكمة جنائية رئيسية (MCC). تواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم اللوجستي والفني الهام للمحاكم الجنائية الرئيسية في بغداد (محكمة الرصافة ومحكمة الكرخ).

المحكمة الجنائية المركزية في الرصافة:

- الأمن: مع خدمة معاوني القضاة الاميركيين، ساعدت قوة مهمة القانون والنظام (LAOTF) رئيس قضاة الاستئناف في منطقة الرصافة في الحصول على أسلحة لستة مباني محاكم. في

تمويل إعادة إعمار العراق

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نظمت قوة مهمة القانون والنظام موكباً مصفحاً إلى أبو غريب لاستلام ١٤ بندقية و ١٦ مسدس وزعت على الشرطة القضائية في ٦ قصور عدل في المناطق، منها واحد في مدينة الصدر. قدمت قوة مهمة القانون والنظام التدريب إلى موظفي المحكمة حول استخدام أجهزة الرصد بواسطة الفيديو. (٢٠٤)

الجدول ١٩-٢

إنشاء السجون الممول من مكتب شؤون المخدرات الدولي وتطبيق القانون

السجن	القيمة (بملايين الدولارات)	المكان	النسبة المئوية للإنجاز في ٢٠٠٩/٣/١٥	تاريخ الإنجاز المقدر	قدرة الاستيعاب المقدر	سبب التأخير
البصرة	٨,٢	البصرة	٩%	١١/٦	١,٢٠٠	سرير
شمشال	٣٢,٠	السليمانية	١٠٠%	٢٠٠٩/٢	٣,٠٠٠	هذا المشروع منجز. تم تسليم هذا المرفق إلى الخدمات الإصلاحية العراقية (ICS) كما ان خدمة السجون العراقية أبلغت مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون عن رغبتها في بدء التشغيل في نيسان/ابريل ٢٠٠٩
حصن سوس المرحلة الأولى	٥,٣	السليمانية	٧٧%	٢٠٠٩/٥	٦٨٩	سرير
حصن سوس المرحلة الثالثة	٩,٤	السليمانية	١٨%	٨/١٨	٥٠٠	سرير
الناصرية المرحلة الثانية	٧,٤	ذي قار	٦٧%	٧/٢	٤٠٠	سرير
الرمادي	٢٢,٨	الانبار	الغي	غير متوفر	١,٥٠٠	سرير

المصدر: استجابة الملحق العدلي في السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

- **المكننة:** قدمت قوة مهمة القانون والنظام (LAOTF) ٢٠ منضدة كمبيوتر، وبطاريات مساندة، وأجهزة توصيل لاسلكية، وآلة عرض فيديو إلى مبنى محاكم الرصافة. وبدأ إدخال البيانات في برنامج تعقب القضايا في الكمبيوتر الذي وافق عليه مجلس القضاء الأعلى. كانت محكمة الجنايات المركزية العراقية في الرصافة المكان الثاني لاختبار هذا البرنامج.^(٢٠٥)
- **مبادرة الدفاع لجمعية المحامين:** بات مركز بغداد القانوني اقل اعتماداً على إرشاد قوة مهمة القانون والنظام (LAOTF)، وهو يطور علاقات مع الحكومة العراقية يمكن ان تساند استدامة المركز في المستقبل وتحسين وتوسيع نطاق تأثيره لأجل مساعدة قضايا المعتقلين من خلال النظام القضائي.
- **سجن الرصافة:** أوجدت قوة مهمة القانون والنظام (LAOTF) ضابط اتصال بدوام كامل (LNO) في سجن الرصافة لتحسين التنسيق مع المحاكم.^(٢٠٦)
- **قوة المهمة 134 لضابط الاتصال المندمجة مع قوة مهمة القانون والنظام (LAOTF):** استناداً إلى نجاح جهود قوة مهمة القانون والنظام في سجن الرصافة، أوجدت القوات المتعددة الجنسيات في العراق ضابط اتصال بدوام كامل بين قوة المهمة - 134 وسجن الرصافة، مندمج مع قوة مهمة القانون والنظام، للعمل على قضايا إطلاق سراح المعتقلين من محاكم الكرخ.
- **لجنة التحقيق المشتركة:** فريق لجنة التحقيق المشتركة التابع قوة مهمة القانون والنظام (LAOTF) سهل عمليات القوات العراقية-الائتلاف المشتركة، وحصل على أكثر من ٦٠٠ أمر توقيف وأكثر من ١٠٠ أمر اعتقال.^(٢٠٧)
- **المحكمة الجنائية المركزية العراقية في الكرخ:** حافظت قوة المهمة - 134 التابعة للقوات المتعددة الجنسيات في الكرخ على مكتب اتصال مع المحكمة الجنائية المركزية العراقية في الكرخ للمساعدة في مقاضاة القضايا التي تشترك فيها قوات الائتلاف بصفتها ضحية الأعمال الإجرامية أو حيث أجرت قوات الائتلاف تحقيقات بشأن جرائم خطيرة ضد الضحايا العسكريين أو المدنيين العراقيين. وتعاون القضاء العراقي أيضاً عن كئيب مع مكتب الاتصال في انتقال الحكومة العراقية إلى نظام يقوم على أوامر التوقيف والاعتقال. مهمة قوة المهمة 134 هي الانتقال من عملية اعتقال إلى عملية إطلاق سراح هادئة سنة ٢٠٠٩.^(٢٠٨) تخطط قوة المهمة لمساعدة الحكومة العراقية في مقاضاة المخالفين الخطرين الذين لا تزال الأدلة بشأنهم قائمة، لكنها تطلق سراح أولئك المعتقلين الذين لن يواجهوا تهماً جنائية، بطريقة منتظمة.^(٢٠٩)



نموذج حكم القانون في مبنى محاكم في البصرة الممول من الولايات المتحدة

البنية التحتية

ما لم يتم التكامل بين النفط والمكونات الأخرى للعملية الاقتصادية، لن يكون باستطاعتنا التغلب على مشكلة الاعتماد المنفرد على إيرادات النفط التي كانت لزمن طويل مشكلة كبيرة.^(٢١٠)

رئيس الوزراء
نوري المالكي

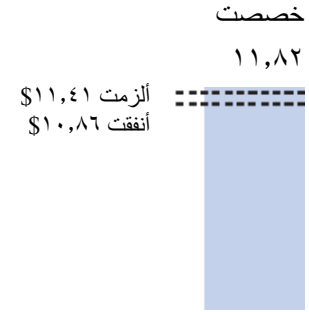
إعادة إعمار البنية التحتية للعراق حيوية بالنسبة للتنمية المتواصلة لاقتصاده ولتلبية الاحتياجات اليومية للمواطنين العراقيين. المشاريع الممولة من الولايات المتحدة لإعادة تأهيل البنية التحتية العراقية، التي نفذتها بصورة رئيسية فرقة منطقة الخليج التابعة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، أخذت في التراجع تدريجياً خلال العام الفائت علماً ان العديد من المشاريع الكبرى لا زال غير منجز.^(٢١١)

يتواصل العمل في قطاعات الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات لكن الولايات المتحدة لم يعد لديها أي مشروع إعادة إعمار جارٍ في قطاع النفط منذ الربع الأول من سنة ٢٠٠٨.^(٢١٢) قطاع الكهرباء لديه أكبر مبلغ من الأموال غير الملزمة بين هذه القطاعات.

منذ العام ٢٠٠٣، حُصص حوالي ١١,٨٢ مليار دولار للبرامج الأميركية في قطاعات الطاقة (النفط والغاز، الكهرباء)، المياه، النقل والاتصالات. بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد تم إلزام أكثر من ١١,٤١ مليار دولار، وتمّ إنفاق ١٠,٨٦ مليار دولار.^(٢١٣) بالنسبة لوضعية التمويل الأميركي للبنية التحتية، أنظر الشكل ٢-٢٤.

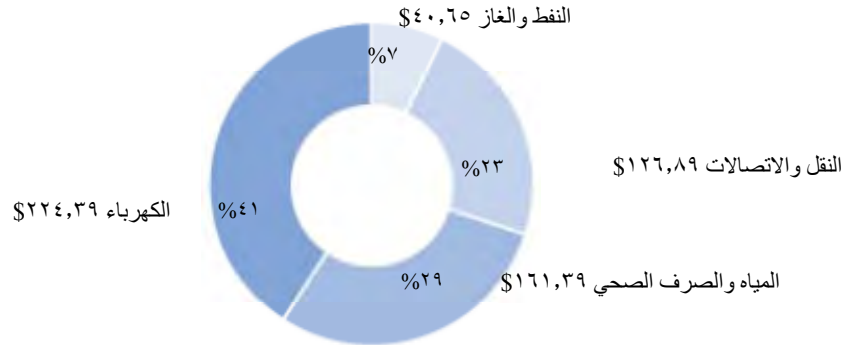
الشكل ٢٠-٢

التمويل الأميركي للبنية التحتية
وضعية الأموال بمليارات الدولار



الزمامات لم تنفق

بمليارات الدولارات، إجمالي ما لم ينفق ٠,٥٥٣ مليار دولار



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

بالنسبة لمنهجية كيفية تصنيف المفتش العام للبرامج الأميركية حسب الفئات، (الأمن، البنية التحتية، الاقتصاد، ونظام الحكم)، انظر الملحق (د). الالتزامات والانفاقات حسب فئات المفتش العام قد تتغير بالنسبة للالتزامات وانفاقات الخط الاول المذكورة في تمويل إعادة إعمار العراق. لم يتلقَ المفتش العام تقارير عن المشاريع الجارية، او المستوى القطاعي من كافة الوكالات، كما ان بعض المعلومات كانت قد جمعت من نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS). تشمل الأرقام فقط تمويل صناديق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني (IRR1-2)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).

المصادر: استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٠٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، نظام إدارة وإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي للقيادة المتعددة الجنسيات في العراق، ٢٠٠٩/٤/١؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

خلال ربع السنة هذا، بلغ متوسط إنتاج النفط ٢,٢٨ مليون برميل في اليوم، بتراجع ٤ بالمئة عن ربع السنة السابق، في حين ازدادت الصادرات بنسبة ١ بالمئة مع متوسط ١,٨١ مليون برميل في اليوم.^(٢١٤)

ازداد إجمالي التزويد بالكهرباء فبلغ متوسط ١٣١,٥٠٦ ميغا واط/ساعة في اليوم، وهو رقم قياسي لثالث ربع سنة على التوالي وزيادة بنسبة ٣٤ بالمئة بالنسبة لاول ربع سنة من ٢٠٠٨.^(٢١٥)

نتائج المشاريع الأميركية انخفضت بسبب وجوه التقصير في العمليات والصيانة والاستدامة التي هي حيوية لضمان إعطاء الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية فوائدها دائمة. مع أكثر من ٤٤٠٠ مشروع منجز وإنجاز الإعمار المتبقي، حولت فرقة منطقة الخليج التركيز على مشاريع مساندة الاستدامة للمساعدة في تخفيف هذا الهاجس.^(٢١٦)

تتحمل الحكومة العراقية الآن المسؤولية الأولية عن إعادة تأهيل والحفاظ على البنية التحتية العراقية، لكن المشاكل المتعلقة بتنفيذ الموازنة تواصل تهديد هذه الجهود. ذكر مكتب المحاسبة الحكومية ان العراق انفق، بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، ١٢ بالمئة من موازنته الاستثمارية على الإنشاءات في قطاعات النفط والكهرباء والمياه. بالمقارنة، أنفقت الولايات المتحدة، ٨٧ بالمئة من كافة مخصصاتها لتلك القطاعات بين ٢٠٠٣ وجزيران/يونيو ٢٠٠٨.^(٢١٧)

الموارد الضخمة المطلوبة لإعادة بناء العراق تتطلب مواصلة الاستثمارات الأجنبية لعملية إعادة تأهيل البنية التحتية. غير ان المستثمرين يعتبرون العراق بيئة غير صديقة لمشاريع الأعمال، وقد حال هذا دون تدفق الرساميل الأجنبية إلى البلاد.^(٢١٨) للمزيد حول سياسات الحكومة العراقية والاستثمارات الأجنبية في العراق، انظر القسم الاقتصادي.

نقل مشاريع البنية التحتية الممولة من الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية

خلال ربع السنة هذا، أصدر المقتش العام تقريره السابع حول مشاكل نقل المشاريع الممولة والمنشأة من الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية للسيطرة والاستدامة. عندما تنجز المشاريع، يجب نقل مسؤوليتها إلى العراق بحيث تخدم المشاريع الغرض الذي نفذت من أجله. إن وجود عملية فعالة لنقل الأصول ضرورية للغاية. فهي تسمح، أولاً، للحكومة العراقية بالإدراك بأن المشروع قد أنجز، وأن الحكومة الأميركية قد قدمت كافة المستندات الضرورية والتدريب. وهي، ثانياً، تصادق على ان الحكومة العراقية تقبل مسؤولية تشغيل وصيانة والاستبدال الرأسمالي.

على الرغم من أهمية تطوير عملية نقل سليمة للأصول، وجد المقتش العام ان السفارة الأميركية ووكالات إعادة الإعمار الأميركية العاملة في العراق لم تطوّر بعد عملية وإجراءات موحدة لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية. فكل وكالة أميركية لا يزال لديها عملياتها الداخلية الخاصة لنقل الأصول إلى

تمويل إعادة إعمار العراق

العراقيين. الإشراف على إدارة العملية يفتقر إلى سلطات ومساءلة واضحة، وهي مشكلة جوهرية عيّن بها المفتش العام في تقارير سابقة حول نقل الأصول.

علاوة على ذلك، فشلت السفارة الأميركية والحكومة العراقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، في وضع اللمسات الأخيرة على مسودة مذكرة تفاهم تتعلق بدورهما ومسؤولياتهما بالنسبة لنقل الأصول.^(٢١٩) لقد دعا الكونغرس الأميركي إلى اتفاقيات حول عملية النقل والى ضمانات بأن تحافظ الحكومة العراقية على المشاريع. في قانون المخصصات التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٨^(٢٢٠)، جعل الكونغرس توفر بعض أموال صيانة البنية التحتية مشروطاً بأعمال من جانب وزارة الخارجية لضمان وتطبيق اتفاقية مع الحكومة العراقية حول نقل المشاريع المنجزة. قانون المخصصات الشاملة لسنة ٢٠٠٩ يطالب وزارة الخارجية الأميركية أيضاً برفع التقارير عن خططها لنقل بعض البرامج والنشاطات إلى الحكومة العراقية.^(٢٢١)

إضافة إلى ذلك، ترى الحكومة الأميركية نفسها عاجزة عن تقديم معلومات كاملة إما حول ما بنته او حول ما سلمته إلى العراقيين. هذه الحالة تمنع السفارة من تقديم الحسابات الكاملة إلى الكونغرس حول ما تحقق وحول الوضعية والظروف الحالية للمرافق التي أنشئت. الافتقار إلى البيانات الجديرة بالثقة يعيق أيضاً الجهود الأميركية لرصد المشاريع وإجراء تقييمات حول نوع ومدى المساعدات الأميركية التي قد تفكر الولايات المتحدة بتقديمها في المستقبل.

الافتقار إلى البيانات الجديرة بالثقة حال أيضاً دون التعقب الدقيق لإجمالي عدد وكلفة المشاريع المنقولة إلى سيطرة الحكومة العراقية. في بعض الحالات، لم يكن لدى الحكومة العراقية أية معلومات عن مئات المشاريع المفترض انها أصبحت تحت سيطرتها. إن جزءاً من ذلك ناتج عن نقل العديد من المشاريع على المستوى المحلي وليس إلى الوزارات نفسها. من اصل ١٣,٥ مليار دولار من المشاريع المنجزة، تمّ نقل ٧٢ بالمئة على المستوى المحلي، ونقل ١٣ بالمئة على المستوى القومي.^(٢٢٢)

نتيجة لهذه الظروف، يتعرّض قسم كبير من مليارات الدولارات الموظفة في إعادة الإعمار لمخاطر الهدر. هذه الظروف تقدم دروساً أساسية مكتسبة لعمليات إعادة الإعمار الطارئة الأخرى التي تقوم في أفغانستان.

العمليات، الصيانة ومساندة الاستدامة

العمليات والصيانة ومساندة الاستدامة (OMS) مكوّن هام لنقل الأصول وهو حيوي لضمان إدراك الشعب العراقي للفوائد المنوية للمرافق التي بنتها الولايات المتحدة. إن غياب الخبرات والتدريب في استخدام التجهيزات قد قاد إلى خدمات غير فعالة او غير موجودة. علاوة على ذلك، بالإمكان منع تدهور بعض المرافق عن طريق المعرفة الأساسية للصيانة والتشغيل. مثلاً، كشفت عمليات التفيتش التي قام بها مكتب

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

المفتش العام خلال ربع السنة هذا لبرنامج مراكز العناية الصحية الأولية انه، في بعض المرافق، لم تكن الكراسي في عيادات طب الأسنان مركبة بصورة مناسبة وان التدريب على كيفية استخدام آلات الأشعة لم يحصل، لذلك، فإن هذه الخدمات لم تكن متوفرة.

علاوة على ذلك، قاد غياب الصيانة الأساسية إلى تدهور حالة معدات المرافق مثل وحدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء (HVAC).^(٢٢٣)

تطبق فرقة منطقة الخليج برامج تشغيل وصيانة وتطوير فني لموظفي الحكومة العراقية في قطاعات المياه والكهرباء والنقل والاتصالات. في شباط/فبراير ٢٠٠٩، تم إنفاق ٤٧,١ مليون دولار لهذا البرنامج، مما ساهم في استخدام أكثر فعالية لمحطات الكهرباء والمياه ومعالجة مياه الصرف. وألزم برنامج تنمية آخر للتشغيل والصيانة ومساندة الاستدامة ٢٧٢ مليون دولار لتأمين قطع الغيار والخبرات الفنية لاجل أداء التدريب الذي أوصى به الصناعيون حول الأصول مثل التوربينات الكهربائية لتوليد الكهرباء.^(٢٢٤)

الطاقة

مع ثالث أكبر احتياطي عالمي مثبت للنفط الخام وعاشر أكبر احتياطي مثبت للغاز الطبيعي، يمتلك العراق إمدادات داخلية وفيرة من الطاقة.^(٢٢٥) لكن البلاد لا تزال غير قادرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة. فمعظم العراقيين لا يستطيعون الاعتماد على طاقة كهربائية جديدة بالثقة من الشبكة القومية، ويعتمد العراقيون على المستوردات بالنسبة لربع منتجات البترول المستخدمة للنقل والتدفئة والطهي والاستخدامات الأخرى.

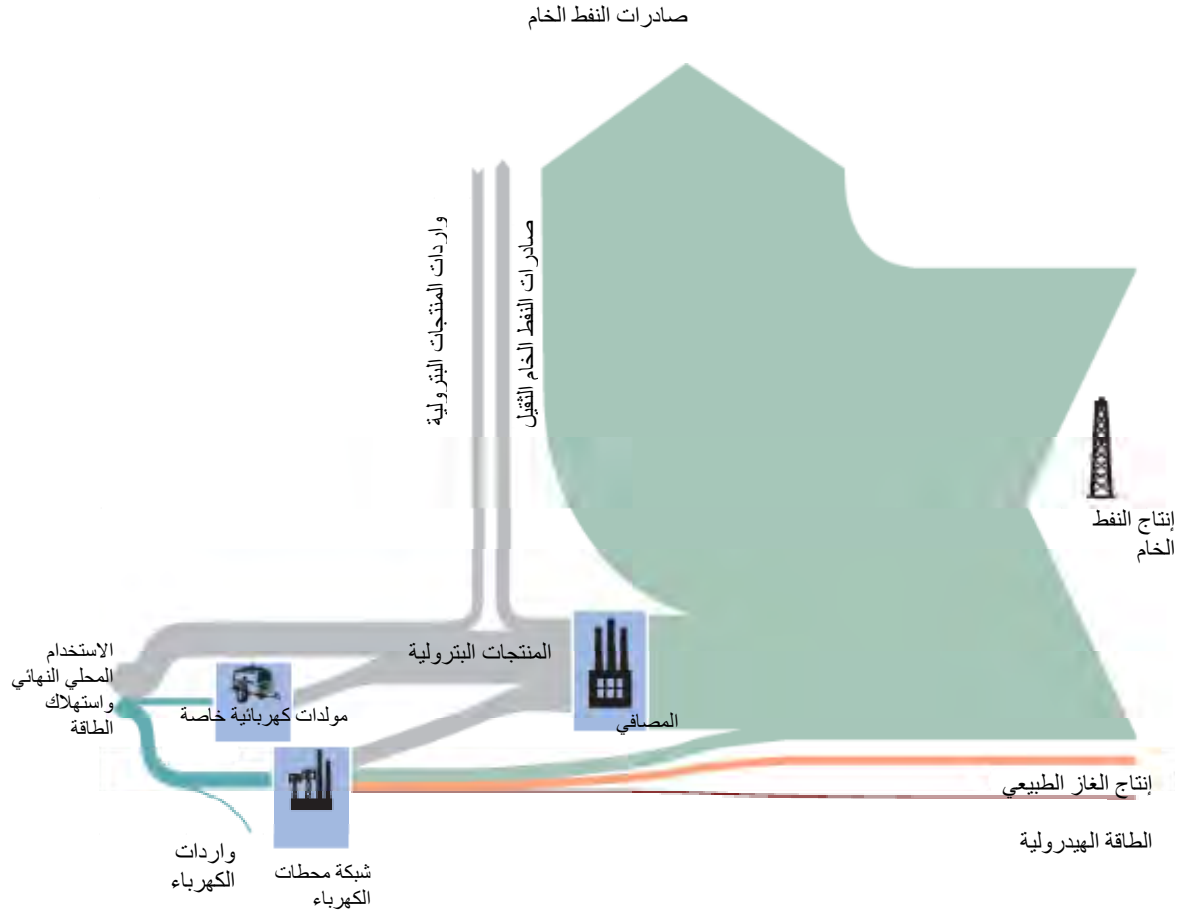
كما يدل الشكل ٢-٢٦، يسيطر النفط على صورة الطاقة في العراق. إن حوالي ٩٠ بالمئة من كافة الطاقة المستهلكة من جانب المستهلكين النهائيين تأتي مباشرة أو بصورة غير مباشرة (عبر الكهرباء) من النفط الخام. وكما هو مناقش بصورة أوسع في القسم الاقتصادي، كان النفط حيوياً بالنسبة لرفاهية البلاد الاقتصادية مع تقديم صادرات النفط ٩٠ بالمئة من إيرادات الحكومة العراقية سنة ٢٠٠٨. كانت عائدات النفط سنة ٢٠٠٨، ٦١,٩ مليار دولار، جاء ٩,٨ مليار دولار منها خلال ربع السنة الرابع. خلال الربع الأول من سنة ٢٠٠٩، أنتجت صادرات النفط ٥,٨ مليار دولار من الإيرادات، أي بتراجع قرابة ٤١ بالمئة بالنسبة لربع السنة الأخير.^(٢٢٦)

لقد بات هذا الاعتماد على مورد وحيد مسألة هواجس متزايدة بين صانعي السياسة العراقيين.

النفط والغاز

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ٢,٠٥ مليار دولار وألزمت أكثر من ١,٩٣ مليار دولار وانفقت أكثر من ١,٨٨ مليار دولار في قطاع النفط والغاز^(٢٢٧) عبر مشاريع لبناء وإعادة تأهيل وحماية المرافق ولتقديم التدريب الفني لموظفي وزارة النفط^(٢٢٨) خصصت الموازنة العراقية لسنة ٢٠٠٩، ٣,٢ مليار دولار لوزارة النفط، أي بزيادة ٥٠ بالمئة عن الموازنة الأساسية لسنة ٢٠٠٨، التي هي، إلى حد كبير، نتيجة زيادة رئيسية في الموازنة التشغيلية^(٢٢٩) سنة ٢٠٠٨، أنفقت وزارة النفط ١٦ بالمئة من مخصصاتها البالغة ٢,٦ مليار دولار^(٢٣٠) بالنسبة للمعلومات حول إنفاق الحكومة العراقية في قطاع النفط، انظر الجدول ٢-٢٠.

ليس لدى الولايات المتحدة أية مشاريع إنشائية جارية في قطاع النفط والغاز. فقد تم نقل كافة الأصول مع انتهاء ربع السنة الأول من ٢٠٠٨^(٢٣١). لقد تم وفقاً لفرقة منطقة الخليج، تحقيق كافة أهداف الفرقة بالنسبة لهذا القطاع. شملت هذه الأهداف، تطوير القدرات العراقية لإنتاج ٣ ملايين برميل في اليوم من النفط الخام، و ٣٠٠٠ طن متري من غاز البترول المسيل (LPG)، و ٨٠٠ مليون قدم مكعب (MCF) من الغاز الطبيعي في اليوم. إضافة إلى ذلك، ساعدت الولايات المتحدة في بناء قدرات وزارة النفط وضمان البنية التحتية للنفط في العراق. تتواصل تنمية القدرات والمساعدات الفنية في هذا القطاع^(٢٣٣).



ملاحظة: الرسم البياني هذا هو وصف مُبسّط لمتوسط تدفقات الطاقة اليومية في العراق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٩. ان عرض كل "مجرى" طاقة منفصل تمّ قياسه لكي يعكس محتواه النسبي من الطاقة (قيس حسب الوحدات الحرارية البريطانية او الجول). لا يجوز اعتبار هذا الرسم البياني صورة دقيقة لانه مستند، من جملة العوامل الأخرى، على مصادر بيانات متعددة، كما انه لا يشمل إمدادات الطاقة المخزونة، ولا يأخذ في الحسبان الاستخدامات الصغيرة نسبياً وغير المحسوبة لفقد التيار، كما ان تقديرات الكهرباء التي تقدمها المولدات الخاصة، تتغير بصورة كبيرة، وان متوسط فعالية الوقود لهذه المولدات غير معروفة، (مفترض ان تكون ٣٠٠ ليتر من وقود المازوت لكل ميغاواط/ساعة). تشمل المنتجات البترولية البنزين، الكاز، المازوت، غاز البترول المسيل ووقود النفط الثقيل.

المصادر: استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/خلية دمج الطاقة (EFC/ITAO)، تقارير الأداء الكهربائي اليومي، ٢٠٠٩/١/١-٢٠٠٩/٣/٣١، خلية دمج الطاقة، تقرير النفط الأسبوعي، ٢٠٠٩/١/٣٠؛ خلية دمج الطاقة، جداول تقرير النفط الأسبوعي التي لم تنشر والمقدمة إلى المفتش العام، ٢٠٠٩/٤/٤؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥.

تمويل إعادة إعمار العراق

الجدول ٢-٢٠

مخصصات الحكومة العراقية لوزارة النفط

بملايين الدولارات

نوع الموازنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	نسبة التغيير
تشغيلي	\$١٠٣,٧	\$٩٥٤,٤	↑ ٨٢٠%
رأسمالي	\$٢,٠٠٠,٠	\$٢,٢٠٦,٤	↑ ١٠%
المجموع	\$٢,١٠٣,٧	\$٣,١٦٠,٨	↑ ٥٠%

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصدر: استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩.

الشكل ٢-٢٧

إنتاج وصادرات النفط الخام، ٢٠٠٨/٤ - ٢٠٠٩/٣



الصادرات

الإنتاج

المصادر: وزارة الخارجية الأميركية، تقارير وضعية العراق، ٢٠٠٩/٣/١٨ و ٢٠٠٩/٤/١.

إن زيادة إنتاج النفط التي ستتطلب مساعدة شركات النفط العالمية، سوف يساعدها إقرار قانون الهيدروكربون الذي يحكم عقود وقوانين النفط. لقد كان القانون قيد المراجعة في مجلس الوزراء منذ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، دون أن يتم تحقيق أي تقدم. وفقاً لنائب رئيس الوزراء، من غير المتوقع أن يقر القانون قبل ٢٠١٠. (٢٣٤)

إنتاج وصادرات النفط

هبط متوسط الإنتاج ربع السنوي للنفط الخام إلى ٢,٢٨ مليون برميل في اليوم من متوسط ٢,٣٧ مليون برميل في اليوم الذي تم بلوغه خلال ربع السنة الأخير، ومن المتوسط السنوي البالغ ٢,٤٢ مليون برميل في اليوم سنة ٢٠٠٨.^(٢٣٥) المسائل الفنية في حقول النفط يضاف إليها سوء الصيانة وإدارة الخزانات، توحى بأن الإنتاج سيواصل تراجعها سنة ٢٠٠٩.^(٢٣٦)

بلغ متوسط صادرات النفط الخام خلال ربع السنة هذا ١,٨١ مليون برميل في اليوم، أي بزيادة ١ بالمئة عن ربع السنة الرابع لسنة ٢٠٠٨. غير ان هذه الصادرات كانت أدنى هامشياً من متوسط سنة ٢٠٠٨ البالغ ١,٨٣ مليون برميل في اليوم.^(٢٣٧) يخطط العراق لتطوير البنية التحتية لميناء النفط الجنوبي بغية زيادة الصادرات.^(٢٣٨) بالنسبة لاتجاهات الانتاج والتصدير، أنظر الشكل ٢-٢٧.

اتفاقيات الخدمات الفنية سوف تساعد العراق في زيادة إنتاجه من النفط الخام في السنوات القادمة. لجعل هذه العقود أكثر جاذبية بالنسبة لشركات النفط، يقال ان الحكومة العراقية قد اقترحت إعادة النظر في كافة العقود لأجل السماح بخط قاعدة أدنى للنفط الذي يجب ان يباع لصالح الحكومة العراقية. هذا يتوافق مع الهواجس من ان الحقوق القديمة سوف تترجع، وان الشركات ستجد نفسها بدون سبيل لاسترجاع تكاليفها. واقترحت الحكومة العراقية أيضاً تغيير هيكلية الملكية المطلوبة للسماح للشركات الأجنبية بامتلاك لغاية ٧٥ بالمئة من العقد بخصوص حقول النفط، في حين كانت شروط العقود السابقة تتطلب ان يمتلك العراقيون أكثرية الأسهم في كافة عقود النفط.^(٢٣٩)

في كانون الثاني/يناير، وافقت الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC) على مباشرة العمل الميداني في واسط بموجب عقد مع وزارة النفط تمّ توقيعه في تشرين الثاني/نوفمبر،^(٢٤٠) وبدأت الحكومة العراقية أيضاً انتلاف شركات مع ميزوبوتاميان أويل، الشركة البريطانية، لحفر ٦٠ بئراً جديداً في السنة في جنوب العراق بغية زيادة الانتاج.^(٢٤١) من جملة العروض الجديدة والعقود الموقعة، وقعت شركة نفط الجنوب عقداً مع شركة نفط دولية للإشراف على إجراء مسحين وتحفيز تصميم هندسي لتوسيع قدرات التصدير العراقية.^(٢٤٢)

خطوط الأنابيب

ساهم أمن خطوط الأنابيب المحسّن وإجراءات الإصلاح في استقرار إنتاج وتصدير النفط. لقد سبّبت هجمات المتمردين المتكررة على خطوط أنابيب النفط العراقية قبل تموز/يوليو ٢٠٠٧، انقطاعات هدّدت موازنة الحكومة العراقية.

لمعالجة هذه المشكلة، أنشأت الولايات المتحدة بداية قوات أمن البنية التحتية لحراسة خطوط أنابيب النفط والمكونات الأساسية الأخرى للبنية التحتية العراقية. بعد حصول نتائج متفاوتة، مولّت الولايات المتحدة مناطق الحظر حول خطوط أنابيب النفط (PEZs) وهو إجراء أمني حول كل خط أنابيب للنفط يؤمن حواف حماية، وسياجات وأسلاك شائكة ملغومة وقائية كما وبوابات وحجرات للحراس.^(٢٤٣) برنامج الحظر هذا هو جزء من برنامج أكبر لحماية أمن البنية التحتية تابع لفرقة منطقة الخليج، البالغة كلفته ٢١٧ مليون دولار والذي هو مبادرة ممولة من صندوق دعم الاقتصاد لتحسين أمن البنية التحتية العراقية.^(٢٤٤)

هذا الاستثمار قد أثمر نجاحاً كبيراً.^(٢٤٥) منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، عندما أنجزت منطقة الحظر حول خطوط الأنابيب من كركوك إلى بايجي، لم يتعرض أي خط أنابيب للهجوم. بالمقارنة، مع ذلك، بين تموز/يوليو ٢٠٠٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تعرضت ٩ خطوط أنابيب خارج منطقة الحظر إلى هجمات وان كانت هذه التعطيلات قد سبّبت بعض الانقطاع الطفيف في نقل النفط لأن الفرق كانت قادرة على إصلاح الأضرار بسرعة.^(٢٤٦)

لقد أنجز العمل في خمسة من أصل ستة أقسام من مناطق الحظر حول خطوط الأنابيب من بايجي إلى بغداد، كما ان القسم المتبقي كان منجزاً في آذار/مارس بنسبة ٧٥ بالمئة. إثنان من أصل ثلاثة أقسام من منطقة الحظر، من الدورة إلى الجلة، قد انتهى العمل فيها مع الثالثة التي أصبحت منجزة بنسبة ٩٨ بالمئة.^(٢٤٧) المرحلة النهائية من كل مشروع التي يتم فيها جمع أبراج الحراسة على طول طريق المشروع، هي بإدارة الحكومة العراقية. هذه الأبراج والتكنات الضرورية لإيواء الحراس أصبحت منجزة بنسبة ٢٥% فقط بسبب سوء تفاهم بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع حول العقود.^(٢٤٨)

لقد جرت ٢١٠٠ عملية إصلاح على خط أنابيب بايجي - بغداد، وهو الخط المركزي في الشبكة العامة للبلاد، كما يتوقع ان تزيد الإصلاحات المتواصلة إمدادات النفط الخام إلى مصفاة الدورة في بغداد. الإصلاحات في خط الإنتاج الذي يزود الموصل سوف تُساعد الحكومة العراقية في توزيع الوقود المكرر على المناطق في الشمال.^(٢٤٩)

المصافي والمنتجات البترولية

لقد حقق العراق تحسينات هامة في بنيته التحتية للنفط نتج عنها إنتاج متزايد من الوقود المكرر. من ربع السنة الأولى من ٢٠٠٦ إلى ربع السنة الأولى من ٢٠٠٩، ازداد الانتاج المحلي من غاز البترول المُسَيَّل ١١٨ بالمئة، والكاز ٩٣ بالمئة والمازوت ٣٧ بالمئة والبنزين ٣ بالمئة. خلال ربع السنة هذا، انتج العراق من الكاز والمازوت والبنزين أكثر مما استورد، لكن أكثر من نصف غاز البترول المُسَيَّل المتوفر للاستهلاك كان مستورداً.^(٢٥٠) أنتجت المصافي العراقية من وقود النفط الثقيل، وهي أدنى درجة من المنتجات المكررة، أكثر مما يمكن استهلاكه داخلياً. هذا هو المنتج البترولي المكرر الذي تصدره البلاد. لمزيد من المعلومات حول الاتجاهات بالنسبة لإنتاج الوقود المكرر، أنظر الشكل ٢-٢٨.

وفقاً لمصادر النفط العراقية، وقعت شركة الدولة العراقية لمنتجات النفط عقداً بقيمة ٦٥ مليون دولار للهندسة الأولية والتصميم مع شركة أميركية لبناء مصفاة في الناصرية لإنتاج ٣٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم. وتم توقيع ثلاثة عقود مماثلة لثلاث مصافي جديدة في كربلاء وميسان وكركوك.^(٢٥١)

الغاز الطبيعي

عملياً، كل الغاز الطبيعي في احتياطي العراق الكبير يُستخرج مع النفط. هذا الغاز "المشارك" يجري فصله في محطات لفصل النفط عن الغاز. يتم يومياً استهلاك حوالي ٢٥٣ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء^(٢٥٢)، لكن أكثر من ضعفي هذه الكمية، أي ٦١١ مليون قدم مكعب، يلتهب، أي يتم إحراقه دون استعمال منتج.^(٢٥٣) خلافاً لجيرانه، لم يطور العراق بنيته التحتية للغاز بسبب الحروب والعقوبات. اليوم، لا تكفي البنية التحتية العراقية، بما فيها خطوط الأنابيب وأجهزة ضغط الهواء لتناول كمية الغاز المنتجة.^(٢٥٤)

كما جرت مناقشته سابقاً، إن معظم قدرات العراق الجديدة لتوليد الكهرباء تعمل بصورة غير فعالة بسبب النقص في الغاز الطبيعي. فوزارة الكهرباء لديها توربينات إحراق داخلي غير متواجدة في نفس موقع البنية التحتية للغاز التابعة لوزارة النفط، مما يجبرها على الاعتماد على وقود آخر غير الغاز الطبيعي. لقد قدمت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة بعضاً من هذه التوربينات لكنها لم تعالج كيفية تسليم الوقود المُصممة لاستهلاكه. لقد أنفقت الحكومة الأميركية ٢٤٦,٥ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لإعادة تأهيل البنية التحتية للغاز الطبيعي ولتدريب الموظفين العراقيين لأجل تشغيل المعدات.^(٢٥٥)

الكهرباء

لربع السنة الثالث على التوالي، بلغ متوسط إمدادات العراق اليومية من الكهرباء درجة عالية جديدة لما بعد الغزو. فقد ارتفع المتوسط اليومي لإنتاج محطات الكهرباء إلى ١١٨,٤٨٥ ميغا واط/ساعة خلال ربع السنة هذا كما أن متوسط المستوردات من الكهرباء كان ١٣,٠٢١ ميغا واط/ساعة في اليوم، لمتوسط

تمويل إعادة إعمار العراق

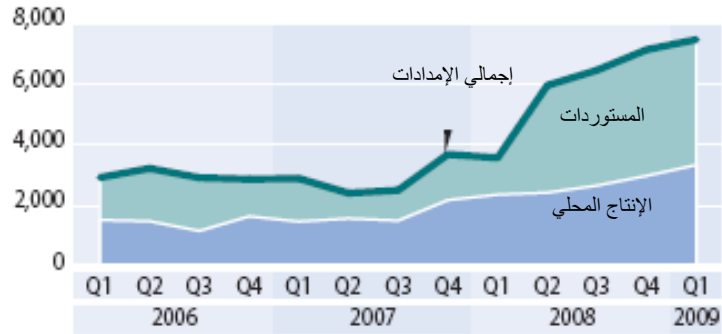
إجمالي يومي من الإمدادات بلغ ١٣١،٥٠٦ ميغا واط أو ٥،٤٧٩ ميغا واط. شكل هذا زيادة حوالي ١٠ بالمئة عن ربع السنة السابق وزيادة ٣٤ بالمئة عن نفس ربع السنة من ٢٠٠٨. (٢٥٦)

مع دخول وحدات توليد جديدة إلى الخط ، زادت محطات الكهرباء القائمة إنتاجها بفضل التشغيل الأفضل والانقطاعات الأقل في تسليم الوقود. (٢٥٧) غير أنه من المُقدَّر أن ١٠٠٠،٠٠٠ ميغا واط من قدرات الكهرباء تفقد يومياً بسبب النقص في الوقود والحاجة إلى إعادة تأهيل خطوط النقل. (٢٥٨)

الشكل ٢٨-٢

إنتاج ومستوردات الوقود المكرر حسب أرباع السنة، ٢٠٠٦-٢٠٠٩

غاز البترول المُسيَّل
طن متري في اليوم



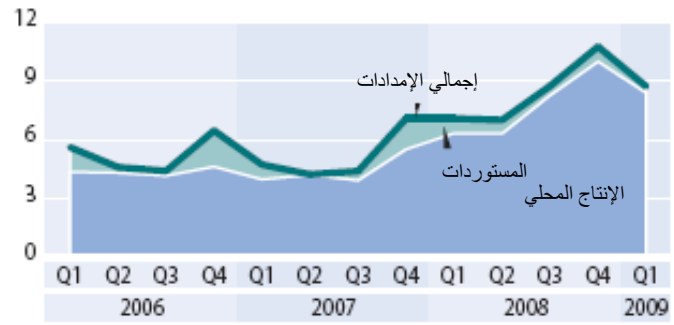
الكاز

بملايين الليترات في اليوم

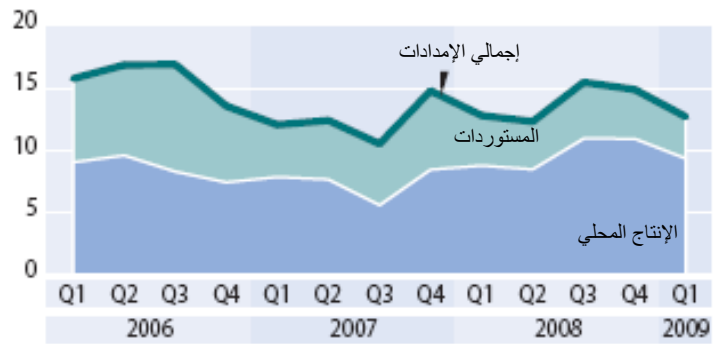


إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

وقود المازوت
بملايين اللترات في اليوم



البنزين
بملايين اللترات في اليوم



المصادر: استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى- العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥ و ٢٠٠٩/٤/٣.

تمويل إعادة إعمار العراق

الجدول ٢-٢١

مخصصات الحكومة العراقية لوزارة الكهرباء
بملايين الدولارات

نوع الموازنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	نسبة التغيير
تشغيلي	\$٨٩,١	\$٢,٣١٠,٣	↑ ٢,٤٩٢%
رأسمالي	\$١,٣٠٠,٠	\$١,٠٨٠,١	↓ ١٧%
المجموع	\$١,٣٨٩,١	\$٣,٣٩١,١	↑ ١٤٤%

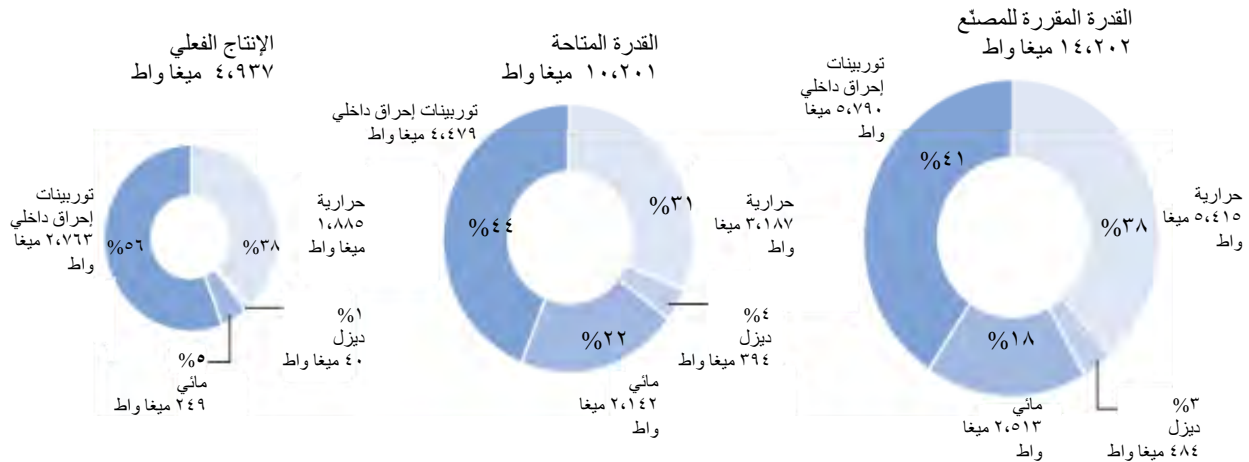
ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصدر: استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩.

الشكل ٢-٢٩

قدرة وإنتاج محطات الكهرباء، حسب نوع المحطة

متوسطات ٢٠٠٩/٣/٣١ - ٢٠٠٩/١/١



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/خليفة دمج الطاقة (EFC/ITAO)، تقارير الأداء الكهربائي اليومي، ٢٠٠٩/١/١ - ٢٠٠٩/٤/٣١.

لتاريخه، خصصت الولايات المتحدة ٥,٠٩ مليار دولار، وألزمت ٤,٩٨ مليار دولار، وأنفقت ٤,٧٥ مليار دولار^(٢٥٩) لأجل زيادة إنتاج الكهرباء وتوفيرها في العراق عبر إعادة تأهيل محطات الكهرباء

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

وخطوط النقل، وإنشاء محطات فرعية جديدة، كما وللتدريب والدعم الفني.^(٢٦٠) في الموازنة الرأسمالية لسنة ٢٠٠٩، خصصت الحكومة العراقية ١,١ مليار دولار لوزارة الكهرباء مما يشكل تراجعاً عن السنة السابقة عندما أنفق ١٢ بالمئة من إجمالي الموازنة.^(٢٦١) لمزيد حول مخصصات الحكومة العراقية لقطاع الكهرباء، انظر الجدول ٢-٢١.

الشبكة الوطنية: قدرة التوليد والإنتاج

خلال ربع السنة هذا، بلغ متوسط قدرة توليد المتاحة ١٠,٢٠١ ميغا واط في اليوم، بزيادة ٢ بالمئة عن ربع السنة السابق و ٤ بالمئة عن ربع السنة الأول من سنة ٢٠٠٨.^(٢٦٢) القدرة المتاحة هي الإنتاج الأقصى الذي يمكن توقعه من محطة الكهرباء مع الأخذ في الحسبان الظروف المحيطة مثل الطقس، ونوع الوقود المستعمل والظروف المادية للمحطات^(٢٦٣)، وهي أقل من القدرة "المقررة" للمصنّع التي تفترض ظروفاً مثلى.

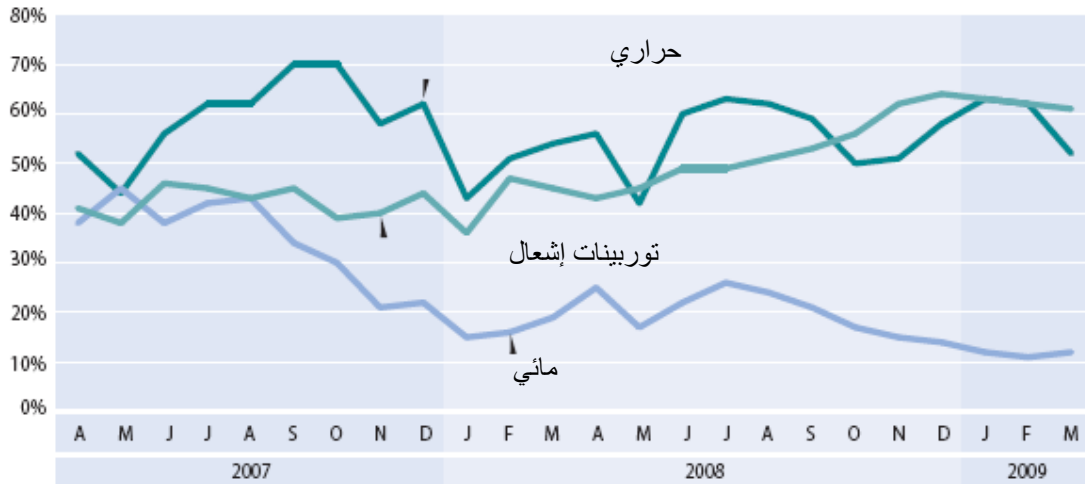
ورغم ان كل من قدرة التوليد والإنتاج الفعلي قد بلغا مستويات قياسية، إلا أن محطات الكهرباء العراقية مجتمعة قد عملت بأقل قليلاً من نصف قدرات إنتاجها المتاحة خلال ربع السنة هذا. (انظر الشكل ٢-٢٩).

من بين الأنواع الثلاثة الرئيسية لمحطات الكهرباء في العراق، كانت الحصييلة الأكبر من نصيب المحطات الحرارية المشغلة بزيوت الوقود مقارنة مع قدراتها وبالنسبة للسنتين الماضيتين. فقد عملت هذه المحطات، بمعدل ٥٧ بالمئة من قدرتها المتاحة، وان كان مع تقلبات كبيرة من حيث الإنتاجية (انظر الشكل ٢-٣٠).^(٢٦٤)

لقد ركزت الاستثمارات الأميركية في قدرات التوليد على مرافق توربينات الاحتراق الداخلي التي هي تقنياً أكثر تقدماً من المحطات الحرارية القديمة ومدة إنشائها أسرع.^(٢٦٥) فمن أصل أكثر من ١٤ مليون دولار وظفتها الولايات المتحدة خلال ربع السنة هذا في إعادة تأهيل محطات الكهرباء، ذهب أكثر من النصف إلى توربينات الاحتراق الداخلي.^(٢٦٦) تقدم هذه المحطات الآن الحصة الأكبر من قدرات التوليد وإمدادات الكهرباء في العراق.

الشكل ٢-٣٠

استخدام قدرات محطات الكهرباء، حسب نوع المحطة، ٢٠٠٧/٤-٢٠٠٩/٣
الإنتاج حسب النسبة المئوية من القدرة العملية



ملاحظة: المستوردات غير مدرجة

المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/خلية دمج الطاقة (EFC/ITAO)، تقارير الأداء الكهربائي اليومي، ٢٠٠٩/٣/٣١-٢٠٠٩/١/٤.

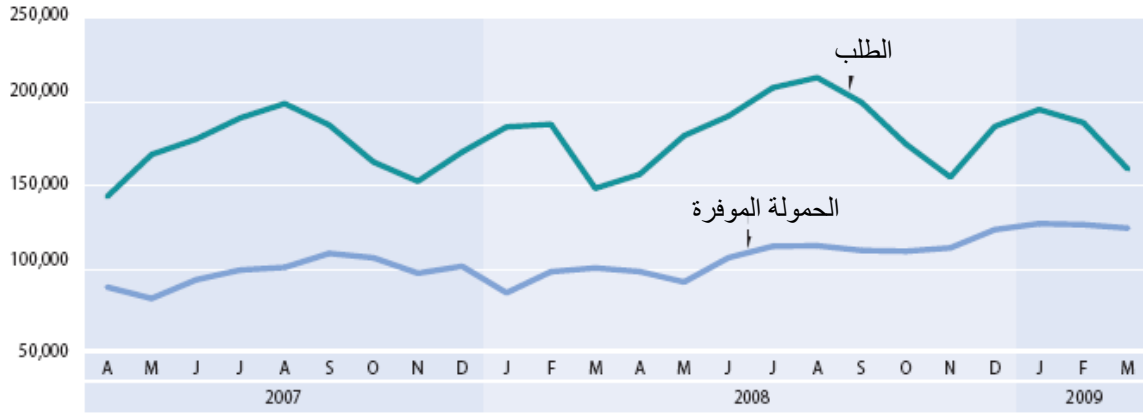
طيلة السنتين الماضيتين، عملت المحطات العاملة على التوربينات بمعدل حوالي نصف قدراتها المتاحة، لكن استخدامها قد ازداد تدريجياً كما في ربع السنة هذا أصبح مساوياً تقريباً للمحطات الحرارية الأخرى. القدرات الكامنة للمحطات العاملة على التوربينات محدودة بالدرجة الأولى لعدم توفر الغاز الطبيعي. فهذه المحطات تعمل على أفضل وجه على الغاز الطبيعي، لكن أكثر من نصف حصيلتها الكهربائية تأتي من احتراق النفط الخام والمنتجات النفطية، وهو ما يحد من قدراتها، وتزيد الوقت المطلوب لصيانتها، ويؤدي إنتاجيتها على المدى الطويل.^(٢٦٧)

نوع قدرة توليد الكهرباء المستخدم أقل مما يجب هو النوع المائي. إنتاجية هذه المحطات قد تراجعت خلال السنتين الماضيتين بسبب الجفاف الطويل، كما أن معدل إنتاج ربع السنة هذا من المحطات الكهربائية كان أقل من ١٢ بالمئة من القدرة المتاحة. لقد أبلغت وزارة الموارد المائية مجلس الوزراء أن أي سحب مستقبلي من الخزانات سوف يعطي رأس الأولوية لتلبية الطلب على مياه الشرب والري. استجابة لمطالبة العراق المتكررة لكي تزيد تركيا تدفق المياه الواردة من بلادها، أعلنت تركيا أن خزاناتها بدأت تستعيد وضعها السابق مما سيسمح بزيادة تدفق مياه الفرات.^(٢٦٨) خسارة الطاقة الكهربائية التي سببها الجفاف استعويض عنها بزيادة معدل التوليد بواسطة توربينات الإحتراق الداخلي منذ ٢٠٠٧.^(٢٦٩)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الشكل ٣١-٢

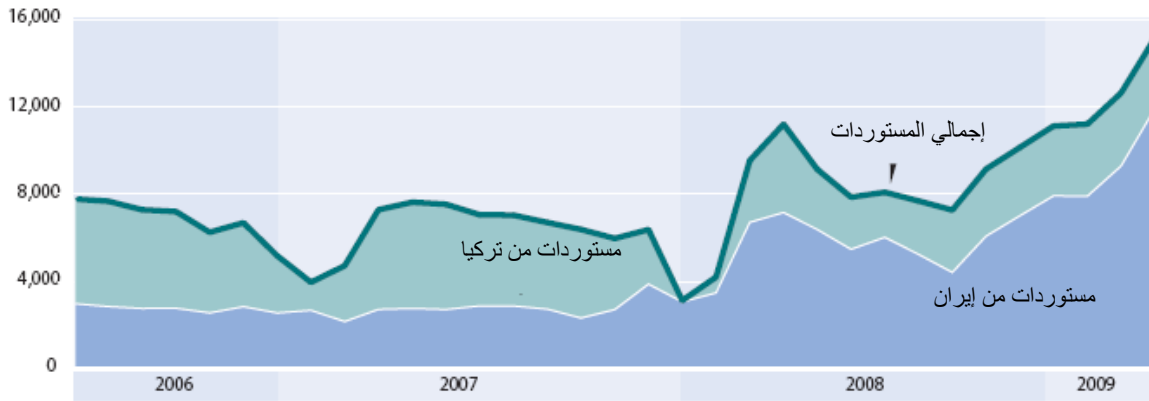
الطلب المقدر على الكهرباء والحمولة الموفرة، ٢٠٠٩/٣-٢٠٠٧/٤، ميغاواط/ساعة



المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/خلية دمج الطاقة (EFC/ITAO)، تقارير الأداء الكهربائي اليومي، ٢٠٠٩/٣/٣١-٢٠٠٩/١/٤.

الشكل ٣٢-٢

واردات الكهرباء، ٢٠٠٩/٣-٢٠٠٦/٧، ميغاواط/ساعة



المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/خلية دمج الطاقة (EFC/ITAO)، تقارير الأداء الكهربائي اليومي، ٢٠٠٩/٣/٣١-٢٠٠٩/١/٤.

الجهود لمعالجة الفجوة في إمدادات الكهرباء

رغم كون إنتاج الكهرباء من محطات الكهرباء المركزية في العراق قد حقق أرقاماً مرتفعة جديدة لما بعد الغزو خلال ربع السنة هذا، إلا أن إنتاج هذه المحطات غير كافٍ لتلبية حاجات الشعب العراقي واقتصاده المتنامي.^(٢٧٠) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) ذكر أن إمدادات الشبكة، بما في ذلك مستوردات الكهرباء لبت حوالي ٧٣ بالمئة من الطلب المقدر خلال ربع السنة هذا.^(٢٧١) المدى الدقيق للنقص يصعب، بل ربما من المستحيل، تحديد مقداره. ما دام الطلب غير ملبي بالكامل، لا يمكن قياسه مباشرة بل يجب تقديره عن طريق إنشاء نماذج بواسطة الكمبيوتر أو الأساليب الأخرى. الاستقصاءات الجارية تقدم صورة متفاوتة عن إمدادات الكهرباء.^(٢٧٢) ذكرت اوكسفام انترناشونال ان ٨٢ بالمئة من النساء العراقيات اللواتي شملهن استقصاء خلال النصف الثاني من ٢٠٠٨ قلن ان الوصول إلى الكهرباء بات أصعب أو مشابه لما كان عليه سنة ٢٠٠٦.^(٢٧٣) وفي استقصاء منفصل أُجري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ذكرت ٤٣ بالمئة من المجيبات انهن يتمكنّ من الحصول على الكهرباء اقل من نصف الوقت، أي بانخفاض بنسبة ١٢ بالمئة عن سنة ٢٠٠٧.^(٢٧٤)

يظهر الشكل ٢-٣١ الطلب المقدر على الكهرباء في العراق والحمولة المخدومة خلال السنتين الماضيتين.

المستوردات

استورد العراق، خلال ربع السنة هذا، ١٣,٠٢١ ميغا واط/ساعة (٥٤٣ ميغا واط) في اليوم، أو ١١ بالمئة من مجموع الكهرباء الموفرة إلى الشبكة. خلال ربع السنة الأخير، استورد العراق ١٠,١٥٠ ميغا واط/ساعة (٤٢٣ ميغا واط)، ما شكل ٨ بالمئة من إجمالي إمداد الشبكة. خلال الربع الأول من سنة ٢٠٠٧، كان متوسط الاستيراد ٥ بالمئة فقط من إمداد الشبكة. من الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ازداد استيراد الكهرباء من تركيا بمعدل الثلث كما ان الكمية المزودة من إيران زادت عن الضعفين. ان قسماً من الزيادة في المستوردات من إيران يمكن ان ينسب إلى خط وصل جديد ادخل في الخدمة في شباط/فبراير.^(٢٧٥) لمزيد من المعلومات حول استيراد الكهرباء، أنظر الشكل ٢-٣٢.

توسعة القدرات المحلية

تواصل الولايات المتحدة دعم توسعة قدرات التوليد وتعزيز البنية التحتية للشبكة الوطنية. لدى فرقة منطقة الخليج عدة مشاريع جارٍ تنفيذها:^(٢٧٦)

- التوليد: ثلاثة مشاريع مقدرة ب ٢٢٣,٥ مليون دولار.
- النقل: سبعة مشاريع تكلف ١٤٣,١ مليون دولار؛ كافة هذه المشاريع منجزة بنسبة ٩٠ بالمئة.
- التوزيع: ثلاثة مشاريع بإجمالي ١٠,٤ مليون دولار، مبرمج إكمالها في آذار/مارس ٢٠٠٩.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

خلال ربع السنة هذا، أنهى مكتب المساعدة الانتقالية للعراق إصلاح أربع توربينات في محطة كهرباء المثة الجديدة التي أضافت ١٤٨ ميغا واط إلى الشبكة الوطنية. علاوة على ذلك، تم تسليم أربع مضخات إلى محطة المسيب الحرارية المتوقع ان تزيد كل من الإنتاج والاعتماد عليها في المدى الطويل.

لقد تمت مزامنة توربيني احتراق داخلي مع الشبكة الوطنية في محطة كهرباء القدس بكلفة ١٨٢ مليون دولار ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أضافت ١٨٠ ميغا واط من الكهرباء لإجمالي إنتاج البلاد. سوف تعمل التوربينات على النفط الخام والديزل ووقود النفط الثقيل، الأمر الذي سيخفض إنتاجيتها الكامنة وطول بقائها على المدى الطويل. مشروع محطة الكهرباء الرئيسي هذا سوف يخدم ١٨٠,٠٠٠ منزل وإنجازته مبرمج في أيار/مايو هذه السنة.^(٢٧٧) بالنسبة للمعلومات حول مشاريع المحطات الفرعية الجاري تنفيذها، انظر الجدول ٢-٢٢.

إعادة تجهيز محطة التوليد في المثة التي كلفت ٣٧ مليون دولار أنجزت خلال ربع السنة هذا، وتم نقل المرفق إلى وزارة الكهرباء. وقد وضعت الطلبات لقطع الغيار الإضافية الضرورية لفعالية المولدات ومن المقرر ان تقوم الحكومة العراقية بتركيبها.^(٢٧٨)

الزيادة في قدرات توليد الكهرباء والإنتاج لم تنتج دائماً عن زيادات موحدة للكهرباء المسلمة لجميع العراقيين بسبب الصيانة غير الكافية لأنظمة التوزيع.^(٢٧٩) نظم مقاولو فرقة منطقة الخليج الذين أدركوا الحاجة إلى مساندة استدامة المرافق التي بنتها الولايات المتحدة، ٨٨ دورة تدريبية فنية وإدارية خلال ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لأكثر من ألف موظف من وزارة الكهرباء. إضافة إلى ذلك، وفي سبع محطات فرعية جاهزة بقدرة ١٣٢ كيلو فولت، تم تنظيم التدريب في الموقع، كما ان إشرافاً لمدة شهر على العمليات والإدارة، مخطط له.^(٢٨٠)

لقد اشترت وزارة الكهرباء أيضاً خمس توربينات جديدة تعمل إما على زيت الوقود أو على الغاز الطبيعي، وهي قادرة على إنتاج ما مجموعه ١٨٠ ميغا واط ويتوقع ان يبدأ تركيبها في حزيران/يونيو. يشمل العقد التدريب الضروري لموظفي وزارة الكهرباء على تشغيل التوربينات وصيانتها كما وعلى صيانة قطع الغيار لمساعدة طول بقائها.^(٢٨١)

تمويل إعادة إعمار العراق

الجدول ٢-٢٢

المشاريع الأميركية للمحطات الفرعية الجاري تنفيذها

اسم المشروع	تاريخ الإنجاز المقدر؛ الكلفة	الفوائد	قضايا مساندة الاستدامة
المحطات الفرعية قدرة ١٣٢ كيلو فولت في الفارابي والملة	٢٠٠٩/٩/٣٠، ٤٨ مليون دولار	ستوفر المحطة الفرعية الكهرباء مباشرة إلى كامل مدينة الرمادي	لا وجود لها: التدريب وقطع الغيار منصوص عنها في العقد.
المحطة الفرعية قدرة ١٣٤ كيلو فولت في الرمادي	٢٠٠٩/٩/١٥، ٢٩ مليون دولار	ستوفر المحطة الفرعية الكهرباء مباشرة إلى كامل مدينة الرمادي	الوصل مع المحطة للتوزيع، صعوبات في العقد ناتجة عن الافتقار إلى القطع الضرورية.
إعادة تأهيل المحطة الفرعية قدرة ١٣٤ كيلو فولت في الفلوجة	٢٠٠٩/٥/١٥، ١٤,٨ مليون دولار	ستوفر المحطة الفرعية الطاقة والاستقرار الكهربائي إلى مناطق واسعة في الأنبار	محطة معالجة المياه في الناصرية تعتمد على المحطة الفرعية لتوفير ٢٤ ساعة من الكهرباء التي تحتاجها للعمل بكامل قدرتها.

المصادر: استجابة فرقة منقطة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٣ و ٢٠٠٩/٤/١٥؛ فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٠٠٩/٣/١٩، الشريحة ١٩، تقرير المفتش العام PA-07-116، "محطة معالجة المياه في الناصرية"، ٢٠٠٩/٤/٢٨.

خارج الشبكة: المولدات الخاصة

العجز بين الطلب على الكهرباء والإمداد من الشبكة قاد العراقيين أيضاً إلى البحث عن بدائل للإمدادات. العديد من الناس يستكملون الكهرباء المدعومة التي يحصلون عليها من الشبكة العامة بكهرباء أكثر كلفة من المولدات الخاصة التي تعمل على منتجات بترولية مكررة مثل وقود الديزل.^(٢٨٤) بعض هذه المولدات يُشغّلها رجال أعمال وتخدم مجتمعات أهلية بكاملها في حين يكون غيرها من المولدات المحمولة والمولدات القائمة في الفناء الخلفي للمنازل التي تخدم أسرة واحدة. المدى الدقيق لتوليد الكهرباء خارج الشبكة غير معروف، لكن البعض يقدر ان إجمالي توليد الكهرباء من هذه المولدات الخاصة قد يكون بين ٢٠٠٠ ميغا واط و ٣٠٠٠ ميغا واط في اليوم.^(٢٨٥) أو ٣٥ بالمئة إلى ٥٥ بالمئة من إمدادات الشبكة.^(٢٨٦) قال ثلاثة أرباع المجيبين على أسئلة استقصاء اوكسفام ان لهم وصول إلى مولدات المجتمع الأهلي أو الأنواع الأخرى من المولدات الخاصة. من بين الذين لا يستخدمون تلك المولدات، قال ٤٥ بالمئة أنهم لا يستطيعون تحمل الكلفة.^(٢٨٧)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

ذكر تفتيش لمكتب المفتش العام في مركز حديثة للعناية الصحية الأولية أن المركز تلقى فقط خمس ساعات من التيار في اليوم من الشبكة الوطنية. وتم كان المستشفى يستلم الكهرباء من توليد الكهرباء في ارض الموقع لباقي ساعات اليوم. المحولات الكهربائية الآلية لا تكون شغالة دائماً كما ان التوقف في إمدادات الكهرباء قد يؤدي المرضى الذين هم قيد المعالجة.^(٢٨٨)

خارج الشبكة: تطبيقات شمسية أصغر نطاقاً

من بين الموارد العراقية القابلة للتجديد المتوفرة، تشكل الطاقة المائية بدرجة بعيدة، أكبر مساهمة في توليد الكهرباء. لكن الطاقة الشمسية بدأت تشتغل لتلبية بعض الحاجات المحددة الصغيرة النطاق:

- في شمال بغداد، تسمح ٣٢ لوحة شمسية على سطح عيادة العامرية للمرفق بمعالجة المرضى وتوليد الأطفال ٢٤ ساعة في اليوم. تقدم اللوحات الكهرباء إلى مختبرات العيادة، وقسم التوليد، ووحدات التبريد للعقاقير والمعدات الطبية الأخرى. لقد نظمت العيادة احتفالاً لقطع شريط الافتتاح في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.^(٢٨٩)
- في شباط/فبراير ٢٠٠٩، ركبت قوات الائتلاف مُطهر للمياه يعمل على الطاقة الشمسية، ممول من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في اللطيفية، سوف يقدم مياه الشرب إلى ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ إنسان. وكان قد سبق للجنود ان ركبوا ستة من تلك الوحدات في أماكن أخرى وكانوا يخططون لتركيبات إضافية.^(٢٩٠)
- لقد ركب سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أضواء الشوارع العاملة على الطاقة الشمسية في الفلوجة حيث لا وجود للكهرباء أثناء الليل، كما ركبت وزارة الكهرباء حوالي ٥ آلاف مصباح شمسي في شوارع بغداد. أضواء الشوارع في الرمادي شمسية أيضاً. يفكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أيضاً في تطبيقات الطاقة الشمسية للمنازل في بغداد.^(٢٩١)



مفتشو المفتش العام يشاهدون اللوحات الشمسية في عيادة العامرية في بغداد

المياه

خصصت الولايات المتحدة ٢,٢٥ مليار دولار وألزمت ٢,١٧ مليار دولار وأنفقت ٢,٠١ مليار دولار للمساعدة في زيادة مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي للشعب العراقي.^(٢٩٢) في الموازنة الرأسمالية للسنة ٢٠٠٩، خصصت الحكومة العراقية ٧٣٢ مليون دولار لوزارة الموارد المائية و٩٤٨ مليون دولار لوزارة البلديات والأشغال العامة. سنة ٢٠٠٨، أنفقت وزارة الموارد المائية ٤٨ بالمئة من موازنتها وأنفقت وزارة البلديات والأشغال العامة ٢٢ بالمئة.^(٢٩٣) من سنة ٢٠٠٨ إلى سنة ٢٠٠٩، ازدادت الموازنة التشغيلية لوزارة الموارد المائية ٥٤ بالمئة وازدادت الموازنة الرأسمالية ٥٠ بالمئة، وازدادت الموازنة التشغيلية لوزارة البلديات والأشغال العامة ١,٠٢٦ بالمئة وازدادت الموازنة الرأسمالية ١٢ بالمئة. لمزيد حول مخصصات الحكومة العراقية لوزارة الموارد المائية، أنظر الجدول ٢-٢٣، ولوزارة البلديات والأشغال العامة، أنظر الجدول ٢-٢٤.

ذكر مسح أجرته الحكومة الأميركية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على نطاق مجمل البلاد ان ثلثي العراقيين صرّحوا ان بإمكانهم الحصول على مياه الشرب النظيفة، لكن ربعهم فقط راض عن توفر مياه الشرب. الإجابتان أدنى مما كانت عليه في مسح تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.^(٢٩٤) في تقريرها الأخير، قالت اوكسفام ان أكثرية النساء التي طالها المسح سنة ٢٠٠٨ لم تر تحسناً في الوصول إلى مياه الشرب النظيفة بالمقارنة مع السنتين السابقتين.^(٢٩٥)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ٢-٢٣

مخصصات الحكومة العراقية لوزارة الموارد المائية
بملايين الدولارات

نوع الموازنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	النسبة المئوية للتغيير
تشغيلية	\$١٠٩,٦	\$١٦٨,٦	↑ %٥٤
رأسمالية	\$٣٧٥,٠	\$٥٦٣,٥	↑ %٥٠
المجموع	\$٤٨٤,٦	\$٧٣٢,١	↑ %٥١

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصدر: استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩

الجدول ٢-٢٤

مخصصات الحكومة العراقية لوزارة البلديات والأشغال العامة (بملايين الدولارات)
بملايين الدولارات

نوع الموازنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	النسبة المئوية للتغيير
تشغيلية	\$٤٢,٦	\$٤٧٩,٦	↑ %١,٠٢٦
رأسمالية	\$٤١٦,٧	\$٤٦٨,٢	↑ %١٢
المجموع	\$٤٥٩,٣	\$٩٤٧,٨	↑ %١٠٦

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصدر: استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩

الري

الري حيوي بالنسبة لقطاع الزراعة في العراق الذي هو أوسع صناعة خاصة توفر وظائف في العراق.^(٢٩٦)

يواصل العراق استعادة عافيته بعد جفاف قاس استنفد المخزن في خزانات المياه. تدير الخزانات وزارة الموارد المائية التي تعطي الأولوية لإمدادات مياه الشرب قبل الري. الاستنفاد المتزايد سوف يجبر اللجوء إلى إدارة أكثر تشدداً حول إطلاق المياه من الخزانات. فكما ذكر سابقاً في المناقشة حول الطاقة الكهربائية، استجابت تركيا للطلبات العراقية لزيادة تدفق المياه من الشمال إلى الفرات، وان تكن الحصيلة غير مؤكدة.^(٢٩٧) بإمكان سوريا وإيران أيضاً التحكم بكميات المياه المتدفقة إلى العراق، وهناك تقارير تقول ان إيران تقيد تدفق المياه على حدود العراق الشرقية.^(٢٩٨)

العجز الأخير قد سرّع العمل لإنشاء نظام مياه تابع للقطاع الخاص وقابل للاستدامة. لقد نظمت مناقشات السياسات وقضايا المياه التي تحتاج إلى المعالجة في حلقة دراسية في شباط/فبراير. يفكر العراقيون بنموذج الري التشاركي لجمع الاستثمارات الضرورية لتطوير شراكة عامة- خاصة لإدارة المياه.^(٢٩٩)

لقد تمّ إنجاز محطة تصريف المياه في الناصرية (NDPS) خلال ربع السنة هذا على يد وزارة الموارد المائية.^(٣٠٠) المشروع هذا هو أكبر مشروع من نوعه في الشرق الأوسط، ومضخاته الـ ١٢ لديها طاقة ٢٠٠ متر مكعب في الثانية الأمر الذي سيحسن تصريف المياه عبر ٢٢٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية التي تصل شمالاً لغاية بغداد. سوف تنقل المحطة الانسياب السطحي للمياه الزراعية المجمعة في مصرف المخرج الرئيسي للمياه تحت نهر الفرات لتصب في الخليج العربي. من المتوقع ان يزيد نظام تصريف المياه الإنتاجية الزراعية، ويحسن إدارة تصريف المياه، ويحسن النوعية الإجمالية لمياه النهر.^(٣٠١)

معالجة المياه

خلال ربع السنة هذا، أضافت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة القدرة لإنتاج ٢,٤ مليون متر مكعب من مياه الشرب في اليوم، مما يتيح خدمة ٨,٣ مليون عراقي. وأضافت مشاريع الإنشاءات الأميركية أيضاً ١,٢ مليون متر مكعب من قدرة معالجة مياه الصرف في اليوم، ما يكفي لخدمة ٥,١ مليون عراقي.^(٣٠٢) بالنسبة لنظرة عامة على عمل فرقة منطقة الخليج في قطاع المياه، أنظر الجدول ٢-٢٥.

لقد شكّلت زيادة قدرة معالجة المياه تحدياً: فقط ٤٦ بالمئة من العراقيين ذكروا ان لديهم نظام لمياه الصرف يعمل، كما ان حوالي ربعهم ذكر أنهم راضون عن خدمات مياه الصرف الموفرة.^(٣٠٣)

شبكة مياه الحسين البالغة كلفتها ٢,٦ مليون دولار أصبحت منجزة الآن بنسبة ٩٢ بالمئة وسوف توفر المياه إلى ٦٠٠٠ إنسان في منطقة ذات كثافة سكانية عالية في كربلاء. هذا المشروع الممول من صندوق دعم الاقتصاد يشمل التدريب التنموي على التشغيل لموظفي وزارة الموارد المائية.^(٣٠٤)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ٢-٢٥
مشاريع فرقة منطقة الخليج في قطاع المياه
بملايين الدولارات

منطقة المشروع	المشاريع المنجزة (القيمة)	المشاريع المباشرة (القيمة)	إجمالي المشاريع المبرمجة (القيمة)
مياه الشرب	٣٦٢ (\$٧٢٣,١)	٣٨٠ (\$٨٠٣,٨)	٣٨٣ (\$٨٠٦,١)
معالجة مياه الصرف	١٤ (\$٨٧,٦)	٢١ (\$١٢٨,١)	٢٤ (\$١٣١,٤)
الري	٦ (\$١٢٦,٩)	١١ (\$١٩١)	١٢ (\$٢٠٠,٥)
المجموع	٣٨٢ (\$٩٣٧,٦)	٤١٢ (\$١,١٢٣)	٤١٩ (\$١,١٣٨)

المصدر: فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع الشهري، ٢/٢٠٠٩، الشريحة ٦.



محطة ضخ تصريف المياه في الناصرية التي أنجزت الآن، سوف تساعد في تصريف المياه من ٢٢٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية

المرحلة الثانية من نظام معالجة المياه المصروفة في الفلوجة، المشروع الذي صمم لتقديم خدمات معالجة المياه المصروفة ل ٢٤٠,٠٠٠ نسمة في المنطقة، أصبح ناجزاً بنسبة ٧٦ بالمئة في آذار/مارس. هذا المشروع يموله صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق تنمية العراق، ويقوم بإنشائه عدة مقاولين محليين تحت إدارة فرقة منطقة الخليج.^(٣٠٥) بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت كلفة المشروع قد ازدادت ثلاثة أضعاف، وكان متخلفاً عن الموعد المحدد لإنجازه سنتين، ويتطلب من أصحاب المنازل وصل منازلهم بالنظام على نفقتهم، الأمر الذي قد يضرّ بنظام الجمع.^(٣٠٦) ولقد نتج عن التأخير في المدفوعات إلى المقاولين توقف في الأشغال الأمر الذي أبطأ إنجاز المشروع.^(٣٠٧)

ذكرت فرقة منطقة الخليج، ان تحقيق الأهداف لنظام أولي شغال في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩ أصبح بعيد الاحتمال. هناك اتفاق ضمني مع المديرية المحلية للصرف الصحي لترتيب أنابيب دخول على مقربة من كل خط ملكية، ولكن أصحاب المنازل سيكونون مسؤولين في نهاية المطاف عن الربط بالنظام. التاريخ المقدر للإنجاز هو ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. (٣٠٨)

تقدم فرقة منطقة الخليج أيضاً مساعدة في مساندة الاستدامة عبر برنامج دعم للعمليات والصيانة مدته ٣ أشهر لأجل دعم ١٤ عاملاً في محطة معالجة المياه R3 في مدينة الصدر. لقد أعطيت تعليمات في كافة مجالات العمليات والصيانة في المحطة التي أنجزت مؤخراً والتي ستخدم ١٩٢,٠٠٠ إنسان في مدينة الصدر. (٣٠٩)

النقل والاتصالات

منذ ٢٠٠٣، خصصت الولايات المتحدة ١,١٢ مليار دولار، وألزمت أكثر من ١,٠٩ مليار دولار وأنفقت أكثر من ٩٦٥ مليون دولار للمساعدة في إعادة تأهيل أنظمة النقل والاتصالات في العراق. (٣١٠)

في موازنتها لسنة ٢٠٠٩، خصصت الحكومة العراقية ٥٣٤ مليون دولار لوزارة النقل، و ٣٠٤ مليون دولار لوزارة الاتصالات. من سنة ٢٠٠٨، ولغاية آخر كانون الأول/ديسمبر، ذكرت الوزارتان المخصصات والإنفاقات التالية: (٣١١)

- وزارة النقل – ٣٣٩,٧ مليون دولار خصصت و ٢٩ بالمئة أنفقت.
- وزارة الاتصالات – ٣١٦,٢ مليون دولار خصصت و ٣٠ بالمئة أنفقت.

سنة ٢٠٠٨، كانت الموازنة الرأسمالية لوزارة الاتصالات تمثل ٩٤ بالمئة من إجمالي مخصصاتها، لكن في موازنة سنة ٢٠٠٩، هبطت هذه الحصة إلى ٧١ بالمئة مع ازدياد الموازنة التشغيلية بنسبة ٥٠٠ بالمئة. (٣١٢) للمزيد حول مخصصات الحكومة العراقية لقطاعي النقل والاتصالات، انظر الجدول ٢-٢٦ و ٢٧-٢.

لإعادة تأهيل وتحسين قطاعي النقل والاتصالات في العراق، بنت الولايات المتحدة الطرق والجسور، وأعدت تأهيل مرافق السكة الحديدية وساعدت في تحسين ميناء أم قصر، ودربت المسؤولين في الحكومة العراقية في عمليات المطار، وساعدت في إعادة بناء البنية التحتية لمقسمات الهاتف. معظم هذه الأشغال قامت بها فرقة منطقة الخليج التي حولت التركيز من مشاريع الإنشاء الرئيسية إلى برامج

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

التشغيل والصيانة، وكذلك لتنمية القدرات. منذ ٢٠٠٣، وظفت فرقة منطقة الخليج ٣٠٨,٥ مليون دولار في برامج التشغيل والصيانة للنقل.^(٣١٣)

تواصل الولايات المتحدة تقديم مساعدة هامة إلى الحكومة العراقية في إدارة المطارات والموانئ كما تعمل فرقة منطقة الخليج كذلك في إنشاء الطرق والاتصالات.

الجدول ٢٦-٢

مخصصات الحكومة العراقية لوزارة النقل

بمليارات الدولارات

نوع الموازنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	النسبة المئوية للتغيير
تشغيلية	\$١٢١,٦	\$٢٠٩,٧	↑ %٧٢
رأسمالية	\$٢٥٠,٠	\$٣٢٤,٢	↑ %٣٠
المجموع	\$٣٧١,٦	\$٥٣٣,٨	↑ %٤٤

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصدر: استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩

الجدول ٢٧-٢

مخصصات الحكومة العراقية لوزارة الاتصالات

بملايين الدولارات

نوع الموازنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	النسبة المئوية للتغيير
تشغيلية	\$١٤,٤	\$٨٨,٢	↑ %٥١٣
رأسمالية	\$٢٥٠,٠	\$٢١٦,١	↓ %١٤
المجموع	\$٢٦٤,٤	\$٣٠٤,٣	↑ %١٥

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصدر: استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩

الطرق والجسور

بدأ العمل في جسر الشركات الممول من منحة بقيمة ٧,٢ مليون دولار في ٢٠٠٥، وهو الآن منجز بنسبة ٧٠ بالمئة. الجسر الذي طوله ٤٠٠ متر وله خطين سوف يمتد فوق نهر دجلة ويسمح بحركة متزايدة

تمويل إعادة إعمار العراق

للسلع والناس، ويعزز التنمية الاقتصادية^(٣١٤). إصلاح **جسر قناة المجرّة** الذي يعتبر أساسياً للتجارة والنقل المحلي، أصبح منجزاً الآن بنسبة ٨٥ بالمئة علماً أنه كان مبرمجاً للإنجاز في نهاية ربيع السنة هذا.

عقد هذين المشروعين ذهب إلى شركات عراقية مع التباطؤ في الأشغال جراء معاينة ضمان الجودة، وتوقيف الإنشاء بسبب ممارسات العمل غير السليمة، وغياب المدفوعات إلى المقاولين من الباطن^(٣١٥). زار المفتش العام هذا الموقع في شباط/فبراير ويخطط لإصدار تقرير حول التفشي في تموز/يوليو ٢٠٠٩.

مشروع توسعة طريق الحسينية الذي هو الآن في مراحل الأولى يستلزم إنشاء جزيرة وسطية ومصرف لمياه الشتاء وأرصفت مشاة خرسانية، كما وإعادة تأهيل سطح الطريق. لقد تأخر التقدم جراء قدوم مليون حاج إلى كربلاء في شباط/فبراير، والحاجة إلى تركيب إجراءات للأشغال المناسبة للسلامة^(٣١٦). **مشروع طريق التأميم**، المتوقف حالياً، المبرمج إنجازه في حزيران/يونيو، يهدف إلى تقديم ٣٦ شارع مفروض بالزفت لتحسين البنية التحتية الأساسية للبلدة^(٣١٧).



خط جديد لسكة الحديد افتتح مؤخراً من التاجي إلى أم قصر

مكتب ملحق النقل (OTA) يجري حالياً تحديثاً للمعايير العراقية الخاصة بمواصفات الإنشاء والرسوم مع لجنة الدولة للطرق والجسور التابعة للحكومة العراقية. المسؤولون في الحكومة الأميركية ساعدوا أيضاً اللجنة في تحسين تخطيط وتنفيذ موازنتها الأمر الذي قاد إلى جعل الوكالة تنفق كامل مخصصاتها تقريباً خلال سنة ٢٠٠٨^(٣١٨). علاوة على ذلك، تخطط السفارة لتنسيق الاجتماعات بين اللجنة المذكورة وبين الإدارة الفدرالية الأميركية للطرق السريعة^(٣١٩).

السكك الحديدية

إعادة بناء سكة حديد الجمهورية العراقية (IRR) أصبحت قصة نجاح. سنة ٢٠٠٣، أدى إهمال جسور سكة الحديد والافتقار إلى نظام مركزي للاتصالات إلى الحدّ الشديد في عدد القطارات القادرة على العمل في العراق في أي وقت. فكان دور السكة الحديدية في تسهيل التجارة الإقليمية تطلب استعادة عافيتها السريعة.^(٣٢٠)

خلال ربع السنة هذا، عملت الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية عبر مجموعة قيادية توجيهية (تضم ممثلاً عن مكتب ملحق النقل لدى السفارة، ونائب الجنرال القائد، والقوات المتعددة الجنسيات في العراق ومكتب ملحق النقل لدى السفارة) تقديم الإرشاد لسكة حديد الجمهورية العراقية، ولإعادة فتح معمل لربط السكة الحديدية ولخلق شبكة الاتصالات اللاسلكية الرقمية ذات الموجات القصيرة جداً (DMRCN) لسكة حديد الجمهورية العراقية.^(٣٢١)

في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ساعد لواء المساندة المستديمة من الجيش في إعادة إطلاق خط لسكة الحديد من معسكر الصحراء في التاجي إلى ميناء أم قصر. لقد استخدم هذا الخط لأول مرة منذ ٢٠٠٤ وقد تم تنسيقه مع خط شحن بحري سهّله شبكة النقل العراقية (ITN)، وهو كونسورسيوم من شركات نقل بالشاحنات يملكها عراقيون. تعتقد القوات المتعددة الجنسيات في العراق ان خط السكة هذا سوف يدفع التجارة بقوة في أرجاء العراق. ان سكة حديد للجمهورية العراقية تعمل بالكامل بالتفاهم مع شبكة النقل العراقية، تخلق الإمكانيات الكامنة لكي يصبح العراق طريق نقل رئيسية للسلع المنتقلة من الخليج العربي عبر ميناء أم قصر إلى الأردن وسوريا وتركيا.^(٣٢٢)

لقد ازدادت أيضاً خدمات المسافرين لان الانقطاعات في الخطوط على الخط الغربي الذي يذهب من بغداد إلى الفلوجة قد تم إصلاحه. الخطوط الأخرى التي تقدم الآن خدمات للمسافرين تشمل الخط الشمالي من بغداد إلى سامراء والخط الجنوبي من بغداد إلى البصرة.

مؤخراً، تعاقدت سكة حديد الجمهورية العراقية مع وزارة الدفاع لنقل وقود النفط الثقيل والغاز والبنزين والمنتجات الأخرى من المصانع إلى الأماكن المختلفة لوزارة الدفاع.

الموانئ

تواصل الولايات المتحدة والحكومة العراقية العمل معاً لإعادة تأهيل نقطة الوصول الرئيسية العراقية إلى التجارة ما وراء البحار، ميناء أم قصر. لقد قدمت الولايات المتحدة المشورة ومولت إصلاح رافعات التحميل، وأزال حطام السفن الغارقة وعمّقت المجرى المائي لتحسين العمليات التجارية.^(٣٢٤)

تمويل إعادة إعمار العراق

الجنرال القائد في العراق جمع أيضاً فريقاً استشارياً لتطوير الموانئ ساعد الحكومة العراقية في المجالات التالية: (٣٢٥)

- أمن الموانئ ومعايير الشحن الدولية
- استخدام الأراضي حول الموانئ
- تنسيق الاتصالات ومشاطرة المعلومات

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ألزمت ٢٦٠ مليون دولار لتحسين الميناء عبر مشاريع للأشغال المدنية مثل سحب حطام السفن الغارقة. (٣٢٦) قدم الاستشاريون الخاصون، خلال ربع السنة هذا، عرضاً موجزاً لوزارة النقل حول الطريقة الأفضل لتوسعة ميناء أم قصر عبر أرصفة جديدة ومرافئ حاويات، وكذلك حول كيفية تشجيع الاستثمارات الأجنبية لتمويل تلك الجهود. (٣٢٧) لقد ساعدت الحكومة العراقية أيضاً في زيادة التجارة في الميناء عن طريق تأجير مراسي السفن المتبقية تحت شروط بأن شاعليها المختارين سوف يرفعون درجة المرافق خلال فترة إدارتهم. (٣٢٨)

الطيران

منذ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أدارت هيئة الطيران المدني العراقية (ICAA) أبراج المطارات في بغداد والبصرة من الساعة صباحاً لغية الساعة مساءً، مع سيطرة قوات الائتلاف على الأبراج ليلاً. سوف توسع هيئة الطيران المدني العراقية سيطرتها على تلك الأبراج لأربع ساعات إضافية قبل نهاية حزيران/يونيو. (٣٢٩) وتسيطر الهيئة أيضاً على مركز مراقبة منطقة بغداد (BACC) الذي يسيطر العراقيون فيه على المجال الجوي في البلاد على ارتفاع ٢٤,٠٠٠ قدم أو أكثر، أي ما يمثل ٧٥ بالمئة من المجال الجوي للبلاد. تشمل التحديات المتبقية للهيئة تخفيف الاعتماد على المقاولين للمساعدة في إدارة مركز مراقبة منطقة بغداد، والتقدم الهائل الضروري لكسب التقيّد بمعايير الهيئة الدولية للطيران المدني خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة. (٣٣٠)

خلال الأشهر الثمانية الأخيرة، زادت الرحلات الجوية المدنية ثلاثة أضعاف. (٣٣١) خلال ربع السنة هذا، كان إجمالي عدد الرحلات الجوية أعلى قليلاً مما كان خلال ربع السنة الأخير، مع رحلات إعادة الإعمار في تزايد والرحلات الإنسانية في تراجع. الرحلات العسكرية المتعاقدة ازدادت بنسبة ٧ بالمئة بالنسبة لربع السنة الأخير لكنها تراجعت بنسبة ٢٣ بالمئة منذ بداية ٢٠٠٨. (٣٣٢)

الاتصالات السلكية واللاسلكية

منذ ٢٠٠٣، قامت الولايات المتحدة بعدة مبادرات لإعادة تأهيل وتحسين أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية في العراق. حالياً، يُشكّل مركز المأمون للاتصالات المرفق الوحيد الجديد الذي يمول

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للمساعدة في رفع درجة كامل البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية. يحتوي المركز على أربع عناصر رئيسية: (٣٣٥)

- مبنى رئيسي من ٧ طبقات للمكاتب (منجز بنسبة ٣٠ بالمئة).
- مبنى لمكاتب البريد (منجز بنسبة ٥٠ بالمئة)
- مرآب لمواقف السيارات يتسع ل ٢٥٠ عربية (منجز بنسبة ٧٥ بالمئة).
- ساحة عامة مركزية (منجزة بنسبة ٦٥ بالمئة).

غير أن مبنى سنترال هاتف المأمون أوقف العمل فيه بسبب التخلف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وتخطط فرقة منطقة الخليج لإعادة منح العقد وإنجاز المشروع. (٥٣٤)

تحديث المعلومات حول وزارة الاتصالات

لقد خطت وزارة الاتصالات خطوة إلى الأمام مع عدة مبادرات تتعلق بالاتصالات. إنها تخطط لتأسيس شركة وطنية للاتصالات الجوال، وهي تلح على الاتفاق حول قانون الاتصالات العالق الذي سيسمح بإعطاء الوزارة سلطات إضافية في التعاقد مع الشركات الدولية لتقديم خدمات جديدة من الاتصالات السلكية واللاسلكية. (٣٣٥)

تعتمد وزارة الخارجية الأميركية ان إنشاء شركة وطنية للاتصالات سيشكل عائقاً بوجه الاستثمارات، والخدمات المحسنة، والأسعار الأدنى. (٣٣٥) علاوة على ذلك، ترى وزارة الخارجية الأميركية، ان وزارة الاتصالات تدعم قانون الاتصالات، جزئياً، لأنها سوف تقوم على الأرجح بإلغاء لجنة وسائل الاتصالات (CMC)، المنظم المستقل الذي يؤمن الشفافية في تنظيم القطاع. (٣٣٧)

خدمات الهاتف والإنترنت

تأمين خدمات خطوط الهاتف البرية، وهي خدمة تقدمها الحكومة، لا يزال مستمراً في ركوده، ويقال ان هناك حوالي ١,٢٥ مليون مستخدم لثلاثة أرباع السنوات على التوالي. على العكس من ذلك، فقد ارتفعت الاشتراكات في الهاتف الخليوي الذي تؤمنه السوق بصورة ثابتة فبلغت رقماً عالياً جديداً هو ١٧,٧ مليون خط خلال ربع السنة هذا، أي بزيادة ٣٢ بالمئة منذ ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٨. وقفزت الاشتراكات بالإنترنت قليلاً خلال ربع السنة هذا فوصل مجموعها إلى ٨٢٠,٠٠٠ مشترك، أي بزيادة ٢٠ بالمئة عن ربع السنة الأخير. (٣٣٨)

لقد أخذ الاستثمار الخاص دوراً متزايداً في قيادة التحسن في قطاع الاتصالات في العراق. ثمة شركتان خاصتان كبيرتان تقدمان خدمات الهاتف الخليوي في العراق، شركة زين التي يملكها الكويتيون وشركة تلكوم آسيا التابعة لشركة قطر تلكوم. سنة ٢٠٠٨، بدأت زين العمل في توسيع خدماتها على نطاق البلاد

تمويل إعادة إعمار العراق

كما أعلنت قطر تلكوم استثمار مليار دولار على مدى سنتين لتحسين الخدمات وتوسعة قاعدة الزبائن.^(٣٣٩)

لقد منحت حكومة إقليم كردستان مؤخراً رخصاً إلى موبيتل (mobitel) التي تخطط لتقدم شبكة للهاتف الجوال من الجيل الثالث (3G) التي تؤمن اتصال لاسلكي أسرع، وهواتف فيديو، وخدمات للاتصالات الدولية.^(٣٤٠)

نظام الحكم

"لا للمذهبية يجب ان تترافق مع القول "نعم"
للقانون. عندما نقول "لا" للتفرقة، نقول "نعم"
للوحدة. الوحدة كلمة جميلة وسهلة للفظ، لكنها
صعبة التحقيق."^(٣٤١)

رئيس الوزراء

نوري المالكي

الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٩

في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أجرى العراق أول انتخابات في المحافظات منذ ٢٠٠٥، وهي خطوة هامة على طريق الاستقرار السياسي.^(٣٤٢) بالنسبة لتحليل مفصل للانتخابات، حسب المحافظات، انظر القسم ٣. بالنسبة للجدول الزمني للانتخابات في العراق، انظر الشكل ٢-٣٣.

على الرغم من نجاح انتخابات سنة ٢٠٠٩ في المحافظات، لا يزال أمام العراقيين وجوب حل الخلافات الجارية حول توزيع السلطات والموارد قبل التمكن من تحقيق المصالحة. لقد كان العرب والأكراد حتى الآن عاجزين عن الاتفاق حول القضايا الجوهرية التالية:

- الحدود الداخلية بما فيها وضعية التأميم
- حقوق الملكية واسترجاعها
- الاستقلال الذاتي لحكومة إقليم كردستان
- سياسة الهيدروكربون

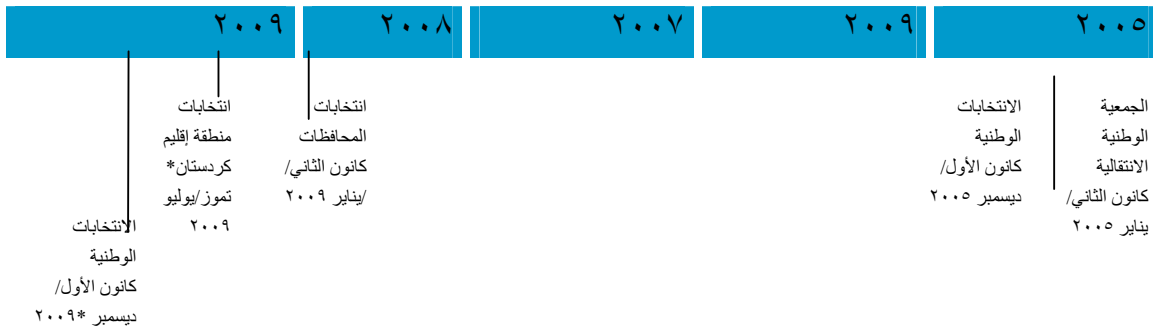
علاوة على ذلك، لا يزال السنة مرتابون من الصلات بين إيران والأحزاب السياسية العراقية الشيعية، ويشككون في التزام الحكومة العراقية التي يقودها الشيعة، على المدى الطويل، نقل أعضاء منظمة أبناء العراق، وتطبيق قانون العفو، وقانون المساءلة والعدل.^(٣٤٣) إضافة إلى ذلك، يتواصل الجدل بين أولئك الذين يفضلون حكومة مركزية قوية والذين يسعون إلى مزيد من اللامركزية. سوف تحتاج الحكومة العراقية أيضاً إلى معالجة الأزمة الإنسانية التي تواجه اللاجئين والأشخاص المهجرين في الداخل، بصورة كاملة، إذا كان يراد حل هذه القضية.^(٣٤٤)

تمويل إعادة إعمار العراق

منذ ٢٠٠٣، خصصت الولايات المتحدة حوالي ٧ مليار دولار لنشاطات نظام الحكم بما في ذلك مساعدة اللاجئين، وبرامج مساعدة العملية الديمقراطية، وتنمية القدرات الحكومية، ودعم الخدمات العامة مثل التعليم والعناية الصحية. بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد تم إلزام أكثر من ٦,٤ مليار دولار، وإنفاق ٥,٦ مليار دولار. أنظر الشكل ٢-٣٤. (٣٤٥)

الشكل ٢-٣٣

الجدول الزمني للانتخابات العراقية



* التواريخ المتوقعة

المصدر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٢/٢، استجابات السفارة في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٢/٣١ و ٢٠٠٩/٤/١٥.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الشكل ٢-٣٤

وضعية الأموال-نظام الحكم
بملايين الدولارات

التغيير بالنسبة لربع السنة الأخير

خصّصت

٧,٠٢

%١
%٤



ألزمت ٦,٦٣
أنفقت ٥,٦٤



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصادر: نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة (CEFMS)، تقرير أموال صندوق الأمن العراقية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣، نظام إدارة وإعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي لقيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق، التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٤/١؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩ و ٢٠٠٩/٤/٧؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٣، ٢٠٠٩/٤/٢، ٢٠٠٩/٤/٣، ٢٠٠٩/٤/١٤ و ٢٠٠٩/٤/١٦.

مكافحة الفساد

سوف تساعد المؤسسات العراقية في تعزيز قدراتها لحماية حكم القانون ومواجهة الفساد.^(٣٤٦)

الرئيس باراك أوباما،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩

تدير ثلاث مؤسسات نشاطات وقائية وتطبيق القانون في العراق لمكافحة الفساد: المجلس الأعلى للتدقيق (BSA)، هيئة النزاهة (CoI) والمفتشين العامين (IGs). وفقاً لتقرير لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC) يبدو ان إطار العمل التشريعي الذي يدعم هذه الوكالات متطابق مع شروط معاهدة الأمم المتحدة ضد الفساد (UNCAC). لقد دخل العراق المعاهدة وصادق عليها في آذار/مارس ٢٠٠٨. غير ان القضايا التي تحتوي على أحكام في القانون العراقي تحمي المسؤولين الوزاريين المتهمين من المقاضاة (المادة 136(b) من القانون الجنائي العراقي)، كما ان الرقابة على المالية العامة التي سبقها الزمن وغير الفعالة، والتدريب والموارد غير الكافية لمكافحة الفساد، لا تزال دون حل.^(٣٤٧) بالنسبة لجدول زمني حول الأحداث المتعلقة بمكافحة الفساد، انظر الشكل ٣٥-٢.

يظهر أن المراجعة القضائية ومقاضاة قضايا الفساد لا تقدم الكثير بالنسبة للردع المنهجي. مؤخراً، اعتبر مسؤول حكومي عراقي سابق في مكافحة الإرهاب ان أكثر من ٣٠٠٠ قضية قد أُلغيت او اختتمت من قبل هيئة النزاهة بسبب عوامل تشمل أحكاماً في قانون العفو والمادة 136(b).^(٣٤٨)

رغم ان العراق قد أقام العديد من احتياجات إطار عمل معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مثل الكشف المالي عن المسؤولين الحكوميين، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى استراتيجية شاملة لردع الفساد^(٣٤٩) كما انه يأتي في المرتبة ١٧٨ من اصل ١٨٠ بلداً ذكرها مؤشر إدراك الفساد لمؤسسة ترانسبارنسي انترناشونال ٢٠٠٨.^(٣٥٠) وفقاً لمفتش عام عراقي "ليس هناك رغبة حقيقية في العراق لمكافحة الفساد."^(٣٥١)

غير ان إنشاء الحكومة العراقية سنة ٢٠٠٨ للاستراتيجية المؤسسية لهيئة النزاهة قد تخدم ربما كقاعدة لاستراتيجية قومية لمكافحة الفساد^(٣٥٢)، بما في ذلك تلك المكونات التالية:^(٣٥٣)

- الترويج لثقافة وطنية للنزاهة والشفافية.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

- ضمان الكشف الكامل عن الأصول المالية للموظفين الرسميين المعيّنين.
- توفير القواعد السلوكية لكافة الموظفين الرسميين
- توفير المدخلات لتعديل التشريعات القائمة أو إنشاء تشريعات جديدة للحد من الفساد.

على الرغم من التشاؤم بعد عقود من الفساد المؤسسي، اثبت العراق بعض الرغبة في حل القضايا الجارية والمتعلقة بالتقيد بشروط معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، شاركت الحكومة العراقية في ورشة علم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، بما في ذلك مكافحة الفساد والتدريب على التقيد بشروط معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في عمان بالأردن، كجزء من برنامج مشترك لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC/UNDP) لأجل دعم جهود مكافحة الفساد في العراق.^(٣٥٤)

لأجل مزيد من الدعم لقدرات العراق على مكافحة الفساد، توصي قائمة التقييم الذاتي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة ٢٠٠٠ ومعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على قبول العراق المساعدة والدعم في عدة مجالات، من ضمنها:^(٣٥٥)

- تبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتعديل التشريعات للتقيد بصورة كاملة بأحكام معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- تقوية نشاطات إشراف المفتشين العامين والمجلس الأعلى للتدقيق.
- زيادة الوعي العام والتعامل في مجالات مكافحة الفساد عبر الوصول إلى وسائل الإعلام، والإدراك العام والنشاطات الأخرى من جانب هيئة النزاهة.
- تقوية فرض تطبيق القانون، والأدلة الشرعية، ومكافحة تبييض الأموال، وقدرات تكنولوجيا المعلومات لدى هيئة النزاهة، والمهارات التحقيقية لموظفي المفتشين العامين، وقدرات قضاة التحقيق في مكافحة الفساد.
- زيادة التنسيق والتعاون بين المؤسسات العراقية المعنية بمكافحة الفساد.
- تقوية قدرات الحكومة العراقية على التعاون بصورة فعالة حول المسائل الجنائية على المستوى الدولي. والمشاركة في المنظمات الدولية لمكافحة الفساد.

العراق بحاجة إلى استراتيجية أقوى لمكافحة الفساد لدعم هذه الغاية، منحت الحكومة الأميركية برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC) ٨ مليون دولار. من المتوقع الانتهاء من مسودة للاستراتيجية المعدلة في حزيران/يونيو ٢٠٠٩.^(٣٥٦) فريق مهمات الجرائم الرئيسية (MCTF) التابع لوزارة الداخلية بصدد تطوير قدرات للتحقيق في الجرائم المعروفة على نطاق واسع المتعلقة بالفساد. عيّنت الحكومة العراقية لفريق المهمات ١٢ محققاً مجرباً من الشؤون الداخلية في وزارة الداخلية ومن مكتب المفتش العام كما ومن وكالة المعلومات القومية والتحقيقات.

وتواصل الحكومة العمل لإقامة فريق تكتيكي مكرّس، ومدرب، ويتلقى المشورة من الموظفين الفدراليين الأميركيين، لدعم فريق مهمات الجرائم الرئيسية^(٣٥٧) إضافة إلى ذلك، مولت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية نشاطاً لمكافحة الفساد ليقوم ببناء قدرات المفتشين العاميين في وزارات الخدمات الأساسية والمؤسسات القومية لمكافحة الفساد^(٣٥٨).

التشريعات

استقالة رئيس مجلس النواب، محمود المشهداني، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أعاققت بصورة ملحوظة قدرة مجلس النواب على إقرار تشريعات معلقة، وأخرت إطلاق الموازنة السنوية للحكومة العراقية. لكن، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تم انتخاب إياد السامرائي، السني من الحزب الإسلامي العراقي، رئيساً لمجلس النواب بأكثرية ١٥٣ صوتاً^(٣٥٩). تشمل الأولويات التشريعية الحالية تحديد تاريخ لانتخابات المقاطعات والمقاطعات الفرعية، وإقرار قانون الانتخابات الوطنية لاجل وضع القواعد للانتخابات القادمة لمجلس النواب، واختتام التقرير حول الانتخابات في محافظة التأميم^(٣٦٠).

مع ان بعض المسؤولين العراقيين يبدون متفائلين بان قانون الهيدروكربون قد تمت الموافقة عليه قبل صيف ٢٠٠٩، قال نائب رئيس الوزراء، السيد العيساوي للمفتش العام انه لا يتوقع ان يمر القانون هذا العام^(٣٦١).

تواصل الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان التفاوض بشأن أحكام قوانين الانتخابات والهيدروكربون. فقبل مدة قصيرة، حالت الخلافات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية حول قانون الهيدروكربون دون حصول تقدم. ويعمل السياسيون العراقيون عبر قنوات بديلة في محاولة لتجنب الركود، غير ان الجهود باتجاه حل أجزاء من قانون انتخابات المحافظات المتعلقة بكردستان ومحافظة التأميم قد أجلت العمل على تشريع الهيدروكربون. فالاتفاق حول هذه القضايا سوف يتطلب مفاوضات إضافية^(٣٦٢).

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الشكل ٢-٣٥

الخط الزمني لمكافحة الفساد

<p>تحقيق للمفتش العام يقود إلى مستشار كبير لسلطة الائتلاف المؤقتة (مقدم سابق في احتياطي الجيش الأميركي) اعترف بذنب التآمر وتبييض الأموال.</p>	<p>تحقيق للمفتش العام يقود إلى مغاويل أميركي أدنين بالاحتيال والرشوة</p>	<p>التقرير السنوي لترانسبارنسي انترناشونال" إذا لم تتخذ إجراءات ملحقه ... سوف يصبح العراق أكبر فضيحة فساد في التاريخ"، التقرير العالمي لترانسبارنسي انترناشونال حول الفساد، ٢٠٠٥، ص ٨٧</p>	<p>إنشاء منصب المفتش العام خلف للمفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة، عن طريق تعديل القانون العام 106-108</p>	<p>الإمر ٥٥ لسلطة الائتلاف المؤقتة ينشئ لجنة النزاهة العامة، المادة رقم ١٣٦ (ب) من القانون العراقي معلقة</p>
<p>وزير الكهرباء، السابق، السامرائي يفز العراقي بمساعدة مغاويلين أميركيين، يعاونون إلى شيكاغو.</p>	<p>السفارة الأميركية تؤسس مكتب المساءلة والشفافية، تم تعيين الموظفين في تشرين الثاني/نوفمبر.</p>	<p>تحقيق للمفتش العام يقود إلى مسؤول رسمي كبير في سلطة وتبييض الأموال</p> <p>المفتش العام يصدر تقرير يحدد المشاكل مثل غياب التنسيق والقيادة في نشاطات مكافحة الفساد، يوصي وزارة الخارجية بتعيين مسؤول رسمي كبير لمكافحة الفساد والى جانب ١١ توصية أخرى</p>	<p>إحسان ك. غانم الغازي رئيس المجلس الأعلى للتحقيق يقفل في تعجير سيارة</p>	<p>الأمر ٧٧ لسلطة الائتلاف المؤقتة تقم المجلس الأعلى كوكالة مستقلة</p> <p>الأمر ٥٧ لسلطة الائتلاف المؤقتة يقيم نظام المفتش العام العراقي</p>
<p>المفتش العام يبين بعد أكثر من ١٣ مليون دولار لم يستخدم من أموال صندوق تنمية العراق إلى رئيس الوزراء المالكي تحقيق للمفتش العام يقود إلى ثلاثة ضباط عسكريين من الائتلاف افروا بالذنب لتلقيهم رشاوى واتهامات اخرى لها علاقة بأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (حكماً بالسجن في بلدهم الام).</p>	<p>تحقيق للمفتش العام قاد إلى موظف لمغاويل أميركي افتر بالذنب قبض عن طريق التهريب والهيكلي</p> <p>السفير الأميركي جوزيف ستافورد يصبح المنسق لمبادرات مكافحة الفساد.</p>	<p>السفير الأميركي لوران بنديكت يصبح منسق مبادرات مكافحة الفساد.</p> <p>تحدث المفتش العام عن حصول باتجاه خطة السفارة الأميركية لمكافحة الفساد، وأصدر تقارير تفشيت حول مدرستين أدت إلى تحقيقات وإداناة.</p> <p>قاد تحقيق للمفتش العام إلى مسؤول رسمي عن التعاقد (راند في الجيش الأميركي) افتر بالذنب لتلقيه رشاوى.</p>	<p>طلب القاضى الراضى اللجوء إلى الولايات المتحدة، موسى فرج المدان مرتين، عين قائماً بأعمال المفوض لهيئة النزاهة العامة.</p> <p>تحدث المفتش العام عن خطط السفارة الأميركية لتحسين إدارة النشاطات لمكافحة الفساد</p>	<p>وزارة الخارجية تعين أول مستشار لتلاثين مفتش علم أو أكثر</p> <p>تأسيس مجلس عراقي مشترك لمكافحة الفساد</p>
<p>أول مؤتمر لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية حول مكافحة الفساد، ضابط في الجيش الأميركي ومسؤول رسمي هم عن العقود مذنبين في قضايا الرشوة</p>	<p>تحقيق للمفتش العام يقود إلى مسؤولين كبار في سلطة الائتلاف المؤقتة، أدنبا بالرشوة، والتآمر والاحتيال البريدي والنهم الأخرى.</p>	<p>القاضى الراضى يمنح حق اللجوء في الولايات المتحدة.</p> <p>تحقيق للمفتش العام يقود إلى مسؤول رسمي كبير في سلطة الائتلاف المؤقتة، الجيش الأميركي اعترف بالذنب لتلقيه رشاوى وتبييض الأموال، يذكر التقرير وجود تقدم بسيط لدى السفارة الأميركية بشأن مكافحة الفساد، لكن مع أموال محدودة</p>	<p>العراق يصبح عضواً في معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.</p> <p>القاضى زعيم يعين مفضاً مواصلة السفارة الأميركية للمساعدة والشفافية.</p>	<p>رئيس الوزراء المالكي يعيد تثبيت المادة ٣٦ (ب) التي المقاضاة يحمي الوزراء من</p> <p>أعلن قاضى هيئة النزاهة العامة الراضى خسارة أكثر من ١٧ مليار دولار بسبب الفساد الوزاري تحقيق للمفتش العام يقود إلى مذنبين من وزارة الدفاع حكماً بالسجن لمدة</p>

المصدر: تدقيقات المفتش العام: تحقيقات المفتش العام. عمليات تفتيش المفتش العام. المفتش العام، الدروس القاسية: تجربة إعادة إعمار العراق، ٢/٢٠٠٩، المفتش العام، التقارير ربع السنوية إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٤/٢٠٠٤-١/٢٠٠٩. ترانسبارنسي انترناشونال (الشفافية الدولية)، تقرير الفساد العالمي، ٢٠٠٥، ص ٨٧.

تعديل قانون الاستثمار

وفقاً لمجلس وزراء الحكومة العراقية الاحتياجات الضرورية لتسهيل الاستثمارات الأجنبية في العراق. خلال ربع السنة هذا، أرسلت حكومة رئيس الوزراء المالكي تشريعاً معدلاً إلى مجلس النواب من شأنه ان يعالج هذه الاحتياجات.^(٣٦٣) يتوقع ان يزيد هذا القانون، إذا أقر، الاستثمارات الأجنبية في العراق ويعزز القطاعات الاقتصادية التي لا تستند إلى النفط.^(٣٦٤) سنة ٢٠٠٨، استمدت الموازنة الفدرالية العراقية ٩٠ بالمئة من وارداتها على الأقل من صادرات النفط الخام.^(٣٦٥)

قانون الاستثمار يضع القواعد الأساسية للاستثمار ويقدم الضمانات والحماية، غير ان قضايا الأراضي لا تزال بدون حل كما انه محظر على المستثمرين الأجانب تملك الممتلكات في العراق. فحتى لو أقر مجلس النواب التعديلات للسماح بتملك الأراضي من جانب المستثمرين الأجانب، فان مشاريع الإسكان سوف تبقى على الأرجح معفاة من هذه الأحكام.^(٣٦٦)

قانون المساءلة والعدل

على الرغم من إقرار قانون المساءلة والعدل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الذي يقدم إطار عمل لجهود العراق الجارية لاجتثاث البعث، لم تبدأ الحكومة العراقية في تطبيق هذا القانون. فلا يزال على مجلس النواب تعيين الأفراد للجنة الجديدة لاجتثاث البعث، تاركاً اللجنة التي سبق ان عينتها سلطة الائتلاف المؤقتة في مكانها لكن دون سلطة فعلية.

وحتى مع الاتفاق على ان القانون بحاجة إلى تعديل، فان أي من مجلس الوزراء او مجلس النواب لم يبذل جهوداً لإدخال التشريعات الضرورية.

قانون سلطات المحافظات

قانون سلطات المحافظات الذي وافق عليه مجلس النواب في شباط/فبراير ٢٠٠٨، دخل حيز التنفيذ مع انتخاب مجالس المحافظات الجديدة في آذار/مارس. ينقل القانون سلطات إضافية من الحكومة المركزية إلى المحافظات التي بإمكانها الموافقة على موازنات المحافظات، وتعيين او إعفاء كبار المسؤولين الرسميين في المحافظة، وإزاحة المسؤولين الفاسدين. ومنح القانون مجالس المحافظات سلطات مباشرة على قوات الأمن غير الفدرالية، وهو ينص على سلطات لمجالس المقاطعات والمقاطعات الفرعية للإشراف على الإدارة والموازنة والقضايا الحكومية الأخرى داخل نطاق سلطاتها.

على الرغم من هذه السلطات التشريعية، يوصي قانون سلطات المحافظات بإنشاء مجلس اعلى للمحافظات للتنسيق الإداري. هذا المجلس الذي يرأسه رئيس الوزراء، بإمكانه ان يضم حكام المحافظات

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

ورؤساء مجالس المحافظات. في تقييمها، اعتقدت وزارة الدفاع ان التعاون بين المحافظات والحكومة المركزية، وقدراتها المجتمعة على الحكم، سوف تدل ما إذا كانت جهود تقاسم السلطات ناجحة.^(٣٦٨)

البرامج الأميركية لنظام الحكم

تواصل وزارة الخارجية الأميركية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية دعم نشاطات بناء الديمقراطية في العراق الممولة بالدرجة الأولى من صندوق دعم الاقتصاد (ESF). بالنسبة لنظرة عامة حول البرامج الجارية لصندوق دعم الاقتصاد، انظر الجدول ٢-٢٨.

في وقت الاستعداد لانتخابات المحافظات سنة ٢٠٠٩، قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المساعدة للجنة العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) عبر اتفاقية مع صندوق تمويل انتخابات العراق (IFES) لمساعدة الحكومة العراقية في تنظيم انتخابات جديرة بالثقة وشرعية. الميثاق الطويل الأمد بين الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وصندوق تمويل انتخابات العراق تبلغ موازنته ١٠٢ مليون دولار. هذه المساعدة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتطورة لعملية انتخابية يقودها ويديرها الآن العراقيون مع دعم إضافي من الأمم المتحدة والمانحين الدوليين والآخرين العاملين مع اللجنة العليا المستقلة للانتخابات ومجموعات المجتمع المدني. وقد قدمت الحكومة العراقية الأموال أيضاً إلى اللجنة العليا المستقلة للانتخابات.^(٣٦٩)

تتقيد الناخبين قَدَمه المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (NGOs) المدربة ضمن برنامج المساعدة السريعة للعراق (IRAP) التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية. أكثر من ٢٩٠,٠٠٠ عراقي حضروا النشاطات التي تقودها المنظمات غير الحكومية، كما ان ما يقدر ب ٤ ملايين عراقي تلقوا معلومات من وسائل مطبوعة وإذاعات. هذه الجهود نتج عنها الوصول إلى ثلث ال ١٤ مليون ناخب عراقي المؤهل.^(٣٧٠)

تطوير: بُعد جديد في إمدادات المحافظات

برنامج تطوير (ما يعني تنمية بالعربية) ركز فقط على تنمية القدرات داخل الخدمة المدنية العراقية، وقدم التدريب للموظفين الوزاريين على المستويات المحلية وعلى مستوى المحافظات والحكومة المركزية. تهدف المساعدة الفنية عبر "تطوير" إلى تعزيز معايير الإجراءات التشغيلية للخدمة المدنية والأنظمة الداخلية، وعلى وجه التحديد، تلك المتعلقة بإدارة المشاريع وعمليات الموازنات، ويُدخل أفضل الممارسات لتعزيز تسليم أفضل الخدمات إلى المحافظات. بدأت المشاريع الحديثة العهد التركيز على تقنيات عملية أكثر وعلى رصد مباشر، مستخدمة مشاريع الموازنة الرأسمالية لسنة ٢٠٠٩-٢٠١٠ كدراسات لحالات في التدريب الجاري.^(٣٧١)

بدأت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تفصيل نشاطاتها "لتطوير" لتغطية أراض جغرافية أوسع وللوصول إلى أعداد أكبر من الموظفين المدنيين في الحكومة العراقية. تشمل الخطط المساعدة المتواصلة

تمويل إعادة إعمار العراق

للمجالات الجوهرية للإدارات العامة وبنوع خاص لمجالات الإدارة العامة التي على صلة بتنفيذ الموازنة، وتخطيط الموازنة الاستراتيجية، والإدارة المالية القابلة للمسائلة، والمشتريات الشفافة والفعالة، والإدارة الفعالة للمشاريع. (٣٧٢)

يهدف التمدد الإقليمي "التطوير" إلى تقديم المساعدة لوزارات الخدمات العامة الرئيسية التي تتسم بالشفافية، أي الصحة، الموارد المالية، الزراعة، الكهرباء، البلديات والأشغال العامة، وشركات النفط العاملة في الشمال والجنوب. هذه المشاريع تعمل لتحسين قدرات هذه الوزارات والشركات لكي تقدم إلى عملائها بصورة فعالة الموارد اللازمة ولزيادة شفافية وفعالية العمليات. (٣٧٣)

الجدول ٢-٢٨

برامج صندوق دعم الاقتصاد المستمرة لنظام الحكم
بملايين الدولارات

البرنامج	إجمالي الالتزامات والانقافات	آخر المعلومات عن البرنامج
برنامج عمل المجتمع الأهلي الثاني والثالث (CAP)	الزمت \$٢٦٤,٩٦ انفقت \$١٥٥,٣٠	الوصف: يساعد البرنامج في خلق وتدريب مجموعات عمل المجتمع الأهلي، ولتعبئة موارد المجتمعات لتعزيز قدرات الحكم المحلي. يشمل برنامج عمل المجتمع الأهلي أيضاً صندوق مارلا روزيسكا الذي يساعد ضحايا الحرب. لقد تمت مساعدة ٣٥٠,٠٠٠ شخص على الأقل منذ ٢٠٠٣ كما أن ١,٥ مليون إنسان استفادوا بصورة غير مباشرة من أكثر من ٦٣٠ مشروعاً فردياً ومجتمعياً. الوضعية: <ul style="list-style-type: none"> المستفيدون المباثرون: ١٩,٤٣٠,٥٥٠ خلق وظائف قصيرة الأمد: ٤٧,٨٥٠ خلق وظائف طويلة الأمد: ١٦,٦٤٤ عدد المشاريع المنجزة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧: ١٢٣٩
برنامج الحكم المحلي ٢ و ٣ (LGP)	الزمت \$٣٥٥,٥٠ انفقت \$٢٥٥,٢٨	الوصف: يعمل البرنامج عن كثب مع حكومات المحافظات في ١١ محافظة. إنه يبني قدرات مجالس المحافظات، والحكام وموظفيهم للقيام بأعمالهم وفقاً لقانون سلطات المحافظات الجديد. يشمل البرنامج التدريب والإرشاد والتعليم والتوجيهات لأحد عشر (١١) مجلس محافظات جديد. الوضعية: <ul style="list-style-type: none"> دورات تدريب موسعة لتشمل كامل محافظة ديالى. اختتام المبادرة التدريبية في ديالى المركزة على مناقشة التشريع الجديد مع القادة المحليين. يقدم حالياً التدريب المحلي حول أكثر من ١٠٠ موضوع.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ٢٨-٢ (تابع)

البرنامج	إجمالي الالتزامات والانفاقات	أحدث المعلومات عن البرنامج
برنامج الاستقرار للجماعات الأهلية (CSP)	<p>الزمت \$٦٤٦,٥٠</p> <p>أنفقت \$٥٥٤,٠٠</p>	<p>الوصف: مشاريع قصيرة الأجل في الضواحي والأحياء، تستخدم الشبان العراقيين في أشغال عامة، وتولد الوظائف، وتطور مشاريع الأعمال، وتؤمن التدريب على الوظائف. من أصل ال ١٨ مدينة الأصلية التي عمل فيها البرنامج، لا تزال خمس منها مفتوحة بتاريخ الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٩: بغداد (مدينة الصدر)، نينوى (الموصل)، ديالى، صلاح الدين (سامراء)، تكريت وبيجي)، والبصرة. يتوقع الإنجاز بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.</p> <p>الوضعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • لدى برنامج الاستقرار للجماعات الأهلية ١٦٠٠ مشروع من ضمنها حملات التنظيف، خدمات المياه/ والمجاري الصحية الصغيرة النطاق، تجديد العيادات الصحية، المدارس والحدائق العامة، تنظيف القنوات وإصلاح الشوارع. • خلال آذار/مارس ٢٠٠٩، شارك حوالي ٣١٦,٠٠٠ شاب وشابة في النشاطات التي رعاها البرنامج، بما في ذلك الأحداث الرياضية والثقافية، والفنون، والتدريب على المهارات الحياتية، والجهود الأخرى التي تعزز المصالحة والتخفيف من النزاعات. • عن طريق التدريب المهني وجهود التدريب على مهنة، تخرّج ٤٠,٣٠٠ عراقي من ورش عمل التدريب المهني، ووضع ١٠,٠٠٠ في التدريب على مهنة جارية لتحسين شروط توظيفهم، كما أنهى ١٤,٦٠٠ آخرين بنجاح التدريب على مهارات مشاريع الأعمال.

تمويل إعادة إعمار العراق

الجدول ٢٨-٢ (تابع)

البرنامج	إجمالي الالتزامات والانفاقات	آخر المعلومات عن البرنامج
صندوق الاستجابة السريعة لفرق إعادة إعمار المحافظات	الزمت \$١٧٠,٠٠٥	الوصف: الآليات لفرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) وفرق إعادة الإعمار المرافقة (ePRTs) لدعم المسؤولين المحليين في الضواحي والمسؤولين الحكوميين أو أعضاء المنظمات المستندة إلى المجتمعات الأهلية، كما لدعم مشاريع الاحتياجات الصغيرة للمحافظات.
إعادة إعمار المحافظات	أنفقت \$٩٤,٠٠٦	الوصف: الوضعية:
		<ul style="list-style-type: none"> بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت لا تزال المنح ترسل إلى صندوق الاستجابة السريعة/برنامج المساعدة السريعة للعراق (IRAP/QRF). أوصى صندوق الاستجابة السريعة بان تعمد كل فرقة لإعادة إعمار المحافظات إلى إعادة النظر في أولويات كافة افتراضات صندوق الاستجابة السريعة. على ضوء قرب انتهاء الزامات الأموال، يخطط صندوق الاستجابة السريعة لإطلاق سلة من المعلومات تعيد تحديد عملية المنافسة للتمويل.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصادر: استجابات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٤، و٢٠٠٩/٤/١٦، مكتب المساعدة الانتقالية العراقية، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣.

الجدول ٢٩-٢

المقررات الدراسية الجارية لتدريبات تطوير

نوع التدريب	الوصف
القيادة والاتصالات	يشمل المقرر الدراسي للقيادة والاتصالات التابع لتطوير وحدات دراسية لمدة ٥ أيام: قيادة فريقك وقيادة التغيير؛ تحديد وأخذ القرارات.
المقرر الدراسي للتدريب على الموازنة	الصيغة الثانية للمقرر الدراسي حول الموازنة لبرنامج تطوير تم تطويرها بالتعاون مع المركز القومي لتنمية الاستشارات والإدارة التابع للحكومة العراقية؛ متوفر في بغداد وأربيل مع خطط لنيوى.
المشتریات	يعرّف المقرر الدراسي الأولي الذي أصبح متوفرًا، نطاق الأمر رقم ٨٧ لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA).

المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، www.tatweer-iraq.com/section/training/courses التي تم الوصول إليها في ٢٠٠٩/٤/٨.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

تشديد المشاريع على التوسع في المحافظات يتحول في الوقت الحاضر من تنمية القدرات الفردية إلى التنمية المؤسسية. علاوة على العمليات في بغداد ونيوى وأربيل والبصرة، يقيم برنامج "تطوير" مكاتب إقليمية في بابل والانباء وكركوك للعمل مع المفتشين العاملين الوزاريين في المحافظات، حول قضايا وضع الموازنات والمشتريات، وإدارة المشاريع، وتنمية الموارد البشرية. يجري التشديد على رسم الإجراءات التشغيلية، وخفض الدورة الزمنية للعمليات، ووضع ترتيبات لأداء عملية يقودها إرضاء العملاء.

بالنسبة للمعلومات حول المقررات الدراسية لبرامج التدريب التابعة "التطوير"، أنظر الجدول ٢-٢٩.

الحدود المتنازع عليها، اللاجئين وحقوق الإنسان

مع اقتراب تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المحدد لحل مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها بموجب المادة ١٤٠ من الدستور، لم يتوصل القادة السياسيون العراقيون إلى إجماع الرأي حول طريقة ما. عرضت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) إنتاج تقارير حول كل ارض متنازع عليها، وقدمت قاعدة زمنية واقعية ونقطة انطلاق محتملة للمفاوضات السياسية. في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، أطلقت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أول جولة من تقاريرها قوبلت بردات فعل متفاوتة، حول مقاطعة آكره والحمدانية، في نيوى، ومخمور في التأميم، ومندلي في المقاطعة الفرعية في بلدروز، في ديالى.^(٣٧٥)

تخطط بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لنشر مجموعة تقاريرها حول الحدود العراقية المتنازع عليها، بما في ذلك مسودات جديدة للتقارير الأربعة الأولى، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. بالنسبة للمقاطعات الأربع المتنازع عليها التي تشكل منها محافظة كركوك، تعدّ بعثة الأمم المتحدة لائحة بالحصيلة المحتملة لدرسها من قبل الفرقاء المعنيين. بالنسبة للمناطق الجغرافية الأخرى، يتوقع ان تنتج التقارير النتائج التي تم التوصل إليها ولكنها لن تقترح أية حصيلة تفضل. المسؤولون الرسميون في بعثة الأمم المتحدة يناقشون في الوقت الحاضر كيفية استخدام نشر التقارير لرفع الحوار السياسي حول مناطق أخرى للنزاع بين الزعماء العرب والأكراد، كما ان وزارة الخارجية تدرس أفضل الطرق لدعم جهود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.^(٣٧٦)

اللاجئون والأشخاص المهجرون في الداخل

تقدر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ان أكثر من ٢,٨ مليون عراقي لا يزالون مهجرين داخل العراق.^(٣٧٧) خلال السنة المالية ٢٠٠٨، ساهمت الحكومة الأميركية بمبلغ ٣٩٨,٣ مليون دولار للمساعدات الإنسانية داخل العراق وفي المنطقة.^(٣٧٨)

- مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لمساعدة الكوارث الأجنبية ساهم بمبلغ ٧٥ مليون دولار، بالدرجة الأولى لمساعدة الأشخاص المهجرين في الداخل.
- ساهم برنامج الغذاء مقابل السلاح التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية بمبلغ ٣٦,٤ مليون دولار من المساعدات الغذائية في العراق وللعراقيين اللاجئين في سوريا.
- ساهم مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) التابع لوزارة الخارجية الأميركية بمبلغ ٢٨٧ مليون دولار إلى الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية لمساعدة الأشخاص المهجرين في الداخل واللاجئين العراقيين.

منذ بداية البرنامج في السنة المالية ٢٠٠٧، تم قبول ٢٣,٤٨٢ لاجئ عراقي لإعادة الاستيطان في الولايات المتحدة، وفي السنة المالية ٢٠٠٩، تخطط الولايات المتحدة لقبول ١٧,٠٠٠ لاجئ عراقي على الأقل.^(٣٧٩) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت الولايات المتحدة قد أصدرت ١٣١١ تأشيرة هجرة خاصة إلى العراقيين.^(٣٨٠)

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، خطت الولايات المتحدة للمساهمة بـ ١٥٠ مليون دولار من أموال السنة المالية ٢٠٠٩ لمساعدة العراقيين الذين لا يزالون مهجرين بسبب الحرب.^(٣٨١) دعم تمويل هذه السنة، دعوة الأمم المتحدة الموحدة سنة ٢٠٠٩ للعراق وللمنطقة، كما وللمنظمات غير الحكومية الأساسية.^(٣٨٢) سنة ٢٠٠٨، أنفقت وزارة المهجرين والهجرة ١٨٢,٢ مليون دولار على المدفوعات إلى الأشخاص المهجرين في الداخل والى العائدين.^(٣٨٣)

شملت مساهمات الحكومة الأميركية لدعم البرامج الأخرى لمهجري الداخل واللاجئين:^(٣٨٤)

- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) - ٩٠ مليون دولار.
- صندوق طوارئ الأمم المتحدة الدولي للأطفال (UNICEF) - ١٥,٥ مليون دولار.
- منظمة الصحة العالمية - ٣,١ مليون دولار.
- برنامج الغذاء العالمي - ٨ مليون دولار.
- المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية - ٣٤ مليون دولار.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

لقد خُطت التمويل الأميركي لدعم تشكيلة من الخدمات للعراقيين المهجرين ولضحايا النزاع، وهو يشمل: (٣٨٥)

- التقديم المتواصل لإمدادات الإغاثة الطارئة إلى العراقيين الأكثر حاجة إليها.
- إعادة تأهيل أنظمة المياه للأشخاص المهجرين في الداخل وإلى المجتمعات الأهلية المحلية في العراق.
- نشاطات تعليمية غير رسمية للطلاب العراقيين غير القادرين على متابعة الدراسة في المدارس الرسمية في الأردن وسوريا.
- إنشاء المدارس لدعم تدفق الطلاب العراقيين إلى المدارس الرسمية السورية.
- الخدمات الصحية العقلية للعراقيين المهجرين.
- إصلاحات العيادات في العراق بما في ذلك هبات المعدات الطبية.
- الوحدات الصحية الجواله للاجئين العراقيين في الأردن وسوريا.

المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة هي الوكالة القائمة في تنسيق العمل الدولي لحل مشاكل الأشخاص المهجرين في الداخل واللاجئين في العراق. ترصد المفوضية وتقيم احتياجات العراقيين المهجرين وتقدم الحماية للأشخاص المهجرين في الداخل ولللاجئين، والمواد غير الغذائية والمأوى. يدعم برنامج الغذاء العالمي العراقيين المهجرين بالمساعدات الغذائية، وبصورة رئيسية المهجرين في الداخل الذين لا وصول لهم للفوائد المقدمة لهم عبر نظام التوزيع العام العراقي. تسلم المفوضية العليا للاجئين المياه، واللوازم الطبية، ودعم نظافة الجسم إلى العراقيين الأكثر حاجة من الأطفال والنساء، بما في ذلك العديد من المهجرين. كافة هذه الوكالات تعمل أيضاً مع الحكومة العراقية لتعزيز قدراتها على تقديم العون لشعبها. (٣٨٦)

بالنسبة لمعدل عودة المهجرين في الداخل والعائدين، انظر الشكل ٢-٣٦.

حقوق الإنسان

إطار عمل العراق لممارسة حقوق الإنسان دعمه إقرار قانون انتخابات المحافظات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي دعا إلى إجراء انتخابات المحافظات في ١٤ محافظة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وإلى انتخابات لاحقاً خلال السنة في كردستان والتأميم. علاوة على ذلك، شكل تبني القانون الذي يسمح بإقامة اللجنة العليا المستقلة لحقوق الإنسان، في تشرين الثاني/نوفمبر، خطوة باتجاه حماية تلك الحقوق. (٣٨٧) لكن مشاكل حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا النابعة من العنف والتمييز والتعصب، والجريمة والفساد، لا تزال قائمة في العراق. الضغوط المتواصلة حول نشاطات التحقيق من قبل

المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تحول دون ظهور العديد من الإساءات إلى حقوق الإنسان إلى العلن.^(٣٨٨)

الخدمات العامة

تواصل البرامج الأميركية دعم الخدمات العامة، بما في ذلك العناية الصحية، والتعليم، وخدمات إطفاء الحرائق، والتنظيفات المدنية، ونشاطات الصيانة. بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، تم تخصيص ١,٨٦ مليار دولار، والزام ١,٨٦ مليار دولار وإنفاق ١,٦٨ مليار دولار في قطاع الخدمات العامة.^(٣٨٩)

العناية الصحية

منذ ٢٠٠٣، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ٩٣٣ مليون دولار وألزمت ٩١١ مليون دولار وأنفقت ٨٤٧ مليون دولار^(٣٩٠) لإنشاء مستشفيات متخصصة وعيادات، ومراكز للعناية الصحية الأولية في العراق، ولتقديم برامج التلقيح، والمعدات الطبية، والتدريب الفني.^(٣٩١) غير أن مشاريع العناية الصحية في قطاع الخدمات العامة مهددة بما يلي:^(٣٩٢)

- عدم التماثل في نقل الأصول التي نتج عنها الحصول على خدمات رديئة من المرافق الممولة من الولايات المتحدة.
- الصيانة الرديئة التي تقود إلى التدهور الجزئي لحال المشاريع.
- عدم قدرة العراق على تشغيل المعدات المشتراة من الولايات المتحدة بسبب غياب المعرفة الفنية.

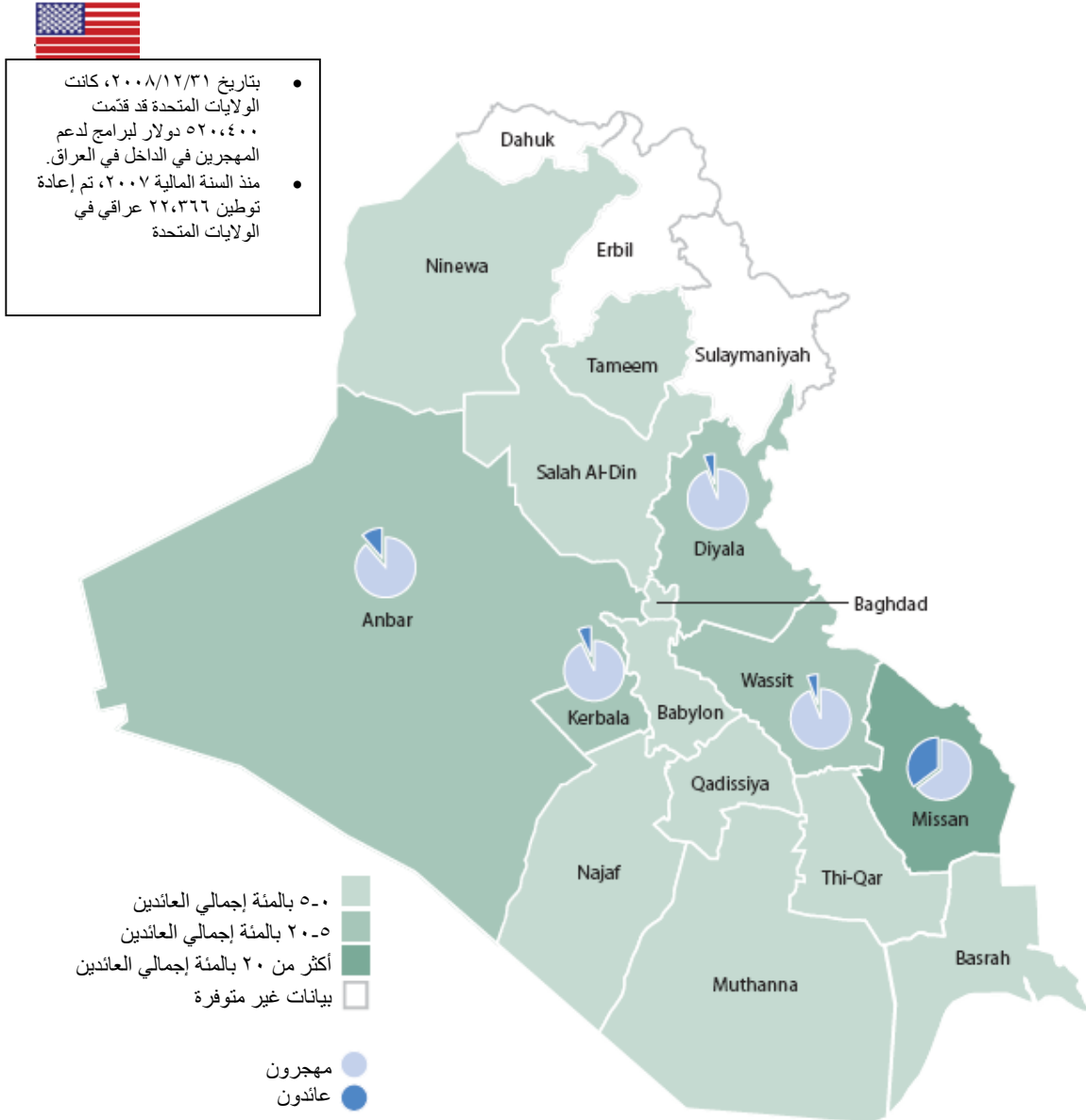
لقد تحسنت العناية الصحية في العراق، لكن احتياجات الناس تتطلب مزيداً من التمويل والموظفين والتدريب والإمدادات والوصول إلى الخدمات الأساسية (المياه، الكهرباء، والصرف الصحي).^(٣٩٣)

تشير استطلاعات الرأي ان ٢٦ بالمئة فقط من العراقيين راضين نوعاً ما أو راضين جداً عن العناية الصحية في بلادهم، التي لم تتغير بالنسبة لربع السنة الأخير، ولكنها تبقى ١١ بالمئة أدنى مما كانت عليه العام الماضي. إن أكثر من ٤٠ بالمئة من النساء اللواتي شملهن استطلاع أوكسفام ذكرن أن وصولهن إلى العناية الصحية ذات الجودة قد تراجعت بين العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ بسبب غياب الأمن، والافتقار إلى المرافق والصعوبات الاقتصادية.^(٣٩٤)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الشكل ٢-٣٦

معدل عودة المهجرين في الداخل واللاجئين



ملاحظة: بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان ٤,٤ من الأشخاص المهجرين قد عادوا من أصل ما مجموعه ٥,٢٦٨,٨٩٤. المصدر: المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨/٩، المنظمة الدولية للهجرة، أيلول/سبتمبر و٢٠٠٨/١٢.

المشاريع الأميركية للعناية الصحية

معظم المشاريع الرئيسية الأميركية للعناية الصحية في تراجع^(٣٩٥) كما ان فرقة منطقة الخليج التابعة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي حولت الموارد المتبقية إلى تنمية القدرات، والمساندة المستديمة، والعمليات. مثلاً، تهدف مبادرة المساندة المستديمة من ١٦,٥ مليون دولار إلى دعم قدرة وزارة الصحة على صيانة المرافق والبناء على النتائج الطويلة الأجل للمرافق التي أنشأتها الولايات المتحدة. يقدم المشروع أيضاً التدريب على الأنظمة الحياتية الطبية ومعدات التصوير بالأشعة.^(٣٩٦)

مستشفى البصرة للأطفال هو مركز حديث لعلم الأورام الخاص بطب الأطفال، وكان منجزاً بنسبة ٩٩ بالمئة بتاريخ آذار/مارس ٢٠٠٩. شارك السفير الأميركي في حفلة توقيع تمّ خلالها نقل المشروع إلى الحكومة العراقية التي سبق لها ان اتخذت الإجراءات لتأمين الأمن كما ومشاريع أخرى لتأمين المياه والكهرباء والصرف الصحي إلى الموقع.^(٣٩٧)

هذا المستشفى الذي تم تمويله من مصادر متعددة بكلفة ١٦٥,٥ مليون دولار يوسّع التدريب للمهنيين في مجال العناية الصحية ويخفف من النقص في الخدمات الصحية في العراق.^(٣٩٨)

بالنسبة للأمثلة عن المشاريع الأميركية الجاري تنفيذها في مجال العناية بالصحة، أنظر الجدول ٢-٣٠.

برنامج مراكز العناية الصحية الأولية

خلال ربيع السنة هذا، نشر المفتش العام تدقيقاً آخر يعالج إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية. في آذار/مارس ٢٠٠٤، اصدر الجيش الأميركي عقداً لشركة بارسونز ديلاوير، مع أوامر مهمات لاحقة بموجب العقد، تتحدث عن تصميم وإنشاء ١٥٠ مركزاً للعناية الصحية الأولية. بعدها بسنتين، أوقفت الحكومة الأميركية أوامر المهمة بينما كانت المراكز في أرجاء العراق في مراحل مختلفة من الإنشاء. في تدقيق نشر سنة ٢٠٠٦، تحدث المفتش العام عن الحاجة إلى فريق إداري قوي بالتعاون مع وزارة الصحة لإنجاز مراكز العناية الصحية الأولية المنجزة جزئياً. أدارت فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق البرنامج لإنجاز المراكز.^(٣٩٩) كانت أهداف تدقيق المفتش العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تحديد تكاليف وحصيلة الجهود الممولة من الولايات المتحدة لإنجاز المراكز، والى أي درجة تم نقل المراكز المنجزة إلى وزارة الصحة، والوضعية التشغيلية للمراكز.

وجد المفتش العام أن فرقة منطقة الخليج قد أنجزت إنشاء العديد من المراكز على الرغم من الظروف الأمنية الرديئة التي أدت إلى حوادث مثل قصف بعض المرافق. منحت فرقة منقطة الخليج عقود متابعة الإنشاء للمقاولين العراقيين لإنجاز المراكز المنشأة جزئياً بموجب عقد صمم لبارسونز، وذكرت الآن ان معظم الإنشاء قد أنجز. علاوة على ذلك، تقدر فرقة منقطة الخليج ان المرافق المنجزة سوف تقدم

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

المعالجة للمرضى الخارجيين لأكثر من ٤ ملايين عراقي سنوياً. غير ان البرنامج قد كلف أكثر بكثير مما كان مخططاً، واخذ وقتاً أطول، وأنتج مرافق أقل:

- كلف البرنامج حوالي ٣٤٥ مليون دولار، أي ١٠٢ مليون دولار أكثر من ال ٢٤٣ مليون دولار المقدره عندما أنهى عقد بارسونز
- تم نقل المراكز إلى وزارة الصحة بعد عدة سنوات مما كان مخططاً.
- المراكز ال ١٥٠ الأصلية انخفضت إلى ١٤٢ خلال عقد بارسونز، كما تم حذف ٩ مواقع إضافية، مما ترك ١٣٣ مركزاً.

المشاكل الإدارية أعاقت بصورة كبيرة البرنامج. فرقة منطقة الخليج لم تضع مسودة خطتها الإدارية إلا بعد مضي ستة أشهر على منح معظم العقود لإنجاز المراكز المنجزة جزئياً، وقصرت في وضع اللمسات الأخيرة عليها. لقد كان للبرنامج ستة مديرين مختلفين في ثلاث سنوات. مكتب المساعدة الانتقالية للعراق الذي كانت له مسؤولية الإشراف على المراكز والتنسيق مع وزارة الصحة لم تكن لديه الموارد الكافية للقيام بتلك المسؤولية.

رغم ان فرقة منقطة الخليج تذكر الآن ان ١٣٣ مركزاً للعناية الصحية الأولية قد أنجزت ونقلت إلى وزارة الصحة، إلا ان جميع هذه المرافق لم تنجز وتفتح أمام الناس. علاوة على ذلك، عاينت فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق من مشاكل عند نقل المراكز إلى وزارة الصحة كما أنهما لا يملكان بيانات دقيقة حول عدد المراكز المفتوحة فعلاً والعاملة. فكلاهما تعيان المشاكل التشغيلية والاستدامية في المراكز كما ان المسؤولين في وزارة الصحة أعلنوا ايضاً عن وجود مشاكل في الإنشاء والتجهيز في نقل مراكز العناية الصحية الأولية.

في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، تم منح عقد للمساندة المستديمة للمشاريع الصحية. مبلغ العقد محدود بقيمة ١٦,٥ مليون دولار من الأموال المتوفرة ولن يوفر للتقييم لجميع المراكز. ذكرت فرقة منطقة الخليج ان ستة تقييمات مفصلة هي قيد المراجعة وان ٢٨ تقييماً أولاً قد أنجز. المسؤولون في فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق أعلنوا انه لا وجود لخطط او أموال لأعمال إضافية لتقييم المراكز.

تمويل إعادة إعمار العراق

الجدول ٢-٣٠

المشاريع الأميركية في العناية الصحية

المشروع	الوضعية	الكلفة	التحديات المتبقية/الفوائد
مستشفى بعقوبة العام	منجز ٣٥ بالمئة (كان مخططاً لإنجازه بنسبة ٦٥ بالمئة. الإنجاز مخطط في ٢٠٠٩/٩/١٤)	٧,٤ مليون دولار	التأكد من ان يلبي المقاول شروط سلاح الهندسة في الجيش الأميركي. تحسين التوثيق وعملية مراقبة الجودة.
تجديد أجنحة المرضى في مستشفى السليمانية العام	منجز	٣,٢ مليون دولار	إعادة التأهيل خففت عجزاً قوياً في عناية المرضى الداخليين مع قدرة استيعاب لخدمة منطقة تعد ١٠٠,٠٠٠ مقيم.
عيادة حومر كوير	منجزة بنسبة ٧٥ بالمئة (الإنجاز مجدول في ٢٠٠٩/٥/٧)	٥٤٢,٠٠٠ دولار	عيادة العناية الصحية هذه القائمة على ٦٥٠ متر مربع لها قدرة استيعاب لتقديم الخدمات إلى ٣٠,٠٠٠ مقيم محلي.
مركز العناية الصحية الأولية في الديوانية	منجز	٥٠٠,٠٠٠ دولار	يشمل هذا المرفق غرف للتلقيح وصيدلية وعناية طبية وللأسنان، وآلة تصوير بأشعة أكس.

المصادر: فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع الشهري، ٢/٢٠٠٩، شريحة العرض ٧؛ فرقة منقطة الخليج، تقرير الوضع الأسبوعي، شريحة العرض ٨؛ فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع الأسبوعي، شريحة العرض ١٠؛ فرقة منطقة الخليج، لنحاول التقدم، أ. البحراني، "المقيمون في أم قصر يحصلون على مرفق طبي جديد"، المجلد ٦، الرقم ٢، ٢/٢٠٠٩، امبري، أليسيا، "الديوانية ترحب بالمركز الجديد للعناية الصحية الأولية"، النشرة الإخبارية لفرقة منطقة الخليج، ٢٠٠٩/٣/١٢.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

لم تقدم فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق محاسبة وشفافية كافيتين حول وضعية برنامج مراكز العناية الصحية الأولية مع اقتراب إنجازها. لقد أنفقت ملايين الدولارات على هذا البرنامج، لكن البيانات المتوفرة تشير إلى أن الإنشاء، وتركيب المعدات والتدريب الضروري لم تكن مكتملة في عدد هام من المراكز. فبدون محاسبة وشفافية كافيتين حول الوضعية الحالية لبرنامج مراكز العناية الصحية الأولية، لا تملك الحكومة الأميركية المعلومات الضرورية لتحديد السياسة حول ما إذا كانت هناك حاجة لمزيد من العناية الإدارية من قبل الحكومة الأميركية للحوول دون هدر بعض أو كافة الاستثمارات في مراكز العناية الصحية الأولية.^(٤٠٠)

خلال ربع السنة هذا، أجرى المفتش العام أيضاً تقييماً حول المساندة المستديمة لمركز العناية الصحية الأولية في حي تيسين، لتحديد ما إذا كان المرفق شغال بالقدرة المطلوبة في العقد الأصلي. مشروع حي تيسين، الذي كلف ٤٦٥,٠١٥ دولار، سُلّم في تموز/يوليو ٢٠٠٧ ويخدم حالياً ٢٠٠ مريض يومياً، بما في ذلك ٣٠ إلى ٤٠ من خدمات الأسنان. لاحظ المفتش العام أن المرفق كان نظيفاً نسبياً، وأن الصيديلي كان يقدم الأدوية. لقد تم تسليم المرفق بدون وثائق تقول بأن المعاينات قبل الأخيرة أو الأخيرة قد أجريت. ولاحظ مفتشو المفتش العام أن الأبواب الخارجية لغرف التصوير بالأشعة وأبواب الغرف المظلمة يظهر أنها من أبواب الخشب العادي وليس من الأبواب المبطنة بالحرصات المطلوبة في التصميم. علاوة على ذلك، لم يجر تدريب فنيي الصحة في المرفق على استخدام معدات التصوير بالأشعة الممولة من الولايات المتحدة، ولذا فإن هذه الخدمات ليست متوفرة بعد. أوصى المفتش العام بأن تعطي فرقة منطقة الخليج التوجيهات بإجراء التدريب على كافة المنشآت والتجهيزات الطبية المتواجدة حالياً في مركز العناية الصحية الأولية في حي تيسين.^(٤٠١)

أجرى المفتش العام أيضاً تفتيشاً في مركز العناية الصحية الأولية في شقاق حي المُسلة، في كركوك. هذا المرفق الذي أنجز بكلفة ٣٠٤,٥٤٠ دولار، سُلّم في ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٧، وله القدرة على خدمة نفس عدد المرضى في مركز حي تيسين. تقوم فرقة منطقة الخليج بعمليات تفتيش منتظمة في موقع المرفق، لكن مرة أخرى، لم تكن هناك وثائق متوفرة للتأكيد أن تفتيشاً قبل نهائي أو نهائي قد تمّ، كما أن العيوب التي تركت بلا حل عند التسليم ظلت عالقة. علاوة على ذلك، لم يرق المقاول بأداء برنامج الرقابة على الجودة بمراحله الثلاث، المعين في خطط التصميم. واحدة من وحدتي التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في المبنى لم تكن شغالة أثناء التفتيش كما أن بعض الأسلاك الكهربائية لا تتقيد بقانون الكهرباء الدولي.^(٤٠٢)

المشروع الأخير لمراكز العناية الصحية، مركز ديالى للعناية الصحية الذي كلف ١,٤ مليون دولار، أنجز في شباط/فبراير وسوف يخدم حوالي ١٠٠ مريض في اليوم. هذا المشروع نموذجي للبرنامج. لقد قام موظفو وزارة الصحة بإشغال المبنى، كما أن العيوب التي ظهرت بعد التسليم قد صحت، وفقاً لفرقة منطقة الخليج، لكن أوراق عمل القبول من جانب الحكومة العراقية لا زالت عالقة.

تمويل إعادة إعمار العراق

الجدول ٣١-٢

مخصصات الحكومة العراقية لوزارة صحة، بملايين الدولارات

نوع الموازنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	النسبة المئوية للتغيير
تشغيلية	\$١,٨٧٢,٠٨	\$٣,٠٩٥,٠	٦٥ بالمئة ↑
رأسمالية	\$٨٣,٣	\$٤٠٨,١	٣٩٠ بالمئة ↑
المجموع	\$١,٩٥٦,١	\$٣,٥٠٣,١	٧٩ بالمئة ↑

ملاحظة: الأعداد تتأثر بالتدوير

المصدر: استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩

مبادرات الحكومة العراقية الخاصة بمراكز العناية الصحية الأولية

خُصّص لوزارة الصحة ٣,٥ مليار دولار في موازنة العراق الأساسية لسنة ٢٠٠٩ أي بزيادة ٧٩ بالمئة عن ٢٠٠٨.^(٤٠٤) للمزيد حول مخصصات الحكومة العراقية لقطاع العناية الصحية، انظر الجدول ٣١-٢.

بوجه عام، عرفت وزارة الصحة نجاحات في كل من مبادرات الوعي الصحي والاستجابة لتفشي. مثلاً، تم خفض حالات الكوليرا ٨٠ بالمئة منذ ٢٠٠٧.^(٤٠٥) ومع ان برامج للتحصين قد أجريت في كافة أنحاء العراق، فقد ذكر حصول أكثر من ٦٠٠٠ حادثة حصابة في ٩ محافظات سنة ٢٠٠٨. وقد استمر الانتشار سنة ٢٠٠٩ وطال ٥ محافظات جديدة واطعاً ٨٠٠,٠٠٠ طفل إضافي في خطر. تخطط وزارة الصحة لإعادة العمل بمشروع التحصين الموسع بغية زيادة التلقيح ضد المرض.^(٤٠٦)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الجدول ٢-٣٢

المشاريع الجاري تنفيذها في قطاع التعليم

اسم المشروع	إجمالي الكلفة	نوع الصندوق	المحافظة	بداية المشروع	الإنجاز
مشروع مبنى كلية الهندسة، جامعة الكوفة	\$٣,٦٢	صندوق دعم الاقتصاد	النجف	٢٠٠٨/١١/١٢	٢٠٠٩/١١/٥
لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/ تصميم وإنشاء حرم مدرسة أبو غريب الثانوية للصبيان	\$١,٨٨	صندوق دعم الاقتصاد	بغداد	٢٠٠٨/٧/٣٠	٢٠٠٩/٧/٢١

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصدر: نظام إدارة إعمار العراق، المعيار العالمي، ٢٠٠٩/١/٦، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.

النقص في عدد الأطباء

يواصل النقص في عدد الأطباء الضغط على الخدمات الصحية في العراق. سنة ٢٠٠٧، ذكرت وزارة الصحة ان هناك حوالي ١٦,٠٠٠ طبيب يعملون في المستشفيات العراقية أي بمعدل ٥,٣ طبيب جراح لكل ١٠,٠٠٠ نسمة. وبالمقارنة هناك ٢٤,٥ طبيب جراح لكل ١٠,٠٠٠ نسمة في الأردن.^(٤٠٧) لقد فرّ الأطباء العراقيون عندما أصبحت الظروف خطيرة للغاية، لكن الحكومة العراقية قامت بمحاولات لاستعادتهم. عاد حوالي ١٠٠٠ طبيب سنة ٢٠٠٨ وعاد ٣٢٥ طبيب سنة ٢٠٠٩.^(٤٠٨)

التعليم

نظام التعليم في العراق أعاقه عقدان من الحرب والنقص في الاستثمارات. تمول موازنة العراق لسنة ٢٠١٠ برامج لمعالجة تنمية المهارات الأساسية للتوظيف، والمشاركة الديمقراطية والحل السلمي للنزاعات.

تهدف هذه الإجراءات إلى الحؤول دون تحول المدارس العراقية إلى مؤسسات للتطرف المذهبي المتأثر بالأيديولوجيات العنيفة. لقد وضع مخطط إعادة الإعمار العراقيون الأهداف حول التزام طويل الأجل للتعليم تخفف من الظروف الأساسية التي تحاول المجموعات الإرهابية استغلالها.^(٤٠٩)

تواصل البرامج الأميركية دعم إنشاء وإعادة تأهيل المدارس في العراق. بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، تم تخصيص ٣٨٩ مليون دولار وألزم ٣٨٨ مليون دولار وأنفق ٣٢١ مليون دولار في قطاع التعليم.^(٤١٠) الجدول ٢-٣٢ يحدّث المشاريع الرئيسية الجاري تنفيذها.

خلال ربيع السنة هذا، أجرى المفتش العام ثلاث عمليات تفتيش لمشاريع إعادة تأهيل وتوسعة للمدارس الممولة من الولايات المتحدة لتحديد ما إذا كانت المشاريع شغالة بالقدرة المعلن عنها في العقود الأصلية. وبوجه عام، تمّ الاعتبار بأن المدارس قد أنشئت بصورة كافية وتعمل حسب القدرة، غير ان المفتشين لاحظوا بعض العيوب. موّل صندوق دعم الاقتصاد وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد هذه المشاريع.

التفتيش في مدرسة الخندق المتوسطة وجد أن المرفق، الذي كان قبلاً في حالة من العطب الخطير، يعمل بطاقته الكاملة، ويقدم الخدمات التعليمية لحوالي ٣٠٠ طالب. غير ان المفتش العام لفت نظر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إلى عدة مشاكل، بما فيها تشقق كبير في عمود من الخرسانة المسلحة ومشكلة ناجمة عن تزويد غير كافٍ بالكهرباء يؤثر على ضخ المياه لغرف دورات المياه.^(٤١١)

في محافظة الانبار، أعيد إنشاء مدرسة صغيرة (بعد إصابتها بأضرار جراء قصف المتمردين) لأجل ضمان بيئة تعليمية آمنة. وجد المفتش العام ان الأقسام الجديدة التي أعيد تأهيلها في المنشأة كانت مقبولة إلى حد كبير وقادرة على خدمة احتياجات الطلاب دون ازدحام. والقضايا الوحيدة ذات الأهمية كانت على الأرجح نتيجة الإساءات الحاصلة ما بعد إعادة الإعمار التي تؤثر على حجات غسل اليدين والوجه/ المراحيض.^(٤١٢)

كشف تفتيش المفتش العام لمدرسة سرور الابتدائية إعادة تأهيل/تجديد كافية لبّنت إلى حد كبير شروط العقد. غير ان تركيب مولد احتياطي للإنارة، والمراوح في السقوف، وتكييف الهواء من شأنه ان يؤمن إمداداً مستقراً للكهرباء، ويخلق بالتالي بيئة مسهلة أكثر إلى التعلّم. ان الازدحام والافتقار إلى الصيانة الروتينية، والنظام غير الكافي للمجاري الصحية والذي يجعل المجاري تتدفق إلى مناطق الأحياء المجاورة، لا يزال يسبب المشاكل.^(٤١٣)

لمزيد من المعلومات المفصلة حول عمليات التفتيش هذه، انظر القسم ٤.

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها



لوحة على مدرسة في دهوك تعرب عن التقدير لشعب الولايات المتحدة لمساعدته في عملية إعادة الإعمار

الشراكة الأميركية العراقية لتعزيز القطاع المصرفي وإشراك القطاع الخاص سوف توفر الحجر الأساس لدور أوسع للعراق في المنطقة وفي العالم.^(٤١٤)

- السفير مارك وول، منسق الانتقال الاقتصادي في العراق،
٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

على الرغم من مواصلة القطاع لنموه، لا يزال الاقتصاد العراقي راكداً بدرجة عالية. الشركات التي تمتلكها الدولة تدير قطاع النفط^(٤١٥)، والذي وفر ٩٠ بالمئة من إيرادات الحكومة العراقية سنة ٢٠٠٨ ويتوقع ان يقدم حوالي ٨٥ بالمئة من الإيرادات سنة ٢٠٠٩.^(٤١٦)

المصارف الكبرى في العراق تمتلكها الدولة أيضاً.^(٤١٧) لذلك، فإن الاقتصاد العراقي مترابط مع قدرة الحكومة العراقية في الحصول على الإيرادات وفي إنفاق موازنتها. بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ١,٤٧ مليار دولار، وألزمت ١,٤٢ مليار دولار وأنفقت ١,٢٥ مليار دولار لجهود التنمية الاقتصادية في العراق.^(٤١٨)

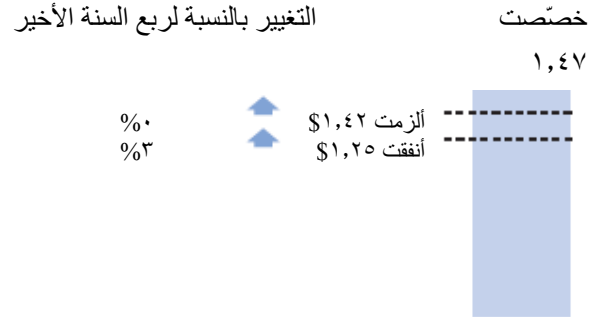
يظهر الشكل ٢-٣٧ وضعية الأموال الأميركية المستخدمة لدعم الاقتصاد العراقي.

الهبوط الشديد في أسعار النفط في نهاية ٢٠٠٨ اضطر الحكومة العراقية لان تصبح محافظة مالياً^(٤١٩)، فخففت المسودة الأولية لموازنة ٢٠٠٩ إلى ٥٨,٦ مليار دولار، أي بخفض نسبته ٢٥,٨ بالمئة بالمقارنة مع خطة الموازنة الأولية ٧٩,٨ مليار دولار.^(٤٢٠) الموازنة النهائية لسنة ٢٠٠٩ تُشكّل زيادة عن موازنة ٢٠٠٨ الأساسية التي بلغت ٤٩,٩ مليار دولار، لكن الموازنة الرأسمالية ضمنها قد هبطت قليلاً (من ١٣,١ مليار دولار في موازنة ٢٠٠٨ الأساسية إلى ١٢,٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٩).^(٤٢١)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

الشكل ٢-٣٧

وضعية الأموال الأميركية- الاقتصاد
بمليارات الدولارات



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصادر: وزارة الخارجية، تقرير القسم ٧٢٢، ١٠/٨/٢٠٠٨؛ استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ١/٤/٢٠٠٩؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ١/٤/٢٠٠٩؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٩/٣/٢٠٠٩؛ استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢/٤/٢٠٠٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٧/٤/٢٠٠٩ و ١٣/٤/٢٠٠٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٧/٤/٢٠٠٩.

تُقدّر وحدة المعلومات لدى مجلة الايكونوميست (EIU) ان نمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) ازداد بما يقدر من نسبة ٦ بالمئة سنة ٢٠٠٧^(٤٢٢) إلى نسبة ٧,٨ بالمئة سنة ٢٠٠٨، جزئياً بفضل الوضع الأمني المحسّن الذي عزز أيضاً نشاط القطاع الخاص، وبوجه خاص في صناعة النفط. ولكن إذا استمرت تقلبات أسعار النفط فإن وحدة المعلومات المذكورة تتوقع ان نمو إجمالي الناتج المحلي سوف ينخفض إلى ٥,٧ بالمئة سنة ٢٠٠٩^(٤٢٣).

اعتماد العراق على عائدات صادرات النفط يزيد من خطورته التحديات المتواصلة للأمن، والفساد، والافتقار إلى قوانين تنظيمية لحماية المستثمرين، وكلها تقيد جذب الاستثمارات الأجنبية^(٤٢٤). مع ان الولايات المتحدة تواصل تمويل برامج الدعم الاقتصادي للطرق، إلا أن التقارير تشير إلى ان الحكومة العراقية قد قصّرت في إقامة الأنظمة الضرورية لتسهيل الاستثمار ولتشجيع التنمية الاقتصادية^(٤٢٥).

الموازنة العراقية

في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، صادق المجلس الرئاسي على الموازنة السنوية العراقية لسنة ٢٠٠٩^(٤٢٦)، التي بلغت ٥٨,٦ مليار دولار، والتي تشمل ٤٥,٩ مليار للنفقات التشغيلية و ١٢,٧ مليار دولار للنفقات الرأسمالية. ففي حين هبطت الموازنة الرأسمالية قليلاً بالنسبة لموازنة سنة ٢٠٠٨ الأساسية فقد ازدادت الموازنة التشغيلية بحوالي ٢٥ بالمئة^(٤٢٧).

الموازنة النهائية لسنة ٢٠٠٩ هي ادنى بكثير من العرض الأول للميزانية العراقية البالغ ٧٩,٨ مليار دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٤٢٨). لقد دافع كل من وزير المالية ورئيس الوزراء كثيراً ضد خفض الموازنة، منبهين إلى ان خفض سوف يحد من قدرة العراق على دعم الكهرباء والإنتاج الزراعي^(٤٢٩).

ولان صادرات النفط تُشكّل هذا الجزء الكبير من إيرادات العراق، فان أي هبوط في أسعار النفط سوف يضّر بموازنة الحكومة العراقية^(٤٣٠). بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كان برميل النفط الخام في كركوك يباع ب ٤٨ دولار للبرميل^(٤٣١). تفترض موازنة ٢٠٠٩ الجديدة سعراً ثابتاً للنفط من ٥٠ دولار للبرميل^(٤٣٢) كما ان صيغاً اقدم للموازنة افترضت أسعاراً عالية بلغت ٨٠ دولار للبرميل^(٤٣٣).

خلال ربع السنة هذا، هبطت إيرادات الحكومة العراقية من النفط بصورة كبيرة، إلى ٥,٨ مليار دولار من ٩,٨ مليار دولار كانت خلال ربع السنة الأخير^(٤٣٤).

الشكل ٢-٣٨ يتعقب التغييرات في إيرادات الحكومة العراقية من النفط، حسب الأشهر، من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩.

تنفيذ الموازنة

تنفيذ موازنة الحكومة العراقية ازداد بصورة محسوسة سنة ٢٠٠٨ فقد ارتفع الإنفاق العام من ٢,٢ مليار دولار في الشهر سنة ٢٠٠٧ إلى ٤,١ مليار دولار في الشهر سنة ٢٠٠٨^(٤٣٥). من اصل ال ٢١,١ مليار دولار للموازنة الرأسمالية سنة ٢٠٠٨، (بما في ذلك الأساسي والتكميلي)^(٤٣٦)، بلغ مجموع الإنفاقات ٨,٥ مليار دولار مع ٨,٢ مليار دولار إضافية من الأموال الملزمة. هذه الالزامات المسماة أيضاً دفعات "متقدمة" تمثل عادة كتب اعتماد مفتوحة يتوجب على الحكومة العراقية دفعها. تعتبر وزارة المالية الأميركية الأموال الملزمة كخطوة أساسية باتجاه تنفيذ افضل للموازنة ولكنها تذكر أيضاً ان كتب الائتمان يمكنها أن تخنق الموازنات الرأسمالية للوزارات إذا لم تسدد في وقتها^(٤٣٧).

الشكل ٢-٣٨

إيرادات الحكومة العراقية من النفط
بمليارات الدولارات



المصدر: استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠.

تحسّن أيضاً تنفيذ موازنات المحافظات سنة ٢٠٠٨. أنفقت المحافظات الـ ١٥ خارج كردستان ٢,٢ مليار دولار وألزمت ٧٤٣ مليون دولار إضافية في أموال الموازنة الرأسمالية لسنة ٢٠٠٨، بالمقارنة مع ٨٧٠ مليون دولار من الأموال المجمعة (الملزمة والمنفقة) سنة ٢٠٠٧. أنفقت كردستان ٣,٧ مليار دولار، أي حوالي ١٠٠ بالمئة من مخصصاتها الرأسمالية^(٤٣٨) للمزيد من المعلومات حول تنفيذ موازنات المحافظات، انظر القسم ٣ من هذا التقرير.

لقد قدمت الولايات المتحدة الدعم لتحسين تنفيذ الموازنات الوطنية وفي المحافظات عن طريق نقل للحكومة العراقية إلى نظام الإدارة المالية، وعبر دعم مجموعة عمل إدارة المالية العامة (PFMAG)^(٤٣٩).

نظام إدارة المعلومات المالية العراقي

تحدّث المفتش العام عدة مرات عن التحديات المرتبطة بتطوير نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق (IFMIS)^(٤٤٠). ان برنامجاً تشغيلياً متكاملًا للإدارة المالية يمكن ان يزيد من فعالية عمليات الحكومة العراقية عن طريق جعل الموازنة مركزية وإدخال تنفيذها الأساسي وإجراءاتها المحاسبية في الكمبيوتر. بدأ البرنامج في تموز/يوليو ٢٠٠٣، لكنه أوقف باكراً بعد عدة مشاكل على نطاق واسع، من بينها الافتقار إلى التنسيق بين الوكالات الحكومية الأميركية وعدم رغبة الوزارات العراقية العمل مع النظام^(٤٤١). مبادرة نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق أعيد إطلاقها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ كما ان وزارة المالية توقعت ان تستخدم كافة وحدات الإنفاق في الحكومة العراقية النظام بحلول الأول من

تمويل إعادة إعمار العراق

حزيران/يونيو ٢٠٠٩. واصدر الوزير، كمحفز لاستخدام النظام داخل الحكومة، توجيهها يطالب التقيد بالنظام ومعلنًا ان الوزارات لن تستلم موازنتها الشهرية إلى حين تقيدها. (٤٤٢)

بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت ٥٢ من ٢٥٠ وحدة إنفاق من الحكومة العراقية قد أدخلت معاملات في النظام. (٤٤٣) منذ إعادة البدء، تقدر تكاليف مشروع نظام المعلوماتية للإدارة المالية بحوالي ٩,٧ مليون دولار. بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد استثمرت أكثر من ٣١,٨ مليون دولار في مشروع نظام المعلوماتية للإدارة المالية (٤٤٤) واستثمر العراق ١٦٨,٠٠٠ دولار. (٤٤٥)

مجموعة عمل الإدارة المالية العامة

تأسست مجموعة عمل الإدارة المالية العامة في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ لمساعدة الحكومة العراقية في تنفيذ موازنتها على كل من المستويين الوطني ومستوى المحافظات. في آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت المجموعة تخطط لتوسيع برامجها التدريبية لكي تشمل ورش عمل حول كتب الائتمان والتدريب على الموازنة بالنسبة للمسؤولين المنتخبين أو المعيّنين مؤخراً في المحافظات. (٤٤٦)



عامل ميناء عراقي يضع الثلج على حصيلة صيده من الأسماك

الاتجاهات الاقتصادية الكلية

بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كان سعر صرف الدينار العراقي ١,١٧٠ دينار للدولار الأميركي الواحد، أي تحسن بنسبة ٢,٧ بالمئة عن نيسان/أبريل ٢٠٠٨ عندما كانت قيمة الدينار ١,٢٠٣ دينار للدولار. علاوة على ذلك، استقر التضخم الأساسي على قرابة صفر بالمئة. (٤٤٧) تحسّن قيمة الدينار عزز القوة الشرائية في العراق وساهم في تراجع التضخم، ووقر بيئة أكثر استقراراً لنمو القطاع الخاص. (٤٤٨)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

في الماضي كان العراق يفكر في إعادة إسناد ورفع سعر صرف الدينار لجعل قيمته الأساسية اقرب إلى الدولار الأميركي، غير ان البيانات الأخيرة تدل على ان المشروع قد يكون مكلفاً للغاية إذا ما أريد للإسناد الجديد ان يكون مجدياً، وذكرت وزارة الخارجية الأميركية انه لا وجود في الوقت الحاضر لخطط معينة لإعادة إسناد الدينار. (٤٤٩)

بالنسبة لمعدلات الفائدة وسعر الصرف والتضخم بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، انظر الشكل ٣٩-٢.

الشكل ٣٩-٢

معدلات الفائدة، سعر الصرف والتضخم في العراق

	<p>معدل فائدة الإقراض (المعدل السياسي) معدل الفائدة الذي يدفعه البنك المركزي العراقي (CBI) للودائع المصرفية التجارية.</p>
	<p>معدل سعر الصرف متوسط معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأميركي في المزايدات اليومية للبنك المركزي العراقي.</p>
	<p>السعر الإجمالي للتضخم (النسبة المئوية للتغيير) معدلات التضخم الشهرية (أزرق) ومن سنة لسنة (أحمر) بالنسبة للمؤشر العامل لسعر الاستهلاك.</p>
	<p>التضخم الأساسي (بالنسبة المئوية للتغيير) معدلات التضخم الشهري (أزرق) ومن سنة لسنة (أحمر) للمؤشر الأساسي لسعر الاستهلاك الذي يستثنى تكاليف الوقود والكهرباء والنقل والاتصالات.</p>

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. يحتسب معدل التضخم على أساس مؤشر سعر متوسط حسب الشهر بالمقارنة مع الشهر السابق.

المصدر: البنك المركزي العراقي، المؤشرات المالية الأساسية، ٢٠٠٩/٣/٢٥، www.cbi.iq، تم الوصول إليها في ٢٠٠٩/٤/٣.

التوظيف

تشير ديموغرافيا السكان إلى أن خزان اليد العاملة العراقي يتنامى بمعدل يزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ إنسان في السنة. معدل النمو هذا يزيد بصورة كبيرة عدد العراقيين العاطلين عن العمل في السنوات القادمة، وهو هاجس متواصل للدولة. (٤٥٠)

ذكر مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق (NEA-I) التابع لوزارة الخارجية ان عدد العراقيين العاطلين عن العمل يصعب جداً تحديده كميًا. (٤٥١) تحدثت وحدة المعلومات الاقتصادية عن معدلات بطالة تتراوح

تمويل إعادة إعمار العراق

بين ٣٠ و ٥٠ بالمئة، وتحديث الأمم المتحدة عن ١٨ بالمئة، والحكومة العراقية عن ١٥ بالمئة.^(٤٥٢) إذا شملت معدلات البطالة "العمال المثبطة همتهم" في إيجاد وظيفة، تقدر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) أن هذا العدد سوف يزداد "بصورة كبيرة". العمال المثبطة همتهم "هم الناس الذين توقفوا عن البحث عن وظيفة لانهم لم يجدوا أية خيارات توظيف مناسبة او كانوا غير ناجحين عندما تقدموا بطلبات لوظائف".^(٤٥٣) على الرغم من التحديات التي تواجه تحديد المعدل الحالي للبطالة، تشير بيانات المسح العراقي الذي أجري في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى ان معدل البطالة في تراجع.^(٤٥٤)

تقدر الأمم المتحدة ان الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة يشكلون ٥٧ بالمئة على الأقل من العراقيين العاطلين عن العمل. لقد شهدت السنتان الأخيرتان زيادة في توظيف الرجال الذين تزيد أعمارهم عن ٤٦ سنة، تاركين وظائف اقل للشبان.^(٤٥٥) تواجه النساء العراقيات أيضاً تحديات البطالة كذلك. ذكرت اكثر من نصف النساء التي شملها مسح او كسفام انترناشونال، في النصف الثاني من ٢٠٠٨ أنهم عاطلات عن العمل. من بين اللواتي كنّ بلا وظيفة، ذكرت ١٧ بالمئة انه لم يسمح لهن بالعمل، وذكرت ٧ بالمئة أنهن لا يعملن لانه لم يكن العمل آمناً.^(٤٥٦)

مع حوالي ٢,٩ عراقي (حوالي ٤٠ بالمئة من إجمالي القوة العاملة) يعملون في الحكومة العراقية، لا يزال القطاع العام رب العمل الأكبر.^(٤٥٧) غير ان أجور الموظفين تتوقف إلى حد كبير على عائدات الحكومة. فأسعار النفط الأدنى تعني فرصاً أقل بالنسبة للذين يسعون إلى وظائف في الحكومة العراقية.^(٤٥٨)

الاستثمارات الأجنبية

سنة ٢٠٠٨، وقع العراق عقوداً بحوالي ٢,٣ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة معظمها في عقود للنفط. ووقع العراق أيضاً اتفاقية بقيمة ٣ مليار دولار مع الشركة الوطنية الصينية للنفط لتطوير حقل ادهب للنفط في العراق الأوسط.^(٤٥٩)

ومع ان السفارة الأميركية ذكرت ان العراق قد حقق بعض التقدم باتجاه تشجيع الاستثمارات الأجنبية في العراق، إلا ان البيئة الاستثمارية لا تزال على العموم "غير صديقة".^(٤٦٠) سنة ٢٠٠٩، تراجع العراق ٦ درجات في تقرير البنك الدولي حول سهولة القيام بالأعمال، وهو يحتل الآن المرتبة ١٥٢ من اصل ١٨١ في الاقتصادات العالمية.^(٤٦١) على الرغم من نجاحها مع العقود النفطية، قصرت الحكومة العراقية باستمرار في إقرار القوانين التي من شأنها ان تحمي المستثمرين ولا يزال عليها حتى الآن التقيد بالخطوط التوجيهية للاستثمارات الدولية.^(٤٦٢)

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

لا يزال المستثمرون يذكرون ان الأمن هو العائق الاولي بوجه الاستثمار في العراق^(٤٦٣)، لكن السفارة الأميركية تقرّ ان هناك عدة تحديات أخرى حالت دون مجيء الاستثمارات الأجنبية، تشمل:^(٤٦٤)

- الشروط المرهقة لتسجيل مشروع أعمال جديد.
- حظر امتلاك الأراضي من قبل الأجانب.
- آليات حل الخلافات غير الجديرة بالثقة.
- سوء التطبيق لقوانين امتلاك الأملاك والجباية.
- الوصول غير الكافي لخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي.
- تفشي الفساد.

قانون الاستثمارات الوطني لسنة ٢٠٠٦ شمل حوافز للمستثمرين الأجانب، لكن العديد من هذه الحوافز لا زال بحاجة إلى التطبيق او ان الوصول اليها محدود، كما ان القانون لا ينطبق على الاستثمارات في قطاعات النفط والمصارف والتأمين.^(٤٦٥)



طلاب يحضرون مقررًا تعليميًا حول إطلاق شركات الأعمال في مركز تنمية المشاريع الصغيرة في النجف.

أحد المكونات الرئيسية لقانون الاستثمارات الوطني تم التخطيط لان ينفذ على أساس "شباك واحد" لمعاملات المستثمرين الأجانب. طالب القانون بتأسيس لجنة وطنية للاستثمارات ولجان للاستثمارات في المحافظات، مخصصة لتقديم كل ما يحتاجه المستثمر الاجنبي للعمل في العراق. كان من المتوقع ان تقدم اللجان المعلومات، وتوقع العقود، وتسهل التسجيل للشركات الجديدة. لكن في الممارسة، تصارعت اللجان مع قيادة غير واضحة، وقيود على الموازنة، وتدريب رديء، وإجراءات تشغيلية معيارية غير كافية. العديد من الاستثمارات التي أعلنت عنها اللجان عجزت عن البدء في تنفيذها^(٤٦٦).

موقع اللجنة الوطنية للاستثمارات على شبكة الإنترنت يمكن الوصول اليه للمتحدثين بالإنكليزية والعربية، مع بيانات حول القطاع الخاص في العراق، بما في ذلك: (٤٦٧)

- الزراعة والمواشي
- مواد البناء
- الخدمات المالية والعمل المصرفي
- اللوجستيات والنقل
- النفط والغاز
- البتروكيماويات والبلاستيك
- المواد الصيدلانية والمعدات الطبية
- الاتصالات السلكية واللاسلكية
- السياحة

يناقش موقع اللجنة الوطنية للاستثمارات (www.investpromo.gov.iq) تاريخ وتطور كل قطاع ويتضمن روابط بالمواضيع المتصلة بها، كما ومعاييرها. مثلاً، تشمل صفحة مواد البناء نظرة عامة عن الاستثمار الحكومي في هذا القطاع، ونقاشاً حول المواد الأولية المتوفرة للإنتاج في العراق، وإمدادات اليد العاملة، والروابط مع الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وتقارير الحكومة العراقية حول البناء. ويقدم الموقع على الشبكة أيضاً صورة عامة عن المحافظات، ويُعرّف على القوانين العراقية التي تؤثر على الاستثمارات، ويقدم الاستثمارات لطلب رخص الاستثمار. (٤٦٨)

في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، دعم فريق عمل من منظمة التجارة العالمية (WTO)، المكلف بتقييم السياسات التجارية والاقتصادية العراقية، طلب العراق الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. أعلن فريق العمل ان الانضمام السريع إلى منظمة التجارة العالمية سوف يدعم اندماج البلاد مع الاقتصاد العالمي. (٤٦٩) لكن، تم خلال العام الفائت، تأجيل خطة العراق لإنجاز ما يلزم للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. (٤٧٠)

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب من الدولة المعنية ان يكون عندها قوانين تحمي الناس من الممارسات التجارية غير النزيهة (مثل تثبيت الأسعار والتلاعب بعروض المقاولات). لقد خطط العراق لإقرار قوانين تحظر هذه الممارسات إلى مجلس النواب سنة ٢٠٠٨، لكن السفارة الأميركية ذكرت ان المشروعين قد أُجلا. (٤٧١)

الاستثمارات الأجنبية في كردستان

القوانين التنظيمية للاستثمارات ليست سلطة حكومية حصرياً. فتمسكاً باستقلالها الإقليمي، لدى كردستان تشريعاتها الخاصة بالنسبة للاستثمارات، أي القانون ٨٩ الذي أقرّ سنة ٢٠٠٤^(٤٧٢). فوفقاً لوزارة المالية الأميركية، أظهرت الأدلة الظرفية ان كردستان تتلقى حجماً من الاستثمارات بالنسبة للفرد أكثر من باقي العراق، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى العقود في قطاع النفط^(٤٧٣).

الصناعة المصرفية

يشمل النظام المصرفي العراقي ٤٥ مصرفاً مع أكثر من ٨٠٠ فرع مصرفي عبر العراق^(٤٧٧). ومع العلم ان أغلبية المصارف العراقية يمتلكها القطاع الخاص (٣٨ بالمئة من اصل ٤٥)^(٤٧٥)، إلا ان المصارف التي تمتلكها الدولة هي اكبر بكثير^(٤٧٦). سنة ٢٠٠٧، قدرت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ان المصرفين الأكبرين اللذين تمتلكهما الدولة (الرافدين والرشيد) يشكلان ٨٦ بالمئة (أو ١,٨ مليار دولار) من كافة الأصول في النظام المصرفي العراقي^(٤٧٧). يجري حالياً إعادة هيكلة الرافدين والرشيد بدعم من وزارة المالية الأميركية والبنك الدولي^(٤٧٨). لقد واجهت تقييمات المصرفين مشاكل تشغيلية هامة، بما في ذلك غياب الإنجاز الموثق، والإستراتيجية او خطط العمل، وليس هناك إدارة شغالة للمخاطر معترف بها رسمياً. أما التكنولوجيا المعلوماتية، والبنية التحتية فإنها غير كافية ومرّ عليها الزمن^(٤٧٩).

كما هو مناقش أدناه، تتلقى المصارف الخاصة دعماً من فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار. (TF-BSO)^(٤٨٠) تشير التقارير إلى ان الصناعة المصرفية الخاصة هي في طور النمو. والعديد من فروع المصارف تتوسع إلى محافظات جديدة. صحيح ان بغداد لا تزال تحصل بمسافة بعيدة، على اكبر عدد من المصارف (مع ما مجموعه ٣٢٦ فرعاً) إلا ان كل محافظة فيها عدة مصارف مع فروع في مناطقها. لكن المثنى فيها اقل عدد من المصارف، مع سبعة فروع فقط^(٤٨١).

تمويل إعادة إعمار العراق

إعفاء الدين

بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كان قد تم إعفاء ٧٤,١ مليار دولار من الدين العراقي. فقد اعفى دائنو نادي باريس ٤٢,٣ مليار دولار من الديون لكن لا يزال العراق مدينًا للنادي بحوالي ٧,٦ مليار دولار.^(٤٨٢) تشمل الإعفاءات الإضافية للدين العراقي، ٢٠,٩ مليار دولار من الدائنين التجاريين، و ١٢ مليار دولار من روسيا و ٧ مليار دولار من الإمارات العربية المتحدة.^(٤٨٣)

الجدول ٢-٣٣

الدين العراقي المتبقي المقدر
بمليارات الدولارات

الدائن	الذي يتوجب المقدر
مجلس التعاون الخليجي (GCC)	\$٢٦,٩ - \$٥٢,٢
البلدان من خارج نادي باريس بدون اتفاقيات ثنائية	\$١٦,٣ - \$١٣,٦
نادي باريس	\$٧,٦
بلدان من خارج نادي باريس مع اتفاقيات ثنائية موقعة	\$٠,٧

ملاحظة: الأعداد تتأثر بالتدوير

المصدر: استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠. لا يزال العراق مدين بأكثر ديونه للمملكة العربية السعودية (١٥,٧ - ٣٩ مليار دولار)، والصين (حوالي ٨,٥ مليار دولار) والكويت (٨,٢ مليار دولار).^(٤٨٤) رغم ان المملكة العربية السعودية تعهدت علناً بإعفاء ٨٠ بالمئة من الدين العراقي إلا ان مبلغ الفائدة لا يزال موضع خلاف.^(٤٨٥)

في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، وقع العراق اتفاقية إعفاء دين مع تونس بقيمة ١٨٧ مليون دولار. وافق العراق، استناداً إلى شروط نادي باريس، على دفع ١٠,٢٥ بالمئة من دينه مقابل إلغاء باقي المبلغ المتوجب عليه.^(٤٨٦) الجدول ٢-٣٣ يظهر الدين العراقي المتبقي المقدر.

التنمية الاقتصادية

يدرك رئيس الوزراء العراقي ان اعتماد الحكومة العراقية على النفط يترك العراق معرضاً لتقلبات السوق العالمية. في شباط/فبراير ٢٠٠٩، أعلن رئيس الوزراء خطياً لاستخدام أموال عائدات النفط للاستثمار داخلياً في الصناعات القائمة لأجل توسيع قاعدة الإيرادات العراقية.

تنويع مصادر إيرادات العراق سوف يترك البلاد اقل عرضة لتقلبات أسعار النفط.^(٤٨٧)

الزراعة

الزراعة التي هي ثاني أكبر صناعة خاصة في العراق، والتي تُمثل بين ٥ بالمئة و ١٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، شهدت تدفقاً من الدعم من جانب كل من الولايات المتحدة والحكومة العراقية. انها رب عمل طبيعي للعراقيين، وتوظف حوالي ٢٥ بالمئة من القوى العاملة العراقية.^(٤٨٨)

حوالي ٣٠ مليون أكر من الأراضي العراقية (من اصل ١٠٨ مليون أكر في البلاد) تصلح لتنمية الزراعة. وهناك ٢٠ مليون أكر من الأراضي القابلة للزراعة أراضٍ مروية، اما الملايين العشرة المتبقية فتغذى من مياه الأمطار. لقد عانت أنظمة الري في مختلف أرجاء العراق من قرابة عقدين من الإهمال الأمر الذي قيّد إمدادات المياه للزراعة.^(٤٨٩) الزراعة العراقية لا تزال تشكو أيضاً من الآثار اللاحقة لجفاف ٢٠٠٨ الذي قيّد بصورة كبيرة الإنتاج الزراعي.^(٤٩٠)

برنامج "إنماء" للتصنيع الزراعي

برنامج "إنماء" للتصنيع الزراعي الممول من الولايات المتحدة يدعم تنمية زراعة الأشجار المثمرة والخضار والزهور السنوية والدائمة العراقية، والأسماك، والدجاج والأسواق الزراعية للحوم الأبقار والغنم.^(٤٩١)

خلال ربع السنة هذا، قدم "إنماء" ٤,١ مليون دولار على شكل قروض جزئية للإنتاج الزراعي لاجل دعم مبادرات الأعمال الزراعية الريفية. مؤسسة "ازدهارنا" لتمويل القروض الصغيرة جداً في بابل سوف تصدر ١,١ مليون دولار من القروض. كما ستصدر مؤسسة "الثقة" لتمويل القروض الصغيرة جداً في نينوى ٣ ملايين دولار من هذه القروض.^(٤٩٢) شملت مبادرات "إنماء" الأخرى خلال ربع السنة هذا ما يلي:

- إعادة إحياء بساتين الفاكهة: قدمت إنماء ٨٠٠,٠٠٠ دولار لتمويل استيراد ٦١,٠٠٠ شتلة عنب وأشجار فاكهة.^(٤٩٣) تمت تنمية النباتات في مشتل بكاليفورنيا ومن ثم وزعت على عائلات المزارعين العراقيين.^(٤٩٤)

- منتدى الري: قدم مؤتمراً نظم في أذار/مارس بعنوان "إعادة إحياء مقاطعات الري" للقيادة العراقيين في الأبحاث، والاقتصاد، والسياسة الزراعية، فرصة لمناقشة قضايا الري.^(٤٩٥)

مشروع إعادة إحياء الإرشاد الزراعي العراقي (IAER)

مشروع إعادة إحياء الإرشاد الزراعي الممول من الولايات المتحدة يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية الريفية. تدير وزارة الزراعة الأميركية (USDA) هذه الجهود كما ان المشروع عمل، بمساعدة من منح خمس جامعات، على زيادة قدرات وزارتي الزراعة والتعليم العالي^(٤٩٦) عن طريق

تمويل إعادة إعمار العراق

دورات تدريبية حول الإدارة والإنتاج والتسويق للمواطنين العراقيين.^(٤٩٧) يركز المشروع على الإرشاد في خمس مجالات زراعية رئيسية:^(٤٩٨)

- إنتاج الأشجار المثمرة والخضار والأزهار والنباتات التزيينية.
- المواشي والصحة الحيوانية
- التصنيع الزراعي وأعمال ما بعد الحصاد
- إنتاج المحاصيل في الأراضي الجافة
- إدارة الموارد المائية.

بتاريخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان مشروع إعادة إحياء الإرشاد الزراعي في العراق قد نظم ٢١ حلقة دراسية حول الإرشاد الزراعي لتدريب قرابة ٥٠٠ موظف إرشاد عراقي. علاوة على ذلك، قدم البرنامج المنح الصغيرة جداً والدعم للمزارعين الذين يستخدمون المهارات التي تعلموها في الحلقات الدراسية.^(٤٩٥)

قدمت وزارة الخارجية الأميركية ١٢,٢ مليون دولار لتمويل هذا المشروع.^(٥٠٠) منذ بداية المشروع سنة ٢٠٠٦، تم تسليم ١١,٨ مليون دولار إلى تعاونية الدولة للأبحاث والتعليم وخدمات الإرشاد (CSREES)^(٥٠١) التابعة لوزارة الزراعة الأميركية لاستخدامها في هذا البرنامج، أما ال ٤٠٠,٠٠٠ دولار المتبقية، فإنها مخصصة للنفقات العامة للتعاونية.^(٥٠٢) ويتوقع ان ينجز البرنامج سنة ٢٠١٠.^(٥٠٣)

فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار

خلال ربع السنة الأخير، أعلن وزير التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، ان الخصخصة ستكون مفتاح النجاح لمشاريع الأعمال التي تمتلكها الدولة^(٥٠٤)، غير ان مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق ذكر ان الخصخصة قد كانت بطيئة التنفيذ.^(٥٠٥)

مبادرات فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال (TF-BSO) تركز على إعادة إحياء المؤسسات التي تمتلكها الدولة لتحفيز الاقتصاد العراقي وخلق الوظائف. ومع ان الفريق خطط لإنجاز سبعة ائتلافات شركات على الأقل، فان ائتلاف شركة واحدة فقط كان قد "تمّ توقيعه وأصبح شغالاً" بين المصانع التي تمتلكها الدولة وكونسورتيوم من الاستثمارات الخاصة المتعددة الجنسيات، بتاريخ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

ذكر الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق انه، قبل فترة وجيزة، كان هناك ائتلاف شركات قيد الإعداد لكنه ألغى لان المستثمرين بقيادة ألمانية واجهوا القليل من التعاون من جانب الحكومة العراقية، وبسبب كون الإمداد بالكهرباء لا يعتمد عليه، كما القوة العاملة غير المتعاونة. منذ وقف مشروع ائتلاف الشركات،

إعادة إعمار العراق مصادر التمويل واستخداماتها

تمت إقالة مدير المشروع لدى الحكومة العراقية. تنتظر حالياً ثلاثة ائتلافات شركات التوقيع من قبل المستثمرين، وتنتظر اثنتان موافقة الحكومة العراقية، وهناك اثنتان في طور المفاوضات.^(٥٠٦)

دعم فريق العمل أيضاً إعادة إحياء ٦٦ مصنعاً من المصانع التي تمتلكها الدولة. تركزت المشاريع الجديدة في البصرة والتأميم ونيوى. بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت الجهود جارية لإعادة إحياء ٣٠ مصنعاً.^(٥٠٧)

وعمل فريق العمل مع المصارف الخاصة لإقامة كونسورتيوم لمدفوعات التجزئة العراقية. يسمح الكونسورتيوم للمصارف باستخدام بطاقات الدين محلياً ودولياً. في آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قد تم مكننة حوالي ٢٠٠ فرع مصرفي ووصلت بالأنظمة المالية العالمية. لقد ألزم حوالي ٤,٢ مليون دولار لهذا المشروع.^(٥٠٨)

الجدول ٢-٣٤ يقدم مزيداً من المعلومات حول حصيلة هذا المشروع.

<p>التحويل الإلكتروني للأموال</p> <ul style="list-style-type: none">● حوالي مليار دولار نقداً تم تحويلها من ساحة المعركة منذ بداية سياسة التحويل الإلكتروني الإلزامي للأموال للقيادة المشتركة للعقود في العراق (JCC-I) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.● حوالي ٥٠ بالمئة من هذه المدفوعات الإلكترونية ذهبت إلى المصارف العراقية.● شغل فريق العمل مركز مساعدة التحويل الإلكتروني للأموال بالعراقيين لتسهيل المدفوعات إلى مقاولي الدولة المضيفة كوسيلة لدعم سياسة المدفوعات الإلكترونية السريعة عبر المصارف العراقية الخاصة.	<p>التحويل الإلكتروني للأموال</p>
<p>إشياء الكونسروتيوم المالي وأجهزة نقاط البيع (P.O.S)</p> <ul style="list-style-type: none">● دعم فريق العمل، إنشاء مؤسسة "أموال" (AMWAL) وهي كونسورتيوم للخدمات المالية من المصارف العراقية الخاصة.● نشرت أموال ماكنات نقاط البيع في الفنادق الرئيسية، ومخازن السوق الحرة، ومخازن السجاد، والمخازن المتخصصة، والمطاعم في بغداد وأربيل والسليمانية.● تحصل أدوات نقاط البيع على المعاملات من بطاقات ماستر كارد وبطاقات ائتمان JCB وبطاقات الائتمان التي أصدرتها مؤخراً المصارف العراقية.● المصارف الأعضاء في "أموال" لديها الآن تراخيص لإصدار ماستر كارد مدينة وبطاقات ائتمان، وتصل ماكنة السحب الآلية ATM لديها بشبكات فيزا وماستر كارد، ممكنة المسافرين الدوليين من سحب الأموال من المصارف العراقية.	<p>إشياء الكونسروتيوم المالي وأجهزة نقاط البيع (P.O.S)</p>
<p>المصدر: استجابة فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٦.</p>	

إعادة الإعمار حسب المحافظات

انتخابات المحافظات

فرق إعادة إعمار المحافظات

نقاط سريعة حول المحافظات

كردستان

نينوى

التأميم

صلاح الدين

الأنبار

ديالى

بغداد

واسط

بابل

القادسية

كربلاء

النجف

المتن

ذي قار

ميسان

البصرة

القسم

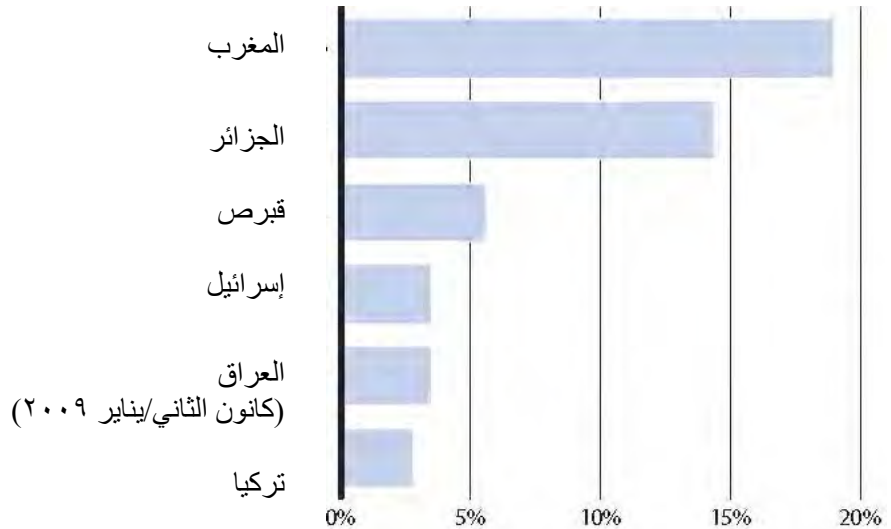
٣

انتخابات المحافظات

في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، استجاب العراقيون للدعوة إلى صناديق الاقتراع في أول انتخابات تجري في محافظات البلاد منذ ٢٠٠٥. ففي مناطق الاقتراع المحصنة التي كانت تحميها قوات الأمن العراقية، اقترح ٥١ بالمئة من الناخبين المسجلين ممثلهم لمجالس المحافظات^(٥٠٩). الإجراءات الأمنية، بما فيها المتخذة على الطرقات، والمعابر الحدودية، وإغلاق المطارات أثبتت فعاليتها في الحد من أعمال العنف ومن أية أعمال قد تساهم فعلاً في تعطيل العملية الانتخابية. لم يُبلغ عن أية هجمات كبيرة في كافة أنحاء البلاد^(٥١٠) وأثبتت الانتخابات القدرة المتزايدة للعراقيين على إدارة عملية انتخابية واسعة النطاق، وعلى تنفيذ إجراءات أمنية فعّالة ومكافحة عمليات تزوير الانتخابات. ومن بين بلدان المنطقة التي جرت فيها انتخابات مؤخراً، كان العراق البلد الأقل نسبة في عدد صناديق الاقتراع المعلن عنها غير صالحة (الشكل ١-٣).

الشكل ١-٣

بطاقات اقتراع غير صالحة في الشرق الأوسط وانتخابات جرت بعد حصول نزاعات



المصدر: الحكومة العراقية، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات www.ihec.ig/arabic، ترجمة المفتش العام، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٤، المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، www.ifes.org، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٤.



مواطن عراقي يعرض إصبعه البنفسجي بعد التصويت

بالإشارة إلى بقع الحبر على الأصابع التي ترمز إلى العراق الديمقراطي، أعلن نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي أن "الأصابع البنفسجية عادت لتبني العراق".^(٥١١) لقد تنافس ما مجموعه ١٤٤٣٠ مرشحاً و ٤٤٠ حزباً سياسياً على مقاعد مجالس المحافظات في ١٤ من محافظات العراق ال ١٨.^(٥١٢) المحافظات التي تُشكّل إقليم كردستان (دهوك، اربيل، والسليمانية) ومحافظة التأميم الغنية بالنفط التي تشهد صراعاً بين الأكراد والعرب والترکمان تنتظر اجراء انتخاباتها. للاطلاع على التوزيع العرقي والطائفي على المحافظات، انظر الشكل ٣-٢.

عملية انتخابات مجالس المحافظات

مجالس المحافظات تنتخب قادة المحافظات ورؤساء مجالس المحافظات ويفوز الذي يحصل على الأكثرية.^(٥١٣) بظل قانون سلطة المحافظات، تقوم المجالس بسن قوانين المحافظات وتخصص التمويلات للمشاريع العامة. ويستطيع المجلس والمحافظ تعيين او فصل الموظفين الأمنيين المحليين^(٥١٤)، وبظل القانون أيضاً، يجب تعيين ١٤ لجنة مجلس للإشراف على الإدارة العامة في عدد من القطاعات، بما فيها المياه، المجاري الصحية، الطاقة، إعادة الإعمار، المالية، الموازنة، العقارات واللوجستيات.^(٥١٥) جرت المصادقة على نتائج انتخابات مجالس المحافظات بنهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٩، وبدأت المجالس بالانعقاد في الأسبوع الثاني من نيسان/أبريل.^(٥١٦)

الشكل ٢-٣
التوزيع العرقي الطائفي في المحافظات



* محافظات لم تتم فيها الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

المصدر: استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، في ٢٩/٣/٢٠٠٩.

انتخابات المحافظات

وافقت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) على ترشيح مرشحين ل ٤٤٠ حزباً سياسياً لانتخابات المحافظات في العام ٢٠٠٩. وبعض هذه الأحزاب ممثل في الكتل السياسية ال ٣٦ التي حازت هي أيضاً على موافقة الهيئة المذكورة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨^(٥١٧).

الجدول ٣-١

عدد المقاعد والمرشحين، بحسب المحافظات

عدد المرشحين		عدد المقاعد	المحافظة	المجموع
الذكور	الإناث			
٤٠٩	٣٠١	٣٧	نينوى	الشمال
٥٨٧	٤٢٥	٢٨	صلاح الدين	
٥٤٣	٤٠١	٢٩	الانبار	الوسط
٦٣٨	٤٦٢	٢٩	ديالى	
٢٤٥٥	١,٧٦٥	٥٧	بغداد	
١٢٣٠	٩٠٥	٢٨	واسط	
١٤٤٩	١,٠٦٣	٣٠	بابل	
٨٨٨	٦٥٣	٢٨	القادسية	
١١٩٢	٨٦١	٢٧	كربلاء	
١٠٦٨	٧٨٧	٢٨	النجف	الجنوب
٨٨٠	٦٤٠	٢٦	المتن	
١٠٦٩	٧٧٩	٣١	ذي قار	
٧٣٦	٥٣٩	٢٧	ميسان	
١٢٨٧	٩٣٨	٣٥	البصرة	
١٤,٤٣١	١٠,٥١٩	٤٤٠		المجموع

ملاحظة: كردستان والتأميم لم تجر فيها انتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

المصدر: الحكومة العراقية، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihc.gov.iq/arabic، ترجمة المفتش العام، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٥.

قبل إقرار قانون سلطات المحافظات، كان لكل محافظة ٤١ مقعداً في مجلس كل محافظة، باستثناء بغداد التي يضم مجلسها ٥١ مقعداً. أما الآن، فقد أصبح عدد مقاعد كل مجلس محدد بحسب عدد سكان المحافظة، على أساس ٢٥ مقعداً زائداً مقعد واحد لكل ٢٠٠ ألف مواطن فوق ٥٠٠ ألف^(٥١٨) للاطلاع على المزيد من التفاصيل راجع الجدول ٣-١.

إعادة الإعمار حسب المحافظات

بظل قانون انتخابات المحافظات للعام ٢٠٠٨، يتوجب تمثيل الاقليات في ثلاث من المحافظات العراقية^(٥١٩) في بغداد، مقعد للمسيحيين وآخر للمندائيين. وفي نينوى ثلاثة مقاعد للشبك وآخر لليزيديين، إضافة إلى مقعد واحد للمسيحيين في البصرة. كما أنه يجب ان تكون نسبة ٢٥ بالمئة على الأقل من المرشحين المنتخبين هم من النساء^(٥٢٠).

نتائج انتخابات المحافظات

شارك أكثر من ٢٠٠ ألف مراقب محلي و ٤٠٠ مراقب دولي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا، في مراقبة العملية الانتخابية. كما أن الجامعة العربية واليابان وبعثات دولية أخرى في العراق نشروا مراقبين في ٧ آلاف مركز اقتراع في جميع أنحاء العراق^(٥٢١) وشكلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) فريق اقتراع مؤلف من ١٩ شخصاً لتزويد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) بتوصيات حول مواضيع مختلفة، مثل اللوجستيات وعمليات التوظيف والتدريب وإدخال البيانات والشكاوى والاتصال بالشعب والتنسيق والأمن^(٥٢٢). كما زودت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومكاتب انتخابات المحافظات ال ١٨ التابعة لها بما قيمته ١٠٠ مليون دولار من التدريب والتوجيه^(٥٢٣) دعم أميركي إضافي للانتخابات قدمته السفارة الأميركية في بغداد، والقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNFI)، ومنظمات غير حكومية بما فيها المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، ومجلس الأبحاث والتبادل الدولي، والمعهد الوطني للديمقراطية والمعهد الدولي الجمهوري^(٥٢٤).

الجدول ٣-٢

نسبة المرشحين الفائزين، بحسب الطوائف والاثنية

المحافظة	شيعية	سنة	علماني/معتدل	مسيحي	كردي	شبك	يزيدي	مندائي
الشمال	نينوى	٥٩,٥		٢,٧	٣٢,٤	٢,٧	٢,٧	
	صلاح الدين	٧,٢	٥٣,٦	٢٥	١٤,٣			
الوسط	الانبار	٦,٩	٨٦,٢	٦,٩				
	ديالى	١٧,٢	٥١,٧	١٠,٣	٢٠,٧			
	بغداد	٦٨,٤	١٩,٣	٨,٨			١,٨	
	واسط	٧٨,٦	١٠,٧	١٠,٧				
	بابل	٦٣,٣	٢٣,٣	٩,٧				
	القادسية	٨٢,١	٧,١	١٠,٧				
	كربلاء	١٠٠						
	النجف	٧٨,٦	٢١,٤					
الجنوب	المتنى	٥٧,٧	٤٢,٣					
	ذي قار	١٠٠						
	ميسان	١٠٠						
	البصرة	٨٥,٧	٥,٧	٥,٧	٢,٩			

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. كردستان وتأميم لم تجر فيهما انتخابات في كانون الثاني/يناير.

المصدر: الحكومة العراقية، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.ir/arabic ترجمة المقتش العام، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/٩.



امرأتان متوجهتان إلى مركز الاستفتاء في بابل (صورة من القوات المتعددة الجنسيات في العراق)

للاطلاع على نتائج الانتخابات بحسب الطوائف راجع الجدول ٣-٢.

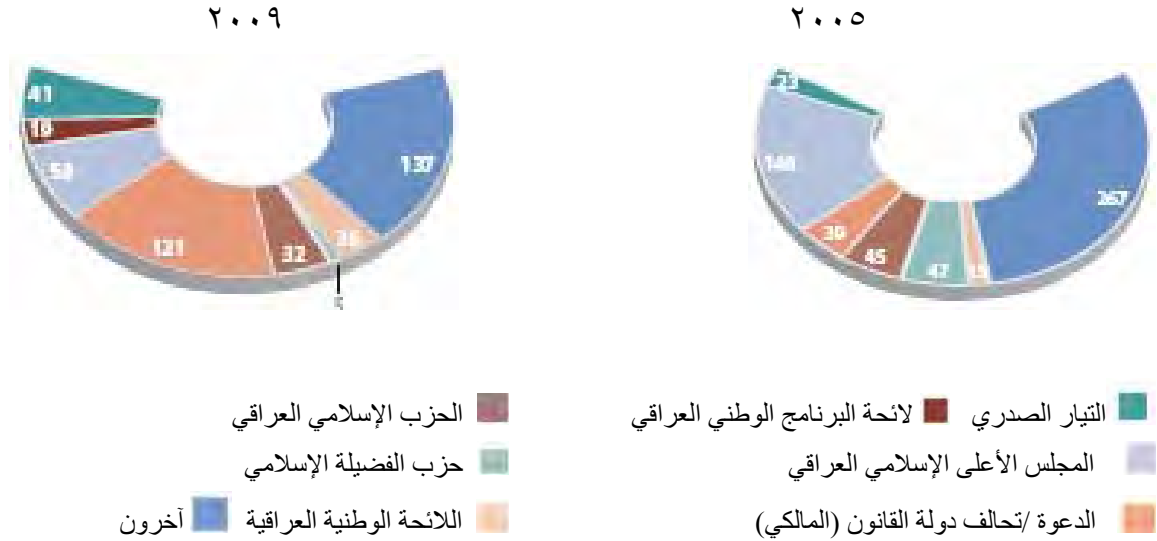
انتخابات العام ٢٠٠٥ مقارنة بانتخابات العام ٢٠٠٩

سجّلت نتائج انتخابات المحافظات للعام ٢٠٠٩، نقلة مهمة في المناخ السياسي العراقي منذ العام ٢٠٠٥. فتحالف دولة القانون بقيادة المالكي، سيطر في انتخابات ٢٠٠٩، محققاً الفوز في ٦ محافظات من أصل ١٤ محافظة (بابل، بغداد، البصرة، ذي قار، القادسية وواسط)، وفي ميسان المثنى والنجف، وصل تحالف دولة القانون متعادلاً مع المجلس الأعلى الإسلامي العراقي المدعوم من إيران (ISCI). وبعيداً عن هذه المآزق، وعلى عكس الانتصارات الواضحة في ٧ محافظات من أصل ١٤ محافظة في عام ٢٠٠٥، فشل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في تحقيق أغلبية بمفرده في أي من المحافظات في العام ٢٠٠٩.

شهدت محافظة بغداد، بشكل خاص، تغييراً سياسياً كبيراً في العام ٢٠٠٩. وحصل تحالف دولة القانون بقيادة المالكي على ٢٨ مقعداً من أصل ٥٧ في مجلس المحافظة وحل تحالف جبهة التوافق العراقية السنية (NAC) في المرتبة الثانية بفارق كبير بحصوله على ٧ مقاعد فقط. واحتفظ المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بثلاثة مقاعد في هذه الانتخابات، وهو سقوط كبير عن العام ٢٠٠٥ عند ما فاز بـ ٢٨ مقعداً من أصل ٥١. وبشكل ملحوظ، حقق اتباع السيد مقتدى الصدر، رجل الدين المعادي للولايات المتحدة، نتائج متواضعة في انتخابات العام ٢٠٠٩. التيار الصدري، المنافس القديم لحزب المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، لم يؤمن إلا مقعداً واحداً في انتخابات العام ٢٠٠٥. ارتفع هذا العدد إلى ٥ في الانتخابات التي جرت مؤخراً، وهو ما يعادل تقريباً ٩ بالمئة من إجمالي عدد المقاعد.^(٥٢٥) للاطلاع على نتائج الانتخابيين، انظر الشكل ٣-٣.

الشكل ٣-٣

نتائج الانتخابات بحسب الأحزاب، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩.

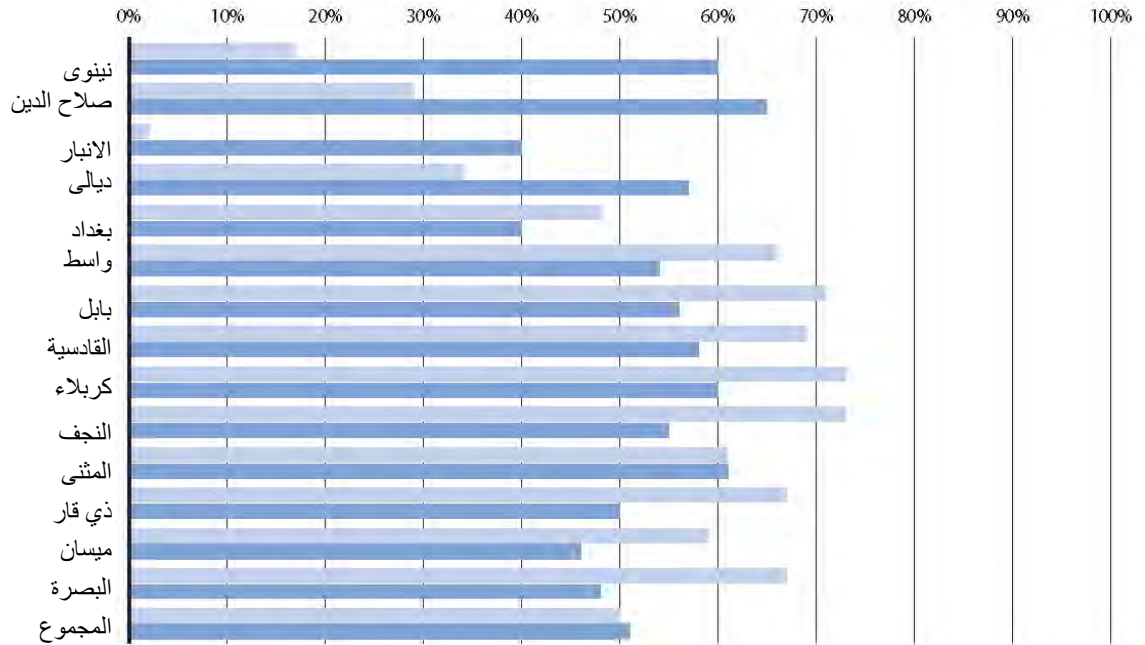


ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. محافظة كردستان ومحافظة التأميم لم تجر فيها الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. في العام ٢٠٠٥ أعطيت كل المحافظات ٤١ مقعداً باستثناء بغداد (٥١ مقعداً). في العام ٢٠٠٥، كان المالكي قائد حزب الدعوة، لكنه أصبح في العام ٢٠٠٩ قائد حزب تحالف دولة القانون.

المصدر: الحكومة العراقية، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.ig/arabic ترجمة المفتش العام، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/٩.

الشكل ٣-٤

نتائج الانتخابات في العام ٢٠٠٥ مقارنة مع العام ٢٠٠٩



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. مع ان الانتخابات أجريت في العام ٢٠٠٥ في محافظتي كردستان والتأميم لكنها لم تجر في العام ٢٠٠٩ ولم تشملها اللائحة. تتضمن النتائج الإجمالية، المحافظات ال ١٤ التي جرت فيها الانتخابات.

المصدر: الحكومة العراقية، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.ig/arabic ترجمة المفتش العام، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٢٠. وزارة الخارجية، تقرير وضع العراق، تاريخ ٢٠٠٩/٢/٤. صفحة ٦.



منظر لداخل قاعة محكمة الرصافة في بغداد

لاحظ رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ان انتخابات ٢٠٠٩ للمحافظات أتت بمجموعة أوسع وأكثر تنوعاً من الأحزاب السياسية والتحالفات والمرشحين، ويعود ذلك في جزء منه إلى غياب المقاطعة الطائفية-السياسية التي كانت قد أثرت في انتخابات سابقة، إضافة إلى ذلك، أتاح وجود لائحة الاقتراع الجديدة المركبة للعراقيين بانتقاء مرشحهم المفضل ولائحة حزب هذا المرشح- على عكس نظام اللائحة المغلقة الذي طُبّق في انتخابات العام ٢٠٠٥، الذي سمح للمقترعين اختيار حزبهم المفضل فقط لتقوم بعد ذلك الأحزاب الفائزة بانتقاء ممثليهم. لقد حسن النظام الجديد خيارات المقترع، لكنه زاد من ناحية أخرى، تعقيدات العملية الانتخابية، ما أدى إلى إرباك بعض الناخبين.^(٥٢٦)

لمنع تلاعب المقترعين، وُضعت لوائح منفصلة للمقترعين في كل مركز اقتراع، بما يُشبه النظام المعمول به في الولايات المتحدة، وهذا ما جنّب قيام الأفراد بالاقتراع في أكثر من مركز اقتراع. خلال انتخابات ٢٠٠٥، كان تسجيل المقترعين مركزياً (أي ان عدة مراكز اقتراع يمكن ان تستلم نفس لائحة الأسماء من منطقة عامة)، ما أتاح للأفراد بالاقتراع عدة مرات في مراكز انتخابية متعددة.^(٥٢٧)

كان عدد الذين اقترعوا في انتخابات ٢٠٠٩ على مستوى البلاد بأكملها أقل من انتخابات ٢٠٠٥، علماً أن عدد المحافظات هذه السنة كان أقل بأربعة (دهوك، اربيل، السليمانية والتأميم). وفي انتخابات العام ٢٠٠٩ كانت نسبة المقترعين ٥١ بالمئة أو ٧,٥ مليون من اصل ١٤,٩ مليون ناخب مسجل في ١٤ محافظة. أما في انتخابات العام ٢٠٠٥، فبلغت النسبة ٥٨% من العراقيين او أكثر من ٨ ملايين من اصل ١٤ مليون ناخب مسجل في ١٨ محافظة.^(٥٢٨) أفادت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) ان ضوابط مكافحة الاحتيال والتزوير وتذبذب عدد السكان العراقيين المهجرين، يمكن ان يكون قد اثر بهذه الإحصاءات.^(٥٢٩)

في مقارنة مباشرة للمحافظات الأربع عشرة التي اشتركت في الانتخابات في العام ٢٠٠٥ وفي العام ٢٠٠٩، يتبين ان هناك زيادة فعلية بأكثر من ١ بالمئة.^(٥٣٠) للاطلاع على إحصاءات الناخبين المسجلين في المحافظات، انظر الشكل ٣-٤.

فِرَق إعادة إعمار المحافظات

تشكلت فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRT) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من أجل تشجيع المبادرة المحلية في جميع أنحاء العراق.^(٥٣٠) تقوم فِرَق إعادة إعمار المحافظات أيضاً بتقييم التقدم في المحافظات على صعيد خمس فئات وهي: نظام الحكم، التنمية السياسية، المصالحة، التنمية الاقتصادية وحكم القانون، وذلك باستخدام نموذج نضوج القدرات (CMM).^(٥٣٢) بشكل عام، يستخدم نموذج نضوج القدرات مؤشرات محددة لتقييم العمليات التنظيمية.^(٥٣٣) بالنسبة للعراق، يقيّم نموذج نضوج القدرات تقدم المحافظات في اتجاه الاعتماد الذاتي.^(٥٣٤)

بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وفقاً لتقييم فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRT)، شهدت المحافظات تحسناً في عمليات التنمية السياسية والاقتصادية، مع ظهور أكبر تحسن في فئة التنمية السياسية. وإجمالاً، نجحت ست محافظات في تقييم الأداء في تلك الفئة وبقيت على مسافة خطوة واحدة من الاعتماد الذاتي. مع ذلك، وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٩، وصلت محافظتان فقط إلى حالة الاعتماد الذاتي في أية فئة. منذ أكثر من عام مضى، وصلت محافظة المثنى إلى حالة الاعتماد الذاتي في فئة المصالحة، وفضلت محافظة واسط من البداية إلى حالة الاعتماد الذاتي في نفس الفئة في سنة واحدة فقط.^(٥٣٥)

في العام المنصرم، تحسنت محافظة كربلاء في كل الفئات الخمس. وحققت كل من محافظتي ديالى وميسان أقل تقدم فهما متأخرتان عن كل المحافظات الأخرى، بحيث ان كل منهما حققت مرتبة استدامة واحدة.^(٥٣٦)

يبين الشكل ٣-٥ تقدم المحافظات في كل من هذه الفئات في الفترة الواقعة بين شباط/فبراير ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩.

صدر المفتش العام أربعة تقارير توقيف حول فِرَق إعادة إعمار المحافظات محدداً نقصاً في التحديد الواضح للأهداف ولمعايير الإدارة.^(٥٣٧) ففي تقرير صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ابرز المفتش العام إجراءات اتخذها مكتب شؤون المحافظات (OPA) من أجل تحسين الأهداف ومعايير الأداء. وفي تقريره الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ركّز المفتش العام مبدئياً على كلفة تشغيل فِرَق إعادة إعمار المحافظات الافرادية وكلفة مجمل البرنامج. علم المفتش العام باكراً ان الوكالات المنخرطة لا يطلب منها ان تقوم باحتساب اكلاف فرقها الافرادية واكلاف البرنامج ككل بشكل منفصل. نتيجة لذلك عدّل المفتش العام أهداف التقرير الصادر لربع السنة هذا من أجل تحديد فئات كلفة البرنامج الكبرى، تقدير اكلاف البرنامج باستخدام معلومات الكلفة المتوفرة وتقييم مدى جدوى وفائدة متابعة اكلاف فِرَق إعادة إعمار المحافظات.

تبيّن للمفتش العام أنه على الرغم من أنه غير مطلوب رسمياً متابعة أكلاف فرق إعادة إعمار المحافظات، تمكنت وزارة الدفاع ووزارة الخارجية من تحديد بعض الأكلاف الكبرى لعمليات فرقها لإعادة إعمار المحافظات في الفئات التالية: الأمن، الرواتب، المعيشة، والعمليات. لم يشمل المفتش العام كلفة البرامج التي تديرها فرق إعادة إعمار المحافظات. باستخدام تلك المعلومات، قدر المفتش العام كلفة فرق إعادة إعمار المحافظات للسنة المالية ٢٠٠٨ في العراق بأنها كانت على الأقل ٣٧٣ مليون دولار. ومع ذلك، فإن هذا التقدير كان أقل من الكلفة الإجمالية لأن وزارة الخارجية قدمت خدمات أمنية وموظفين لم يشملها التقدير.

لا تتوفر بيانات كاملة حول أكلاف تشغيل فرق إعادة إعمار المحافظات لأن وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، المساهمان الأكبر، غير مطلوب منهما فصل أكلاف فرق إعادة إعمار المحافظات عن أكلافها التشغيلية الخاصة. نتيجة لذلك، ليس لدى أي من الوزارتين عملية لاحتساب أكلاف فرق إعادة إعمار المحافظات بشكل منفصل. قال موظفو كل من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، انه بذل مجهود إضافي، يمكن استخدام أنظمتها المالية الموجودة حالياً لمتابعة وتحديد معظم أكلاف فرق إعادة إعمار المحافظات. كما وافقوا على ان بيانات أكلاف هذه الفرق ستكون مفيدة للمدراء لوضع الموازنة وعمليات أخذ القرارات الأخرى المتعلقة ببرنامج فرق إعادة إعمار المحافظات.

استنتج المفتش العام ان برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات هو جهد مدني-عسكري كبير بين الوكالات، ويمكن ان ينمو ويستمر استخدامه في عمليات إعادة إعمار محتملة أخرى.

الشكل ٣-٥

تقييم النضوج لدى فرق إعادة إعمار المحافظات



المصدر: استجابة مكتب شؤون المحافظات لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٧.

لكنه من غير المطلوب من الوكالات الأميركية ان تحتسب اكلاف فرقها لإعادة إعمار المحافظات، لذلك، لا تتم متابعة هذه الاكلاف روتينياً. بعد أن تقوم السفارة الأميركية في بغداد بتسوية العمليات، من المهم تطبيق معايير المحاسبة الحكومية على فرق إعادة إعمار المحافظات، للمساعدة في وضع الموازنة وفي اتخاذ القرارات الأخرى. أكثر من ذلك، قد تكون البيانات التاريخية لفرق إعادة إعمار المحافظات مفيدة في تخطيط وتنفيذ عمليات إعادة إعمار أخرى بواسطة فرق مشابهة. تبدو الأنظمة المالية لوزارة الدفاع من الآن ذات قدرة على متابعة فئات الاكلاف الكبرى مع ان فئات الاكلاف الأخرى، مثل كلفة موظفي وزارة الخارجية والتحرك الأمنية وبعض اكلاف وزارة الدفاع قد تكون أصعب للمتابعة، وبالتالي يمكن تقديرها على مستوى تراكمي.^(٥٣٨)

لقطات سريعة حول المحافظات

تنتخب كل محافظة من المحافظات العراقية الـ ١٨ مجلس محافظة خاص بها، ورغم ان معظم الخدمات العامة تقدمها الوزارات المركزية، تتلقى المحافظات أيضاً مخصصات منفصلة لموازنتها. كما وتقوم الولايات المتحدة بتمويل مشاريع لدعم المحافظات الإفرادية. يبين الجدول ٣-٣ مقارنة للمحافظات وفقاً لعدة مؤشرات منها عدد السكان، التمويلات والأمن. للاطلاع على مراجع اللقطات السريعة للمحافظات، يرجى مراجعة الملاحظات في نهاية التقرير.

المحافظة	إحصائيات السكان			التمويل الأميركي للمحافظات لكل فرد			
	عدد السكان ^(١)	المهجرون في الداخل ^(٢)	السكان العائدون ^(٣)	العاطلون عن العمل في ٢٠٠٨ ^(٤)	أكلاف مشاريع	أكلاف مشاريع	أكلاف مشاريع
الشمال	٣,٨٧٨,٠٠٠	غير متوفر	غير متوفر	١٦,٧%	\$١٥٨,٠٧	\$٢٢,٩٥	\$٢٥,٧٠
الوسط	١,٤٢٧,٠٠٠	١٤٦,٩٠٧	١٨,٦٠٦	١٧,٤%	\$٣٦٤,٨٣	\$٧٢,٢١	\$٢٩٧,٢٥
الجنوب	١,٤٢٧,٠٠٠	٦٣٢,٧٦٢	٣٧,٢٩٦	١٩,٠%	\$٣٥٠,٠٠	\$١٣,٣٤	\$١٦٠,٧٣
الشمالية الغربية	١,٤٢٧,٠٠٠	٦٣٢,٧٦٢	٣٧,٢٩٦	١٩,٠%	\$٣٥٠,٠٠	\$١٣,٣٤	\$١٦٠,٧٣
الشمالية الشرقية	١,٤٢٧,٠٠٠	٦٣٢,٧٦٢	٣٧,٢٩٦	١٩,٠%	\$٣٥٠,٠٠	\$١٣,٣٤	\$١٦٠,٧٣
الجنوبية الغربية	١,٤٢٧,٠٠٠	٦٣٢,٧٦٢	٣٧,٢٩٦	١٩,٠%	\$٣٥٠,٠٠	\$١٣,٣٤	\$١٦٠,٧٣
الجنوبية الشرقية	١,٤٢٧,٠٠٠	٦٣٢,٧٦٢	٣٧,٢٩٦	١٩,٠%	\$٣٥٠,٠٠	\$١٣,٣٤	\$١٦٠,٧٣
الشمالية الغربية	١,٤٢٧,٠٠٠	٦٣٢,٧٦٢	٣٧,٢٩٦	١٩,٠%	\$٣٥٠,٠٠	\$١٣,٣٤	\$١٦٠,٧٣
الشمالية الشرقية	١,٤٢٧,٠٠٠	٦٣٢,٧٦٢	٣٧,٢٩٦	١٩,٠%	\$٣٥٠,٠٠	\$١٣,٣٤	\$١٦٠,٧٣
الجنوبية الغربية	١,٤٢٧,٠٠٠	٦٣٢,٧٦٢	٣٧,٢٩٦	١٩,٠%	\$٣٥٠,٠٠	\$١٣,٣٤	\$١٦٠,٧٣
الجنوبية الشرقية	١,٤٢٧,٠٠٠	٦٣٢,٧٦٢	٣٧,٢٩٦	١٩,٠%	\$٣٥٠,٠٠	\$١٣,٣٤	\$١٦٠,٧٣

- (أ) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٩.
- (ب) عدد المهجرين بمن فيهم المهجرين بالداخل واللاجئين بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٧.
- (ج) عدد المهجرين العراقيين من منازلهم الذين عادوا إلى محافظاتهم بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٧.
- (د) عدد العاطلين عن العمل في كردستان تم احتسابه اعتماداً على أعداد السكان بحسب السفارة الأميركية والنسب المئوية بحسب مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية. استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٩.
- (هـ) استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى لطلب المفتش العام للبيانات، بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢. يشمل فقط المشاريع الجارية والمنجزة. كلفة المشاريع الإجمالية لمختلف صناديق التمويل هي كما وردت في تقارير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، وهي لا تمثل الإلزامات الفعلية أو الانقافات. الأرقام تتأثر بالتدوير. مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، المعيار العالمي، ٢٠٠٩/١/٤.



صياد سمك عراقي يدفع بقاربه بعيداً عن الشاطئ للبدء برحلة صيد السمك اليومية



أصحاب المخازن يبيعون الخضار في سوق بغداد

إعادة الإعمار حسب المحافظات

الأمن		التمويل الدولي			التمويل العراقي		المخصصات المعدلة
مجموع الهجمات من	مجموع الهجمات	الاتفاقيات (ملايين	الالتزامات (ملايين	أكلاف المشاريع	النسبة المئوية من	اتفاقيات الموازنة	للعام ٢٠٠٨
مجموع الهجمات من	من ٢٠٠٨/١٠/١	الدولارات) (ب)	الدولارات) (ج)	(ملايين الدولارات)	المخصصات المنقفة	الرأسمالية والدفعات	(ملايين الدولارات)
٢٠٠٩/١/١ حتى	٢٠٠٨/١٠/١ حتى			(٣)	والمدفوعة مقدماً	المقدمة (ملايين	(٤)
(٢٠٠٩/٣/٢٠) (د)	٢٠٠٨/١٢/٣١ (هـ)					الدولارات	
١	٣	\$٧٣١,٨١	\$١,٠٤٢,٠٧	\$١,٩٨٩,٨٣	%١٠٠	\$٣,٧٠٢,١٠	\$٣,٧٠١,٤٩
٢١٩	٥١١	\$٥١٧,٤١	\$٥٥٧,٩٠	\$٦٩٩,٤٤	%٣٦,٦	\$١٩٧,١١	\$٥٣٨,٤٣
٧٣	١٨٤	\$٥٠٣,٤٥	\$٧٣٩,٩٧	\$٨٩٠,٦٧	%٣٧,٩	\$١٠٨,١٩	\$٢٨٥,٥٢
١٣٨	٣٠٨	\$٥٥٧,٧٦	\$٦٤٨,٩٥	\$٧٦٦,٠٤	%٤٦,١	\$١١٢,٢٥	\$٢٤٣,٤٧
٥٣	١٦٢	\$٤١٧,٣٧	\$٥٤٠,٢٨	\$٦٦١,٦٤	%٥٤,٤	\$١٩٩,٦٨	\$٣٦٧,١٥
١٢٣	٢٥١	\$٥٤٩,٩٢	\$٦٣٤,٢٨	\$٧٤٥,١٨	%٢٨,٢	\$١٢٤,٨١	\$٤٤٣,١١
٢٩٣	٧١٣	\$٢,٨١٨,١٦	\$٣,٧٨٢,٣٠	\$٤,٠٩١,٥٥	%٤٦,٨	\$٦٧٠,٦٦	\$١,٤٣٣,٥٢
٨	٩	\$٢٦٤,٢٥	\$٢٦٩,٩٤	\$٤٠٠,٦٤	%٥٣,٨	\$١١٧,١٦	\$٢١٧,٥٩
١٧	٦٢	\$٢٠٠,٨١	\$٢٧٢,٤٦	\$٥١٢,٣٧	%٦٣,٥	\$٢٥٩,٨٣	\$٤٠٩,٠٦
٢	٩	\$١٣٢,٠٨	\$١٨٩,٩٧	\$٥٠٠,٤٤	%٣١,٥	\$٧٥,٦٧	\$٢٤٠,٤٥
١	٠	\$١٢٢,٩٧	\$١٤٠,٨١	\$٣٣٦,٤٢	%٨٥,٣	\$١٣٩,٨٦	\$١٦٤,٠٣
١	٢	\$١٦٨,٢٦	\$٢١٥,٦٢	\$٤٤٦,٤٦	%٧٥,٧	\$٢٤٨,٤١	\$٣٢٨,١٨
١	١	\$٤٦٣,٥٦	\$٤٩٢,٥٧	\$٨٩٩,٩٧	%٢٦,٨	\$٦٠,٧٧	\$٢٢٦,٩٤
٤	٧	\$٥٣٦,٧٨	\$٩٨١,٥٥	\$١,٤٣٣,٥٧	%٣٣,١	\$١٢٤,٨٤	\$٣٧٧,٠٩
٢٤	٣٩	\$٢٠٨,٧٠	\$٢٤٤,٥٩	\$٥٠٢,٩٧	%٨٦,٤	\$١٦٨,٠٩	\$١٩٤,٥٩
١١	١١	\$١,٩٣٠,٣٢	\$٢,٥١٠,٤٦	\$٢,٨٢١,٤٣	%٤٣,٥	\$٢٨٧,٣٧	\$٦٦٠,٠٤

- (و) بدءاً من ٢٠٠٨/١٢/٣١. استجابة وزارة الخارجية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، تاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤.
- (ز) مبلغ ١,٨٥ مليار دولار إضافي تم توزيعه في كافة أنحاء العراق مع ٦٧ مليون دولار غير مخصصة و ١٩٩ مليون دولار غير محددة. مؤسسة وزارة التخطيط والإعمار، مجلس مراجعة الاستراتيجية العراقية، "تقرير مساهمات المانحين من أجل جهود إعادة الإعمار حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨"، ٢٠٠٨/٩/٣٠، صفحة ٢٤.
- (ح) مبلغ ١,٥٨ مليون دولار تم توزيعه في كافة أنحاء العراق مع ٢,١ مليون غير مخصصة و ١٩٤ مليون دولار غير محددة. مؤسسة وزارة التخطيط والإعمار، مجلس مراجعة الاستراتيجية العراقية، "تقرير مساهمات المانحين من أجل جهود إعادة الإعمار حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨"، ٢٠٠٨/٩/٣٠، صفحة ٢٤.
- (ط) مبلغ ١,٢٥ مليون دولار تم توزيعه في كافة أنحاء العراق مع ٩,٢ مليون غير مخصصة و ١٩٤ مليون دولار غير محددة. مؤسسة وزارة التخطيط والإعمار، مجلس مراجعة الاستراتيجية العراقية، "تقرير مساهمات المانحين من أجل جهود إعادة الإعمار حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨"، ٢٠٠٨/٩/٣٠، صفحة ٢٤.
- (ي) مجموع الهجمات التي حدثت ضمن المحافظة من ٢٠٠٨/١٠/١ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١. استجابة قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة الأميركية (CENTCOM) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٠.
- (ك) مجموع الهجمات التي حدثت ضمن المحافظة من ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠٠٩/٣/٢٠، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

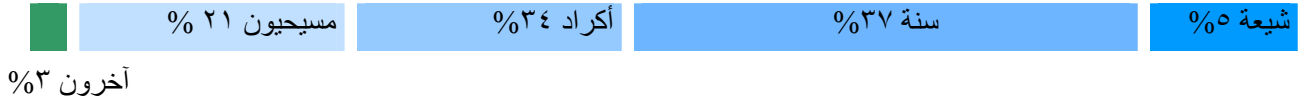
کردستان



السكان^(أ): ٣,٩ مليون

مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٥٤٥

مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٣,٧٠١,٤٩٩ مليون دولار



بناء مستشفى الطوارئ في مدينة أربيل^(د)

- ألزمت: ١٢,٦٥٦,٦٢٩ دولار (صندوق دعم الاقتصاد)
- أنفقت: ٢,٧٦٦,٤٥٤ دولار
- كلفة المشروع حتى الإنجاز: ٩,٨٩٠,١٧٤ دولار
- تاريخ الإنجاز المقدر: ٢٠٠٩/١٢/٤



بناء مستشفى طوارئ في مدينة أربيل

سيؤمن مستشفى الطوارئ في مدينة أربيل حوالي ١٠٠ سرير إضافي إلى مرافق الطوارئ الموجودة في المدينة. تشمل كلفة المشروع ١,٧ مليون دولار لشراء معدات وإعداد خطة تدريب لتسعين يوم تغطي تشغيل وصيانة المرفق ومعداته.

مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة (ب) ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كلفة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كلفة المشاريع الجاري تنفيذها	
٧٨	\$٢١٣,٠٢	١	\$٠,١٠	الكهرباء
١٩٧	\$١١,١٥	-	-	البنية التحتية العامة
٢	\$٠,٠٨	-	-	الغاز والنفط
٤٤	\$٦,٢٣	٣	\$٠,٦٧	النقل والاتصالات
٢١٨	\$٢٣١,٩٣	٢	\$٥,٢٣	المياه والمجاري الصحية
٥٣٩	\$٤٦٢,٤١	٦	\$٥,٩٩	المجموع

بناء مستشفى طوارئ في مدينة زاخو (هـ)

- ألزمت: ٢,٦٢١,٦٨٧ دولار (صندوق دعم الاقتصاد)
- أنفقت: ١,٤٢٣,١٠٣ دولار
- كلفة المشروع حتى الإنجاز: ١,٩٧٧,٦٥٣ دولار
- تاريخ الإنجاز المقدر: ٢٠٠٩/٦/١٤



بناء مستشفى الطوارئ في مدينة زاخو

بناء مستشفى الطوارئ في زاخو سيؤمن لهذه المدينة (البالغ عدد سكانها مئة ألف نسمة تقريباً) المستشفى الوحيد للطوارئ. حالياً، تُنقل كل حالات الطوارئ إلى مستشفى طوارئ بعيد عن زاخو مسافة ٥٦ كيلو متر. إضافة إلى

بناء المستشفى سيقدم المشروع تدريباً فنياً لمدير المرفق وعمال الصيانة الدائمين للمحافظة على المرفق ومعداته.

البرنامج المتكامل للتشغيل والصيانة لشبكة إمداد المياه، دوكان-السليمانية (هـ)

- ألزمت: ٥,١٠٢,٧٠٠ مليون دولار
- أنفقت: لا شيء
- الكلفة الأولية المقدرة للإنجاز: ٥,١٠٢,٧٠٠ دولار
- تاريخ الإنجاز المقدر: ٢٠٠٩/١٢/١٧.



تفكيك مضخة توربينية عمودية في السليمانية

البرنامج المتكامل للتشغيل والصيانة سيؤمن برنامجاً حرجاً للاستدامة لشبكة إمداد المياه في دوكان-السليمانية، التي تسحب مياهها من بحيرة دوكان. لا يعمل نظام المياه الحالي إلا بنسبة ٤٠ بالمئة من قدرته، مما يقدم بضعة ساعات فقط من إمداد المياه يومياً. إن برنامج التشغيل والصيانة سيقدم تدريباً فنياً للإدارة الطويلة الأمد ودعمًا للموظفين العاملين في محطات الضخ الرئيسية الثلاثة لشبكة نظام مياه دوكان-السليمانية ومرافقها المساندة.



نينوى

السكان^(أ): ٢,٨٠ مليون نسمة

مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ١,٠٨٨

أكلاف المشاريع^(ب): ٣٠١,٠٤٣ مليون دولار

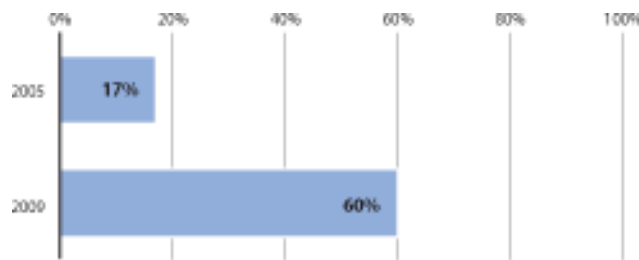
مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٥٣٨,٠٤٣ مليون دولار مليون دولار

١٠%	٣٥%	٤٠%	١٥%
مسيحيون	أكراد	سنة	شيعة

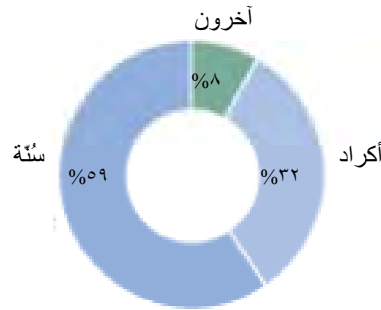
نتائج انتخابات نينوى^(د)

المقاعد	الحزب
١٩	لائحة الحدياء الوطنية
١٢	لائحة نينوى الأخوية
٣	الحزب الإسلامي العراقي
١	الشبيكي المستقل
١	لائحة عشتار الوطنية
١	حركة اليزيديين للإصلاح والتقدم
٣٧	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف (د)



آبار المياه الارتوازية (هـ)

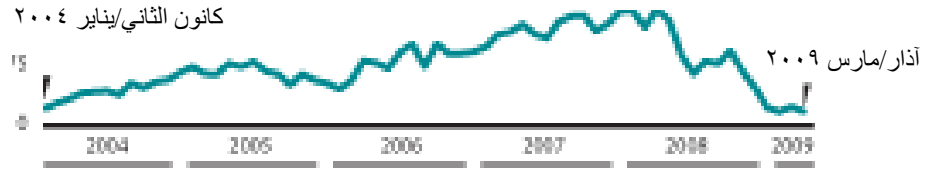
- ألزمت: ٢٨٨،١١٢ دولار (من صندوق الاستجابة السريعة)
- أنفقت: ٩٦،٠٠٠ دولار
- الكلفة الإجمالية حتى الإنجاز: ٢١٨،٠٠٠ دولار
- تاريخ الإنجاز المُقدَّر: ٢٠٠٩/٥.



حفر آبار المياه الارتوازية

استجابة للنقص في مياه الشرب ومياه الري، تقوم فرقة إعادة إعمار محافظة نينوى بحفر بئرين ارتوازيين في منطقة الكوش. ومنذ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، تم اختبار موقعي البئرين، على أساس دراسة لجيولوجية المنطقة. جرى اختبار نوعية المياه للتحقق من صلاحيتها للشرب. وزار أعضاء من فريق إعادة إعمار محافظة نينوى الموقع وفتشوا العمل وتكلموا مع المهندس المسؤول لإجراء تدريب على الوعي الصحي قبل إنجاز مشروع البئرين. إما تاريخ إنجاز هذا المشروع فهو مقدَّر لمنتصف أيار/مايو ٢٠٠٩.

مجموع الحوادث الأمنية حسب الأشهر (د)

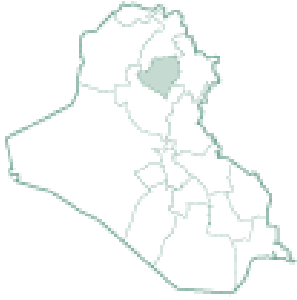


مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة (ب)

ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كافة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كافة المشاريع الجاري تنفيذها	
١١٠	\$١١٤,٧٣	٢	\$٢,٠٥	الكهرباء
١٢٣	\$٦,٩٧	-	-	البنية التحتية العامة
٢	\$٠,٠٨	-	-	الغاز والنفط
٣٢٧	\$٦٣,٨٥	٣	\$٠,٤٥	النقل والاتصالات
٥١٣	\$٩١,٠١	٨	\$٢٢,٢٩	المياه والمجاري الصحية
١,٠٧٥	\$٢٧٦,٦٤	١٣	\$٢٤,٧٩	المجموع

التأميم

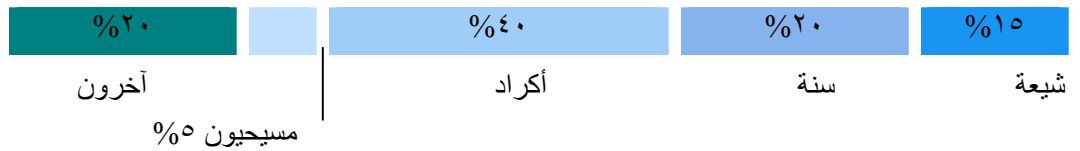


السكان^(أ): ١,١ مليون نسمة

مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٦٤٥

أكلاف المشاريع^(ب): ٦١٩,٧٦ مليون دولار

مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٢٨٥,٥٢ مليون دولار مليون دولار



خطوط تغذية الكهرباء المحددة تحت الأرض بقوة ١١ كيلوفولت في الواسط^(د)

- ألزمت: ٨٥٨,٠٠٠ دولار
- أنفقت: غير متوفرة
- تاريخ الإنجاز: ٢٠٠٩/٢
- الكلفة النهائية للمشروع: ٩٥٧,٥٦٠ دولار.



محطة التحويل في كركوك

كان الهدف من هذا المشروع زيادة اعتمادية النظام عن طريق تركيب واختبار أربعة خطوط تغذية تحت الأرض ضمن شبكة كهرباء مدينة كركوك. تستطيع خطوط الكهرباء الجديدة تحمل ٥٠ بالمئة من الحمل الكهربائي الذي تتحمله الخطوط القديمة، ويمكنها أيضاً توفير فرصة للنظام لنمو إضافي في السنوات القادمة. أكثر من ٢٠٠ ألف شخص يعيشون في المنطقة التي تخدمها الخطوط الجديدة هذه.

مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة (ب)

ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كافة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كافة المشاريع الجاري تنفيذها
١١٧	\$٣٢٤,٩٦	٣	\$٣٧,٣٢
١٤٩	\$٨,٤٧	-	-
٥٨	\$١٨٦,٩٦	-	-
٩٥	\$١٩,١٨	٥	\$١,١٨
٢٠٢	\$٤٠,٣٦	١٦	\$١,٣٢
٦٢١	\$٥٧٩,٩٣	٢٤	\$٣٩,٨٣

مراكز العناية الصحية الأولية (د)

أجرى المفتش العام تفتيشاً في محافظة التأميم في ربع السنة الحالي في مركزين للعناية الصحية الأولية في شيفاق حي مصلى وحي تيسين، اللذين تلقيا تمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). كان المركزان شغالين خلال عملية التفتيش، مما أظهر مسائل إنشائية بسيطة ومعدات لم تكن قيد الخدمة، وذلك إما لأنها لم توضع في الخدمة بعد أو لأن الموظفين لم يتلقوا تدريباً على تشغيلها بعد.



خارج ومدخل مركز العناية الصحية الأولية في شيفاق حي مصلى

المبادرة الأولى للمصالحة الاجتماعية في كركوك (٥)

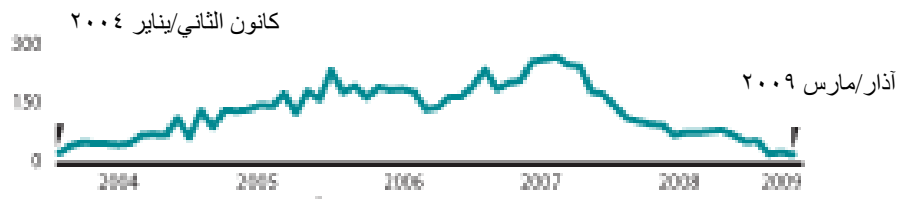
- كلفة المشروع حتى الإنجاز: ١,٩٠٠,٠٠٠ دولار
- تاريخ المنح: ٢٠٠٨/٨/٢٧
- تاريخ الإنجاز المقدّر: ٢٠٠٩/٩/١٨.

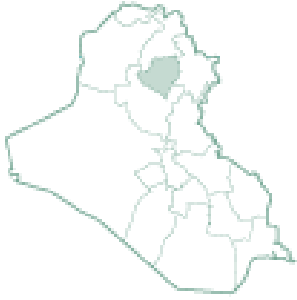


حديقة عامة في كركوك.

تهدف مبادرة المصالحة الاجتماعية في كركوك إلى خلق مساحات ترفيهية واسترخاء للمقيمين في مدينة كركوك البالغ عددهم أكثر من ٤٠٠ الف نسمة. يخطط المشروع، الممول من صندوق دعم الاقتصاد (ESF)/لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC) إلى تقديم المواد واليد العاملة والمعدات اللازمة لإقامة ١٣ حديقة عامة في المدينة. سوف تتضمن كل حديقة ساحة للعب ومنطقة للتخييم. منذ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، أنجز من المشروع نسبة ٢٠ بالمئة. يقوم المقاول ببناء السور الخارجي لثلاثة من الحدائق.

مجموع الحوادث الأمنية حسب الأشهر (٥)





صلاح الدين

السكان^(أ): ١,٢ مليون نسمة

مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٩٧٠

أكلاف المشاريع^(ب): ٥١٠,٦٩ مليون دولار

مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٢٤٣,٤٧ مليون دولار مليون دولار

سنة ١٨%

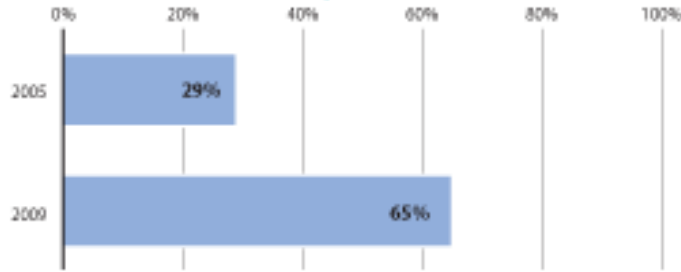
شيعية ٨٠%

أكراد ١% وآخرون ١%

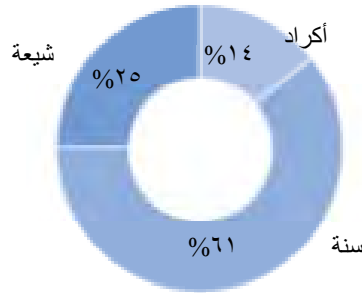
نتائج الانتخابات في صلاح الدين^(د)

المقاعد	الحزب
٥	جبهة التوافق الوطنية
٥	اللائحة الوطنية العراقية
٣	لائحة المشروع الوطني العراقي
٣	جبهة المشروع الوطني العراقي
٢	علماء ومثقفو المجموعة العراقية
٢	جبهة التركمان العراقيين
٢	جبهة التحرير والاعمار
٢	لائحة صلاح الدين الوطنية
٢	تحالف دولة القانون
٢٨	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



مركز وبرنامج التدريب التقني^(د)

- ألزمت وأنفقت: المركز: ٢,٥١٨,٨٠٩ دولار، البرنامج: ٤,٦٨١,٢٣٠ دولار
- الكلفة المقدّرة حتى الإنجاز: المركز: ٢,٥١٨,٨٠٩ دولار: البرنامج: ٤,٦٨١,٢٣٠ دولار
- تاريخ الإنجاز المقدّر: ٢٠٠٩/١٠.



فصل تشيبي لبرنامج التدريب التقني

إعادة الإعمار حسب المحافظات

يعمل فريق إعادة إعمار محافظة صلاح الدين مع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) على تطوير مراكز تدريب تقني (TTC) وبرنامج تدريب تقني (TTP) لحكومة المحافظة المحلية. سيقدم البرنامج تدريب متقدم لمتخصصين تقنيين على تشغيل وصيانة وإدارة أعمال البنى التحتية العامة في المحافظة. تجري حالياً بناء أول منشأة لمركز تدريب تقني (TTC) بمساعدة من مكتب المساعدة الانتقالية للعراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، وسوف تحول كل الإنشاءات التالية من الحكومة العراقية. وعند إنجازها سيتضمن مركز التدريب التقني مبنيين لغرف الفصول والمكاتب الإدارية، ومبنى للمنامة، ومقهى (كافتيريا).

مجموع الحوادث الأمنية حسب الأشهر⁽³⁾

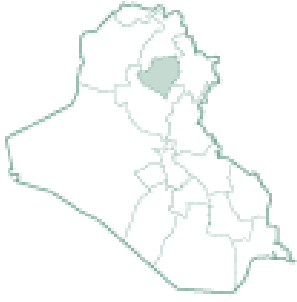


مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب)

ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كلفة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كلفة المشاريع الجاري تنفيذها
٢٢١	\$٣٠٥,٠٩	١	\$٠,٢٤
٨٦	\$٧,٣٧	-	-
٢٨	\$٦٤,٧٧	٢	\$٧,١٠
٢٥٧	\$٤٢,٠٠	٩	\$٢٩,٣٨
٣٥١	\$٥٢,٣٩	١٥	\$٢,٣٥
٩٤٣	\$٤٧١,٦٢	٢٧	\$٣٩,٠٦

الأنبار



السكان^(أ): ١,٤ مليون نسمة
 مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ١,٧٤٢
 أكلاف المشاريع^(ب): ٥٢٥,٠٨ مليون دولار
 مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٣٦٧,١٥ مليون دولار

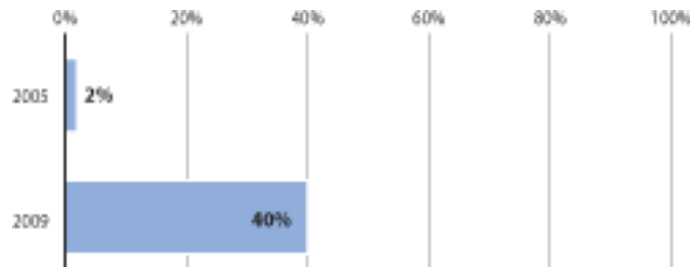
سنة ٩٥%

شيعة ٥%

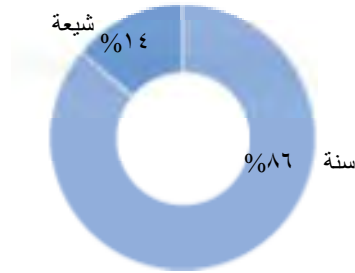
نتائج الانتخابات في الأنبار^(د)

المقاعد	الحزب
٨	صحة العراق والمستقلين
٦	لائحة المشروع الوطني العراقي
٦	تحالف المتقنين
٣	الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية
٢	اللائحة الوطنية العراقية
٢	لائحة العشائر العراقية
٢	الوحدة الوطنية العراقية
٢٩	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



مرفق تجميع الحليب يومياً^(هـ)

- ألزمت: ٢٨٠,٠٠٠ دولار (برنامج الاستجابة الطارئة للقائد)
- الكلفة الأولية المقدّرة حتى الإنجاز: ٢٨٠,٠٠٠ دولار
- تاريخ الإنجاز المقدّر: ٢٠٠٩/١٠



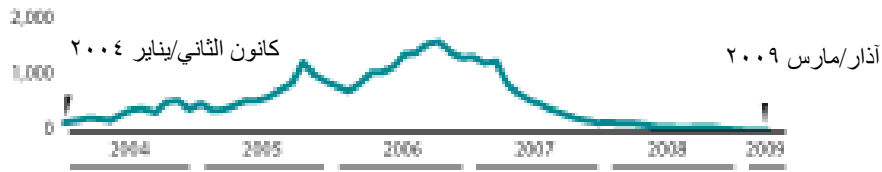
درس تدريبي على صناعة مشتقات الحليب للنساء العراقيات

دعم برنامج الاستجابة الطارئة للقائد برنامج "لاند-أو لوك"- لتطوير صناعة مشتقات الحليب للنساء العراقيات". يقوم هذا البرنامج ببناء مركز/مصنع لتجميع الحليب في العامرية، والأنبار. إضافة إلى تأمين برنامج دخل مستدام لهؤلاء المزارعين، يهدف برنامج التدريب للمصنع إلى تطوير المعرفة الصناعية للمجتمعات المحيطة كجزء من جهود أكبر لبناء قدرة نظام مشتقات الحليب في كافة أنحاء العراق.

عمليات تفتيش المفتش العام SIGIR

قام المفتش العام بتفتيش مشروع مدرسة الصغرة في الأنبار في ربع السنة الحالي. جرت إعادة بناء المدرسة باستخدام تمويل صندوق الاستجابة الطارئة للقائد. تبين للمفتش العام ان الإنشاءات الجديدة والتي كانت موجودة في الموقع تبدو جيدة.

مجموع الحوادث الأمنية حسب الأشهر⁽³⁾



مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة⁽³⁾

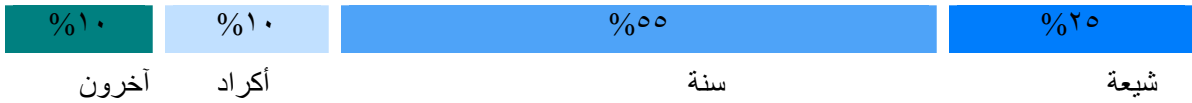
ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كلفة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كلفة المشاريع الجاري تنفيذها	
٤٣٥	\$٢٠١,٠٤	٢٣	\$٥٢,٣٤	الكهرباء
٥٥	\$٣,٩٢	-	-	البنية التحتية العامة
٤٧٤	\$٦١,٣١	٢٧	\$٩,٢٠	النقل والاتصالات
٦٧٣	\$١٢٨,٤٥	٥٥	\$٦٨,٨٢	المياه والمجاري الصحية
١,٦٣٧	\$٣٩٤,٧٣	١٠٥	\$١٣٠,٣٥	المجموع



ديالى

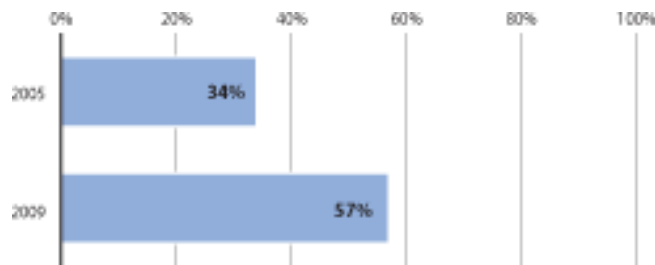
السكان^(أ): ١,٣ مليون نسمة
 مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٧٦٧
 تكاليف المشاريع^(ب): ٢٦٣,١٨ مليون دولار
 مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٤٣٤,١١ مليون دولار مليون دولار



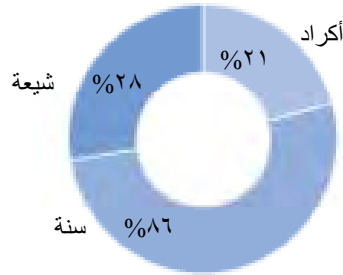
نتائج الانتخابات في ديالى^(د)

المقاعد	الحزب
٩	جبهة التوافق الوطنية
٦	لائحة المشروع الوطني العراقي
٦	التحالف الكردي
٣	اللائحة الوطنية العراقية
٢	تحالف دولة القانون
٢	التحالف الوطني الديالي
١	توجه الإصلاح الوطني
٢٩	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف (د)



مركز العناية الصحية الأولية في الأثيم (هـ)

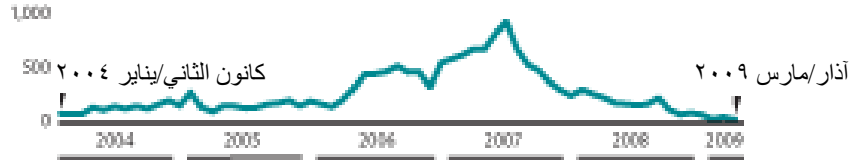
- تاريخ منح العقد: ٢٠٠٦/٨/٢٩
- كلفة المشروع حتى الإنجاز: ١,٦٠٠,٠٠٠ دولار (صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق)
- تاريخ الإنجاز المخطط: ٢٠٠٩/٢/٢٨



إمدادات لمركز العناية الصحية الأولية في الأثيم

مركز العناية الصحية الأولية في الأثيم، هو في مرحلته الأخيرة، إذ انه بانتظار التوقيعات ومستندات المرحلة الختامية. سوف يحسّن هذا المشروع نظام العناية الصحية العراقية في ديالى، موفراً خدمات العناية الصحية كما هو مقدر لمئة شخص يومياً. بدأت وزارة الصحة منذ مدة بإشغال المبنى.

مجموع الأحداث الأمنية حسب الأشهر^(ج)



مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب)

ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كلفة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كلفة المشاريع الجاري تنفيذها	
١٣٣	\$٧٧,١٥	٦	\$٢,٥٥	الكهرباء
٤٢	\$٦,٢٤	-	-	البنية التحتية العامة
١	\$٢,٨٩	-	-	الغاز والنفط
٢١٢	\$٢٢,٦١	١٢	\$٠,٩٩	النقل والاتصالات
٣٤٥	\$١٤٧,٥٩	١٦	\$٣,١٦	المياه والمجاري الصحية
٧٣٣	\$٢٥٦,٤٨	٣٤	\$٦,٦٩	المجموع

بغداد

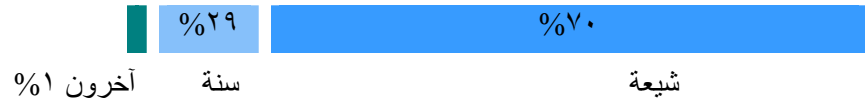


السكان^(أ): ٧ ملايين نسمة

مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٢٩٧٩

أكلاف المشاريع^(ب): ٢٩١١,٤٠ مليون دولار

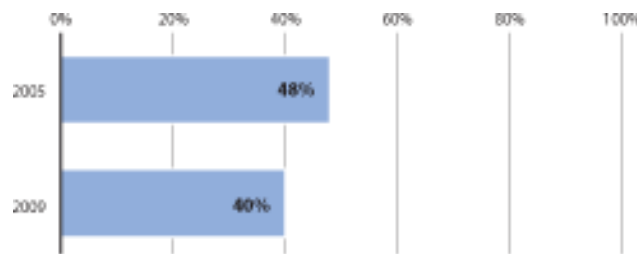
مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ١,٤٣٣,٥٢ مليون دولار مليون -ر-ر



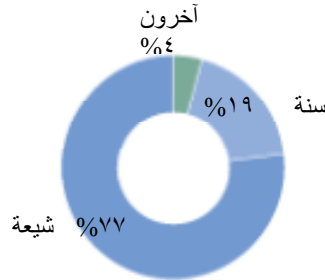
نتائج الانتخابات في بغداد^(د)

المقاعد	الحزب
٢٨	تحالف دولة القانون
٧	جبهة التوافق الوطني
٥	توجّه الليبراليين المستقلين
٥	اللائحة الوطنية العراقية
٤	لائحة المشروع الوطني العراقي
٣	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
٣	توجه الإصلاح الوطني
١	لائحة الرافدين
١	علي حسين زهرون الصابري
٥٧	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



محطة معالجة مياه الكرخ^(هـ)

- كلفة المشروع حتى الإنجاز: ٨١٤,٠٠٠ دولار (صندوق دعم الاقتصاد)
- تاريخ المنح: ٢٠٠٧/٧/٢١
- تاريخ الإنجاز المقدر: ٢٠٠٩/٦



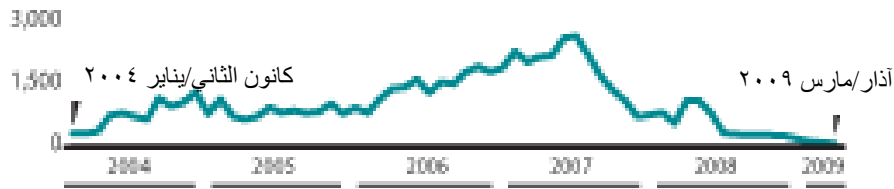
محطة معالجة مياه الكرخ

من المتوقع أن تؤدي إعادة تأهيل محطة معالجة مياه الكرخ في بغداد إلى قيام المحطة بإنتاج طاقتها الكهربائية لاستدامة إنتاج المياه. لدى إنجازها، يتوقع من المحطة معالجة ما يُقدّر بنسبة ٤٨ بالمئة من إمداد المياه الإجمالي لمدينة بغداد.

عمليات تفتيش المفتش العام SIGIR

قام المفتش العام بتفتيش مشروع مدرسة الكرخ المتوسطة خلال ربع السنة الحالي الذي استخدم تمويل صندوق دعم الاقتصاد (ESF) لتأهيل وتوسيع المدرسة. حدد المفتش العام أن المدرسة كانت تعمل بقدرتها الكاملة، لكنه حدد بعض العيوب الإنشائية. كما أنجز المفتش العام أيضاً تفتيشاً على مشروع مدرسة السرور الابتدائية وتبين له أن الإنشاء كان جيداً.

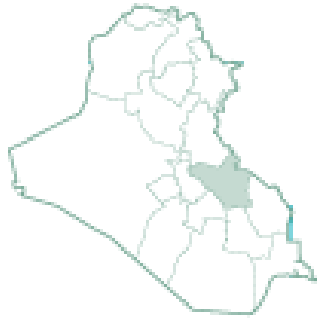
مجموع الأحداث الأمنية حسب الأشهر⁽³⁾



مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب)

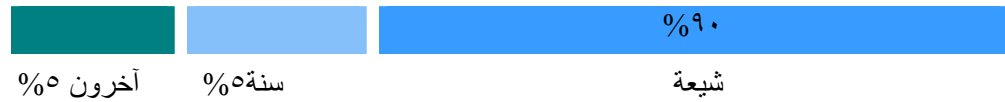
ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	تكلفة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	تكلفة المشاريع الجاري تنفيذها
٧١٨	\$١,٢٠٩,٨٩	٦٧	\$٢٩٠,٤٤
٩٠	\$٣٣٣,١٨	١	\$٠,١١
٢٦	\$٤٦,٢٥	١	\$٢,١٣
٥٧٥	\$٢٧٠,٢٤	٥٠	\$١٤,٧٣
١,٣٣٦	\$٦٧٩,٨٧	١١٥	\$٦٤,٥٧
٢,٧٤٥	\$٢,٥٣٩,٤٢	٢٣٤	\$٣٧١,٩٨



واسط

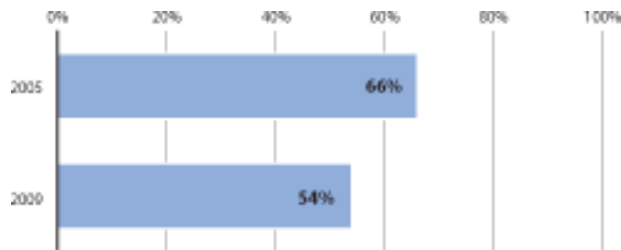
السكان^(أ): ١,١ مليون نسمة
 مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٦٠٧
 تكاليف المشاريع^(ب): ١٠٤,١٩ مليون دولار
 مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٢١٧,٥٩ مليون دولار



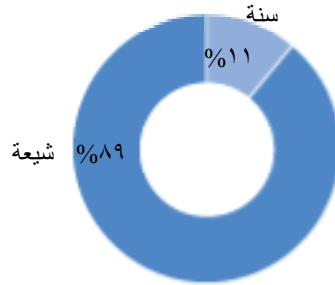
نتائج الانتخابات في واسط^(د)

المقاعد	الحزب
١٣	تحالف دولة القانون
٦	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
٣	توجه الليبراليين المستقلين
٣	اللائحة الوطنية العراقية
٣	الحزب الدستوري العراقي
٢٨	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



محطة الضخ في الشحيمية^(هـ)

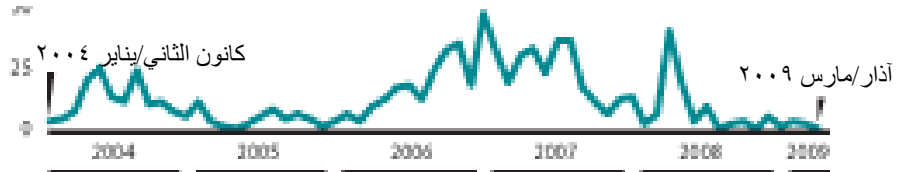
- ألزمت: ٩١٠,٠٠٠ دولار
- أنفقت: ٧٨١,٨٢٥ دولار
- الكلفة الأولية المقدّرة حتى إنجاز المشروع: المرحلة الأولى: ٩١٠,٠٠٠ دولار. الإجمالية: ٣ ملايين دولار
- تاريخ الإنجاز المقدّر: المرحلة الأولى: ٢٠٠٩/٦



محطة الضخ في الشحيمية

تعمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع إدارة الري المشاركة (PIM) وجمعية مستخدمي المياه الزراعية في الشحيمية لتوفير مساعدة تقنية مستدامة لمحطة الضخ في الشحيمية في واسط. من المتوقع ان تخدم المحطة ما يقارب من ٤٠ ألف عراقي. منذ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، تم استبدال مولدين كبيرين في محطة الضخ، وتم تزويد بعض المعدات الإضافية لجمعية مستخدمي المياه الزراعية.

مجموع الأحداث الأمنية حسب الأشهر^(٥)



مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة (ب)

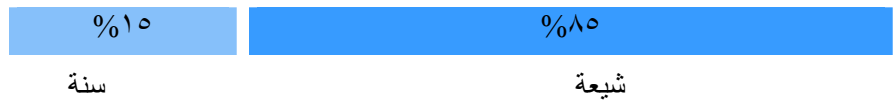
ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كافة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كافة المشاريع الجاري تنفيذها	
١٢٠	\$٤٤,٦٢	٢	\$٠,١٤	الكهرباء
١٤٢	\$١٠,٢٣	-	-	البنية التحتية العامة
١٠٣	\$١٨,٨٢	٢	\$٠,٣٨	النقل والاتصالات
٢٢٩	\$٢٨,٣٦	٩	\$١,٦٤	المياه والمجاري الصحية
٥٩٤	\$١٠٢,٠٣	١٣	\$٢,١٧	المجموع

بابل



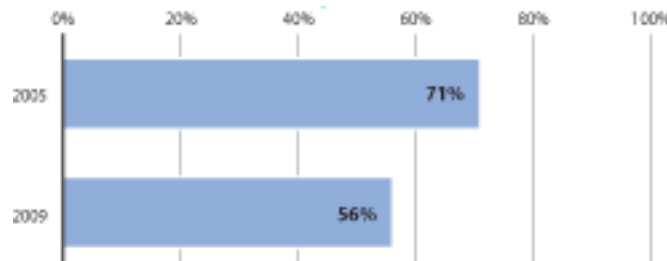
السكان^(أ): ١,٦ مليون نسمة
 مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٦٦٦
 أكلاف المشاريع^(ب): ٢٢٠,٢٩ مليون دولار
 مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٤٠٩,٠٩ مليون دولار



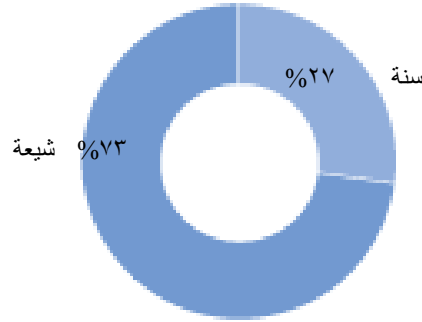
نتائج الانتخابات في بابل^(د)

المقاعد	الحزب
٨	تحالف دولة القانون
٥	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
٣	توجه الليبراليين المستقلين
٣	توجه الإصلاح الوطني
٣	الهيئة العراقية لمنظمات المجتمع المدني المستقلة
٣	اللائحة الوطنية العراقية
٣	جمعية العدالة المستقلة
٢	كتلة الأنبار المستقلة
٣٠	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



مشروع معدات مستشفى بابل^(هـ)

- ألزمت: ٥٠ مليون دولار (غلوباس ريليف): ٥ مليون دولار (الحكومة العراقية): ١٩٧,٥٥٠ دولار (صندوق الاستجابة السريعة (QRF))
- الكلفة الأولية المقدّرة حتى إنجاز المشروع: الرقم غير متوفر
- تاريخ الإنجاز المقدّر: ٢٠٠٩/٩/٣٠



مستشفى القسيم، أحد متلقي المعدات عبر مشروع معدات مستشفى بابل

سيقدم مشروع معدات مستشفى بابل معدات طبية وإمدادات تبلغ قيمتها أكثر من ٥٠ مليون دولار وذلك إلى ١٢ مستشفى ومركز إعادة تأهيل واحد في بابل. سيجري تأنيث المرافق بأثاث غرف المستشفيات، وطاولات العمليات الجراحية وماكنات البنج، وماكنات محمولة لتخطيط القلب، وأجهزة لمراقبة عمل القلب، وأجهزة إزالة الرجفان. ستقدم المعدات غلوباس ريليف، وهي منظمة إنسانية لا تبغي الربح، وتقوم بتقديم معدات طبية يمكن

إعادة استعمالها للبلدان النامية. للمشاركة في هذا البرنامج، طلب من الحكومة العراقية تقديم كتاب اعتماد بقيمة ٥ ملايين دولار. قدمت الولايات المتحدة منحة تمويل صغيرة من صندوق الاستجابة سريعة.

مجموع الأحداث الأمنية حسب الأشهر^(٥)



مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب)

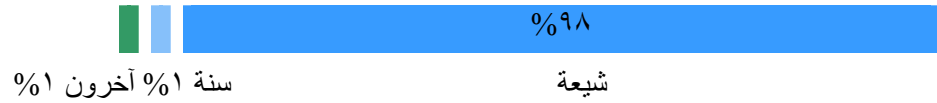
ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كلفة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كلفة المشاريع الجاري تنفيذها	
١٤٥	\$١٢١,٧٦	٣	\$٠,٣٠	الكهرباء
٧٥	\$٧,٩٤	-	-	البنية التحتية العامة
١٨١	\$٢٥,٥٠	٨	\$١٠,٤٦	النقل والاتصالات
٢٣٧	\$٤٥,٥٧	١٧	\$٨,٧٨	المياه والمجاري الصحية
٦٣٨	\$٢٠٠,٧٧	٢٨	\$١٩,٥٣	المجموع

القادسية



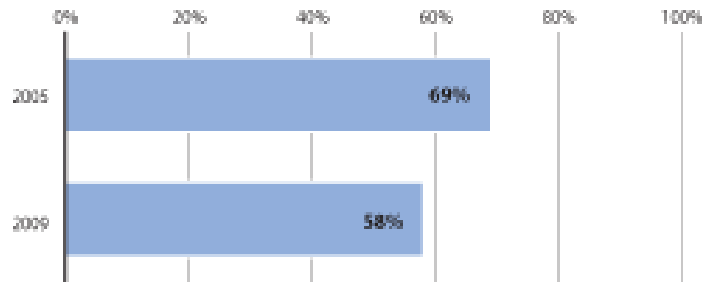
السكان^(أ): ١,٠٣ مليون نسمة
 مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٤٤٧
 أكلاف المشاريع^(ب): ١٤١,٦٣ مليون دولار
 مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٢٤٠,٤٥ مليون دولار



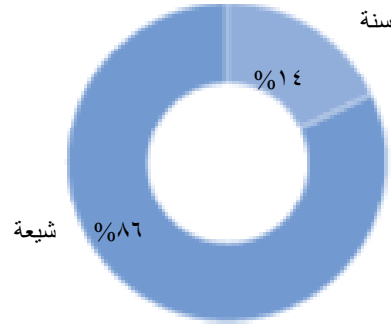
نتائج الانتخابات في القادسية^(د)

المقاعد	الحزب
١١	تحالف دولة القانون
٥	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
٣	اللائحة الوطنية العراقية
٣	توجه الإصلاح الوطني
٢	توجه الليبراليين المستقلين
٢	حزب الولاء الإسلامي
٢	حزب الفضيلة الإسلامي
٢٨	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



مركز النور للعناية الصحية الأولية^(هـ)

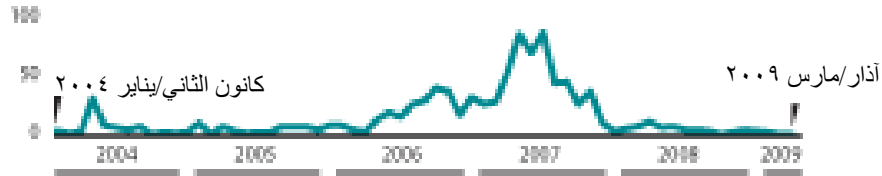
- ألزمت: ٤١٣،٤٢٦ دولار (صندوق دعم الاقتصاد)
- أنفقت: ٢٠٦،٣١٨ دولار
- الكلفة المقدرة حتى الإنجاز: ٢٠٧،١٠٨ دولار
- تاريخ الإنجاز المقدّر: ٢٠٠٩/٥/٦



مركز النور للعناية الصحية الأولية قيد الإنشاء

مركز النور للعناية الصحية الأولية سيخدم ما يقارب ١٠ آلاف مواطن محلي. هذا المرفق الذي تبلغ مساحته ٣٠٠ متر مربع سيوفر غرف معاينة ومكاتب للأطباء المعالجين إضافة إلى غرفة تلقيح وغرفة معالجة للعناية بالأم والطفل، وقسم للعلوم الصحية وصيدلية.

مجموع الأحداث الأمنية حسب الأشهر^(٥)



مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(٦)

ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كلفة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كلفة المشاريع الجاري تنفيذها	
١١٠	\$٦٠,٤٥	٢	\$٢٦,٣٣	الكهرباء
٦٢	\$٢,٦٥	-	-	البنية التحتية العامة
٧٤	\$٢٠,٧٦	٢	\$٠,٩٩	النقل والاتصالات
١٨٤	\$٢٧,٥٠	١٣	\$٢,٩٦	المياه والمجاري الصحية
٤٣٠	\$١١١,٣٦	١٧	\$٣٠,٢٨	المجموع

كربلاء

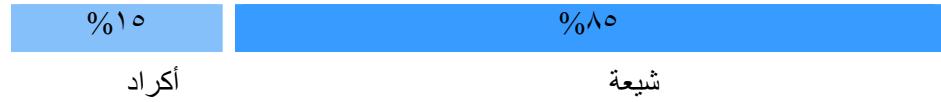


السكان^(أ): ٩٠٢,٠٠٠ نسمة

مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ١٩٦

أكلاف المشاريع^(ب): ٩٦,٠٩ مليون دولار

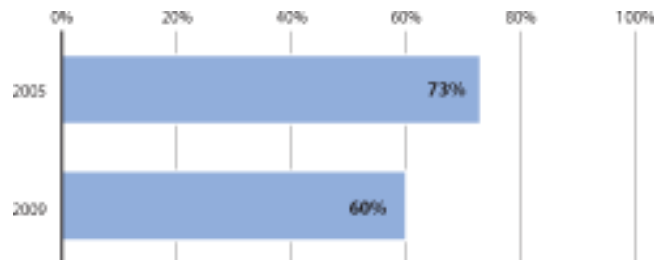
مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ١٦٤,٠٣ مليون دولار



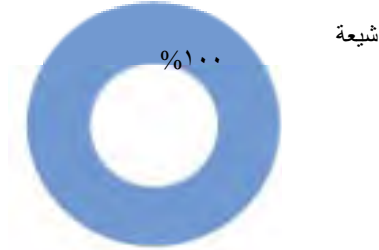
نتائج الانتخابات في كربلاء^(د)

المقاعد	الحزب
١	يوسف مجيد الحنوبي
٩	أمل الرافدين
٩	تحالف دولة القانون
٤	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
٤	توجه الليبراليين المستقلين
٢٧	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



توسيع طريق الحسينية^(هـ)

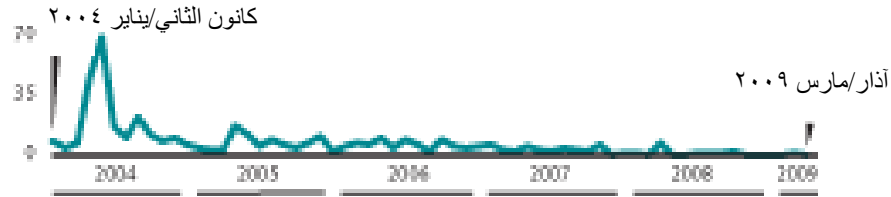
- الكلفة المقدّرة حتى الإنجاز: ٥٥٤,٠٠٠ دولار
- تاريخ المنح: ٢٠٠٨/٨/٢٨
- تاريخ الإنجاز المخطط له: ٢٠٠٩/٣/٩



طريق الحسينية

مشروع توسيع طريق الحسينية سيساعد على تخفيف زحمة السير في منطقة الحسينية في كربلاء. سيُزاد عرض الطريق المرصوف من ٩ أمتار إلى ١٣ متر مع خط فاصل في الوسط. يتضمن نطاق المشروع نظام لصرف مياه الأمطار وأرصفة خرسانية. كانت كل الطرقات المؤدية إلى كربلاء مغلقة أثناء شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩ خلال مراسم الزيارات المقدسة، مما أخرج أعمال الإنشاء.

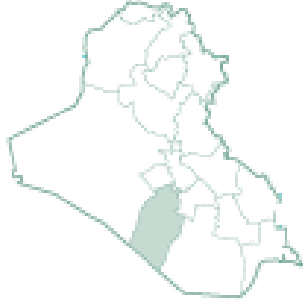
مجموع الأحداث الأمنية حسب الأشهر⁽³⁾



مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب)

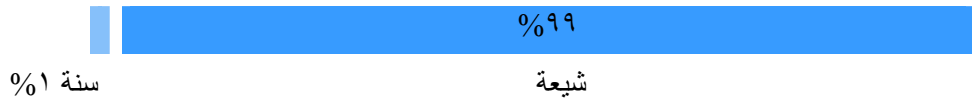
ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كلفة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كلفة المشاريع الجاري تنفيذها	
٣٩	\$٤٦,٥٩	٦	\$٠,٤٠	الكهرباء
٣٦	\$١,٥٨	-	-	البنية التحتية العامة
٣٥	\$٤,٥٩	٢	\$٠,٢٩	النقل والاتصالات
٧٥	\$٣٩,٦١	٣	\$٣,٠٤	المياه والمجاري الصحية
١٨٥	\$٩٢,٣٧	١١	\$٣,٧٢	المجموع



النجف

السكان^(أ): ١,١ مليون نسمة
 مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٢٩٢
 تكاليف المشاريع^(ب): ١٥٢,٢٧ مليون دولار
 مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٣٢٨,١٨ مليون دولار



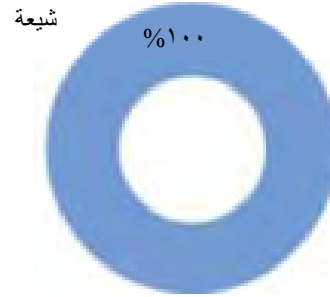
نتائج الانتخابات في النجف^(د)

المقاعد	الحزب
٧	تحالف دولة القانون
٧	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
٦	توجه الليبراليين المستقلين
٤	الوفاء للنجف
٢	توجه الإصلاح الوطني
٢	اتحاد النجف المستقل
٢٨	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



جامعة الكوفة^(هـ)

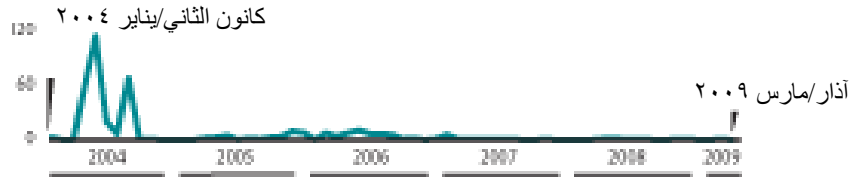
- ألزمت وأنفقت: ٢,٦٨٧,٢١٢ دولار (صندوق دعم الاقتصاد)
- الكلفة الأولية المقدرة حتى الإنجاز: ٢,٧٩٥,٨٨٤ دولار
- تاريخ الإنجاز: ٢٠٠٩/٣/٢١
- الكلفة النهائية: ٢,٩١١,٩٣٨ دولار



مبنى جامعة الكوفة الجديد

مع أن جامعة الكوفة كانت المركز الأولي للتعليم العالي في محافظة النجف، كانت المساحة المحدودة للجامعة تعيق تعلم طلاب الكوفة. وضع فريق إعادة إعمار محافظة النجف مشروعاً لبناء أربعة مباني جديدة للجامعة، إضافة إلى ذلك، تمّ إنشاء ملحق جديد لمبنى المقر الرئيسي للجامعة، وأعيد تأهيل مبنى سكن الأساتذة. ومع ان المشروع أعلن انه منجز في آذار/مارس ٢٠٠٩، لا يزال المقاول يعمل لحل بعض المشاكل التي حددها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) خلال تفتيشه للإنشاء النهائي.

مجموع الأحداث الأمنية حسب الأشهر^(٩)

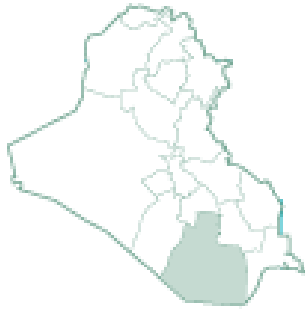


مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(١٠)

ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كلفة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كلفة المشاريع الجاري تنفيذها	
٣٤	\$٥٨,٠٥	١	\$١٤,٧٤	الكهرباء
٧١	\$٤,٣٤	-	-	البنية التحتية العامة
١	\$٠,٠٠	-	-	النفط والغاز
٦٩	\$١٣,٢٥	٢	\$٠,٧٠	النقل والاتصالات
١٠١	\$٣٥,٩٣	١٣	\$٢٤,٨٧	المياه والمجاري الصحية
٢٧٦	\$١١١,٩٧	١٦	\$٤٠,٣١	المجموع

المثني

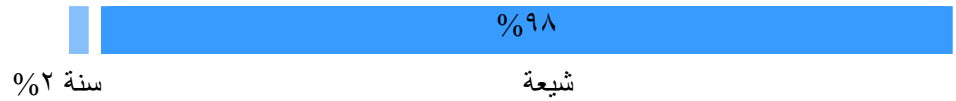


السكان^(أ): ٦٥٠,٠٠٠ نسمة

مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٢٦٥

أكلاف المشاريع^(ج): ٢٢٧,٩٤ مليون دولار

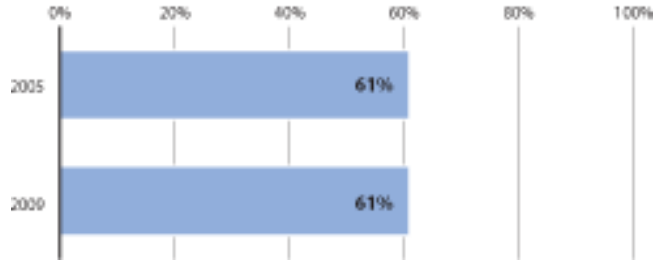
مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(د): ٢٢٦,٩٤ مليون دولار



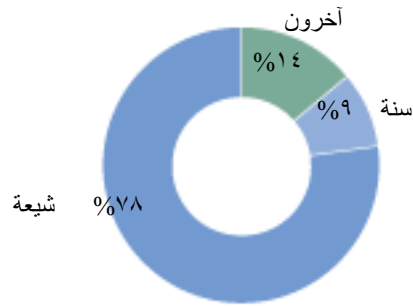
نتائج الانتخابات في المثني^(د)

المقاعد	الحزب
٥	تحالف دولة القانون
٥	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
٣	لائحة الشعب والجمهور
٣	توجه الإصلاح الوطني
٢	توجه الليبراليين المستقلين
٢	التجمع من أجل المثني
٢	اللائحة الوطنية المستقلة
٢	تجمع المحترفين العراقيين المستقلين
٢	تجمع الوسط
٢٦	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



مشروع مسلخ الخضير^(هـ)

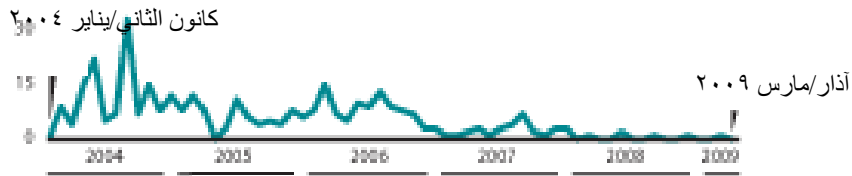
- ألزمت: ١٩٤,٧٥٥ دولار (صندوق الاستجابة السريعة)
- أنفقت: ٩٧,٣٧٨ دولار
- كلفة المشروع حتى الإنجاز: ٩٧,٣٧٧ دولار
- تاريخ الإنجاز المقدر: ٢٠٠٩/٥/٣٠



وضع أعمار أرضية مسلخ الخضير

يدعم فريق إعادة إعمار محافظة المثنى بناء مسلخ في الخضير. أعلن رئيس البلدية أن هذا المرفق يُشكّل ضرورة صحية حرجة. كان على العديد من المقيمين في المحافظة ذبح حيواناتهم في الشوارع أو في بيوتهم، وغالباً في ظروف صحية أقل من المطلوب. أعلنت البلدية أنها لا تستطيع فرض تطبيق قانون منع هذه الممارسات لأنها لا تستطيع تأمين البديل المناسب. من المتوقع أن يؤمن هذا المشروع وظائف جديدة للمواطنين المحليين.

مجموع الأحداث الأمنية حسب الأشهر⁽⁵⁾

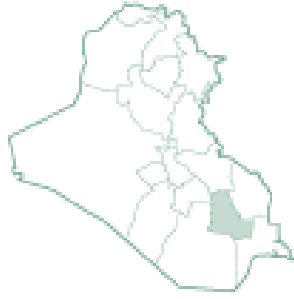


مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة (ب)

ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كافة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كافة المشاريع الجاري تنفيذها	
٥٣	\$١٥,٠٢	-	-	الكهرباء
٤٦	\$٣,٨٥	-	-	البنية التحتية العامة
٢	\$٠,٠٧	-	-	النفط والغاز
٧١	\$١٧,٤٣	١	\$١,٧٨	النقل والاتصالات
٩٠	\$١٥١,١٧	٢	\$٣٨,٦٢	المياه والمجاري الصحية
٢٦٢	\$١٨٧,٥٤	٣	\$٤٠,٤٠	المجموع

ذي قار



السكان^(أ): ١,٧ مليون نسمة
 مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٥٨٩
 أكلاف المشاريع^(ب): ٥٣٩,٩٠ مليون دولار
 مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٣٧٧,٠٩ مليون دولار

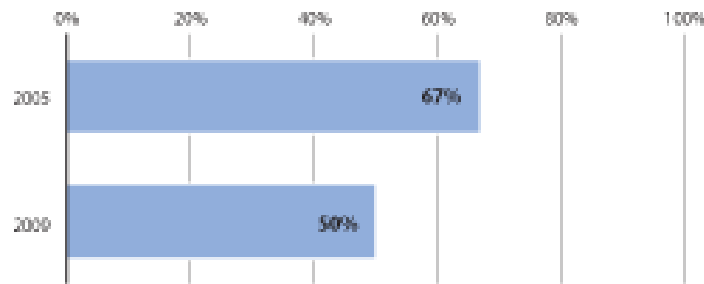
١٠٠%

شيعة

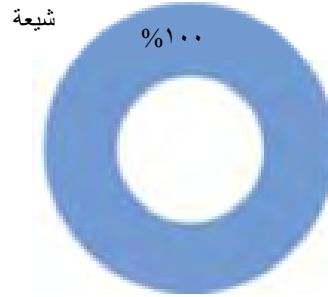
نتائج الانتخابات في ذي قار^(د)

المقاعد	الحزب
١٣	تحالف دولة القانون
٧	توجه الليبراليين المستقلين
٥	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
٤	توجه الإصلاح الوطني
٢	حزب الفضيلة الإسلامي
٣١	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



برنامج تدريب النساء^(هـ)



تعلم حرف جديدة في ذي قار

يعمل فريق إعادة إعمار محافظة ذي قار بالشراكة مع جمعية السلام والمحبة، وهي منظمة غير حكومية محلية، لتقديم برنامج تدريب للنساء. سيتضمن البرنامج دروس للغة الإنكليزية والكمبيوتر لأربعين امرأة عاملة في ذي قار. وسوف يعلم في جزء محو الأمية للبرنامج ٣٠ امرأة القراءة والكتابة.

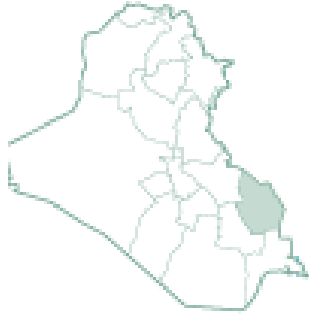
مجموع الأحداث الأمنية حسب الأشهر^(ج)



مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب)

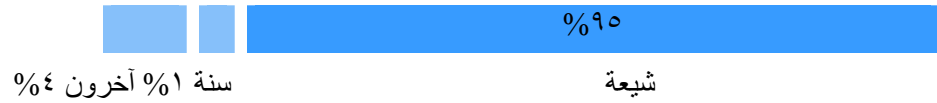
ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كلفة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كلفة المشاريع الجاري تنفيذها	
٥٩	\$٩٤,٨٧	٣	\$١١,٨٠	الكهرباء
٢٠٢	\$١٣,٠٦	-	-	البنية التحتية العامة
٣	\$٠,٤٣	-	-	النفط والغاز
١٣٧	\$٢٠,٥٩	٦	\$١,٣٣	النقل والاتصالات
١٧٣	\$٣٧٦,٧٠	٦	\$٢١,١٣	المياه والمجاري الصحية
٥٧٤	\$٥٠٥,٦٤	١٥	\$٣٤,٢٦	المجموع



ميسان

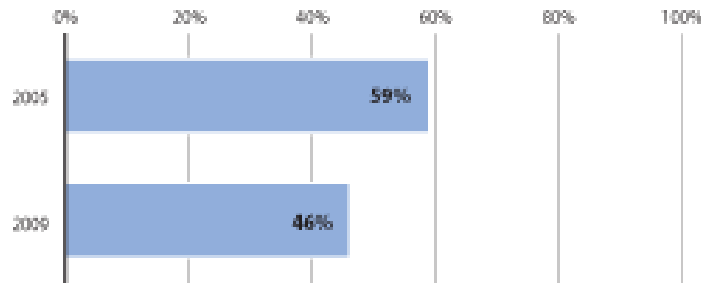
السكان^(أ): ٩٤٤,٠٠٠ نسمة
 مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ٢٢١
 أكلاف المشاريع^(ب): ١١١,٩٢ مليون دولار
 مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ١٩٤,٥٩ مليون دولار



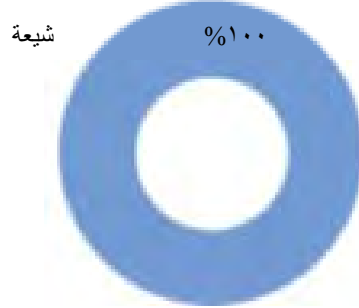
نتائج الانتخابات في ميسان^(د)

المقاعد	الحزب
٨	تحالف دولة القانون
٨	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
٧	توجه الليبراليين المستقلين
٤	توجه الإصلاح الوطني
٢٧	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



مستشفى الجراحة في ميسان^(هـ)

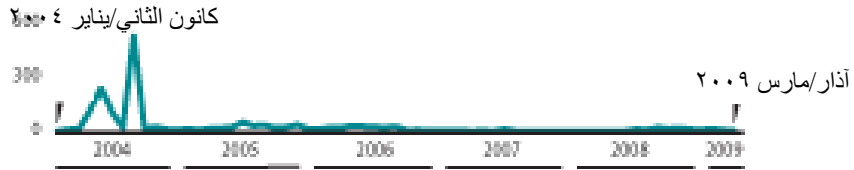
- ألزمت: ١٢,٧٠٠,٠٠٠ دولار (صندوق الاستجابة السريعة)
- أنفقت: ٣,١٢٣,٦٣٢ دولار
- الكلفة المقدّرة حتى الإنجاز: ٩,٥٧٦,٣٦٧ دولار
- تاريخ الإنجاز المقدّر: ٢٠٠٩/٩



إنشاء مشترك للمبنى الرئيسي لمستشفى الجراحة في ميسان

أصبحت الأعمال الإنشائية لمستشفى الجراحة في ميسان منجزة بنسبة ٢٦ بالمئة. عند إنجازه من المتوقع أن يوفر المستشفى ٨٠ سريراً جديداً في مدينة العمارة، عاصمة المحافظة. أنجز المفتش العام عملية تفتيش على مستشفى الجراحة، وهو يعمل على إصدار تقرير حول ما تبين له، خلال ربع السنة القادم.

مجموع الأحداث الأمنية حسب الأشهر^(١)

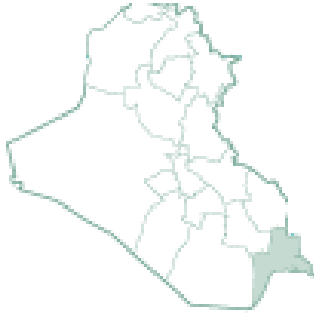


مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة (ب)

ملايين الدولارات

عدد المشاريع المنجزة	كلفة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كلفة المشاريع الجاري تنفيذها	
٢٧	\$٧٥,٨١	١	\$٠,٥٠	الكهرباء
٦٤	\$٦,٣٢	-	-	البنية التحتية العامة
٢	\$٠,٠٦	-	-	النفط والغاز
٢٣	\$٧,٤٣	٢	\$٠,٦٨	النقل والاتصالات
١٠٢	\$٢١,١٣	-	-	المياه والمجاري الصحية
٢١٨	\$١١٠,٧٤	٣	\$١,١٨	المجموع

البصرة

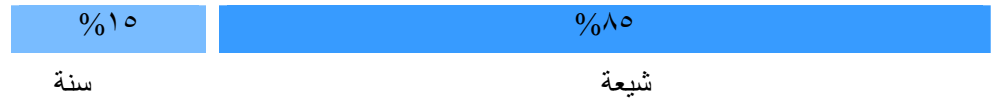


السكان^(أ): ٢,٤ مليون نسمة

مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة^(ب): ١,٤١٨

أكلاف المشاريع^(ب): ١,٥٢٢,٦٥ مليون دولار

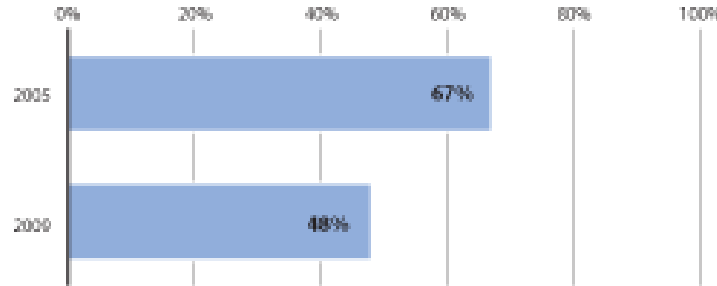
مخصصات موازنة الحكومة العراقية^(ج): ٦٦٠,٠٤ مليون دولار



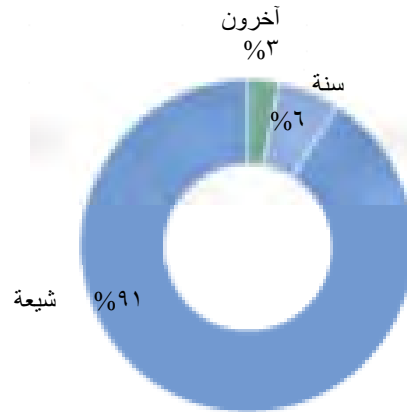
نتائج الانتخابات في البصرة^(د)

المقاعد	الحزب
٢٠	تحالف دولة القانون
٥	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
٢	تجمع العدالة والوحدة
٢	توجه الليبراليين المستقلين
٢	اللائحة الوطنية العراقية
٢	الحزب الإسلامي العراقي
١	حزب الفضيلة الإسلامي
١	حزب الاتحاد الديمقراطي خالدين
٣٥	المجموع

مقارنة إحصائيات الانتخابات^(د)



النسبة المئوية للمرشحين الفائزين بحسب الطوائف^(د)



قاعة محكمة البصرة ومرفق حماية الشهود^(هـ)

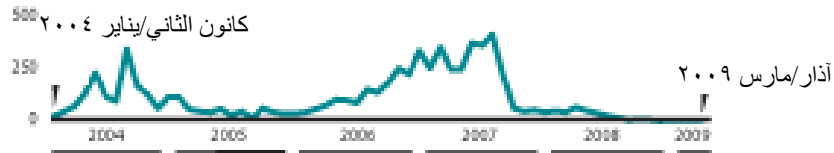
- الكلفة المقدّرة الأولية حتى الإنجاز: ١٠ ملايين دولار
- أنفقت: ١٠,٩٧٦,٦٧٧ دولار
- تاريخ الإنجاز: ٢٥/٩/٢٠٠٨



الرصيف المؤدي إلى قاعة محكمة البصرة ومرفق حماية الشهود

خلال ربع السنة الحالي أنجز المفتش العام تفتيشاً لقاعة محكمة البصرة ومرفق حماية الشهود، الذي سيوفر للشعب العراقي مبنى قاعة محكمة من طابقين ومرفق من طابق واحد لحماية الشهود. في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، استلم سلاح الهندسة في الجيش الأميركي المشروع من المقاول، ومع ذلك، ومنذ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، لم يكن قد جرى اشغال مبنى قاعة المحكمة بعد ولم تجر فيه أية محاكمة. وزودت الحكومة العراقية مؤخراً أثاث ومعدات للمرفق وهي قيد التركيب حالياً.

مجموع الأحداث الأمنية حسب الأشهر^(٥)



إعادة الإعمار حسب المحافظات

مشاريع البنى التحتية الممولة من الولايات المتحدة (-)

ملايين الدولارات

كافة المشاريع الجاري تنفيذها	عدد المشاريع الجاري تنفيذها	كافة المشاريع المنجزة	عدد المشاريع المنجزة	
\$٨,٧٥	٤	\$٥٢٩,٤٨	٤٧٤	الكهرباء
-	-	\$٨,٣٩	٢٢٨	البنية التحتية العامة
٢٧,٦٤	٤	\$٥٣١,١٥	١٤٦	النفط والغاز
\$١,٨٢	٤	\$١٦٩,١٦	٢٦٦	النقل والاتصالات
\$١٢,٣٩	٤	\$٢٣٣,٨٧	٢٨٨	المياه والمجاري الصحية
\$٥٠,٦٠	١٦	\$١,٤٧٢,٠٥	١,٤٠٢	المجموع

إشراف

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
خط الاتصال المباشر للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
موقع الإنترنت للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
تحديث التشريعات

القسم

٤

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

أنجز المفتش العام بين ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ سبع عمليات تدقيق جديدة وصادر ١٤٢ تقرير تدقيق منذ آذار/مارس ٢٠٠٤. عالجت عمليات التدقيق التي أجراها المفتش العام خلال ربع السنة هذا مجموعة متنوعة من المسائل:

- تقرير حول عقد كبير ممول من صندوق قوات الأمن العراقية لتزويد خدمات صيانة مؤقتة للمعدات وتطوير قدرات في الصيانة وفي تزويد الصيانة داخل الجيش العراقي.
- تقرير حول تكاليف ونتائج الجهود الممولة من الولايات المتحدة لإكمال مراكز العناية الصحية الأولية عبر العراق.
- تقرير حول عملية نقل المشاريع الإنشائية الأميركية المكتملة إلى الحكومة العراقية.
- تقرير حول عقود خدمات الأمن الداخلي لمجمل ساحات القتال (TWISS) الموقعة مع وزارة الدفاع لتأمين اليد العاملة، الأسلحة، المعدات، والتجهيزات الضرورية الأخرى لزيادة و/أو استبدال حراس الأمن العسكري في قواعد العمليات المتقدمة والمعسكرات عبر مجمل العراق.
- تقرير حول مساهمات الحكومة العراقية في تكاليف إعادة الإعمار.
- تقرير حول العمليات المستعملة لإعداد التقارير، والتحقيق، وعلاج الأحداث الخطيرة المتعلقة بمقاولي الأمن الخاص في العراق.
- تقرير حول تكاليف فرق إعادة إعمار المحافظات العاملة في العراق.

أنظر الجدول ٤-١ للاطلاع على تفاصيل نتائج عمليات التدقيق هذه.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

يجري المفتش العام حالياً ٨ عمليات تدقيق. ويتوقع أن يبدأ تنفيذ عمليات تدقيق أخرى خلال ربع السنة هذا. يقوم المفتش العام بأعمال التدقيق بموجب معايير التدقيق الحكومية المقبولة عامة.

أنتجت تقارير المفتش العام العشرات من التوصيات المصممة لتحقيق تحسينات إدارية وأعمال تصحيحية مطلوبة في نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار. كما ان التنفيذ لتوصيات التدقيق أمر حاسم. ويتابع مدققو المفتش العام بصورة منتظمة التوصيات المفتوحة المعطاة سعياً وراء تحقيق تطبيقها الكامل إلى المدى العملي الممكن.

يظهر الملحق "ح" العدد الإجمالي لتوصيات المفتش العام التي قدمها حسب السنة المالية، إضافة إلى التوصيات التي لا زالت مفتوحة:

• للحصول على معلومات حول مشاريع التدقيق التي أجراها المفتش العام حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أنظر الملحق "ح" والجدول ح-١ وموقع الإنترنت للمفتش العام www.sigir.mil.

• أنظر الملحق "ح"، الجدول ح-٢ للحصول على معلومات مفصلة أكثر حول وضعية التنفيذ لتوصيات المفتش العام المستمدة من منتجات التدقيق والتوصيات التي لا زالت مفتوحة.

يتم تنسيق عمل المفتش العام بشكل جيد مع هيئات تدقيق أخرى تشارك في أعمال تتعلق بالعراق. يعزز هذا التنسيق ممثلو هذه الهيئات الذين يجتمعون في كل ربع سنة في مجلس المفتشين العامين العراقي (IIGC) لمنع الازدواجية في الجهود ولمشاطرة المعلومات والتجارب المكتسبة من نشاط التدقيق الجاري تنفيذه.

في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، اجتمع أعضاء مجلس المفتشين العامين في المركز الرئيسي للمفتش العام في ارلينغتون، فرجينيا، وشارك بعض الأعضاء عبر الهاتف من بغداد ومن مواقع أخرى في الولايات المتحدة. ضم المشاركون ممثلين عن المفتش العام، مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع، مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية، مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وكالة تدقيق العقود الدفاعية، وكالة التدقيق في الجيش الأميركي، وكالة التدقيق في سلاح الجو، وكالة التدقيق في سلاح البحرية، المفتش العام لدى القيادة المركزية الأميركية ومكتب المحاسبة الحكومية.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

كما يحضر ممثلون من مكتب المفتش العام (SIGIR) الاجتماعات في مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG) للتنسيق الإضافي لنشاطات التدقيق الجارية وتلك المخطط لإجرائها. بصورة إضافية أعاد المفتش العام مجدداً عقد اجتماع تنسيق مماثل بين ممثلي وكالات التدقيق العامة في العراق.

الجدول ١-٤

منتجات عمليات التدقيق التي أجراها المفتش العام منذ ٢٠٠٩/١/٣٠

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير
09-014	عقد لوجستيات قوات الأمن الذي واجه مشاكل معينة تتعلق بالكلفة، والحصيلة، والإشراف	٢٠٠٩/٤
09-015	إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية التي ابلغ أنها أصبحت مكتملة بدرجة أساسية لكن تبقى مسائل تتعلق بالتشغيل	٢٠٠٩/٤
09-016	عملية نقل الموجودات لبرامج إعادة إعمار العراق تنقصها الوحدة والمسؤولية المحاسبية.	٢٠٠٩/٤
09-017	ضرورة تعزيز الإشراف على عقود قوات الأمن الداخلي الواسعة النطاق.	٢٠٠٩/٤
09-018	معلومات حول مساهمات الحكومة العراقية في اكلاف إعادة الإعمار	٢٠٠٩/٤
09-019	الفرص لتحسين عمليات إعداد التقارير، اجراء التحقيقات ومعالجة الأحداث الخطيرة التي تشمل مقاولي الأمن الخاص في العراق	٢٠٠٩/٤
09-020	فروق إعادة إعمار المحافظات: تطوير نظام تعقب للاكلاف سوف يعزز عملية اتخاذ القرار.	٢٠٠٩/٤

التقارير النهائية لتدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق لربع السنة الحالي

عقد لوجستيات قوات الأمن واجه مشاكل معينة تتعلق بالكلفة، والحصيلة والإشراف
(تقرير المفتش العام SIGIR-09-014، ٢٠٠٩/٤).

المقدمة

يدرس هذا التقرير عقداً لوزارة الدفاع ممول من صندوق قوات الأمن العراقية. منحت وزارة الدفاع العقد إلى شركة الخدمات الحكومية أيكوم (AECOM) للصيانة الشاملة وخدمات الإمداد (GMASS) في

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

العراق. منح مركز العقود في روك ايلاند لقيادة الدعم الميداني للجيش عقد الصيانة الشاملة وخدمات الإمداد (W52PI)-05-D-0004) إلى شركة ايكوم. (أصبح الآن مركز العقد هذا جزءاً من قيادة عقود الجيش). كان للعقد ستة أوامر مهمات لتزويد الدعم اللوجستي إلى الجيش الأميركي الجيش العراقي والجيش الأفغاني.

يركز هذا التقرير فقط على أوامر المهمات الثلاثة التي تدعم الجيش العراقي، وأمر المهمات ٣، ٥ و ٦، التي تقدر قيمتها بـ ٦٢٨,٢ مليون دولار. تعالج أوامر المهمات متطلبات برنامج القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) وتدعم بصورة مباشرة جهود هذه القيادة لتزويد خدمات صيانة مؤقتة للمعدات وتنمية قدرة لوجستية للصيانة داخل الجيش العراقي.

أمر المهمة رقم ٣ و ٥ لهما الأهداف الإجمالية التالية:

- تحسين مرافق الصيانة الموجودة.
- تزويد الصيانة اليومية والمعقدة لمعدات الجيش العراقي (أقل من عمليات الإصلاح الشامل للمعدات).
- تنمية قدرة الجيش العراقي على صيانة معداته.
- تطوير نظام إمداد لقطع الغيار.

يفرض أمر المهمة أيضاً على شركة ايكوم تحويل المرافق ومسؤوليات الصيانة إلى الجيش العراقي بحلول نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٩. الغرض من أمر المهمة رقم ٦ هو دعم برنامج القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لتحديد وتحويل ٨٥٠٠ من العربات المستعملة الأميركية المصفحة بعجلات متعددة الأغراض ذات سرعة تحرك عالية (HMMWVs) إلى الجيش العراقي، والشرطة الوطنية، والقوات الخاصة بحلول ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٩ وتعليم الجيش العراقي حول كيفية صيانة العربات.

أغراض هذا التقرير هي تحديد أكلاف ونتائج أوامر المهمات الثلاثة هذه وعمّا إذا كان الإشراف ملائماً.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

النتائج

كانت كلفة تنمية قدرات الصيانة داخل الجيش العراقي كبيرة. في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بلغت قيمة أوامر المهمة الثلاثة الصادرة بموجب العقد الموقع مع شركة ايكوم لهذا الغرض ٦٢٨,٢ مليون دولار وكان قد تم إنفاق مبلغ ٥٧٢,٠ مليون دولار منها. تأثرت أكلاف أوامر المهمة بعدد من المسائل بضمنها:

- كانت مجالات عمل أوامر المهمة محددة بصورة ضعيفة وتم تعديل أوامر المهمة ١٦١ مرة مما أضاف مبلغ ٤٢٠,٥ مليون دولار على سقف كلفتها.
- لم تقبل وزارة الدفاع العراقية المسؤولية عن عمليات الصيانة والإمداد، وبالنتيجة أصبحت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) منهكة في عملية تمديد فترة إنجاز أوامر المهمة الخمسة على نفقة الولايات المتحدة.

لم يتمكن المفتش العام من إيجاد مستندات العقد في سجلات اخرى تدعم كافة الأكلاف التي طالبت بها شركة أيكوم. استلم المفتش العام بيانات مالية من الجيش ومن شركة ايكوم ولكنه عجز عن مطابقة البيانات وسوف يستمر المفتش العام في تحليل اكلاف الإصلاحات من أجل التأكد من أنها جميعها مدعومة بمستندات. وسوف يُعدّ تقارير منفصلة حولها.

زودت نتائج أوامر المهمة دعماً لوجستياً مهماً لعربات الجيش العراقي. مع ذلك، تخلف الجهد عن تحقيق الهدف المهم المتمثل بتدريب عناصر الجيش العراقي ليقوموا بتنفيذ مهمات صيانة معينة وتشغيل نظام إمداد. حصل هذا العجز بدرجة كبيرة لان الجيش العراقي لم يزود عدداً كافياً من الجنود لتدريبهم. يملك الجيش العراقي حالياً بعض قدرات الصيانة ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت لديه قدرة كافية لتولي كافة نشاطات الصيانة بدون دعم من شركة ايكوم. بالإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان الجيش العراقي قادراً على تشغيل نظام الإمداد لديه. تطور القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) خططاً لمعالجة هذه المشاكل تنص على الاستمرار في تنفيذ أوامر المهمة الموجودة للصيانة ودعم نظام الإمداد.

بدأت الإدارة والإشراف على تنفيذ أوامر المهمة ضعيفة ولكنها تحسّنت مع الوقت. عانى أمرا المهمة ٣ و٥ من نقاط ضعف مثل عدم وجود معايير أداء واقعية مما جعل من الصعب تحقيق الإدارة الناجحة للعقد. لم تخصص القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) أيضاً في بداية

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

الأمر عدداً كافياً من الموظفين المتمرسين لتأمين الإشراف على العقد وكانت النتيجة ازدياد اكلاف أوامر المهمات وبروز خطر حصول احتيال وهدر للموارد.

لكن إدارة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لأمر المهمة ٦ تحسنت بدرجة كبيرة. تعزز الإشراف من خلال وضع قدر أكبر من وظائف الإدارة وإشراف في مكان قريب أكثر لموقع تزويد الخدمات. بالنسبة لأمر المهمة ٦ أمنت وكالة إدارة العقود الدفاعية أيضاً ضابط عقود إدارية في موقع العمل ونفذ خبراء من قيادة التجهيزات للجيش (AMC) يعملون بدوام كامل في موقع العمل ومؤهلين فنياً في أعمال الإشراف إشرافاً إضافياً. يؤمن هؤلاء الأفراد عنصراً لضمان ومراقبة النوعية لم يكن متوفرأ بموجب أمري المهمات ٣ و٥. وقد سهّل تحسن الظروف الأمنية في العراق تنفيذ هذا الإشراف المحسن.

التوصيات

يوصى المفتش العام القائد العام للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لتوقيع اتفاقية مع وزارة الدفاع لنقل مسؤولية الصيانة إلى الجيش العراقي. يجب أن تحدد مثل هذه الاتفاقية دور كل طرف ومسؤولياته وأن تحدد خطأ زمنياً لتحقيق الهدف.

الدروس المكتسبة

العمل عن كثب مع المسؤولين في الحكومة المضيفة أمر أساسي لتطوير مشاريع وبرامج إعادة الإعمار التي سوف يتم قبولها وصيانتها. عند عدم الوصول إلى اتفاقيات يجب ان يُشكّل تقييم مخاطر الاكلاف المتزايدة والفشل في تحقيق الأهداف جزءاً متكاملأ من عملية اتخاذ القرار حول إدارة البرنامج في أية مبادرات تنمية بقوة متماثلة كأفغانستان.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

وافقت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) على توصية المفتش العام بوجود التفاوض على توقيع اتفاقية مع وزارة الدفاع لنقل مسؤولية الصيانة إلى الجيش العراقي. وان على هذه الاتفاقية ان تحدد دور ومسؤوليات كل طرف وان تحدد خطأ زمنياً لتحقيق الهدف. في مسودة التقرير، أوصى المفتش العام بأن يستند الاستثمار الأميركي في المستقبل إلى توقيع مثل هذه الاتفاقية. لكن لاحظت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) ان "الإنهاء الأحادي الجانب للمشاريع الحالية الجاري تنفيذها أو التوقف عن تقديم مساعدة حاسمة في المستقبل حتى يتم تأمين استلام

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

اتفاقية قانونية ملزمة قد يُشكّل خطأً استراتيجياً مع مرور الوقت. يوافق المفتش العام على الهواجس التي أشارت إليها القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) ولذلك تعالج التوصية الجديدة للتقرير فقط ضرورة التفاوض على توقيع الاتفاقية. لكن لاحظ المفتش العام من جهة ان عدم وجود اتفاقية يوجب استمرار الاعتماد على الأموال الأميركية لصيانة معدات الجيش العراقي ويحث على وضع أولوية عالية على التوقيع على الاتفاقية.

إنشاء مراكز للعناية الصحية الأولية التي أبلغ عن أنها أصبحت مكتملة بدرجة أساسية لكن تبقى هناك مسائل تتعلق بالتشغيل
(تقرير المفتش العام SIGIR-09-015، ٤/٢٠٠٩).

المقدمة

في آذار/مارس ٢٠٠٤ منح الجيش الأميركي عقد تصميم وإنشاء إلى شركة بارسونز ديلاوير. شملت أوامر المهمات اللاحقة الصادرة بموجب العقد تصميم وإنشاء ١٥٠ مركزاً للعناية الصحية الأولية (PHC) في العراق، كما شملت أوامر المهمات تسليم وتركيب معدات طبية ولطب الأسنان في هذه المراكز. بعد انقضاء سنتين أنهت الحكومة الأميركية أوامر المهمات. كانت المراكز الـ ١٤٢ المتبقية بموجب البرنامج في مختلف مراحل الإنشاء. في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أعدّ المفتش العام تقريراً حول ضرورة وجود فريق إدارة قوي بالتعاون مع وزارة الصحة لإكمال مراكز العناية الصحية الأولية المكتملة جزئياً. كانت أهداف هذا التقرير إظهار أكلاف ونتائج الجهود الممولة أميركياً لإكمال مراكز العناية الصحية الأولية، والمدى الذي تم عنده تحويل مشاريع مراكز العناية الصحية الأولية إلى وزارة الصحة العراقية، والوضع التشغيلي لمراكز العناية الصحية الأولية.

النتائج

أكمل سلاح الهندسة في فرقة منطقة الخليج إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية رغم الوضع الأمني الضعيف جداً، الذي شمل تفجير قنابل في مرافق مراكز العناية الصحية الأولية. بعد إنهاء أوامر المهمات الممنوحة إلى شركة بارسونز في آذار/مارس ٢٠٠٦، منحت فرقة منطقة الخليج عقود إنشاء مباشرة إلى مقاولين عراقيين لإكمال مراكز العناية الصحية الأولية المكتملة جزئياً. أبلغت فرقة منطقة الخليج ان معظم أعمال الإنشاء باتت مكتملة الآن. وتقدر ان المرافق سوف تزود العلاج لمرضى خارجيين يتجاوز عددهم أربعة ملايين عراقي سنوياً. لكن البرنامج تجاوز اكلافه المقررة واستغرق وقتاً طويلاً جداً لإكماله وانتج عدداً من المرافق اقل من العدد المخطط لإنجازه بالأصل. وبصورة خاصة:

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

- كلف البرنامج حوالي ٣٤٥ مليون دولار، أي ما يزيد عن ١٠٢ مليون دولار تقريباً عن التقدير الوارد في عقد بارسونز البالغ ٢٤٣ مليون دولار. نتجت الزيادة من تخصيص مبلغ ٥٧ مليون دولار لعقود متابعة الإنشاءات ومبلغ ٥٦ مليون دولار لتسليم وتركيب المعدات الطبية وتأمين التدريب.
 - لم يتم نقل العديد من مراكز العناية الصحية الأولية إلى وزارة الصحة العراقية إلا بعد انقضاء سنوات على التاريخ المقرر بموجب عقد بارسونز. بموجب عقد بارسونز كان المفروض أساساً إكمال كافة مراكز العناية الصحية الأولية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. استناداً إلى خطة وضعتها فرقة منطقة الخليج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان من المقرر إنجاز معظم مراكز العناية الصحية الأولية في أوائل العام ٢٠٠٧. لكن أبلغ عن اكتمال إنشاء معظم هذه المراكز في ربع السنة الأخير من عام ٢٠٠٧ و عام ٢٠٠٨. حتى ان فرقة منطقة الخليج منحت عقوداً لإكمال إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية السنة الذين اعتبروا منجزين عند إنهاء عقد بارسونز في آذار/مارس ٢٠٠٦.
 - خلال الفترة التي يغطيها عقد بارسونز، انخفض العدد المقرر بالأصل لمراكز العناية الصحية الأولية من ١٥٠ إلى ١٤٢، وألغيت ٩ مراكز إضافية منذ ذلك التاريخ مما ترك ١٣٣ مركزاً. المسائل الأمنية شكلت عناصر رئيسية في زيادة الاكلاف وتأخيرات التنفيذ المبرمج لإكمال المراكز سببت إلغاء تسعة مراكز للعناية الصحية الأولية. لم تكن ستة من هذه البرامج التسعة مكتملة لان المتفجرات دمرت بالكامل او جزئياً كافة المرافق. انفق مبلغ بقيمة ٥,١٨ مليون دولار تقريباً على إنشاء هذه المراكز التسعة للعناية الصحية الأولية.
- أر هقت المشاكل الإدارية البرنامج لفترة طويلة. لم تصمم فرقة منطقة الخليج التي كانت تتحمل مسؤوليات إدارة البرنامج خطة لإدارة البرنامج بالنسبة لعقود المتابعة إلا بعد حوالي ستة أشهر على منح عقود لإكمال مراكز العناية الصحية الأولية المكتملة جزئياً ولم تضع نهاية لها. عمل لدى فرقة منطقة الخليج ستة مدراء برامج مختلفة خلال ثلاث سنوات. علاوة على ذلك تتطلب منح عقود بسعر ثابت إلى مقاولين عراقيين لإكمال عمليات الإنشاء اجراء تقييم للمرافق المكتملة جزئياً وتطوير تقديرات حكومية مستقلة قبل منح العقد. لكن لان فرقة منطقة الخليج لم تتمكن من تحديد مكان وجود تقييمات المشاريع المطلوبة لم يتمكن المفتش العام من التحقق من مدى أية تقييمات أجريت للمواقع. علاوة على ذلك كانت البيانات المأخوذة من نظام إدارة إعادة إعمار العراق التي استعملتها فرقة منطقة الخليج لإدارة البرنامج غير دقيقة

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

وغير كاملة. لم يكن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) الذي عُهد إليه الإشراف والتنسيق مع وزارة الصحة العراقية يملك موارداً لتنفيذ مسؤولياته. أبلغت فرقة منطقة الخليج انه اكتمل إنشاء ١٣٣ مركز للعناية الصحية الأولية وتم نقلهم إلى الحكومة العراقية ولكن لم تكن كافة هذه المراكز مكتملة ومفتوحة أمام الناس. كما ان فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق واجهوا مشاكل عند نقل مراكز العناية الصحية الأولية إلى وزارة الصحة.

قال مسؤولون أنه في بعض الحالات كنا مستعدين لنقل مرفق لكن لم يكن المسؤولون في وزارة الصحة العراقية على المستوى اللازم لاستلام المرفق بسبب التوفر المحدود للعناصر الأمنية للمرفق والعدد غير الكافي من الموظفين المدربين والمتوفرين. نقلت فرقة منطقة الخليج إلى وزارة الصحة ١٤ مرفقاً كانوا غير مكتملين وخططاً لأعمال إنشائية متواصلة في مرفقين فقط. شملت مراكز العناية الصحية الأولية الـ ١٤ غير المكتملين الذين نقلتها فرقة منطقة الخليج ٩ مواقع تم إلغاؤهم من البرنامج بعد إنهاء العقد مع بارسونز، ولم تكن متوفرة أية خطط لإكمال مراكز العناية الصحية الأولية الباقية. علاوة على نقل مرافق غير مكتملة نقلت فرقة منطقة الخليج مراكز العناية الصحية الأولية من جانب واحد بدون قبول وزارة الصحة العراقية. أبلغت فرقة منطقة الخليج ان ١١٥ من مراكز العناية الصحية الأولية كانت مفتوحين أمام الناس في حالة تشغيلية، ولكن وزارة الصحة العراقية أبلغت عن عدد هذه المراكز كان ١٠١ مركزاً فقط.

وما هو أكثر أهمية من النقص في عدد مراكز العناية الصحية الأولية المفتوحة أمام الناس كان الوضع التشغيلي لمراكز العناية الصحية الأولية المفتوحة أمام الناس واستدامتها. عبرت فرقة منطقة الخليج، ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق ووزارة الصحة العراقية عن قلقها حول مسائل التشغيل والصيانة في مراكز العناية الصحية الأولية. شملت هذه المسائل ما إذا كانت هذه المراكز تملك الخدمات الأساسية، كالكهرباء، والماء، والمجاري الصحية، وما إذا كان قد تم تزويد وتركيب المعدات الطبية التي تعمل بانتظام. ذكر ضابط الارتباط الصحي ان لا الإنشاءات ولا المواد كانت تلبي المعايير المتوقعة ولم تظهر المرافق نموذجاً جيداً عن مشروع إنشائي ممول ومُدار من قبل الحكومة الأميركية. ذكر مسؤولون في وزارة الصحة العراقية ان مراكز العناية الصحية الأولية كانت تعاني من نواقص إنشائية، وكهربائية، وميكانيكية وفي المعدات، بحيث انها كانت تتطلب إعادة إنشاء وإعادة تأهيل. وقد حددت عمليات التفيتش التي قام بها المفتش العام مسائل تتعلق بالتشغيل والصيانة في أربعة مراكز للعناية الصحية الأولية المفتوحة أمام الناس.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

رغم أن كافة الأطراف عبّروا عن قلقهم إزاء مسائل تشغيل وصيانة مراكز العناية الصحية الأولية، فإن الحكومة الأميركية لا تملك أية رؤية دقيقة للوضع الإجمالي لهذه المراكز. في أيار/مايو ٢٠٠٨، وقعت فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق عقداً مع شركة ستانلي بيكر هيل لإدامة المشاريع الصحية الممولة من الحكومة الأميركية. شمل نطاق العمل تقييم المعدات والأنظمة في مرافق مختارة. حددت قيمة العقد بمبلغ ١٦,٥ مليون دولار المتوفر ولا ينص العقد على تزويد تقييمات لكافة مراكز العناية الصحية الأولية. أبلغت فرقة منطقة الخليج ان ٦ عمليات تقييم هي قيد المراجعة وانه اكتملت عمليات تقييم ٢٨ مركزاً مكتملاً. لكن تبقى غير معروفة عدد التقييمات الواجب إكمالها. أيضاً، ولان فرقة منطقة الخليج تخلفت عن تزويد التقييمات المطلوبة لم يراجع المفتش العام هذه المستندات. وأخيراً، استناداً إلى مباحثات جرت مع فرقة منقطة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق لا تخطط الحكومة الأميركية للقيام بأدوار مسؤوليات في المستقبل فيما يخص مراكز العناية الصحية الأولية. لم يكن متوفراً لدى كلا المنظمتين أية خطط أو أموال للقيام بجهد لاحق.

الخلاصة

زودت الأموال الأميركية وفرقة منطقة الخليج وإدارة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق وزارة الصحة مراكزاً للعناية الصحية الأولية التي يتوقع منها تزويد عناية طبية إلى ما يزيد عن أربعة ملايين مواطن عراقي عبر البلاد سنوياً. تم إنجاز ذلك رغم الظروف الأمنية الخطيرة كإلقاء المتفجرات على المرافق. لكن لم تزود فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق مسؤولية محاسبية وشفافية حول الوضع الجاري لبرنامج مراكز العناية الصحية الأولية. التقارير التي تظهر ان ١٣٣ مركزاً اكتملوا ونقلوا غير كاملة وغير دقيقة. تعود المسائل حول اكتمال إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية بدرجة اكبر من تلك المراكز القليلة المنقولة "كما هي".

أنفقت الملايين من الدولارات لإكمال أعمال الإنشاء، تسليم وتركيب معدات طبية ومكتبية ومواد مستهلكة وتدريب عراقيين على تشغيل معدات هذه المراكز. لكن بعض او كافة هذه الأعمال كانت غير كاملة بالنسبة لعدد كبير من مراكز العناية الصحية الأولية، يستند جهد العقد المحدود الذي وقعته فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق لتقييم وضع مراكز العناية الصحية الأولية إلى الأموال المتوفرة وليس إلى الأموال المطلوبة. علاوة على ذلك، لا تملك أي واحدة من المنظمتين أية خطط و/أو أموال لأعمال التقييم و/أو الإكمال الإضافية لمراكز العناية الصحية الأولية.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

يتطلب الدور المستقبلي للحكومة الأميركية بشأن مراكز العناية الصحية الأولية في العراق قراراً سياسياً لكن لم تطور الحكومة الأميركية المعلومات الأساسية لاتخاذ ذلك القرار. عدم وجود اهتمام لاحق بالإدارة من قبل الحكومة الأميركية والحكومة العراقية لمعالجة مسائل تشغيل وصيانة واستدامة مراكز العناية الصحية الأولية تعرض جزءاً كبيراً من الاستثمار الأميركي في البرنامج لخطر الهدر.

التوصيات

يوصي المفتش العام بأن يوجه بصورة مشتركة كل من السفير الأميركي والقائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق دراسة من قبل الحكومة الأميركية تحصل على مشاركة الحكومة العراقية و/أو لتدخل في الأعمال أعلاه بالقدر الممكن ما يلي:

- ١- تأمين الشفافية على الوضع الجاري لمراكز العناية الصحية الأولية وتقييم الاكلاف والفوائد لاعمال محتملة لمعالجة المشاكل التشغيلية وتلك المتعلقة بالاستدامة لمراكز عناية صحية أولية محددة.
- ٢- تحديد الأعمال التي تستطيع الحكومة الأميركية القيام بها للمساعدة في تأمين تحقيق الفوائد المتوقعة من برنامج مراكز العناية الصحية الأولية وعدم هدر الاستثمارات.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

عند إعداد هذا التقرير أخذ المفتش العام في اعتباره التعليقات الصادرة عن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق وفرقة منطقة الخليج. في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، علق مدير مكتب المساعدة الانتقالية للعراق بأن السفارة توافق على التوصيات وهي تعمل على تطبيقها.

أرسل القائد العام تعليقات فرقة منطقة الخليج في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. لم تتطرق تعليقات فرقة منطقة الخليج إلى التوصيات بل ذكرت وجود اختلاف مع "الافتراض الأساسي بتخلف فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق، بالإضافة إلى ذلك، ذكرت فرقة منطقة الخليج ان مسودة التقرير لم تلق الضوء الكامل على الاختلاف في المسؤوليات بين فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق وضابط الارتباط الصحي. كما اختلفت فرقة منطقة الخليج مع بيانات اخرى وردت في التقرير وزودت ٣١ تعليقا محددًا على مسودة التقرير. ارتبط عدد من هذه التعليقات بتوضيح مسؤوليات فرقة منطقة الخليج بما يخص برنامج مراكز العناية الصحية الأولية. أكدت فرقة منطقة الخليج انها مسؤولة

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

فقط عن تعقب إدارة إنشاء المشاريع حتى اكتمالها الفعلي وتسليمها إلى وزارة الحصة العراقية وعن الحسابات النهائية المالية والتعاقدية المتعلقة بها.

تعليقات فرقة منطقة الخليج تلقي الضوء على عدم وجود هيكلية إدارية مدمجة لبرامج إعادة الإعمار الطارئة مثل مراكز العناية الصحية الأولية وتخدم لتعزيز الاستنتاج الإجمالي للمفتش العام فيما يخص ضرورة دمج البرنامج الإضافي ومسؤولية المحاسبة الإجمالية.

يعتقد المفتش العام ان المعلومات الواردة في مسودة التقرير دقيقة. لكن من اجل تحسين دقة التقرير النهائي، راجع المفتش العام او ألغى بعض البيانات المستندة إلى تعليقات فرقة منطقة الخليج، لم يستنتج المفتش العام ان فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق تخلفا عن تأدية واجباتهما. تذكر الجملة الأولى في النتائج في الموجز التنفيذي ان "فرقة منطقة الخليج أكملت إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية رغم الظروف الأمنية الضعيفة، التي شملت إلقاء متفجرات على المرافق". ولاحظت ان المرافق سوف تؤمن علاجات للمرضى الخارجيين يزيد عددهم عن أربعة ملايين مواطن عراقي سنوياً. بالإضافة إلى ذلك تطرقت مسودة التقرير إلى مسؤوليات فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق وضابط الارتباط الصحي في المقدمة وفي أقسام تالية مختلفة تتعلق بالموضوع تفيد البحث. فعلى سبيل المثال، في القسم المتعلق بعمليات النقل إلى وزارة الصحة، لاحظ المفتش العام ان الخطة الإدارية التي وضعتها فرقة منطقة الخليج ذكرت ان فتح وتشغيل المرافق كما تأمين استدامتها كانوا خارج نطاق برنامج فرقة منطقة الخليج. لكن أضاف المفتش العام اللغة التي استعملتها فرقة منطقة الخليج حسب ما هو مناسب لتوضيح مسؤولياتها المذكورة.

عمليات نقل الموجودات لبرامج إعادة إعمار العراق تنقصها الوحدة ومسؤولية المحاسبة
(تقرير المفتش العام SIGIR-09-016، ٤/٢٠٠٩).

المقدمة

منذ بداية أعمال إعادة إعمار العراق، تم إكمال عشرات الآلاف من مشاريع إعادة الإعمار في كافة قطاعات الحكم العراقي بضمنها الكهرباء، الماء، العناية الصحية والنقل. مع ذلك، كان على السفارة الأميركية ووكالات إعادة الإعمار الأولية، بضمنها القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي في

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

فرقة منطقة الخليج (GRD) أن تضع الخطوط النهائية لعملية نقل المسؤولية عن المشاريع إلى الحكومة العراقية.

استعملت الوكالات الأميركية إجراءاتها الخاصة لتسليم مشاريع مكتملة إلى المواطنين العراقيين المفروض ان تخدمهم هذه المشاريع. سلمت المشاريع عند مستويات حكومية متنوعة من حكومات محلية إلى وزارات عراقية باستعمال إجراءات متنوعة تشمل عمليات نقل من جانب واحد. نقلت المشاريع رغم عدم وجود قاعدة بيانات او قائمة كاملة او دقيقة للمشاريع التي سلمت ولا تأكيد بان العراقيين استلموا كافة المستندات الضرورية وتلقوا التدريب اللازم.

ونظراً لأهمية هذه المسألة في نجاح البرنامج الإجمالي الأميركي لإعادة الإعمار، أصدر المفتش العام ستة تقارير حول نقل المشاريع الممولة من الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. أوصى المفتش العام في كل تقرير ان تعمل الوكالات الأميركية لإعادة الإعمار سوية لوضع سياسة مشتركة وتطوير عملية لنقل المشاريع المكتملة إلى الحكومة العراقية. لاحظ أحدث تقرير صدر في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ انه رغم بذل الوكالات الأميركية جهودها لتحسين الخطط والسياسة والإجراءات لنقل الموجودات، فقد كانت عاجزة عن الاتفاق على مجموعة موحدة من الإجراءات. بموجب قانون المخصصات الإضافية للسنة المالية ٢٠٠٨، أمر الكونغرس وزارة الخارجية تأمين وتطبيق اتفاقية مع الحكومة العراقية حول نقل الموجودات الممولة من الحكومة الأميركية. مع ذلك، وعندما أصدر المفتش العام التقرير في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ كانت وزارة الخارجية لا تزال عاجزة عن وضع النص النهائي لاتفاقية مع الحكومة العراقية حول النقل الرسمي للموجودات. كما أمر قانون المخصصات الشاملة لعام ٢٠٠٩ وزارة الخارجية بإعداد خطة لنقل البرامج والنشاطات إلى الحكومة العراقية.

فيما يلي أهداف هذه المراجعة:

- تحديد مدى التقدم الذي حققته الوكالات الأميركية لإعادة إعمار العراق العاملة في العراق، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في وضع سياسة وإجراءات موحدة لنقل المشاريع إلى الحكومة العراقية.
- تحديد ما إذا كانت السفارة قد حققت تقدماً في الحصول على دعم الحكومة العراقية لاتفاقية رسمية لنقل الموجودات.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

النتائج

وجدت المراجعة التي قام بها المفتش العام حصول تقدم طفيف في إيجاد سياسات وإجراءات موحدة او في الوصول إلى اتفاقية مع الحكومة العراقية حول عملية نقل الموجودات.

منذ ان اصدر المفتش العام تقريره في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كانت الوكالات الأميركية لم تطور بعد عملية إجراءات موحدة لنقل المشاريع المكتملة إلى الحكومة العراقية. تستمر كل وكالة أميركية في اتباع عملية داخلية خاصة بها لنقل المشاريع إلى الحكومة العراقية. تستمر إدارة العملية في عدم امتلاك سلطة واضحة ومسؤولية حسابية وهي مشكلة جوهرية حددها المفتش العام في تقارير سابقة. ونظراً لأن معظم عمليات النقل تحصل على المستوى المحلي، لا يتوفر بصورة عامة للحكومة العراقية والوزارات العراقية المسؤولية عن تخطيط استدامة ودمج الموجودات سوى معلومات غير كاملة حول ماذا قدمته الولايات المتحدة.

عجز السفارة والحكومة العراقية في التوصل إلى توقيع مذكرة تفاهم حول أدوار ومسؤوليات كل منهما في نقل الموجودات يستمر في المساهمة في تفاقم حدة هذه المشكلة. تستطيع مثل هذه الاتفاقية مساعدة الوكالات الأميركية لإعادة اعمار العراق في التوحيد القياسي لعمليات نقل الموجودات التي تقوم بها. تم إعداد مذكرة تفاهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ولكن لم يتحقق حتى الآن الاتفاق على النص النهائي. أبلغ مسؤولون في مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) المفتش العام بان مجلس الوزراء العراقي اجتمع في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأصدر قراراً يحدد قواعد وإجراءات حول كيفية قبول الحكومة العراقية للمشاريع المكتملة. بصورة أساسية يذكر القرار ان المشاريع الأميركية سوف تقبل كمنحة بدون أي التزام مالي بين الدولتين. أعاد قرار مجلس الوزراء التأكيد على التوصية بان تتفاوض الحكومتان على مذكرة تفاهم حول نقل الموجودات. لم ينجز او يتم التوقيع على نص نهائي متفق عليه للمذكرة.

يستمر عدم الوثوق بالبيانات في نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS) في جعل تعقب وضع مشاريع إعادة الاعمار صعباً أمام المخططين. كان القصد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق ان يكون المستودع المركزي لمعلومات مشاريع إعادة إعمار العراق. لكن كما ذكر المفتش العام في تقريره لا يحتوي نظام إدارة إعادة اعمار العراق ببيانات كاملة او دقيقة فعلى سبيل المثال، لا توجد في النظام معلومات تتعلق بمشاريع بمليارات الدولارات وهو ما ابلغ عنه المفتش العام في تقريره الصادر في تموز/يوليو ٢٠٠٨.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

وكانت النتيجة عدم قدرة نظام إدارة وإعادة إعمار العراق على تزويد صورة كاملة او ثابتة لنشاطات إعادة الاعمار لان الوكالات المنفذة لم تدخل بصورة منتظمة بياناتها في نظام إدارة إعادة إعمار العراق.

رغم ذلك، يستعمل مكتب المساعدة الانتقالية للعراق هذه البيانات لإعداد تقرير شهري إلى الحكومة العراقية حول الموجودات المنقولة. وفقاً لتقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تم نقل نسبة ٧٢ بالمئة من المشاريع المكتملة التي تبلغ قيمتها الإجمالية ١٣,٥ مليار دولار إلى سلطات محلية ونسبة ١٣ بالمئة إلى السلطة الوطنية. ولكون بيانات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق غير موثوقة فلا يمكن أيضاً الاعتماد على البيانات المزودة إلى الحكومة العراقية.

بالإضافة إلى التقارير الخاطئة المقدمة إلى الحكومة العراقية، فإن عدم توفر بيانات موثوق بها يمنع أيضاً وزارة الخارجية من تزويد الكونغرس والشعب الأميركي بحساب كامل للوضع الجاري وحالة المرافق التي تم إنشاؤها. تعيق أيضاً مشكلة نظام إدارة اعمار العراق الجهود الأميركية في رصد المشاريع بغية تأمين صيانتها واستعمالها بصورة فعالة.

التوصيات

أوصى المفتش العام سابقاً أن يأمر السفير الأميركي والقائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق بتطوير مجموعة واحدة من السياسات والعمليات والإجراءات لنقل الموجودات إلى الحكومة العراقية وذلك بالنسبة لكافة المشاريع الأميركية بغض النظر عن مصدر التمويل. لم تطبق هذه التوصية وسوف تبقى مفتوحة.

أوصى المفتش العام أيضاً بأن يبدأ السفير والقائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق فوراً مباحثات على مستوى رفيع مع الحكومة العراقية لوضع مذكرة تفاهم حول نقل الموجودات. اغلق المفتش العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ هذه التوصية استناداً إلى مباحثات كانت تجري في ذلك الوقت بين السفارة والحكومة العراقية. لكن لم تنجح المباحثات.

مع أن الحكومة العراقية قد وضعت قواعد وإجراءات لقبول الموجودات يستمر المفتش العام بالاعتقاد بضرورة التوصل إلى اتفاقية رسمية. تساءلت السفارة حول إعادة فتح المفتش العام للتوصية نظراً لأنها تجري مباحثات حول نقل الموجودات مع الحكومة العراقية لكن كانت نية المفتش العام من إعادة فتح هذه التوصية ان تؤدي المباحثات إلى توقيع مذكرة تفاهم. بناءً على ذلك غير المفتش العام التوصية للتوضيح

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

بأن المباحثات يجب ان تؤدي إلى توقيع مذكرة تفاهم. يوصي المفتش العام ان يقوم السفير وقائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق بإعداد مذكرة تفاهم مع الحكومة العراقية لنقل الموجودات.

مسألة يجب أن يهتم بها الكونغرس

بغية تعزيز المحاسبة لوضع مشاريع إعادة الاعمار الممولة من الحكومة الأميركية، يجب على الكونغرس أن يأخذ في عين الاعتبار توجيهات الوكالات المنفذة لجمع وتزويد مجموعة موحدة من البيانات التي تحدد بوضوح كافة المشاريع التي بوشر بتنفيذها والمكتملة، وأكلافها و عما إذا كانت قد نقلت وتأمنت استدامتها.

الدروس المكتسبة

تقدم عملية نقل الموجودات إلى العراق عدة دروس رئيسية يمكن تطبيقها على عمليات إعادة الاعمار الطارئة كأفغانستان، التي يتوجب تطبيقها في العملية بأسرع ما يمكن.

- يجب إنشاء هيكلية إدارية تؤمن وحدة القيادة بين الوكالات المعنية لتحقيق عمليات وإجراءات نقل موحدة.
- يجب إنشاء نظام شامل لمعلومات إدارة المشاريع والمحافظة عليه عبر كامل برنامج إعادة الاعمار.
- يجب على المسؤولين الأميركيين ان يتباحثوا مع المسؤولين في الدولة المضيفة لتوقيع اتفاقيات رسمية حول نقل الموجودات واستدامة المشاريع.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

زودت السفارة الأميركية في العراق وفرقة منطقة الخليج تعليقات كتابية حول هذا التقرير. لم توافق السفارة مع التوصيات ووافقت فرقة منطقة الخليج بصورة عامة على الوقائع حسب ما تم عرضها في مسودة التقرير. يستمر المفتش العام في الاعتقاد بان توصياته موثوقة وان التقرير يفصل أساس موقف المفتش العام.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ضرورة تعزيز الإشراف على عقد قوات الأمن الداخلي الواسعة النطاق
(تقرير المفتش العام SIGIR-09-017، ٤/٢٠٠٩).

يبحث هذا التقرير في عقود خدمات قوات الأمن الداخلي الواسعة النطاق (TWISS). فيما يخص القوى العاملة، والأسلحة والمعدات وغيرها من الخدمات الأساسية لزيادة و/أو للحلول محل عمليات الحراسة الأمنية. وقواعد العمليات والمعسكرات المتقدمة عبر العراق. في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، منحت وزارة الدفاع عقود (TWISS) إلى خمس شركات هي: ايجيس للخدمات الدفاعية المحدودة، إي أو دي (EOD) تكنولوجي إنك، سابز انترناشونال سيكيورتي، مجموعة الإدارة الأمنية والاستشارية للعمليات الخاصة وتريبيل كانوبي إنك. هذه الشركات هي من بين سبع أكبر شركات تقدم خدمات الأمن في العراق.

عقود خدمات قوات الأمن الداخلي الواسعة النطاق لها قيمة يجب أن لا تتجاوز ٤٥٠ مليون دولار بصورة مجتمعة. تلقى كل واحد من المقاولين الخمسة أمر مهمة بقيمة ٢٥٠ ألف دولار لتلبية الحد الأدنى المضمون وبدء تنفيذ العقد. ثم تنافس المقاولون فيما بينهم لتزويد خدمات الأمن في مختلف المواقع في العراق. تم إصدار ٥٠ أمر مهمة إلى هذه الشركات بين شباط/فبراير ٢٠٠٨ وأذار/مارس ٢٠٠٩. منحت القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان عقود خدمات قوات الأمن الداخلي الواسعة النطاق وأوامر المهمات اللاحقة نيابة عن القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I).

فوضت القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان الإدارة والإشراف على العقود إلى وكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA). تحدد أوامر المهمات خدمات الأمن الخاصة المطلوبة. تستعمل وكالة إدارة العقود الدفاعية ممثلي ضباط العقود (COR) لتنفيذ الإشراف يوماً بيوم على أداء المقاولين والتزامهم بشروط العقد. يتم اختيار ممثلي ضباط العقود من قبل قيادة المنشآت ويرفعون تقاريرهم إلى وكالة إدارة العقود الدفاعية وضباط العقود. عين ممثل لضباط العقد لكل أمر مهمة يكون عنصراً عسكرياً يقيم حيث يتم تزويد خدمات الحراسة. كما تستعمل الوكالة أيضاً ممثليها الخاصين لضمان النوعية للتفتيش الدوري لأداء ممثلي ضباط العقود والمقاولين وللتأكد من التزامهم بالمتطلبات.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

أهداف هذا التقرير هي تحديد:

- أكلاف العقود
- متطلبات قوات الأمن الثابتة
- العملية التي يجب ان تتبعها الحكومة لمنح العقود، وأمر المهمات والتعديلات المتعلقة بها.
- الإشراف الذي يزوده ممثلو ضباط العقود.

يخطط المفتش العام لمراجعة الإشراف الحكومي على الفواتير المقدمة من المقاول، الأداء، العمليات والمراحل الخاصة بالتدقيق في موظفيه واختيارهم وتدريبهم على التقارير المستقبلية.

النتائج

أنفقت وزارة الدفاع بين شباط/فبراير ٢٠٠٨ و آذار/مارس ٢٠٠٩ مبلغ ١٥٤,٦ مليون دولار على عقود خدمات قوات الأمن الداخلي الواسعة النطاق. تم تمويل هذه العقود من حساب الصيانة والعمليات للجيش الأميركي. خُصصت نسبة تتجاوز ثلاثة أرباع الأكلاف حتى هذا التاريخ على الموظفين. في معظم الحالات لا تشمل أكلاف العقد دعم الأمور المعيشية لموظفي المقاول، كالطعام والماء والمأوى وهي تدفع من قبل وزارة الدفاع. يقدر المفتش العام هذه الأكلاف بأكثر من ٢٥٠ مليون دولار سنوياً. راجع المفتش العام معدلات أجور بعض الموظفين ووجد انه بالمتوسط قاد التنافس على الحصول على أوامر مهمات إلى تخفيض أكلاف هذه الخدمات بدرجة ذات شأن.

صمم عقد خدمات قوات الأمن الداخلي الواسعة النطاق لتبسيط عملية منح العقود للأمن الثابت توقعاً لازدياد الحاجة إلى هذه الخدمات. في العراق وجد المفتش العام ان متطلبات أوامر المهمات استندت إلى ضرورة استبدال الجيوش التي تنفذ عمليات الأمن الثابت بمقاولي أمن خاصين لتأمين عدد أكبر من الجيوش للعمليات القتالية. فعلى سبيل المثال، في معسكر يو كا حرر أمر مهمة يشمل ٤١٧ موظفاً حوالي ٣٥٠ جندياً تقريباً للمشاركة في العمليات القتالية.

وجد المفتش العام ان معظم العقود وأوامر المهمات منحت وفقاً لمنافسة كاملة ومفتوحة وان عملية اتخاذ القرار كانت مدعومة جيداً. منحت العقود الخمسة وأوامر المهمة التسعة والأربعين بصورة تنافسية.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

حدد المفتش العام نقاط ضعف معينة في الإشراف الحكومي، بصورة عامة كانت خبرة وتدريب ممثلي ضباط العقود محدودتين كما توفر لهم وقت غير كافٍ لتنفيذ مسؤوليات الإشراف الموكلة إليهم. مثلاً، من بين السبعة والعشرين ممثلاً لضباط العقود الذين جاوبوا على أسئلة المفتش العام، قال ثلاثة منهم فقط انهم حصلوا على خبرة سابقة في إدارة العقود، وأحد عشرة منهم قالوا ان التدريب الذي تلقوه كان غير كافٍ لتلبية متطلبات عملهم وقال ستة منهم ان واجبات اخرى منعتهم من تنفيذ الإشراف الملائم. رغم ان عمليات تفتيش ممثلي ضمان النوعية لدى وكالة إدارة العقود الدفاعية تساعد في تأمين الإشراف الدوري، فإنها لا تُشكّل بديلاً عن الإشراف اليومي الذي يؤمنه ممثلو ضباط العقود ممن يشرفون على أوامر مهمات تتراوح قيمتها بين ١٧٩ ألف دولار و ٢٢,٢ مليون دولار.

مع أن مراجعة المفتش العام لم تحدد مشاكل معينة نتجت عن هذه المحدودية، فقد حددت تقارير عديدة للمفتش العام الإشراف الضعيف على انه السبب للاحتيالات والهدر. على اعتبار الزيادة التي خطت لها وزارة الدفاع في استعمال مقاولي الأمن، من المحتمل ان تزداد هشاشة هذا الوضع ما لم تتم معالجة المشكلة.

التوصيات

بغية تحسين الإدارة والإشراف على العقود، يوصى المفتش العام بأن يأمر القائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق ومدير وكالة إدارة العقود الدفاعية وقائد القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان بتنفيذ الأعمال التالية حسب تعلقها بمسؤولياتهم الخاصة بموجب العقد:

- ١- تزويد تدريب إضافي لممثلي ضباط العقود على مسؤوليات الإشراف على أعمال مقاولي الأمن الخاص لديهم بموجب عقد خدمات قوات الأمن الداخلي الواسعة النطاق.
- ٢- تقييم عبء العمل المكلف به ممثلي ضباط عقود خدمات قوات الأمن الداخلي الواسعة النطاق التي يمكن أخذها لموازنة عبء العمل كي يصبح بالإمكان إعطاء وقت كافٍ إلى مسؤوليات الإشراف على العقود.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

بصورة عامة، وافقت قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق ووكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) على التوصيات الواردة في التقرير. وعلى وجه الخصوص وافقت الهيئات على ضرورة تأمين تدريب إضافي وإجراء تقييمات إضافية لعبء العمل المكلف به ممثلي ضباط العقود لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة توصيات المفتش العام.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

فيما يخص التوصية الأولى، ذكرت قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق ان القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان سوية مع وكالة إدارة العقود الدفاعية سوف تطلبان من ممثلي ضباط العقود إجراء تدريب استهدافي في مجالات يلاحظ ممثلو ضباط العقود انها تُشكّل نقاط ضعفهم. ذكرت وكالة إدارة العقود الدفاعية ان بعض مظاهر التدريب تقع على مسؤولية وحدة ممثل ضابط العقود وان مسؤولية وكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) تنحصر في تزويد التدريب المتعلق بالإشراف على إدارة العقود والإمام محدود. ذكرت الوكالة انه نتيجة مراجعة نفذتها في آذار/مارس ٢٠٠٩، فهي تخطط الآن لتحسين دورات التدريب في المستقبل لممثلي ضباط العقود وذلك من خلال الإشراف المباشر لضابط العقود الإداري وموظفي ضمان النوعية في وكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) في عملية التدريب.

فيما يخص التوصية الثانية، ذكرت قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق انه رغم كون نشاط الطلب مسؤول عن تسمية ممثلي ضباط العقود استناداً إلى المؤهلات والقدرات الفردية، سوف تعمل القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان مع نشاطات الطلب للتأكد من انهم يفهمون المسؤوليات المطلوبة من ممثلين ضباط العقود. ذكرت أيضاً قيادة القوات المتعددة الجنسيات انها سوف تعمل مع نشاطات الطلب للتوصية بممثلي ضباط العقود الذين يملكون خبرة سابقة في حقل الإشراف على العقود لديهم إمام بما تطلبه الوظيفة. وافقت وكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) على ضرورة تقييم عبء عمل ممثلي ضباط العقود. اعترفت وكالة إدارة العقود الدفاعية بوجود فجوة في عدد ممثلي ضباط العقود المكلفين بالعمل في مناطق العمليات في العراق وأفغانستان. وذكرت ان هذه الفجوة تشمل ممثلي ضباط العقود الذين يملكون مهارات خاصة لا تعتبر كفاءات أساسية في وكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) كما ذكرت أيضاً أن الوكالة تعمل مع هيئة الأركان المشتركة في وزارة الدفاع لمعالجة هذه المسألة.

كما زودت قيادة القوات المتعددة الجنسيات تعليقات فنية ادخلها المفتش العام في تقريره حسب اللزوم. يعتقد المفتش العام ان الأعمال التي حددتها الإدارة، في حال جرى تطبيقها بصورة صحيحة، تستجيب للتوصيات الواردة في التقرير.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

معلومات حول مساهمات الحكومة العراقية في اكلاف إعادة الاعمار
(تقرير المفتش العام SIGIR-09-018، ٤/٢٠٠٩).

المقدمة

حددت الولايات المتحدة ومانحون دوليون آخرون ضرورة مشاركة الدولة المضيفة كعامل مركزي في برامج التنمية الفعالة. تتخذ هذه المشاركة اشكالا عديدة تشمل مساهمات مالية او عينية من الدولة المضيفة. حدد بيان مؤتمر الأمم المتحدة في باريس حول فعالية المساعدة الذي أيدته الولايات المتحدة وغيرها من الدول المانحة والمستفيدة ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل المساعدة فعالة أكثر. لاحظ البيان ضرورة ان تعمل الدول المانحة والدول المستفيدة سوية بطريقة تعاونية أوسع وطلب من الدول المضيفة ان تمارس القيادة توجيه سياساتها واستراتيجياتها الائتمانية. يشجع اتحاد التنمية العالمية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) المشاركة مع هيئات مثل حكومات الدول المضيفة والمنظمات الأهلية غير الحكومية من اجل حشد الطاقات ومشاركة الدولة المضيفة وتعزيز التأثير الإنمائي للمساعدة. عند تشكيل مثل هذه العلاقات تتوقع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من الشريك ان يساهم مالياً أو/أو عينيّاً من اجل زيادة تأثير واستدامة جهود التنمية.

خصص الكونغرس اكثر من ٥٠ مليار دولار لإعادة إعمار العراق ووافق ومول مجموعة متنوعة من البرامج بضمنها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، صندوق دعم الاقتصاد، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق قوات الأمن العراقية من اجل دعم إعادة إعمار العراق. زاد الكونغرس من توجيه طلباته إلى الحكومة العراقية من اجل تولي حصة أكبر من اكلاف إعادة الإعمار.

أجريت هذه المراجعة بموجب سلطة القانون العام 106-108 وتعديلاته التي دمجت أيضاً واجبات ومسؤوليات المفتشين العامين بموجب قانون المفتشين العامين لعام 1٩٧٩.

أهداف هذا التقرير هي تزويد:

- معلومات حول توجيه الفرع التنفيذي بشأن طلب مساهمات من الحكومة العراقية لبرامج التنمية الأميركية.
- نماذج عن مساهمات الحكومة العراقية في البرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

النتائج

تتخذ مشاركة الدولة المضيفة اشكالا عديدة تشمل مساهمات مالية و/أو عينية. حدد مسؤولون في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) عدد من نماذج مساهمات الحكومة العراقية في كلفة نشاطات إعادة الإعمار منذ عام ٢٠٠٣ شملت:

- أبلغت وزارة الخارجية ان الحكومة العراقية خصصت في موازنتها مبلغ ١٢ مليار دولار لإعادة الإعمار الذي يتكافأ مع برامج المساعدة الأميركية حسب ما ينص عليه القانون.
- لاحظت وزارة الدفاع ان الحكومة العراقية أنفقت أكثر من ٨ مليارات دولار لدعم قوات الأمن وقوات الشرطة لديها وأكثر من ٤ مليارات دولار لشراء معدات وتجهيزات عسكرية أميركية زودت الحكومة العراقية أيضاً دعماً مالياً أو عينياً إلى مشاريع فردية ممولة من الولايات المتحدة مثل مشروع أبناء العراق والبرنامج العراقي للاستجابة الطارئة للقائد.
- لاحظت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان العراق يخطط لتمويل وإدارة برنامج يماثل برنامج الاستقرار للمجتمعات الأهلية (CSP).

حث الكونغرس مؤخراً الحكومة العراقية على تولي مسؤولية أكبر لإعادة إعمار العراق. ولهذا الغرض امر الكونغرس الوكالات الأميركية بالحصول على المزيد من المساهمات من الحكومة العراقية لتنفيذ مشاريع معينة مثل أبناء العراق والبرنامج العراقي للاستجابة الطارئة للقائد.

لم تكن حتى وقت قريب وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية سياسات او إجراءات تنظم المشاركة في الكلفة بالنسبة للعراق. أشار مسؤولون في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى أن امر الكونغرس غير واضح. ومن اجل معالجة هذا القلق زودت الوكالة إلى المفتش العام مجموعة من الخطوط الإرشادية التي وضعتها حديثاً وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية حول كيفية التخطيط لتطبيق الأوامر المختلفة للكونغرس حول المشاركة في الاكلاف. لاحظت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية انها ألحقت هذه الوثيقة مع موازنتها عند تقديمها. وهما تهدفان إلى تحقيق إجماع حول ما يريده الكونغرس وما هو متوقع من وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

لم تطلب أية تعليقات من الإدارة لان المفتش العام لم يزود توصيات. مع ذلك زودت الوكالة الأميركية لتنمية الدولية تعليقات فنية دمجهما المفتش العام حسب اللزوم في تقريره. بصورة إضافية، زودت الوكالة الأميركية نسخة عن الخطوط الإرشادية للمشاركة المالية من قبل الحكومة العراقية في برامج المساعدة الأجنبية المدنية الممولة من الحكومة الأميركية.

الفرص لتحسين عمليات إعداد التقارير، التحقيق ومعالجة أحداث خطيرة تتعلق بمقاولي الأمن الخاص في العراق
(تقرير المفتش العام SIGIR-09-019، ٤/٢٠٠٩).

المقدمة

يركز هذا التقرير بصورة أولية على إشراف وزارة الدفاع على أحداث خطيرة، كالاغتيالات، الوفيات، الإصابات، والأضرار بالمتلكات، التي تتعلق بمقاولي الأمن الخاص في العراق. يتفحص هذا التقرير:

- سياسات وزارة الدفاع وممارسات إعداد التقارير، اجراء التحقيقات ومعالجة الأحداث الخطيرة.
- جهود وزارة الدفاع في تحديد الاتجاهات والدروس المكتسبة.

ولأن بعض مقاولي الأمن الخاص المتعاقدين مع وزارة الخارجية يرسلون تقارير أحداثهم الخطيرة عبر اقلية وزارة الدفاع واقنية وزارة الخارجية، راجع المفتش العام أيضاً سياسات وإجراءات وزارة الخارجية المتعلقة بإعداد تلك التقارير.

اعتمدت الحكومة الأميركية بصورة واسعة على مقاولي الأمن الخاص في العراق لحماية الموظفين والتجهيزات والمرافق. رغم ان بعض المسائل برزت إلى العلن عبر السنوات حول الإشراف والمراقبة والكلفة والوضع القانوني لمقاولي الأمن الخاص، فإن حدث شركة بلاكوير الذي حصل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ والذي قتل فيه ١٧ مدنياً عراقياً قد وضع الإشراف ومراقبة مقاولي الأمن الخاص في مقدمة الاهتمامات.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وقعت وزارة الدفاع ووزارة الخارجية مذكرة تنص على انها سوية سوف تضمان، وتطبقان وتتبعان مقاييس وسياسات وإجراءات جوهرية للمساءلة والمحاسبة والإشراف

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

والانضباط لمقاولي الأمن الخاص في العراق. كان هدفهما تخفيض عدد وتأثير الأحداث الخطيرة. كلفت وزارة الخارجية السفارة الأميركية بمسؤولية تطبيق الجزء المتعلق بها في الاتفاقية وقامت السفارة الأميركية بدورها بتحويل المسؤولية إلى مكتب الأمن الاقليمي (RSO). كلفت وزارة الدفاع مسؤوليتها إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق وأنشأت هذه القوات خلايا عمليات المقاولين لتنسيق مهمات مقاولي الأمن الخاص ولجمع وتوزيع المعلومات حول الأحداث الخطيرة المتعلقة بمقاولي الأمن الخاص. أنشأت مبادرة القوات المتعددة الجنسيات في العراق أيضاً الفرقة المسلحة للإشراف على المقاولين (ACOD) لضمان الإبلاغ عن كافة الأحداث الخطيرة وتعبئها والتحقيق في أمرها.

مكتب الأمن الاقليمي مسؤول عن تنسيق مهمات المستوى الأول لوزارة الخارجية التي حددت على انها مهمات تدعم بصورة مباشرة رئيس البعثة الأميركية. فعلى سبيل المثال تشمل مهمات المستوى الاول نقل موظفي وسفراء ودبلوماسيي وزارة الخارجية وبعثات الكونغرس. أما المهمات التي لا تدعم مباشرة رئيس البعثة الأميركية مثل نقل موظفي المقاولين الذين يدعمون عقود وزارة الخارجية فقد صنفا بمهمات المستوى الثاني. يتوجب على مقاولي الأمن الخاص لمهمات المستوى الأول والمستوى الثاني ان يبلغوا عن الأحداث الخطيرة إلى مكتب الأمن الاقليمي. بالإضافة إلى ذلك يتوجب على مقاولي الأمن الخاص المتعاقدين مع وزارة الخارجية لمهمات المستوى الثاني ومقاولي الأمن الخاص المتعاقدين مع وزارة الدفاع الإبلاغ عن الأحداث الخطيرة إلى الفرقة المسلحة للإشراف على المقاولين (ACOD) عبر خلايا عمليات المقاولين (CONOC).

النتائج

حسنت القيادة العسكرية الأميركية والسفارة الأميركية عملية المشاركة بالمعلومات حول عمليات مقاولي الأمن الخاص والإبلاغ عن الأحداث الخطيرة. وقد وضعتا سياسات للإبلاغ عن الأحداث الخطيرة وكلفتنا المسؤولية إلى منظمات محددة لتأمين الإبلاغ عن الأحداث الخطيرة والتحقيق في أمرها. هذه التحسينات مهمة، مع ذلك حدد المفتش العام عدداً من الفرص لتحسين دقة وتماسك المعلومات المتعلقة بالأحداث الخطيرة، وتحليل هذه المعلومات وتماسك السياسات والإجراءات المتعلقة بالتحقيق في هذه الأحداث ومعالجتها. من المفترض ان تساعد هذه التحسينات المحددة وزارة الدفاع ووزارة الخارجية في تحقيق الأهداف والأغراض الإجمالية لبرنامجها.

- قواعد البيانات لدى خلايا عمليات المقاولين ولدى مكتب الأمن الإقليمي (RSO) لا تحتوي على المعلومات المتعلقة بكافة الأحداث الخطيرة المبلغ عنها ولا تقدم صورة

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

كاملة عن الأحداث الخطيرة التي كلفوا بتعقبها. قد يعود سبب ذلك إلى مشاكل تتعلق بإدارة قاعدة البيانات او تخلف مقاولي الأمن الخاص عن تلبية متطلبات الإبلاغ عن الأحداث.

- تقرر الفرقة المسلحة للإشراف على المقاولين أية أحداث يتوجب تعقبها رغم انها مسؤولة عن الإبلاغ عن كافة الأحداث التي تستلمها خلايا عمليات المقاولين وتعقب هذه الأحداث والتحقيق في أمرها. تطبق الفرقة المسلحة للإشراف على المقاولين تعريفاً للحدث الخطير محدوداً أكثر من التعريف المضمن في توجيهات القيادة المتعددة الجنسيات في العراق.
- توجيهات القوات المتعددة الجنسيات في العراق له تعريف أوسع للحدث الخطير من توجيهات السفارة.
- وضعت الفرقة المسلحة للإشراف على المقاولين وخلايا عمليات المقاولين قواعد بياناتهم الخاصة مع انه من المفترض منهم تعقب نفس الأحداث، رغم وجود أعراض مختلفة وكانت النتيجة عدم تماسك المعلومات المتعلقة بنفس الأحداث الأمر الذي يثير تساؤلات حول دقة المعلومات.
- أجرت الفرقة المسلحة للإشراف على المقاولين تحاليل ولكنها لم تطور دروساً رسمية مكتسبة رغم انها مسؤولة عن الدروس المكتسبة، الأحداث المحدودة التي تتعقبها الفرقة المسلحة للإشراف على المقاولين لا تعطي صورة كاملة عن ما يبلغ عنه مقاولو الأمن الخاص وقد تؤثر تحاليلها المحدودة على قدرتها في تطوير الدروس المكتسبة.
- لا تبدو أية منظمة على انها تملك رؤية للمقاولين من الباطن الذين يتعاقد معهم مقاولو الأمن الخاص وهذا يُشكّل فجوة محتملة في عمليات الإبلاغ عن الأحداث من جانب مقاولي الأمن الخاص.
- يجب على مقاولي الأمن الخاص المتعاقدين مع وزارة الخارجية الذين ينفذون مهمات المستوى الاول (الذين يدعمون بصورة مباشرة رئيس البعثة) أن يملكوا أنظمة تسجيل

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

فيديوية في المركبات المزودة من قبل الحكومة. ساعدت هذه الأنظمة في تفسير المعلومات المتناقضة حول الأحداث وفي تحسين عمليات التحقيق في الأحداث.

- تتبع وزارة الدفاع ووزارة الخارجية مقاربات وسياسات مختلفة بالنسبة لدفعات التعزية إلى العراقيين لنفس أشكال الأحداث. نتيجة ذلك لا تقدم الولايات المتحدة مقاربة موحدة إلى الشعب العراقي والحكومة العراقية.

التوصيات

من أجل تحسين دقة وتماسك المعلومات المتعلقة بالأحداث الخطيرة، وتحليل تلك المعلومات وتماسك السياسات والإجراءات المتعلقة بالتحقيق في الأحداث وفي معالجتها، يوصي المفتش العام بأن يتخذ القائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق والسفير الأميركي في العراق الإجراءات التالية حسب تعلقها بمسؤولياتهما الخاصة:

- ١- الطلب من خلايا عمليات المقاتلين ومكتب الأمن الإقليمي وضع عملية للمقارنة الدورية للبيانات المتعلقة بالأحداث الخطيرة في مهمات المستوى الثاني لتحديد مقاولي الأمن الخاص الذين قد يكونون غير مدركين أو مرتبكين أو لا يمتثلون للمتطلبات المزدوجة في إعداد التقارير.
- ٢- الطلب من خلايا ومكتب الأمن القومي أن تنشئ بصورة مشتركة تعريفاً معتمداً للأحداث الخطيرة ودمج هذا التعريف في توجيهات المقاتلين من الباطن.
- ٣- الطلب من خلايا ومكتب الأمن الإقليمي أن تنشئ بصورة مشتركة أو أن يستعلا مجموعة عمل المقاول الموجودة لتقاسم المعلومات مع مقاولي الأمن الخاص وطلب الحصول على آرائهم وأسباب قلقهم.
- ٤- الطلب من خلايا عمليات المقاتلين والفرقة المسلحة للإشراف على المقاتلين أن تنشئ قاعدة بيانات مشتركة للأحداث الخطيرة يمكن أن تستعملها الوكالتان لتسجيل المعلومات التي تحتاجان إليها لتنفيذ مسؤولياتهما.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- ٥- الطلب من الفرقة المسلحة للإشراف على المقاتلين ان تتعقب كافة الأحداث الخطيرة بضمنها بيانات حول كافة الأحداث في تحاليلها وان تنفذ تحاليل موسعة أخرى للأحداث الخطيرة وان تستخلص الدروس المكتسبة من هذه التحاليل.
- ٦- الطلب من منظمات دعم المهمات، كوكالة إدارة العقود الدفاعية، ان تحدد كافة المقاتلين من الباطن المتعاقدين مع مقاتلي الأمن الخاص الذين يدعمون عقود وزارة الدفاع ووزارة الخارجية.
- ٧- الطلب من منظمات تدقيق عقود المهمات ان تراجع دورياً إشراف المقاتلين الرئيسيين للتأكد من التزام المقاتل من الباطن المتعاقد مع مقاتلي الأمن الخاص بمتطلبات الإبلاغ عن الأحداث الخطيرة.

الدروس المكتسبة

مع مرور الوقت اكتسبت وزارة الدفاع كما وزارة الخارجية دروساً مهمة في العراق تتعلق بمقاتلي الأمن الخاص. طبقت هذه الدروس بصورة متزايدة لتحسين إشراف مقاتلي الأمن الخاص والتنسيق بين القوات المتعددة الجنسيات في العراق والبعثة الأميركية. في عمليات طارئة أخرى حيث يتم الاستخدام الواسع لمقاتلي الأمن الخاص، كأفغانستان، كان الدرس الغالب هو ان وزارة الدفاع ووزارة الخارجية تحتاجان إلى وضع معايير، سياسات وإجراءات أساسية لتطبيقها في وقت مبكر من الحالة الطارئة. تشمل الدروس المتعلقة بهذا العمل ضرورة وضع:

- مذكرة اتفاق تنص على التطوير، التطبيق والالتزام المشترك بالمعايير، السياسات والإجراءات الأساسية المتعلقة بمقاتلي الأمن الخاص.
- تعريف مشترك وشروط مشتركة في إعداد التقارير المتعلقة بأحداث خطيرة.
- آليات لتقاسم المعلومات حول الأحداث بين السفارة الأميركية والقيادة العسكرية.
- مقارنة مشتركة حول دفعات التعزية.
- آليات تدقيق للتأكد من ان كافة مقاتلي الأمن الخاص على كافة المستويات يفهمون ويلتزمون بمتطلبات الإبلاغ عن الأحداث.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

تلقي المفتش العام تعليقات الإدارة على مسودة تقريره من القوات المتعددة الجنسيات في العراق. وافقت هذه القوات على ست توصيات ووافقت جزئياً على التوصية ٥. فيما يخص تعليقات القوات المتعددة الجنسيات في العراق على التوصية ٥، يعترف التقرير بموقف الفرقة المسلحة للإشراف على المقاولين بأنها استعملت الدروس المكتسبة لإصدار أوامر مجزأة. سيستمر المفتش العام في الاعتقاد ان على الفرقة المسلحة للإشراف على المقاولين ان تتعقب كافة الأحداث الخطيرة بضمنها البيانات حول كافة الأحداث في تحاليلها وان تنفذ تحاليل موسعة اكثر للأحداث الخطيرة وان تستخلص الدروس التي اكتسبتها من هذه التحاليل.

انظر موقع المفتش العام على الإنترنت www.sigir.mil ، التقرير رقم 09-008، نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لمعرفة تعليقات السفارة الأميركية ومكتب الأمن الدبلوماسي.

فرقة إعادة إعمار المحافظات: تطوير عملية تعقب الكلفة سوف يعزز اتخاذ القرار
(تقرير المفتش العام SIGIR-09-020، ٤/٢٠٠٩).

المقدمة

وضعت الحكومة الأميركية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT). هذا البرنامج هو جهد مدني-عسكري بين الوكالات يخدم كواجهة بين الولايات المتحدة وشركاء الائتلاف والحكومات المحلية وحكومات المحافظات. لكن الوكالات لا تتعقب بصورة رسمية اكاليف تشغيل فريق إعادة إعمار المحافظات.

تركز العمل الابتدائي للمفتش العام على كلفة تشغيل فرق إعادة إعمار المحافظات الفردية، والبرنامج الإجمالي. علم المفتش العام انه لا يطلب من الوكالات المشاركة تسجيل هذه الاكاليف على مستوى البرنامج او المستوى الفردي. وبالتالي ندرج أدناه أهداف تقارير المفتش العام من برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات:

- تحديد فئات اكاليف البرنامج الرئيسية.
- تقدير اكاليف البرنامج باستعمال المعلومات المتوفرة حول الكلفة.
- تقييم الجدوى الاقتصادية والفائدة من تعقب اكاليف فرق إعادة إعمار المحافظات.

النتائج

رغم انه لا يطلب من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع تعقب اكلاف فرق إعادة إعمار المحافظات فقد زودتا بعض الاكلاف الرئيسية التي لها علاقة بعمل فرق إعادة إعمار المحافظات. قدر المفتش العام، مستنداً إلى تلك المعلومات، ان اكلاف فرق إعادة إعمار المحافظات للسنة المالية ٢٠٠٨ بلغت ٣٧٣ مليون دولار على الأقل. يصور هذا التقدير الكلفة على نحو اقل بكثير لانه لم يشمل كلفة التحركات التي تؤمنها القوات العسكرية والموظفون. الفئات الرئيسية المحددة للكلفة تتضمن اكلاف الأمن، الرواتب، الأمور المعيشية والعمليات. مع ذلك، ولأنه لا يطلب من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، وهما المساهمتان الأكبر، عزل اكلاف فرق إعادة إعمار المحافظات عن الاكلاف الأخرى، لم يكن لدى أي واحدة منهما أي اجراء لتسجيل اكلاف فرق إعادة إعمار المحافظات كما أكد ذلك مسؤولون في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع. لاحظ مسؤولون في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع انه من خلال الجهد الإضافي تستطيع الأنظمة المالية القائمة تعقب معظم اكلاف فرق إعادة إعمار المحافظات. كما اتفقوا أيضاً على أن كلفة فرق إعادة إعمار المحافظات قد تكون ذات فائدة في إعداد الموازنة وفي إجراءات اخرى لاتخاذ القرارات المتعلقة ببرنامج فرق إعادة إعمار المحافظات.

التوصيات

يوصي المفتش العام بما يلي:

- ١- ان يضع السفير الأميركي لدى العراق سياسة تطلب من كافة الوكالات المشاركة في تجميع بيانات كلفة فرق إعادة إعمار المحافظات وإبلاغ البيانات إلى رئيس البعثة في العراق على أساس ربع سنوي.
- ٢- ان يضع القائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق إجراءات لتعقب اكلاف الدعم العسكري لفرق إعادة إعمار المحافظات وان يبلغ تلك الاكلاف إلى رئيس البعثة على أساس ربع سنوي.
- ٣- ان يُشكّل وزير الدفاع ووزير الخارجية مجموعة دراسة مشتركة لتقييم كلفة وفائدة تعديل أنظمتها المالية الخاصة للتمكن من تسجيل فئات الكلفة الرئيسية المترافقة مع عمليات فرق إعادة إعمار المحافظات على أساس روتيني، لدعم إجراءاتها الخاصة في إعداد الموازنة واتخاذ قرارات إدارية اخرى.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

الدروس المكتسبة

بدون تعقب اكلاف فرق إعادة إعمار المحافظات في العراق، سوف تفقد الحكومة الفرصة لتسجيل البيانات التاريخية الخاصة لاتخاذ القرارات والتخطيط في أفغانستان وغير ذلك من جهود إعادة الإعمار في المستقبل.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

زود مكتب شؤون الشرق الأدنى- العراق لدى وزارة الخارجية ومكتب إدارة الموارد لدى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع تعليقات ولكن هذه التعليقات لم تستجب بالكامل لتوصيات المفتش العام. ذكر المكتب ان وزارة الخارجية لديها اجراءات لتسجيل اكلاف فرق إعادة إعمار المحافظات بمستوى كافٍ لاعداد التقارير والموازنة واتخاذ القرارات. يستمر المفتش العام في الاعتقاد بأن توصياته موضوعية وان تقريره يفصل أساس الموقف الذي اتخذه المفتش العام.

عمليات التدقيق الجارية والمخطط لتنفيذها

يجري المفتش العام بصورة أولية عمليات تدقيق للأداء تقوم بتقييم الاقتصاد، والفعالية، والكفاءة والنتائج لبرامج إعادة إعمار العراق، والتي كثيراً ما تترافق مع التركيز على ملاءمة أنظمة المراقبة الداخلية واحتمالات الاحتيال والهدر وسوء الاستعمال. يشمل هذا العمل تنفيذ سلسلة من عمليات تدقيق مركزة على العقود^(٥٣١) الرئيسية لإعادة إعمار العراق، الأمر الذي يمكن المفتش العام من الاستجابة لأوامر الكونغرس بإجراء "تدقيق شرعي" للإنفاق الأميركي المترافق مع إعادة إعمار العراق.

عمليات التدقيق الجارية

يجري المفتش العام حالياً عمليات التدقيق التالية:

- عملية التدقيق SIGIR-8019: مراجعة مشتركة مع المفتش العام في وزارة الخارجية لعقد شركة بلاكووتر، وأوامر المهمات المترافقة لخدمات الحماية الشخصية عبر العالم.
- عملية التدقيق SIGIR-8031: مراجعة تجارب القادة الميدانيين العسكريين العاملين مع مقاولي الأمن الخاصين والذي يديرونهم في مسرح العمليات العسكرية في العراق.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- عملية التدقيق SIGIR-9002: مراجعة العقود الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية مع انفير ومننتال كيميكال كوربوريشن (ECC) المتعلقة بمشاريع إعادة إعمار العراق.
- عملية التدقيق SIGIR-9007: مراجعة النتائج، والكلفة، والإشراف على العقود الموقعة مع شركة وامار انترناشونال المتعلقة بنشاطات البرامج في العراق.
- عملية التدقيق SIGIR-9011: مراجعة بيانات المعاملات لصندوق تنمية العراق.
- عملية التدقيق SIGIR-9014: مراجعة عقد مستودع الصيانة الوطنية المتكاملة في التاجي.
- عملية التدقيق SIGIR-9015: مراجعة مشروع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للتوزيع الكهربائي في المحلة ٣١٢.
- عملية التدقيق SIGIR-9016: مراجعة مشروع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لفندق كارافان في مطار بغداد الدولي.

عمليات التدقيق الشرعي الجاري تنفيذها

- عملية التدقيق SIGIR-9005: فحص بيانات مخصصات والتزامات ونفقات وزارة الدفاع المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق للسنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٨.
- عملية التدقيق SIGIR-9012: فحص بيانات مخصصات والتزامات ونفقات وزارة الدفاع المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق.
- عملية التدقيق SIGIR-9013: فحص بيانات مخصصات والتزامات ونفقات وزارة الدفاع المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق.

عمليات التدقيق المخطط لتنفيذها

يتوافق التخطيط لعمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام مع هدفين رئيسيين مذكورين في الخطة الاستراتيجية لتدقيقات المفتش العام هما:

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

- تحسين ممارسات إدارة الأعمال والمساءلة والمحاسبة في إدارة العقود والمنح المترافقة مع إعادة إعمار العراق.
- تقييم وتعزيز الاقتصاد والفعالية والكفاءة في البرامج والعمليات المصممة لتسهيل إعادة إعمار العراق.

تعترف الخطة الاستراتيجية للمفتش العام بوجود تفويضين قانونيين محددين يؤثران على عمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام. الأول هو تفويض المفتش العام لإكمال تقرير تدقيق شرعي حول كافة الأموال التي خصصت أو توفرت لإعادة إعمار العراق قبل ان ينتهي وجود المفتش العام. وكجزء من هذا الجهد أكمل المفتش العام حتى هذا التاريخ عشر عمليات تدقيق مركزة على عقود تتعامل مع النتائج، والكلفة، والإشراف على عقود رئيسية لإعادة الإعمار في العراق كما مع احتمالات تعرضها إلى الاحتيال، والهدر، وسوء الاستعمال. تجري حالياً عمليات تدقيق إضافية مركزة على عقود كما ذكر أعلاه، ويخطط لإجراء عمليات أخرى.

في ربع السنة القادم، سوف يبادر المفتش العام بتنفيذ جهود مشتركة مع المجلس الأعلى العراقي للتدقيق في مراجعة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراقي. تم تصميم برنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراقي وفق نمط برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ولكنه يستخدم الأموال العراقية للمبادرة بتنفيذ مشاريع. وكما هو الحال مع مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، يعمل قادة الائتلاف مع قادة محليين لدعم استراتيجية تنمية المحافظات وتجديد المشاريع التي تستفيد منها المجتمعات المحلية ككل. لكن مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراقي تتوافق مع مشاركة عراقية اكبر في كافة مراحل التنمية.

يحول المفتش العام أيضاً كمية اكبر من موارده إلى تنفيذ مبادرات تدقيق شرعي مكلف باجرائها. في ربع السنة الماضي وسع المفتش العام جهود التدقيق الشرعي من خلال مراجعة البيانات المالية لوزارة الدفاع حول المخصصات والالتزامات والنفقات المتعلقة بنشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٨. يجري تنفيذ هذا المشروع بنشاط حثيث وبدأ المفتش العام منذ ذلك الوقت بتنفيذ مراجعات مماثلة في وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. التدقيق الشرعي هو تقييم منهجي لفعالية أنظمة المراقبة الداخلية على برنامج، والعملية و/أو السياسات والإجراءات. يسعى كل واحد من هذه المشاريع إلى تحديد أنظمة المراقبة الداخلية غير الفعالة مما يترك الحكومة معرضة لعمليات الاحتيال والهدر وسوء الاستعمال، وهي توحد تقنيات التنقيب عن البيانات والتحقيق لعرض نقاط الضعف هذه من

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

اجل إلقاء الضوء على تداعيات أنظمة المراقبة غير الكافية وإعداد معلومات إثبات ضرورية لاتخاذ قرارات بشأن الجدوى الاقتصادية من عمليات المقاضاة المدنية او الجنائية.

سوف يمكن النطاق الموحد للمشاريع الثلاثة المفتش العام من اجراء فحص شامل لنفقات الحكومة الأميركية المترافقة مع مخصصات بقيمة ٥١ مليار دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق. كتلة العمل هذه سوية مع نشاطات تدقيق اخرى يقوم بها المفتش العام سوف تضمن أيضاً تلبية المفتش العام لأمر التكليف الذي أصدره الكونغرس إليه في "إعداد تقرير تدقيق شرعي نهائي حول كافة الأموال التي تعتبر انها مخصصة أو متوفرة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

في ربع السنة هذا أجرى المفتشون لدى المفتش العام ٧ تقييمات للمشاريع وأصدروا ٦ تقارير بذلك. قيم مفتشو المفتش العام مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار الممولة من عدد من المصادر:

- أربعة مشاريع ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).
- مشروع واحد ممول من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).
- مشروعان ممولان من صندوق دعم الاقتصاد (ESF).

تركز تقييمات الاستدامة التي يجريها المفتش العام على ما إذا كانت المشاريع المسلمة إلى العراقيين تعمل وفق القدرة المقررة لها في العقد الأصلي او في الهدف المحدد في أمر المهمة. ومن أجل إنجاز ذلك، قام المفتش العام بتحديد ما إذا كانت المشاريع تعمل وفق القدرة المقررة عندما قبلتها الحكومة الأميركية، وعندما نقلتها إلى مشغلين عراقيين، وكذلك خلال عملية التقييم. بالإضافة إلى ذلك، حدّد المفتش العام ما إذا كان قد جرى التخطيط الملائم للاستدامة وما هي احتمالات استمرارها.

منذ بدء تنفيذ برنامج عمليات التفتيش في صيف عام ٢٠٠٥، أنجز المفتش العام تقارير تقييم لـ ١٤٧ مشروعاً مكتملاً، وقام بعمليات تفتيش محدودة في ٩٦ موقعاً وأجرى ٧٤٦ عملية تقييم جوية.

رغم تحسن الوضع الأمني في العراق، يستمر خطر حدوث أعمال العنف في إعاقة قدرة المفتش العام على اجراء تقييمات في موقع العمل لمشاريع إعادة الإعمار. خلال ربع السنة هذا. لم يتوفر لفرق التقييم التابعة للمفتش العام سوى وقت محدود في مواقع العمل لتنفيذ عمليات التفتيش.

كانت كافة عمليات التقييم التي نفذها المفتش العام خلال ربع السنة هذا عمليات لتقييم الاستدامة. وجد المفتش العام نتائج مماثلة لما وجدته عمليات تقييم استدامة سابقة.

- عدم اتباع ممارسات التشغيل والصيانة للمدى الطويل.
- التنفيذ في بعض الحالات لعمليات صيانة روتينية ضعيفة.

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

لاحظ المفتش العام أيضاً وجود معدات لم يتم تركيبها أو تشغيلها وحدد غياب تدريب المشغلين بأنه السبب لعدم استعمال المعدات. خفضت هذه النواقص درجة فعالية المشاريع وعرضت المشاريع لخطر الإخفاق او لضرورة اجراء إصلاحات في وقت أسرع من الوقت الاعتيادي.

التقييم الذي تمّ في ربع السنة هذا على مشروع مبنى محكمة البصرة ومرفق حماية الشهود (PA-08-159) و (PA-09-169) اظهر وجود مشاكل متواصلة كشفت عنها عمليات التقييم التي أجراها المفتش العام ومع ذلك تُشكّل مثالا لعملية تسليم كافية للعراقيين. بعد ان فرقة منطقة الخليج الجنوبية قامت بتفتيش وقبول المشروع من المقاول في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، لم يكن قد جرى اشغال مبنى المحكمة او استعماله في المرافعات وقت زيارة المفتش العام للموقع. بالإضافة إلى عدم استعمال المشروع، وجد المفتش العام عدة أخطاء في تصميم السلم ومعدات مغسل الثياب وتمديدات الأنابيب التي سببتها مجموعة من أخطاء التصميم وإدخال تغييرات طفيفة في الإنشاء.

حدّد المفتش العام نواقص ثانوية في الإنشاء مثل وصلات تمديد تم تركيبها بصورة سيئة في مبنى المحكمة والممر الموصل إلى مرفق حماية الشهود، وعدم وصل الأسلاك في مأخذ الطاقة. وقت زيارة المفتش العام للموقع، كانت الحكومة العراقية تتركب الأثاث في غرف المرفق. ما عدا المسائل الثانوية المتعلقة بالإنشاء، استنتج المفتش العام ان إنشاء مبنى المحكمة ومرفق حماية الشهود كان مناسباً لكي تؤمن الحكومة العراقية استدامتهما للاستعمال المقرر لهما. انظر الجدول ٤-٢ للحصول على لائحة بعمليات تقييم المشاريع التي أنجزها المفتش العام خلال ربع السنة هذا وانظر الملحق "ط" للحصول على لائحة كاملة بعمليات تقييم المشاريع التي نفذت خلال أرباع السنة السابقة.

يبين الشكل ٤-١ الموقع التقريبي لكل مشروع جرى تقييمه خلال ربع السنة هذا وخلال أرباع السنة السابقة.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

الجدول ٢-٤

جرى تقييم سبعة مشاريع خلال ربع السنة هذا
(بآلاف الدولارات)

اسم المشروع	نوع التقييم	المحافظة	الكلفة المقررة	وكالة التنفيذ	المقاول	مصدر التمويل	منطقة فرقة منطقة الخليج
مدرسة سرور الابتدائية	استدامة	بغداد	\$ ٢٤٦	فرقة منطقة الخليج الوسطى	صندوق دعم الاقتصاد	محلي	الوسطى
مدرسة الخندق	استدامة	بغداد	\$ ٢٩٦	فرقة منطقة الخليج الوسطى	صندوق دعم الاقتصاد	محلي	الوسطى
مدرسة صغيرة	استدامة	الأنبار	\$ ٣٩٩	القوات المتعددة الجنسيات في العراق- الغربية	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد	محلي	الوسطى
مركز العناية الصحية الأولية في شقاق حي المصلي	استدامة	التأميم	\$ ٣٠٥	فرقة منطقة الخليج الشمالية	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق	بارسونز / محلي	الشمال
مركز العناية الصحية الأولية في حي تيسين	استدامة	التأميم	\$ ٤٦٥	فرقة منطقة الخليج الشمالية	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق	بارسونز / محلي	الشمال
مبنى محكمة البصرة	استدامة	البصرة	\$ ٨,٧٨١	فرقة منطقة الخليج الجنوبية	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق	محلي	الجنوب
مرفق حماية الشهود في البصرة	استدامة	البصرة	\$ ٢,١٩٥	فرقة منطقة الخليج الجنوبية	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق	محلي	الجنوب

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الشكل ٤-١
عمليات تقييم المشاريع



المواقع التقريبية للمشاريع التي جرى تقييمها خلال ربع السنة هذا والموقع حسب المحافظة لعمليات التقييم التي نفذت خلال أرباع السنة السابقة.

عمليات التقييم التي أجراها المفتش العام للمشاريع

يزود هذا القسم موجزات عن تقارير تقييم المشاريع التي أنجزها المفتش العام خلال ربع السنة هذا. للحصول على النصوص الكاملة للتقارير، انظر موقع الإنترنت للمفتش العام www.sigir.mil.

إعادة تأهيل مدرسة سرور الابتدائية، الحسينية، العراق

(SIGIR PA-08-135)

الهدف الإجمالي للمشروع كان إعادة تأهيل مدرسة سرور الابتدائية التي كانت في حالة ماسة إلى الإصلاح. صمم مشروع التجديد هذا كي يستفيد منه الطلاب والمعلمون في المدرسة وشمل تصميم وإعادة إنشاء كافة التمديدات الكهربائية، تمديدات الأنابيب والأعمال الهندسية الضرورية لإعادة المدرسة كلها إلى وضعها الأساسي. قد يزود الإكمال الناجح لهذا المشروع الطلاب في الأحياء ببيئة دراسية آمنة ومناسبة.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

الاستنتاجات

في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قبلت الحكومة الأميركية مدرسة سرور الابتدائية وسلمتها إلى الحكومة العراقية. في نفس ذلك اليوم أجرى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي عملية تفتيش نهائية للمرفق والإجابة على "Y" نعم أو "N" كلا في عمود وارد في جدول كميات العقد والنقط أربع صور فوتوغرافية للعمل الذي نفذه المقاول.

استناداً إلى تقرير التفتيش النهائي لم يجد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أية عيوب في عمل المقاول. فتحت المدرسة أمام الطلاب وبدأت تعمل في ذلك اليوم وقام سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بتوثيق هذا الحدث في صورة فوتوغرافية للتفتيش النهائي.

استناداً إلى ناظر المدرسة، تقدم هذه المدرسة فرصة لتعليم حوالي ١٥٠٠ طالب يومياً مما يفرض تشغيل المدرسة على ثلاث نوبات تضم كل نوبة منها ٥٠٠ طالب يدرسون لمدة ٣ ساعات يومياً. راقب المفتش العام خلال زيارته المدرسة خلال النوبة الثانية من النوبات الثلاث اليومية التي تضم حوالي ٥٠٠ طالب.

بدأت الأعمال الإنشائية كافية وتلبي شروط العقد. حددت زيارة المفتش العام المسائل المحتملة المحددة المتعلقة بتسليم وتركيب المبردات الأربعة العاملة بالتبخير التي ينص العقد على تزويدها وكانت الألواح السوداء التي زودها المقاول من نوعية سيئة بدرجة ان الطباشير لا تعمل عليها ورفضت المدرسة استعمالها.

بعد إبلاغ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في فرقة منطقة الخليج بهذه المسائل زار ممثلو فرقة منطقة الخليج المدرسة لتحديد وضع المبردات العاملة بالتبخير والألواح السوداء. زودت فرقة منطقة الخليج لاحقاً إلى المفتش العام صورة فوتوغرافية للمبردات الأربعة العاملة بالتبخير المسلمة إلى مدرسة سرور الابتدائية. علاوة على ذلك، ذكرت فرقة منطقة الخليج انه في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ونزولاً عند طلب مسؤول حكومي زود ناظر المدرسة بثلاثة مبردات إلى مدارس أخرى على سبيل الإعارة.

ترك ذلك مبرداً واحداً مجهول المكان. لكن وقت زيارة المفتش العام للموقع لم يتمكن من تفتيش عدة غرف لكونها كانت مقفلة ولم يسمح له بالدخول إلى السطح. لا يمكن للمفتش العام أن يؤكد إن كانت وحدة المبرد لا تزال موجودة في المدرسة ام لا.

عمليات التفقيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

علاوة على ذلك واستناداً إلى فرقة منطقة الخليج، تلقت المدرسة مؤخراً ١٢ لوح أبيض جديد. يخطط موظفو الصيانة في المدرسة "لوضع كافة الألواح السوداء في التخزين وتركيب الألواح البيضاء الجديدة في غرف التدريس نظراً لأن معظم المدارس العراقية تستعمل حالياً ألواح بيضاء.

حدد المفتش العام أيضاً وجود توصيلات ومآخذ كهربائية غير آمنة. لكن يبدو انه قد تم العبث بالأسلاك والمآخذ الكهربائية بعد إنجاز العمل من قبل المقاول.

خلال هذا المشروع أعيدت مراجعة بيان العمل نتيجة زيارة قام بها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في منطقة الخليج الوسطى للموقع للتحقق من الظروف القائمة. من المراجعات المهمة كان إلغاء أعمال تمديدات الأنابيب. ابلغ مسؤولون في المدرسة فرقة منطقة الخليج ان الحكومة العراقية منحت عقداً منفصلاً لآعمال تمديدات الأنابيب إلى مقاول محلي يقوم حالياً بإصلاح تمديدات الأنابيب. لذلك قررت فرقة منطقة الخليج الوسطى إلغاء شروط تمديدات الأنابيب من العقد.

بدا بيان العمل على انه جيد ومفصل لتلبية حاجات المرفق، باستثناء حاجة واحدة، وهي الطاقة الكهربائية الدائمة. تعتمد المدرسة بشكل كامل على الطاقة الكهربائية الدائمة المزودة من شبكة الكهرباء الوطنية لتشغيل الأضواء والمراوح السقفية ومكيفات الهواء. ولأنه لا يمكن الاعتماد على شبكة الكهرباء الوطنية للحصول على الطاقة الكهربائية وهي معرضة إلى التوقفات الفجائية يجب معالجة ضرورة توفير طاقة مولدات من أجل تأمين بيئة تساعد على التعليم.

رغم ان عمل المقاول بدا كافياً، كشفت زيارة المفتش العام للموقع وجود مشاكل مهمة بسبب الاكتظاظ وعدم وجود صيانة روتينية والإصلاح السيء لتمديدات الأنابيب. استناداً إلى ناظر المدرسة، يتم تدريس حوالي ٥٠٠ طالب في كل نوبة تعليم في ١٠ غرف تدريس (بمتوسط ٥٠ طالباً لكل غرفة تدريس).

لم يعالج العقد مسألة أثاث غرف التدريس، لذلك كان على بعض الطلاب الجلوس على الأرض. عدم وجود صيانة روتينية وعلى وجه الخصوص في المراحيض كان ظاهراً خلال زيارة الموقع. علاوة على ذلك، واستناداً إلى ناظر المدرسة، لا يوجد شخص مسؤول عن تفريغ خزان المجاري الصحية. لذلك كان من غير الممكن دخول أية نفاية إضافية إلى الخزان بعد ان يمتلئ. سعة نظام خزان المجاري الصحية ليست كبيرة بدرجة كافية بالنسبة لحجم المدرسة. جرى حفر خندق للسماح بتفريغ خزان المجاري من الكميات الموجودة فيه. ومع ان هذا العمل أفرغ خزان المجاري الممتلئ، أطلقت عملية التفريغ كميات

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

كبيرة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى المناطق المحيطة بالمدرسة وبالنتيجة أصبحت الأملاك المجاورة لأراضي المدرسة غير آمنة وغير صحية. لاحظ المفتش العام وجود مياه راكدة ومياه صرف صحي ونفايات تحيط بالمدرسة. قد تؤدي المياه الراكدة ومياه الصرف الصحي إلى حدوث أمراض كالقوليرا. تم إنشاء سد مؤقت لمساعدة أطفال المدرسة على اجتياز المناطق التي تغمرها المياه الراكدة ومياه الصرف الصحي.

لم تحدد عملية التقييم التي أجراها المفتش العام أية عيوب مهمة في عمل المقاول بموجب بيان العمل الذي أعيدت مراجعته. لم تمثل المشاكل المهمة المترافقة مع الاكتظاظ في غرف التدريس وعدم وجود صيانة روتينية واعمال الإصلاح السيئة لتمديدات الأنابيب جزءاً من نطاق تقييم المفتش العام. لكن قد يكون المفتش العام مهماً في واجباته إن لم يشمل هذه المشاكل الخطيرة في هذا التقييم. يجب معالجة هذه المشاكل بغية تأمين استدامة عمليات هذا المرفق بقدرته الكاملة على المدى الطويل.

التوصيات

تضمنت مسودة التقرير بالأساس توصيات لتحديد حالة المبردات العاملة بالتبخير ونوعية الألواح السوداء المزودة والمركبة من قبل المقاول. بعد صدور مسودة التقرير، زودت فرقة منطقة الخليج وثائق توضيحية إضافية تطرقت إلى التوصيات السابقة ولذلك لا يحتوي التقرير النهائي أية توصيات لاحقة تطلب تنفيذ أعمال تصحيحية.

تعليقات الإدارة

تلقى المفتش العام تعليقات على مسودة هذا التقرير من القائد العام لفرقة منطقة الخليج وافق فيها على التوصيتين الواردين في التقرير. زار ممثلو فرقة منطقة الخليج المدرسة لتحديد وضع المبردات العاملة بالتبخير غير الموجودة ونوعية الألواح السوداء المزودة والمركبة من قبل المقاول. أكدت فرقة منطقة الخليج ان ممثلاً للحكومة العراقية أعار ثلاثة مبردات تعمل بالتبخير إلى مدارس أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. بالإضافة إلى ذلك تم تسليم ١٢ لوح أبيض جديد إلى المدرسة بدلاً من الألواح السوداء السيئة النوعية المركبة في السابق.

تقييم تعليقات الإدارة

وافق المفتش العام على الأعمال المتخذة لحل مسائل المبردات العاملة بالتبخير غير الموجودة والألواح السوداء ذات النوعية السيئة، وبالتالي ألغى المفتش العام التوصيتين السابقتين.

عمليات التفيتش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

عدل المفتش العام مسودة التقرير حسب اللزوم بحيث تشمل المعلومات الإضافية والتعليقات التوضيحية التي تلقاها من فرقة منطقة الخليج.

تجديد مدرسة الخندق المتوسطة، اليوسفية، العراق

(SIGIR PA-08-136)

هدف هذا المشروع هو إعادة تأهيل وتوسيع مدرسة الخندق المتوسطة القائمة في اليوسفية، منطقة ريفية تقع في جنوب غرب بغداد، العراق من اجل خدمة حوالي ٣٠٠ طالب وتزويد حيز للمكاتب لاستعمال المعلمين والإداريين.

الاستنتاجات

القصد الأصلي من مشروع مدرسة الخندق المتوسطة كان إعادة تأهيل وتوسيع المدرسة التي كانت في حالة عطب رئيسي نتيجة سنوات من الإهمال والتخلف عن تنفيذ صيانة كافية. قبلت الحكومة الأميركية مشروع المدرسة في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٨، بعد ان اجري سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في فرقة منطقة الخليج المركزية تفيتشاً نهائياً. رغم قبول المشروع حددت عملية التفيتش النهائية وجود ثلاثة نواقص يتوجب على المقاول تصحيحها قبل ان تتم الدفعة النهائية له. في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ نقلت الحكومة الأميركية هذا المشروع إلى وزارة التعليم العراقية. لم يحتوي ملف المشروع على الوثائق اللازمة لتحديد ما إذا كان قد تم تصحيح النواقص قبل إجراء الدفعة النهائية.



تمديدات أسلاك كهربائية لمضخة الإمداد في مدرسة الخندق المتوسطة

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق



مبنى المراحيض الجديد يظهر صدعاً محزراً مهماً

خلال زيارته للموقع شاهد المفتش العام المدرسة خلال اجراء الدروس فيها: كانت المدرسة تعمل بالسعة الكاملة وتزود خدمات التعلم إلى حوالي ٣٠٠ طالب. بدت أعمال التجديد والإنشاء كافية وتلبي العمل المطلوب بموجب بيان العمل ما عدا تلك النواقص التي لاحظها المفتش العام:

- عارضة الخرسانة المسلحة على امتداد الواجهة الأمامية لمرفق دورة المياه الجديدة. تظهر صدوعاً وانحرافات ذات شأن.
- لم يكن أحد خزانات المياه المصروفة مجهزاً بباب للوصول إليه.
- لم تكن مضخة إمداد المياه مرتكزة على دعامة ولم تكن الأسلاك الموصلة إلى مضخة إمداد مياه الشرب في أقتنية خاصة بها.
- لم تزود ستائر للنوافذ.



"التصليح" الذي قام به المقاول لتقوية صدع العارضة: حشو الصدع بالحص وطلاء المكان (صورة لفرقة منطقة الخليج)

أبلغ المفتش العام سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في فرقة منطقة الخليج المركزية بالنواقص التي حدد وجودها خلال زيارة الموقع. في اليوم التالي زار ممثلو فرقة منطقة الخليج المركزية المدرسة لتحديد حالة النواقص.

فيما يخص صدع عارضة الخرسانة المسلحة في مبنى دورة المياه، ذكر ممثلو فرقة منطقة الخليج المركزية انهم "راجعوا العقد وجدول الكميات في العقد فلم يجدوا أي ذكر لدورة مياه جديدة. تعتقد فرقة منطقة الخليج المركزية ان ناظر المدرسة ابغ المقاول بالحاجة لإنشاء دورة المياه/المراحيض. لكن هذا التصريح يتناقض مع مجموعات التصميمات المقدمة من جانب المقاول التي تشير بوضوح على مخطط موقع المدرسة "إلى دورة مياه جديدة". هذا التصميم، الذي قدمه المقاول إلى فرقة منطقة الخليج المركزية لمراجعته والمصادقة عليه قبل أن يبدأ أعمال الإنشاءات يدحض التصريح بان إنشاء مبنى دورة المياه/المراحيض كان فكرة ناظر المدرسة وانه لا يُشكّل جزءاً من العقد.

خلال زيارتهم للموقع ذكر ممثلو فرقة منطقة الخليج المركزية ان الصدع في عارضة الخرسانة "كان يعالجه المقاول حالياً. التقط ممثلو فرقة منطقة الخليج المركزية صورة فوتوغرافية للتصحيجات التي أجراها المقاول التي تظهر انه تم حشو الصدع بالحص ثم طلي مكانه بعد ذلك. لم يتأكد ممثلو فرقة منطقة الخليج المركزية من عمق الصدع. لا يعتقد المفتش العام بأن "المعالجة" التي أجراها المقاول كافية. بغية تحديد التصميم الأكثر ملاءمة يجب تحديد عمق الصدع.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

فيما يخص عدم وجود باب وصول إلى خزان المياه المصروفة الجديدة وافق المقاول على تركيب باب وصول لخزان المياه المصروفة الجديدة. يحقق ممثلو فرقة منطقة الخليج المركزية من ان المقاول ركب بالفعل باب وصول. سوف يسمح باب الوصول هذا لموظفي المدرسة بالتفريغ الدوري للخزان كي لا تتراكم الرواسب في قعر الخزان.

كشفت زيارة المفتش العام للموقع مشاكل ذات أهمية بسبب عدم وجود مصدر طاقة ثابت يمكن الاعتماد عليه. تستلم هذه المنطقة من بغداد حوالي ساعة أو ساعتين من الطاقة الكهربائية في اليوم من الشبكة الوطنية. لذلك يجب توفر مصدر طاقة لضخ المياه إلى دورات المياه في المدرسة لأغراض غسل المراحيض بماء دافق ولأجل التنظيف. وثقت زيارة المفتش العام للموقع وجود ظروف غير صحية في دورات مياه المدرسة بسبب عدم توفر المياه. لم تتوفر طاقة كهربائية لضخ المياه إلى الخزانات المركبة على سطح المدرسة. استمر الطلاب في استعمال المراحيض رغم عدم وجود ماء وبقيت كميات البول والبراز راکدة في المراحيض من النوع الشرقي. يُشكّل هذا الظرف غير الصحي خطراً صحياً محتملاً.

لم تكن المشاكل المهمة المترافقة من عدم توفر مصدر طاقة يعتمد عليه جزءاً من نطاق عملية التقييم التي أجراها المفتش العام، لكن شمل المفتش العام هذه المسائل الحرجة في هذا التقييم. يتوجب على الحكومة العراقية معالجة هذه المشاكل من أجل تأمين استدامة تشغيل هذا المرفق بالسعة الكاملة على المدى الطويل.

التوصيات

يوصي المفتش العام بان يطل بالقائد العام لفرقة منطقة الخليج من المقاول تنفيذ الأعمال التالية:

- 1- التأكد من ان الصدع والانحراف لعارضة الخرسانة المسلحة على امتداد واجهة مرفق حجرة الاستراحة الجيد لا يشكلان مصدر خطر على السلامة.
- 2- تثبيت مضخة إمداد المياه إلى دعامة واحتواء الأسلاك إلى مضخة إمداد مياه الشرب داخل قناة.
- 3- تزويد ستائر النوافذ التي ينص عليها العقد.

عمليات التفقيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تعليقات الإدارة

تلقى المفتش العام تعليقات على مسودة التقرير من القائد العام لفرقة منطقة الخليج وافقت على توصيات المفتش العام الثلاث. وذكر ان فرقة منطقة الخليج سوف تطلب من المقاول تنفيذ الأعمال المذكورة في التوصيات.

تقييم تعليقات الإدارة

الأعمال التي خططت فرقة منطقة الخليج لتنفيذها كانت مستجيبة وعالجت المسائل التي حددها المفتش العام.

إعادة بناء مدرسة الصغرة، الصغرة، العراق

(SIGIR PA-08-140)

الهدف الإجمالي للمشروع كان إعادة بناء مدرسة الصغرة في محافظة الانبار، العراق لإفادة الطلاب من المنطقة المحيطة. كانت المدرسة قد دُمرت في السابق نتيجة نشاط المتمردين. وسوف يؤمن إعادة بناء المدرسة بيئة تعليمية سالمة وآمنة لأطفال الصغرة.



طلب يمارسون تمارين التربية البدنية في مدرسة الصغرة

الاستنتاجات

استناداً إلى التوثيق المتوفر المحدد في ملف المشروع، اكمل المقاول المشروع في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. لم يوجد في ملف المشروع أية مستندات تثبت ان الحكومة الأميركية فتشت المرفق قبل ان تقرر

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

بان المشروع اكتمل. علاوة على ذلك، لم تتوفر أية مستندات تشير إلى ما إذا قبلت الحكومة الأميركية المشروع من المقاول ومتى، أو إذا أكملت نقله إلى وزارة التعليم العراقية.

حددت تفاصيل بيان العمل في ملاحظة مكتوبة باليد وردت اسفل خط التوقيع على العقد. أوجزت قائمة كميات مفصلة من ٥٦ بنداً بصورة لاحقة البنود الواجب دمجها في المشروع، ولان العقد لم يطلب تزويد معلومات تصميم مفصلة لم يتم تزويد هذه المعلومات مع وثائق المشروع. نتيجة لذلك، لم يتمكن المفتش العام من تحديد بعض التفاصيل بضمنها شكل، وحجم، وموقع الأسلاك ووحدات تكييف الهواء. تمكن المفتش العام فقط من تحديد عدد غرف التدريس المبنية والنوعية العامة للإنشاء.

استناداً إلى مدير المدرسة، قام المقاول باستعمال قسم من المدرسة القديمة أثناء الإنشاء. خلال زيارته للموقع لاحظ المفتش العام ان الإنشاء الجديد والموجود يبدو سليماً. جرى الكشف على إطار الخرسانة المسلحة للإنشاء الجديد وبدا على انه كافٍ، ولا يشكو من أية عيوب ظاهرة، او لافتة للنظر. كشفت عدة أقسام من الإنشاء الجديدة وحدات أعمال بناء الخرسانة التي بدت على انها من نوعية فوق المتوسط. وبدت غرف التدريس على انها مصانة جيداً ونظيفة نسبياً وظهر انه توجد فسحة كافية لاستيعاب الطلاب بدون اكتظاظ.

تم تركيب العناصر المكونة الكهربائية وكانت تعمل بانتظام. ركبت معظم الأسلاك في اقنية وبدت كافية. لكن لاحظ المفتش العام عدة وصلات أسلاك غير كافية تملك القدرة على أحداث دائرة قصر وإيجاد خطر الصدمة الكهربائية وإشعال حريق.

عمليات التفيتش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



فناء مدرسة صغيرة ووحدة تكييف الهواء المجرأ



مغاسل متضررة

تم تركيب مراحيض فردية في دورات المياه، لكن وجدت إشارات واضحة لسوء الاستعمال وكان معظمها لا يعمل. ومع ان معظم المغاسل بدت موصولة بخزانات المياه المصروفة، لكن لاحظ المفتش العام وجود مرحاض تفرغ مياهه مباشرة في الأرض.

التوصيات وتعليقات الإدارة

لا يحتوي تقرير المفتش العام أية توصيات بشأن العمل التصحيحي ورغم ان تعليقات الإدارة كانت غير مطلوبة زودت القوات المتعددة الجنسيات في الغرب تعليقات كتابية على مسودة التقرير، أرسلت فريقاً

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

للشؤون المدنية إلى مدرسة الصغرة لتحديد حالة النواقص التي حددها المفتش العام في مسودة تقريره . استناداً إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق فان زيارة فريق الشؤون المدنية للمدرسة، أكدت النتائج، الواردة في مسودة تقرير المفتش العام.

أصدرت القوات المتعددة الجنسيات في العراق رسالة إلى نائب المحافظ، مكتب الشؤون الفنية في محافظة الأنبار مشيرة إلى اتفاقية تشغيل وصيانة موجودة تفرض على الحكومة العراقية ان تؤمن صيانة وقائية للمرافق التي أعيد تأهيلها او تم إنشاؤها من قبل الحكومة الأميركية. طلبت القوات المتعددة الجنسيات في العراق-غرب (MNF-W) مساعدة نائب المحافظ "لتصحيح النواقص في شبكات الأسلاك الكهربائية والمغاسل من اجل حماية الطلاب وهيئة التدريس من الأذى."

تقييم تعليقات الإدارة

يقدر المفتش العام اتفاق رأي القوات المتعددة الجنسيات في العراق حول نواقص الإنشاءات المحددة في مسودة تقرير المفتش العام. يوافق المفتش العام على وجوب ان تعالج الحكومة العراقية شبكة الأسلاك الكهربائية والمغاسل لكي يعمل هذا المرفق بأمان وبالسرعة القصوى.

مركز العناية الصحية الأولية في شقاق حي مصلى، كركوك، العراق

(SIGIR PA-08-157)

كان الهدف الإجمالي لمشروع إكمال إنشاء مركز العناية الصحية الأولية في شقاق حي مصلى من النوع "أ" المكتمل جزئياً. من المفروض ان يعالج هذا المرفق عند إكماله حوالي ١٠٠ مريض يومياً. كانت شركة بارسونز ديلاوير قد أنجزت هذا المرفق جزئياً قبل إلغاء العقد معها في آذار/مارس ٢٠٠٦.

الاستنتاجات

بعد ان أنهت الحكومة الأميركية في آذار/مارس ٢٠٠٦ عقد بارسونز منح إلى مقاول محلي عقد ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لإكمال مركز العناية الصحية الأولية في شقاق حي مصلى.

خلال عملية الإنشاء نفذ مكتب منطقة كركوك في فرقة شمال منطقة الخليج (GRD) عمليات تفتيش روتينية للمرفق لتحديد وضعية ونوعية عمل المقاول. وثق موظفو مكتب منطقة كركوك في فرقة شمالي

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

منطقة الخليج التقدم في أعمال الإنشاء عبر تقارير ضمان النوعية. وصور فوتوغرافية التقطت خلال الزيارات للموقع.

نص العقد على اجراء عملية تفتيش قبل نهائية لوضع "بيان معاينة" تشمل كافة النواقص الملاحظة. كان المطلوب التوثيق الرسمي لهذه النواقص سوية مع التواريخ المقررة لاصلاحها وإكمال عملية التفتيش النهائية بعد إصلاح النواقص المدرجة في بيان المعاينة، لم يحتوي ملف المشروع على وثائق عمليتي التفتيش ما قبل النهائية أو النهائية لمركز العناية الصحية الأولية. لكن احتوى الملف في الواقع وثيقة القبول لهذا المركز موقعة بتاريخ ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٩ من قبل المدير العام لوزارة الصحة العراقية والحكومة الأميركية. ذكرت وثيقة القبول النهائي في "الملاحظات" ان "الزجاج الرصاصي المقاوم للأشعة والسخانات سوف يتم تركيبها لاحقاً". لم تحدد وثيقة القبول التواريخ المقدره لاصلاح هذين البندين. أكدت زيارة المفتش العام للموقع ان المقاول لم يصلح هذين النقصين الموثقين. علاوة على ذلك لاحظ المفتش العام ان الأبواب الخارجية لغرفة الأشعة وباب الغرفة المظلمة بدوا انهما أبواب خشبية اعتيادية، وليس أبواب مبطنة بالرصاص حسب ما ينص عليه التصميم. سلم المقاول معدات التصوير بالأشعة وقام بتوصيلها، ولكن استناداً إلى مدير مركز العناية الصحية الأولية، لم يتحقق المقاول من ان المعدات كانت في حالة عملانية. كما ان الموظفين العاملين في المركز لا يملكون القدرة على تشغيل المعدات الفنية للتصوير بالأشعة. وبالتالي لا يستطيع المرفق ان يقدم أية خدمات تصوير بالأشعة إلى مرضاه.

لاحظ المفتش العام ان وحدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء (HVAC) كانت مركبة وفي حالة تشغيلية لكن مدير المركز ذكر ان نظام التدفئة في هذه الوحدات لا يعمل. بدت وحدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء على انها مزودة بقدرة تزويد التدفئة لكن نظراً لتقييدات الوقت في موقع العمل لم يتمكن المفتش العام من تحديد أسباب قصور نظام التدفئة. شاهد المفتش العام "التعديلات" التي أجراها موظفو الصيانة في المركز على نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء. فمثلاً، لم تتطابق الوصلات المجدولة التي أجريت على كبلات وحدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء المركبة على السطح مع القانون الكهربائي الدولي. بالإضافة إلى ذلك، عندما نزع موظفو المركز لوحة سقفية لاحظ المفتش العام أن القناة بدت على انه جرى شقها بواسطة أداة يدوية.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق



كرسي طب الأسنان وأدوات وتوصيلات كرسي طب الأسنان

ركب المقاول وحدة التناضح العكسي وكراسي طب الأسنان المزودين من الحكومة الأميركية. لاحظ المفتش العام انه جرى فصل وحدة التناضح العكسي عن نظام المياه. لم يتمكن مدير المركز من تفسير من الذي قام بفصل وحدة التناضح العكسي او لماذا. كانت كراسي طب الأسنان تستعمل وقت زيارة الموقع.

لم يلاحظ المفتش العام أية إشارات لافتة للنظر لقصور او لعيب في الإنشاء. لم تظهر الأجزاء الإنشائية الأولية المصنوعة من الخرسانة المسلحة المرئية أية إشارات تدل على الضعف. بدت الأرضيات مستوية ومتساوية ولم توجد أية إشارات ظاهرة للاستقرار او الإزاحة. باستثناء الخط الفرعي للجدار إلى العارضات القنطرية المعلقة (الدعامة) في واجهة المبنى، لم تظهر الجدران الفاصلة الداخلية أي تصدع يشير في العامة إلى تحرك او استقرار إنشائي. كانت توجد في الجدران التي تعلو العارضات القنطرية فوق رواق المبنى شقوق عمودية مترافقة مع دعائم العارضات تحتها. كان مهندس مكتب فرقة منطقة الشمال (GRN) على علم بهذه المشكلة وفسر الحل الناتج، أي بناء عمودين من الخرسانة المسلحة اسفل الأطراف غير المثبتة للعارضات القنطرية.

لاحظ المفتش العام خلال زيارته للموقع أطباء يعتنون بالمرضى وصيادلة يزودون الأدوية. استناداً إلى مدير المركز يعمل المركز منذ ١٥ شهراً ويخدم ٢٠٠ مريضاً يومياً تقريباً. يتلقى ما بين ٣٠ و ٤٠ منهم خدمات طبابة الأسنان. يشمل ملاك الموظفين ثلاثة أطباء، طبيب أسنان واحد ومجموعة من موظفي

عمليات التفيتش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الدعم. بصورة إجمالية كان المرفق نظيفاً بدرجة متوسطة وجيد التنظيم، وكان الموظفون يقومون بأعمال صيانة ثانوية لتنظيف واصلاح بنود ثانوية.

الأعمال التصحيحية لفرقة منطقة الخليج من اجل استدامة المشاريع الصحية. كانت فرقة منطقة الخليج (GRD) تدرك انه في حالات عديدة ان المقاولين الذين منحوا عقوداً لإكمال مراكز العناية الصحية الأولية عبر البلاد لم يركبوا المعدات الطبية بصورة صحيحة ولم يدربوا الموظفين المتوفرين على استعمال المعدات. علاوة على ذلك، عبر تاريخ برنامج صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق، بعد ان تنقل الحكومة الأميركية المرافق إلى الوزارات العراقية كانت تجرى أعمال صيانة وقائية طفيفة لبنود كالمولدات الكهربائية. وكانت النتيجة تعطل المرافق والمعدات بسرعة أكبر مما كان متوقفاً لو انه تم تنفيذ أعمال صيانة وقائية اعتيادية. نظراً لأهمية مراكز العناية الصحية الأولية للسكان العراقيين المحليين والمعدات المتخصصة المزودة لكل مركز، تعتبر الصيانة الوقائية والتدريب ضروريين للتشغيل الإجمالي والاستدامة الطويلة الأمد لكل مركز للعناية الصحية الأولية.

ولهذا السبب قام مركز عبر الأطلسي التابع لسلح الهندسة في الجيش الأميركي بمنح عقد قيمته ١٦,٥ مليون دولار نيابة عن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق من اجل استدامة مشاريع العناية الصحية الممولة من الحكومة الأميركية. جرى إكمال عملية مسح تقييمي لمراكز معينة للعناية الصحية الأولية حددت الحالة المادية للمرفق والمعدات. تم تحويل عملية المسح هذه إلى اعمال صيانة وقائية او إلى ملفات إصلاح/التفتيش عن الخلل وإصلاحه لإعادة بدء تشغيل القطع الفردية للمعدات. يتم بعد ذلك تحميل برنامج الصيانة الوقائية إلى نظام كمبيوتر يقوم بتحديد ضرورة ان يوفر المقاول صيانة متكررة للمرافق والمعدات الطبية الإحيائية. سوف تصدر أوامر أعمال الإصلاح على أساس كل حالة بمفردها وتعطى الأولوية استناداً إلى مدى حرجة النظام لتشغيل كل مركز للعناية الصحية الأولية.

سوف تتعاقد فرقة منطقة الخليج مع شركات عراقية متعددة عبر البلاد لتنفيذ أعمال الصيانة الوقائية والتدريب. بالإضافة إلى ذلك، ينص هذا العقد على التدريب والإرشاد الخاص للشركات العراقية على عمليات التشغيل والصيانة التي تعتقد فرقة منطقة الخليج بأنها سوف تحسن ببطء قدرة العراقيين في نهاية الأمر على استدامة مرافقهم ومعداتهم.

ذكر ممثلو فرقة منطقة الخليج ان هذا المركز للعناية الصحية الأولية موجود على قائمة الأولويات لتركيب المعدات الطبية والتدريب على تشغيلها في المستقبل.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

التوصية

يوصي المفتش العام بان يأمر القائد العام لفرقة منطقة الخليج بتنفيذ كافة أعمال تركيب المعدات الموجودة حالياً في مركز العناية الصحية الأولية في شقاق حي مصلى والتدريب على تشغيلها وفقاً لجدول الأولويات.



خارج وداخل مركز العناية الصحية الأولية في حي تيسين

تعليقات الإدارة

تلقي المفتش العام تعليقات على مسودة التقرير من القائد العام لفرقة منطقة الخليج توافق على تركيب المعدات الموجودة حالياً في مركز العناية الصحية في شقاق حي مصلى والتدريب على تشغيلها وفقاً لجدول الأولويات.

تقييم تعليقات الإدارة

يقدر المفتش العام تعليقات فرقة منطقة الخليج على مسودة التقرير التي تشير إلى أنها وافقت على الوقائع المعروضة في التقرير. وافق المفتش العام مع أعمال فرقة منطقة الخليج التي سوف تنفذ على تركيب المعدات الموجودة في مركز العناية الصحية الأولية في شقاق حي مصلى والتدريب على تشغيلها.

عدل المفتش العام مسودة التقرير حسب اللزوم بحيث شمل التقرير النهائي المعلومات الإضافية والتعليقات التوضيحية المستلمة من فرقة منطقة الخليج.

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

مركز العناية الصحية الأولية في حي تيسين، محافظة التأميم، العراق

(SIGIR PA-08-158)

كان الهدف الإجمالي للمشروع إكمال إنشاء مركز العناية الصحية الأولية نوع (ب) في حي تيسين المكتمل جزئياً. من المفروض ان يعالج هذا المرفق عند إكماله حوالي ١٠٠ مريض يومياً. قامت شركة بارسونز ديلاوير بإنجاز هذا المرفق جزئياً قبل إنهاء عقدها في آذار/مارس ٢٠٠٦.

الاستنتاجات

بعد ان أنهت الحكومة الأميركية عقدها مع بارسونز في آذار/مارس ٢٠٠٦، مُنح إلى مقاول محلي عقد ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لإكمال إنشاء مركز العناية الصحية الأولية المكتمل جزئياً في حي تيسين.

خلال عملية الإنشاء نفذ مكتب منطقة كركوك في فرقة منطقة الخليج عمليات تفتيش روتينية للمرفق لتحديد وضعية ونوعية عمل المقاول. وثق مكتب منطقة كركوك التقدم في أعمال الإنشاء عبر تقارير ضمان النوعية وصور فوتوغرافية (ألتقطت خلال الزيارات للموقع).

نص العقد على اجراء عملية تفتيش قبل نهائية لوضع "بيان معاينة" يشمل كافة النواقص الملاحظة. كان المطلوب التوثيق الرسمي لهذه النواقص سوية مع التواريخ المقدره لاصلاحها وإكمال عملية التفتيش النهائية بعد إصلاح النواقص المدرجة في بيان المعاينة. لم يحتوى ملف المشروع وثائق عمليتي التفتيش ما قبل النهائية والنهائية لمركز العناية الصحية الأولية. لكن احتوى الملف فقط وثيقة القبول النهائي لهذا المركز موقعة بتاريخ ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٧، من قبل المدير العام لوزارة الصحة العراقية والحكومة الأميركية. ذكرت وثيقة القبول النهائي في الملاحظات "ان آلة التصوير بالأشعة سوف تتركب لاحقاً". لم تحدد وثيقة القبول التواريخ المقررة لاصلاح البند.

أكدت زيارة المفتش العام للموقع ان المقاول اصلح النقص. لكن لاحظ المفتش العام ان الأبواب الخارجية لغرفة التصوير بأشعة اكس وباب الغرفة المظلمة بدوا انهم أبواب خشبية اعتيادية وليس أبواب مبطنه بالرصاص حسب ما ينص عليه التصميم. بالإضافة إلى ذلك سلم المقاول معدات التصوير بالأشعة ولكن، استناداً إلى مدير مركز العناية الصحية، لم يتحقق المقاول من ان المعدات كانت في حالة تشغيلية. كما ان الموظفين العاملين في المركز لا يملكون القدرة على تشغيل المعدات الفنية للتصوير بالأشعة وبالتالي لا يستطيع المرفق ان يقدم أية خدمات تصوير بالأشعة إلى مرضاه.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

لاحظ المفتش العام ان وحدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء كانت مركبة وفي حالة تشغيلية لكن مدير المركز ذكر ان نظام تكييف الهواء في وحدات التدفئة والتهوية لا يعمل. بدت وحدات التدفئة والتهوية انها مجهزة بالقدرة لتأمين تكييف الهواء لكن تقييدات الوقت في موقع العمل منعت المفتش العام من تحديد سبب عطل نظام تكييف الهواء.

ركب المقاول وحدة التناضح العكسي وكراسي طب الأسنان المزودين من الحكومة الأميركية. استناداً إلى المدير لم تعمل وحدة التناضح العكسي التي ركبها المقاول لكن موظفي الصيانة في المركز قاموا بإصلاحها وهي الآن تعمل بانتظام. لاحظ المفتش العام ان كرسيها واحداً لطب الأسنان يستعمل لكن الكرسي الثاني يبدو انه يشكو من انسداد مصرف المياه فيه ولذلك لم يتم تشغيله.

لم يلاحظ المفتش العام أية إشارات ظاهرة لقصور أو لعييب في الإنشاء. لم تظهر الأجزاء الإنشائية المصنوعة من الخرسانة المسلحة المرئية أية إشارات ظاهرة للاستقرار او الإزاحة، باستثناء التصدع في الجدران فوق عارضات رواق المبنى المتضررة القائمة أمام المبنى، لم تظهر الجدران الفاصلة الداخلية أي تصدع يشير في العادة إلى تحرك او استقرار إنشائي. كانت توجد في الجدران التي تعلو عارضات القنطرة فوق الرواق للمبنى شقوق عمودية تراصفت مع دعائم العارضات تحتها. كان مهندس مكتب فرقة منطقة الشمال على علم بهذه المسألة وفسر الحل الناتج، أي بناء عمودين من الخرسانة المسلحة في أسفل الأطراف الحرة لعارضات القنطرة.

لاحظ المفتش العام خلال زيارته للموقع أطباء يعنون بالمرضى وصيادلة يزودون الأدوية. استناداً إلى مدير المركز يعمل المركز منذ ١٥ شهراً. يخدم حوالي ٢٠٠ مريضاً يومياً تقريباً: يشمل ملاك الموظفين ثلاثة أطباء وطبيبي أسنان ومجموعة من موظفي الدعم. بصورة إجمالية كان المركز نظيفاً بدرجة متوسطة وجيد التنظيم وكان الموظفون يقومون بأعمال صيانة ثانوية كتنظيف وإصلاح بنود ثانوية.

الأعمال التصحيحية لفرقة منطقة الخليج من اجل استدامة المشاريع الصحية. تدرك فرقة منطقة الخليج انه في حالات عديدة لم يركب المقاولون الذين منحوا عقوداً لإكمال مراكز العناية الصحية الأولية عبر البلاد المعدات الطبية بصورة صحيحة ولم يدربوا الموظفين المتوفرين على استعمال المعدات. علاوة على ذلك، طوال تاريخ برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وبعد ان تنقل الحكومة الأميركية المرافق إلى الوزارات العراقية، لم يكن يجري الكثير من أعمال الصيانة الوقائية لبنود كالمولدات

عمليات التفيتش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الكهربائية. وكانت النتيجة تعطل المرافق والمعدات بسرعة أكبر مما كان متوقعاً لو انه تم تنفيذ أعمال صيانة وقائية اعتيادية.



مولدان كهربائيان يزودان طاقة احتياطية أولية طارئة لمركز العناية الصحية الأولية في حي تيسين.

نظراً لأهمية مراكز العناية الصحية الأولية للسكان العراقيين المحليين والمعدات المتخصصة المزودة لكل مركز تعتبر الصيانة الوقائية والتدريب ضروريين للتشغيل الإجمالي والاستدامة الطويلة الأمد لكل مراكز العناية الصحية الأولية.

ولهذا السبب قام مركز عبر الأطلسي التابع لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي بمنح عقد قيمته ١٦,٥ مليون دولار نيابة عن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق من أجل استدامة مشاريع العناية الصحية الممولة من الحكومة الأميركية. جرى إكمال عملية مسح تقييمي لمراكز معينة للعناية الصحية الأولية حددت الحالة المادية للمرفق والمعدات. تم تحويل عملية المسح هذه إلى أعمال صيانة وقائية أو إلى ملفات إصلاح/التفتيش عن الخلل وإصلاحه لإعادة بدء تشغيل القطع الفردية للمعدات. يتم بعد ذلك تحميل برنامج الصيانة الوقائية إلى نظام كمبيوتر يقوم بتحديد ضرورة ان يوفر المقاول صيانة متكررة للمرافق والمعدات الطبية الإحيائية. سوف تصدر أوامر أعمال الإصلاح على أساس كل حالة بمفردها وتعطى الأولوية استناداً إلى مدى حرجة النظام لتشغيل كل مركز للعناية الصحية الأولية.

سوف تتعاقد فرقة منطقة الخليج مع شركات عراقية متعددة عبر البلاد لتنفيذ أعمال الصيانة الوقائية والتدريب. بالإضافة إلى ذلك، ينص هذا العقد على التدريب والإرشاد الخاص للشركات العراقية على

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

عمليات التشغيل والصيانة التي تعتقد فرقة منطقة الخليج بأنها سوف تحسن ببطء قدرة العراقيين في نهاية الأمر على استدامة مرافقهم ومعداتهم.

التوصية

يوصي المفتش العام بان يأمر القائد العام لفرقة منطقة الخليج بان يتم تنفيذ كافة أعمال التركيب والتدريب على المعدات الطبية الموجودة حالياً في مركز العناية الصحية الأولية في حي تيسين وفقاً لجدول الأولويات.

تعليقات الإدارة

تلقى المفتش العام تعليمات على مسودة التقرير من القائد العام لفرقة منطقة الخليج يوافق فيها جزئياً على التوصية. وافقت فرقة منطقة الخليج على ان بالإمكان تقييم مركز العناية الصحية وانه يمكن تخطيط وتنفيذ إصلاح النواقص التي لوحظت والتدريب المطلوب استناداً إلى أولويات وزارة الصحة عند توفر التمويل الملائم. سوف يضطر عندئذ القائد العام لفرقة منطقة الخليج بإصدار أمره لتنفيذ هذا العمل.

لكن أبلغت فرقة منطقة الخليج المفتش العام ان مركز العناية الصحية الأولية في حي تيسين لم يكن على جدول الأولويات الحالية لمراكز العناية الصحية الأولية التي أعدته وزارة الصحة. يجب ان يستمر برنامج التقييم وإعادة التأهيل الممول حالياً في استعمال جدول أولويات وزارة الصحة الذي صودق عليه حديثاً. وحتى الوقت الذي تغير عنده وزارة الصحة جدول أولوياتها او توفر تمويل إضافي، لن يتم تقييم مركز العناية الصحية الأولية هذا ولن يتلقى موظفوه التدريب الضروري.

كما تم تزويد تعليقات معينة لتوضيح او تصحيح الأقسام الفنية من التقرير.

تقييم تعليقات الإدارة

يقدر المفتش العام المعلومات التوضيحية التي زودتها فرقة منطقة الخليج استجابة إلى مسودة التقرير ويعتبر ان هذه التعليقات مستجيبة نظراً لنقل مركز العناية الصحية الأولية هذا إلى وزارة الصحة في ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٧ ولتوفر التمويل. ونتيجة ذلك لم تكن هناك حاجة للتعليقات على التقرير النهائي.

عدّل المفتش العام مسودة التقرير حسب اللزوم لكي يشمل المعلومات الإضافية والتعليقات التوضيحية التي تلقاها من فرقة منطقة الخليج.

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

مبنى محكمة البصرة ومرفق حماية الشهود، البصرة، العراق
(SIGIR PA-08-169)

في جهد لدعم أمن، وحدة ازدهار العراق كان الهدف الإجمالي للمشروع تصميم وإنشاء مبنى محكمة إقليمية ومرفق لحماية الشهود وتنفيذ الأعمال المتعلقة بهما. سوف يزود هذا المشروع إلى الشعب العراقي مبنى محكمة كامل ومرفق لحماية الشهود، من أجل المساعدة في العملية القضائية. مباني المحاكم الإقليمية سوف تتعامل مع الجرائم الخطيرة. سوف يكون مبنى المحكمة الإقليمية في البصرة واحداً من خمسة مبانٍ عبر العراق، أي مبنى محكمة آخر في بابل، ميسان اثنان في بغداد، ومبنى واحد في الموصل.

الغرض من المشروع بقيمة ١١ مليون دولار هو تزويد وزارة العدل العراقية بمبنى محكمة من طابقين ومرفق لحماية الشهود من طابق واحد. يزود بمبنى المحكمة حيزاً للمكاتب بمساحة ١٠,٢٠٠ متراً مربعاً تقريباً ويزود مرفق حماية الشهود حيزاً للسكن بمساحة ١٢٠٠ متراً مربعاً.

الاستنتاجات

في ٢٥ أيلول/سبتمبر فتش مكتب المهندس المقيم في البصرة التابع لجنوب منطقة الخليج مبنى المحكمة ومرفق حماية الشهود من المقاول وتم قبوله من المقاول. نتج عن عملية التفتيش إعداد لائحة معاينة من ثماني صفحات: تم التعليم فيها على كل نقص حُدد سابقاً بكلمة "نُفذ". لكن لم يكتب مكتب المقيم في البصرة التابع لجنوب منطقة الخليج تقريراً نهائياً عن عملية التفتيش ولم يأخذ أي صور فوتوغرافية لتوثيق حالة المشروع عندما تمّ قبوله من المقاول.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق



السلم اللولبي وثني رأس المفتش العام لتجنب الاصطدام بالسقف المستعار

استناداً إلى الوثائق في ملف المشروع استنتجت وثائق عملية التفتيش النهائية ما يلي:

*كافة الأعمال المطلوبة من هذا المقاول نفذت بطريقة مرضية
وقبلت بدون وجود أية نواقص ملحوظة. اكمل المقاول كافة الأعمال
المقررة. أقر كافة الأطراف بان العمل المنجز تحت إشراف المقاول
يلبي المعايير المقررة في نطاق عمل العقد.*

وقع ممثل الإنشاءات في مكتب المقيم في البصرة التابع لجنوب منطقة الخليج على هذه الوثيقة وأكد بذلك انه تم إنجاز كافة الأعمال ولبت هذه الأعمال معايير بيان عمل العقد.

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، سلم مكتب المهندس المقيم في البصرة التابع لجنوب منطقة الخليج بصورة رسمية مشروع مبنى المحكمة إلى وزارة العدل العراقية. وقع المقاول، ومكتب المقيم في البصرة، ورئيس القضاة في المجلس الأعلى للقضاء مذكرة للعلم فقط ذكر فيها ما يلي:

*تشهد هذه الوثيقة انه جرى تفتيش كافة الأعمال وقبلت على أنها نفذت استناداً
لشروط العقد. اكتملت الإنشاءات في هذا المرفق ولا يتطلب تنفيذ أي عمل آخر
كجزء من هذا العقد ما لم يكن منكوراً أدناه.*

عمليات التفيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أجرى المفتش العام تقييماً في الموقع للمشروع. عندما قام المفتش العام بزيارة الموقع لم يكن قد تم استعمال مبنى المحكمة ولم تجر فيه أية محاكمات. كانت الحكومة الأميركية مسؤولة عن إنشاء مبنى المحكمة ومرفق حماية الشهود ولكن الحكومة العراقية كانت مسؤولة عن تزويد الأثاث والمعدات الضرورية لتشغيل المرفق كالمناضد، والكراسي ومقاعد القضاة. استناداً إلى ممثلي جنوب منطقة الخليج كانت الحكومة العراقية بطيئة في شراء وتسليم الأثاث والمعدات.



مكتب نموذجي لقاوس مع الأثاث المزود من قبل الحكومة العراقية

راجع المفتش العام عروض التصميم لهذا المشروع قبل زيارة الموقع. زودت الحكومة الأميركية المقاول بتصميم أولي (٦٥ بالمئة) وضع حسب نموذج مرفق مبنى محكمة الكرخ في بغداد. طلب بيان العمل من المقاول إدخال التغييرات الضرورية حسب تحديدات المواقع إلى الرسوم التي زودتها الحكومة وان ينقح الرسوم من اجل تقديم المراجعة النهائية للتصميم (٩٥ بالمئة) وتقديم مراجعة التصميم الموافق عليه للإنشاء (١٠٠ بالمئة). طلب المفتش العام مراجعة هذه التقديمات لكن مكتب جنوب منطقة الخليج لم يتمكن من تزويدها.

يجهل المفتش العام ما إذا كان المقاول قد زود فعلاً هذه التقييمات او ما إذا كان مكتب جنوب منطقة الخليج قد راجعها قبل البدء بعملية الإنشاء.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

علاوة على ذلك، قرر المفتش العام ان التصميم المزود من الحكمة الخاص بالسلم اللولبي احتوى على خطأ: حيز الخلوص في الأعلى بين أدراج السلم والسقيفة غير كافٍ. استناداً إلى مراجعة المفتش العام للرسوم الهندسية ظهر ان التصاميم المزودة من الحكومة لم تأخذ في الحسبان الفقد في ارتفاع السقف الناتجة عن تركيب السقف المستعار. من المرجح ان هذه المشكلة نتجت عن سبب يتألف من إشراف واطئ التصاميم ومن التغييرات الطفيفة التي أجريت على الإنشاء. قرر المفتش العام ان هذا الخطأ يُشكّل خطراً على الناس الذين يستعملون السلم ويجب معالجته.

أكد المفتش العام خلال زيارة الموقع ان قطع الأثاث والمعدات المزودة من الحكومة العراقية وصلت حديثاً إلى الموقع ويجري تركيبها عبر مبنى المحكمة ومرفق حماية الشهود.

نفذ المفتش العام عملية تقييم سريعة دامت ٩٠ دقيقة فقط بسبب المخاوف الأمنية ولم يتمكن من تفتيش كل غرفة في مبنى المحكمة ومرفق حماية الشهود. بدلاً من ذلك فتش المفتش العام عينة تمثيلية لكل نوع من الغرف على الأقل، شملت:

- قاعات المحاكم الكبيرة
- قاعات المحاكم الصغيرة
- مكاتب القضاة
- زنزانات الاحتجاز
- الأروقة
- السلالم
- غرف الحمامات
- المقهى
- الحديقة
- الشرفات
- غرفة لشخص واحد وفق النمط الفندقى
- حجرة الغسيل.

عمليات التفيتش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

حددت زيارة المفتش العام وجود نواقص إنشائية ثانوية مثل عدم وجود الأسلاك الكهربائية في اقنيتها ووصلات تمديد مبنية بشكل رديء في مبنى المحكمة وفي رواق الوصول إلى مرفق حماية الشهود. وقد أظهرت طبقة الصقل النهائي الخارجي بالجص لوصلات التمديد تشققاً وكسوراً.



مناظر خارجية وداخلية لقبة مبنى المحكمة

في غرفة الغسيل، كانت النية تركيب غسالتين آليتين والتي تجفيف للملابس جنباً إلى جنب على طول الجدار. لم يكن قد جرى تسليم أية غسالة آلية أو آلة تجفيف وقت زيارة الموقع، لذلك لا يستطيع المفتش العام التحقق من عمل وصلات إمداد المياه أو المآخذ الكهربائية. لكن حدد المفتش العام فقط وجود خط مياه واحد يصل إلى مرفق غرفة الغسيل. ولأنه كان المقرر في التصميم تركيب غسالتين آليتين في هذه الغرفة يتوجب توفر خطين اثنين للمياه أحدهما يقود مباشرة إلى كل غسالة آلية كما ان خط المياه المبني لم يكن مركباً على الجدار الصحيح، وبالتالي يجب إنشاء خط تمديد يوصل إلى إحدى الغسالتين الآليتين. علاوة على ذلك، حدد المفتش العام وجود أخطاء في الرسوم كما تم تنفيذها. فعلى سبيل المثال، تظهر الرسوم كما نفذت خط المياه الموصول مباشرة بإحدى التي التجفيف. وأيضاً، كانت رسوم نظام الصرف تبين نظام تصريف شبكي للغسالتين الآليتين. رغم ذلك، لاحظ المفتش العام ما بدا على انه أربعة مصارف فردية للغسالتين الآليتين ومصرف رئيسي واحد للغرفة. ولاحظ المفتش العام، أخيراً، عدم وجود نظام تهوية لآلة التجفيف من اجل إخراج الهواء الساخن من الغرفة. سوف تصبح هذه الغرفة حارة للغاية ورطوبة جداً بدون وجود نظام تهوية لآلة التجفيف وعلى وجه الخصوص خلال اشهر الصيف. تم تزويد مكيف هواء بوحدة مجزأة بموجب هذا العقد لكن لعدم وجود نظام تهوية لآلة التجفيف يتوجب على مكيف الهواء هذا العمل باستمرار. باستثناء هذه المسائل الإنشائية الثانوية استنتج المفتش العام ان إنشاء

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

مبنى المحكمة ومرفق حماية الشهود كان كافياً. كانت الحكومة العراقية تتركب قطع الأثاث في أرجاء المرفق عندما كان المفتش العام يزور الموقع. ساهمت عملية تركيب الأثاث في احداث بعض المشاكل المتعلقة بالنظافة لكن معظم المباني كانت نظيفة وصحية. قرر المفتش العام ان هذا المشروع مبني بصورة كافية لتمكين الحكومة العراقية من تأمين استدامة المباني للاستعمال المقرر لها.

أدى الهبوط الشديد الأخير في أسعار النفط الخام إلى تأثير على مخصصات الحكومة العراقية لتشغيل وصيانة مواقع المشاريع المبنية التي جرى نقلها من الحكومة الأميركية إليها. علم المفتش العام خلال زيارته للموقع بالخطة التي وضعتها الحكومة العراقية لاستدامة هذا المرفق. نص تصميم مرفق مبنى المحكمة بصورة خاصة على إنشاء أكشاك خارجية لاستعمالها من قبل وزارة العدل لمكاتب الموظفين الذين يعهد إليهم تسليم نسخ من القرارات والوثائق الرسمية (مقابل رسم) كما لتأجيرها كمتاجر صغيرة او كأكشاك امتياز لتزويد الطعام والشراب إلى المشاركين، والزوار، والموظفين في المحكمة، حسب أقوال موظفي جنوب منطقة الخليج، على ان يستعمل الدخل الناتج لتمويل تنفيذ أعمال صيانة روتينية لمبنى المحكمة وللمباني الملحقة به.



تشققات التمديدات الداخلية في مرفق حماية الشهود

عمليات التفيتش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

التوصيات

يوصي المفتش العام بان ينفذ سلاح الهندسة في فرقة منطقة الخليج الإجراءات التالية:

- ١- تحديد مدى الأضرار التي أصابت الجدران نتيجة الإنشاء السيئ لوصلات التمديد واتخاذ الخطوات التصحيحية الملائمة.
- ٢- إدخال كافة الأسلاك الكهربائية في اقنيتها.
- ٣- تحديد الطريقة الملائمة لتأمين مجموعات ربط لامداد المياه إلى الغسالتين الآليتين وفتحات تهوئة للعادم المتعلقة بآلتي التجفيف.

تعليقات الإدارة

استلم المفتش العام تعليقات على مسودة التقرير من القائد العام لفرقة منطقة الخليج توافق على كافة التوصيات الثلاث. على وجه الخصوص، قيام مكتب المهندس المقيم في البصرة التابع لجنوب منطقة الخليج بما يلي:

- تحديد كافة وصلات التمديد المبنية بشكل سيئ والأضرار التي لحقت بالجدران والتصميم لإيجاد حل لذلك مع المقاول.
- إصدار تعليمات للمقاول بان يدخل كافة الأسلاك في أقنية ملائمة.
- تحديد حاجات وزارة العدل فيما يخص مرافق الغسيل، والعمل طبقاً لذلك من اجل تأمين تنفيذ تلك الوظائف والمزايا.

تقييم تعليقات الإدارة

يوافق المفتش العام على خطة العمل التي اوجزتها فرقة منطقة الخليج لحل المسائل المتعلقة بوصلات التمديد المبنية بصورة سيئة، والأسلاك الكهربائية المكشوفة، وغرف الغسيل الخالية من العدد اللازم من وصلات الربط لامداد المياه إلى الغسالتين الآليتين وفتحات تهوئة للعادم من آلتي التجفيف.

برنامج المسح الجوي للمشاريع

تنفذ مجموعة التصوير عبر الأقمار الصناعية في مكتب المفتش العام الذي يوجد مركزها في ارلنغتون، بولاية فرجينيا عمليات تقييم جوية لمواقع مشاريع إعادة الإعمار الممولة من الحكومة الأميركية عبر أنحاء العراق. يزود محلل صور الأقمار الصناعية في مكتب المفتش العام صوراً حالية، ومعلومات استخباراتية تستند إلى التصوير، وخرائط، لمديريات المفتش العام، أي مديريات التفيتش، والتدقيق،

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

والتحقيق. مكن هذا البرنامج المفتش العام من تزويد معلومات جارية حول مواقع نائية ومن القيام بتعقب التقدم في العمل في مواقع المشاريع عبر مجمل العراق.

في ربع السنة هذا، أجرى المفتش العام تحليلاً سورياً ل ٥٦ صورة وأنشأ ٥١ منتجاً سورياً مستعملاً بذلك صور الأقمار الصناعية بالترافق مع المعلومات المحدودة حول العقود المتوفرة للمفتش العام. تزود مجموعة الصور تقييماً بصرياً لتقدم العمل في مواقع إعادة الإعمار عبر العراق. في ربع السنة هذا، قام محلل الصور لدى المفتش العام بتقييم ومراجعة المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق دعم الاقتصاد، وصندوق قوات الأمن العراقية، وصندوق الحكومة العراقية المؤقتة، وبرنامج المساعدة الطارئة للقائد.

أنظر الجدول ٤-٢ للحصول على نظرة إجمالية للصور المنتجة خلال ربع السنة هذا.

منتجات الدعم السورية، بضمنها المشاهد الإجمالية للمواقع، وتفاصيل مواقع المشاريع، وتقييمات المواقع، تستعمل لإعداد زيارات تفتيش للمواقع وتحديد المشاكل المحتملة.

في ربع السنة هذا، تم إنتاج ٥١ منتج تصويري لمساعدة المفتشين في عمليات تقييمهم للمشاريع في المواقع السبعة التي جرى تقييمها في ربع السنة هذا، ولتزويد تحاليل لمواقع مستقبلية محتملة. كما مساعدة مديرية التفتيش في إعداد تقرير تدقيق في المستقبل.

بالشراكة مع الوكالة القومية للاستخبارات الجغرافية الحيزية، والمركز القومي للاستخبارات الأرضية، نتج عن التحاليل السورية التي أجراها المفتش العام ٦٤٦ تقييماً تراكمياً ومنتجات لصور الأقمار الصناعية. انظر الشكل ٤-٢ للحصول على نظرة إجمالية للمواقع التقريبية لعمليات التقييم هذه.

عمليات التفقيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

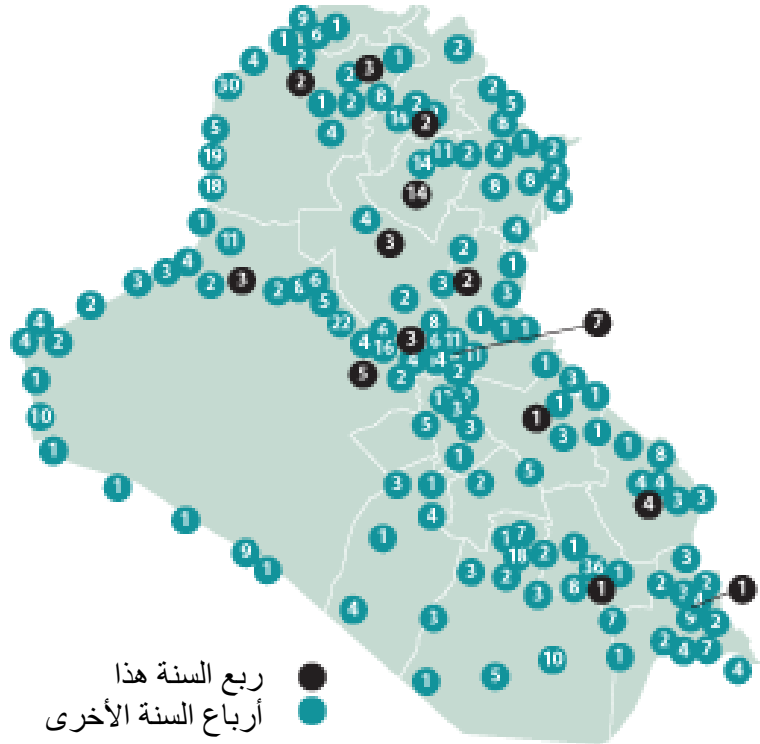
الجدول ٣-٤

الصور التي جرى تقييمها في ربيع السنة هذا

نوع المشروع	عدد المنتجات
جسر قناة المجرة	٥
المستشفى الجراحي في ميسان	٤
مرفق التخزين الآمن للوثائق	٤
مدرسة صغيرة	٣
مرفق ألبان أبو غريب	٣
تجديد سوق الأمانة	٢
منتجات إضافية	
مركز العناية الصحية الأولية في حي الحجاج	٥
مركز العناية الصحية الأولية في حي الواسطي	٤
مركز العناية الصحية الأولية في حي الأسرى	٤
مركز العناية الصحية الأولية في حي نابلس	٢
مركز العناية الصحية الأولية في بناسلواه	٢
مركز العناية الصحية الأولية في بني سعد	٢
مركز العناية الصحية الأولية في بهدينان	٢
مركز العناية الصحية الأولية في بيجي	٢
مركز العناية الصحية الأولية في حي منصور	١
مركز العناية الصحية الأولية في حي الأسرى والمفقودين	١
مركز العناية الصحية الأولية في مستشفى الرازي-نكريت	١
مركز العناية الصحية الأولية في الكوت	١
مركز العناية الصحية الأولية في الخضر	١
مركز العناية الصحية الأولية في حنيفة	١
مركز العناية الصحية الأولية في سومر	١

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الشكل ٢-٤
عمليات تقييم الصور الجوية



عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



صورة جوية لمجمع مدرسة صغرة (PA-08-140) التقطت في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠٨



صورة جوية لمبنى المحكمة ومرفق حماية الشهود في البصرة (PA-08-159) و (PA-09-165) التقطت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق



صورة جوية لمرفق ألبان أبو غريب لتقييمها في مشروع تقييم في المستقبل التقطت في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨



صورة جوية لاستعمالها في تقرير تدقيق يجريه المفتش العام للتحقق من مواقع إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية عبر العراق. صورة إحدائيات مركز العناية الصحية الأولية في حي منصور التقطت في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



صورة جوية لاستعمالها في تقرير تدقيق يجريه المفتش العام للتحقق من مواقع مراكز العناية الصحية الأولية عبر العراق،
صورة إحدائيات مركز الرازي-تكريت للعناية الصحية الأولية التقطت في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

عمليات التحقيق للمفتش العام

يستمر قسم التحقيقات في مكتب المفتش العام في متابعة ادعاءات الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في نطاق إعادة إعمار العراق من خلال ٨٠ عملية تحقيق مفتوحة. كان لقسم التحقيقات لدى المفتش العام ٦ موظفين للعمل في بغداد، و١٣ محققين للعمل في المركز الرئيسي للمفتش العام في ارلنغتون، بولاية فيرجينيا، و١٣ محققاً في مكاتب المفتش العام في ولايات بنسلفانيا، مرييلاند، نورث كارولينا، فلوريدا، تكساس، أوهايو، وميشيغن لدعم التحقيقات لدى المفتش العام في تلك المناطق. حتى تاريخه، أدى توقيف ٢٠ شخصاً، وإدانة ٢٤ شخصاً، وإلى إصدار أحكام على ١٨ شخصاً وفرض غرامات، ومصادرات، واستعادات، وإعادةات بقيمة ٣٥ مليون دولار.

خلال ربع السنة هذا يشير المفتش العام إلى النشاطات التحقيقية التالية:

- حجز أكثر من ٥٠٧ آلاف دولار وإقرار مدعى عليه واحد بأنه مذنب في تهمة التخطيط لتبييض ٣ ملايين دولار رشاي من عقود في الكويت والعراق.
- اتهام رقيب أول في مشاة البحرية بتلقي رشوة من خلال عقود في العراق، بموجب القانون الموحد للقضاء العسكري (UCMI).
- بعد إدانة اثنين من المدعى عليهم جرّاء محاكمة أمام هيئة محلفين استمرت لشهرين، رُفص طلب استئناف هذه الإدانات، وهما الآن بانتظار إصدار حكم فيما خص دورهما في سرقة ملايين الدولارات من سلطة الائتلاف المؤقتة. وينتظر مدعى عليه آخر، كان قد أقرّ بذنبه، إصدار حكم في هذا التحقيق.
- نتيجة لتحقيقات المفتش العام، أقرّ ثلاثة موظفون عسكريون لدى أحد الشركاء في الائتلاف، بذنبهم في اتهامات قبول رشوة وصدرت أحكام بحقهم. وأدت هذه التحقيقات أيضاً إلى استعادة أكثر من ١,١ مليون دولار.
- أُستعيد أكثر من ١٣ مليون دولار من التمويلات العراقية وأعيدت إلى وزارة المالية العراقية، نتيجة لتحقيق أجراه المفتش العام.

- نتج عن جلسة إبطال حكم بإطلاق السراح المشروط زيادة فترة السجن لعقيد متقاعد من الجيش. وتبين من خلال تحقيق للمفتش العام، انه بالرغم من إدانة هذا العقيد على خلفية قضية تهريب كميات كبيرة من الأموال، وحرمانه من منصبه في تعاقدات وزارة الدفاع، فإن هذا العقيد لا زال يمثل مقاول عراقي في عقود لوزارة الدفاع بقيمة ٦٧ مليون دولار.
 - نتيجة لتحقيقات أجراها المفتش العام، ينتظر أربعة مدعى عليهم إجراء محاكمة، كما ينتظر تسعة مدعى عليهم آخرين إصدار أحكام في عدد من القضايا.
- للاطلاع على قائمة شاملة أنظر الجدول ٤-٥ في نهاية هذا القسم.

الإجراءات القانونية خلال ربع السنة هذا

استمر المفتش العام خلال ربع السنة هذا في إجراء عدد من التحقيقات الجنائية المهمة المتعلقة بإعادة إعمار العراق، واستمر في العمل عن كثب مع مدعين عامين أميركيين، ووكالات تحقيق شريكة أميركية ومحققين من دول شريكة في التحالف.

تحديث معلومات قضية كوكراهام: المدعى عليه يقرّ بالذنب في تهمة التخطيط لتبييض أموال بقيمة ٣ ملايين دولار

في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، أقرت كارولين بلايك بذنبها في قضية تآمر واجدة لتبييض أموال بعد قبول رشوة بأكثر من ٣ ملايين دولار لصالح شقيقها الرائد جون كوكراهام. أقرت بلاك انها قبلت الاحتفاظ بمبلغ ١٠ بالمئة من الأموال لنفسها. لدى صدور الحكم سوف تواجه بلاك ٢٠ سنة سجن وغرامة تصل إلى ٥٠٠ ألف دولار، أي ضعف قيمة الأموال المبيضة.

حتى الآن، أدى تحقيق فريق المهمات هذا إلى ست إدانات، ومنتظر مدعى عليهما اثنان محاكمتان. إضافة إلى ذلك، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، جرى مصادرة أكثر من ٥٠٧ آلاف دولار. ويخطط المفتش العام لتزويد تفاصيل حول مصادرة الأموال هذا، ونتائج إضافية تحقيقية وقضائية في تقرير ربع السنوي ونصف السنوي المرفوع إلى الكونغرس في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٩. للاطلاع على كامل قضية كوكراهام، انظر التقرير ربع السنوي والتقرير نصف السنوي المرفوع إلى الكونغرس، الصادر في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٧.

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

أجريت هذه التحقيقات بصورة مشتركة على يد المفتش العام، ووحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية للجيش الأميركي (CID-MPFU)، ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)، ومصالحة ضريبة الدخل (IRS)، ودائرة فرض قوانين تطبيق الهجرة والجمارك (ICE)، ومكتب التحقيقات الفدرالية الأميركية (FBI).



أحد مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية ضمن قطاع الكهرباء.

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

إلغاء إطلاق السراح المشروط لمجرم مدان أوقف عن العمل لحساب مقاول عراقي.
في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، جرت جلسة استماع لإلغاء حكم عن روبرت غروف، وهو عقيد أميركي متقاعد. حكم على غروف ب ٦٠ يوماً من السجن ومئة ساعة خدمة مجتمع و ٢٢ شهراً من إطلاق السراح المشروط. وعلى الرغم من ذلك عمل غروف كموظف لدى مقاول عراقي، إلا أنه في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، جرى توقيفه لدى عودته من العراق إلى الولايات المتحدة، بسبب إخفاء ما يقرب من ٥٠ ألف دولار من العملة الأميركية، لم يصرح عنها في تصريح للجمارك الأميركية. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٧، أقرّ غروف بذنبه في ثلاث قضايا اتهامية بتهرب كمية كبيرة من الأموال النقدية، وعدم الإفادة عن تجهيزات نقدية والإدلاء ببيانات كاذبة.

في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، حكم عليه بخمسة أشهر في السجن وخمسة أشهر في الإقامة الجبرية وبسنتين من إطلاق السراح المشروط، وطلب منه أيضاً دفع غرامة بقيمة ٣٠ ألف دولار وغرامة تقدير بقيمة ٣٠٠ دولار. في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أوقف غروف عن العمل في عقود الحكومة الأميركية حتى ٢ آذار/مارس ٢٠١١.

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ منحه المحكمة التي كانت قد أدانته وحكمت عليه إنذاراً بالعودة إلى العراق. عاد إلى العراق كمستشار لمقاول عراقي، وأصبح يمثل المقاول في اجتماعات مع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي حول عقود لوزارة الدفاع بقيمة ٦٧ مليون دولار تتعلق بإعادة إعمار العراق. خلال أحد الاجتماعات، أنكر غروف أنه مجرم مدان وأنه ممنوع من التعاقد مع الحكومة الأميركية. تمّ إبلاغ عملاء المفتش العام ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع بهذا الاجتماع فجمعوا بسرعة معلومات أسفرت عن إنهاء عمله مع المقاول العراقي. جرى هذا التحقيق، بالتشارك بين المفتش العام ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS).

المحققون يستعيدون ويعيدون أكثر من ١٣ مليون دولار من الأموال العراقية

في آذار/مارس ٢٠٠٩، أدى تحقيق مشترك أجراه المفتش العام ووزارة الدفاع إلى إعادة أكثر من ١٣ مليون دولار من الأموال العراقية إلى الشعب العراقي. هذه الأموال كانت جزءاً من أموال صندوق تنمية العراق (DFI)، الذي تكون من عائدات النفط العراقي المستخدمة في مشاريع تنمية العراق في العام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. الأموال غير المستخدمة التي اكتشفها المفتش العام كان من المفترض إعادتها إلى الحكومة العراقية بنهاية العام ٢٠٠٧.

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

وبمساعدة شكوى قدمت عبر الخط المباشر للمفتش العام، حدد هذا الأخير، ان هذه الأموال كانت موضوعة بصورة غير شرعية في حسابات مختلفة تخص حكومة الولايات المتحدة وبعض المقاولين الاميركيين. تقوم حالياً مديرية التدقيق لدى المفتش العام بمراجعة حسابات الوكالات الحكومية الأميركية التي تحتفظ بأموال صندوق تنمية العراق لتحديد ما إذا كان هناك أموال اخرى موجودة في هذا الحساب بطريقة مشابهة.

في آذار/مارس ٢٠٠٩، بعد التنسيق بين سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) ومصرف الاحتياط الفدرالي في نيويورك، والحكومة العراقية، أعاد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ١٣,١ مليون دولار إلى المصرف المركزي العراقي. كما أعيد مبلغ ٣٠٠,٢٩٠ دولار، في نيسان ٢٠٠٩. وسوف تُعاد أموال أخرى في المستقبل القريب. جرت هذه التحقيقات بصورة مشتركة بين المفتش العام وقيادة التحريات الجنائية للجيش الأميركي (CID-MPFU) ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS) إضافة إلى مساعدة في التحقيقات قدمتها وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA).

اتهام جندي في البحرية الأميركية بمخطط رشوة في الفلوجة

في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، تم اتهام أول فرد في تحقيق واسع حول رشوة شملت أفراد في مشاة البحرية الأميركية ومقاولين من القطاع الخاص في العراق. رفع سلاح مشاة البحرية ٤ اتهامات رشوة وابتزاز ضد الرقيب الأول ترنس أو. والتن لقبوله بشكل مخالف أموال وهدايا اخرى من مقاولين في العراق. خدم والتن في مكتب للتعاقد في الفلوجة في العراق، من شباط/فبراير ٢٠٠٥ حتى كانون الثاني ٢٠٠٦. والتن الموجود حالياً في كامب لوجون في نورث كارولينا. جرى اتهامه أيضاً بمخالفة أوامر عدم قبول الهدايا من المقاولين وبإعطاء بيانات غير صحيحة للتحقيقات الجنائية في سلاح مشاة البحرية (NCIS). والتن غير معتقل الآن، لكنه "محتجز قانوناً"، بانتظار الحكم القضائي على التهم التي يواجهها. بموجب القضاء العسكري، ستعقد جلسة استماع لتحديد ما إذا كانت التهم كافية لتقديمه للمحاكمة.

ينظر تحقيق يقوم به فريق المهمات إلى مشاة في البحرية الذين "يمكن ان يكونوا قد قبلوا بطريقة غير قانونية أموالاً على شكل رشوة او ابتزاز، او هدايا مشبوهة لها قيمة مالية مهمة، مثل المجوهرات او أشياء أخرى من مقاولين في العراق". جاء هذا التحقيق بناءً على توجيهات الشؤون العامة لسلاح مشاة البحرية الأميركية في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. يضطلع سلاح مشاة البحرية بالمسؤولية الأولية في منطقة الانبار بغرب العراق.

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تجري التحقيقات بصورة مشتركة بين التحقيقات الجنائية في سلاح البحرية، والمفتش العام، ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع.

إدانة ثلاثة عسكريين من دولة شريكة في الانتلاف وصدور أحكام بحقهم في قضية فساد تتعلق بعقود عراقية ممولة من الولايات المتحدة

أدى تحقيق جارٍ مشترك من جانب المفتش العام وموظفين من دائرة تحقيق جنائية عسكرية لدولة شريكة في الانتلاف وقيادة التحريات الجنائية للجيش الأميركي، إلى إدانة ثلاثة عسكريين من دولة شريكة في الانتلاف، واستعادة أكثر من ١,١ مليون دولار. قام المفتش العام بمباشرة التحقيقات استناداً إلى معلومات جمعها خلال عملية تفتيش لمشاريع ممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إضافة إلى ادعاءات تلقاها لاحقاً من مصادر تم تطويرها خلال عملية التفتيش. كانت الدولة الشريكة في الانتلاف المعنية قد باشرت بتنفيذ وإدارة هذه المشاريع، وقام محققون يعملون في مكتب المفتش العام بجمع أدلة ثبوتية تؤكد الرشوة على يد موظفين عسكريين من الدولة الشريكة في الانتلاف.

ونظراً لوجود حاجز اللغة الذي واجهه المفتش العام، سعى وحصل على مساعدة من موظفي تحقيقات عسكريين من الدولة الشريكة في الانتلاف ومن قيادة التحريات الجنائية للجيش الأميركي ووكلاء المفتش العام وفريق مهني عالي المستوى من موظفي التحريات أرسلتهم الدولة الشريكة في الانتلاف قاموا لاحقاً بتحقيق معمق في العراق. اثبت هذا التحقيق ادعاءات قبول الرشوة وخسارة الحكومة الأميركية لأكثر من ٤ ملايين دولار. جاء أكثر من ٢,٩ مليون من هذا المبلغ نتيجة لمخطط رشوة حيث طلب موظف تعاقد لدى التحالف رشى من المقاولين مقابل تقديم تسهيلات وأمور تلائمهم. غير ان فريق المحققين استعاد وأعاد مبلغ إضافي قيمته ١,١١٩ مليون من التمويلات المفقودة بسبب سوء الممارسات في أعمال الإنشاءات (عدم فرض رسوم التأخير، التصاميم المبالغ فيها، وتنفيذ إنشاءات غير مشروعة، وأشغال احتيالية).

في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، أقر المتهمون الثلاثة بذنبهم في اتهامات قبول رشوة في المحكمة العسكرية للدولة الشريكة في الانتلاف. أحد الضباط حكم بخمس سنوات سجن لطلب وقبول رشوة، أما الضابط الآخر والمجنّد فقد حكم على كل منهما بستين سجن عسكري لطلب رشوة. وهناك ضابط آخر جرى اتهامه وما لبث ان حصل على براءة من كل الاتهامات التي وجهت إليه في محكمة عسكرية. وقد جرى تطوير أفضية قانونية لكافة الإجراءات التأديبية المتخذة بحق ضابط آخر، غير ان هذا الشخص تم تسريحه من الجيش قبل اتخاذ أي اجراء قانوني.

حددت التحقيقات أيضاً ستة ضباط آخرين كان لديهم معرفة كاملة بالمخالفات المكتشفة من خلال التحقيق، لكنهم أخفقوا في تصحيح الأخطاء، ما أدى إلى خسارة ١،١١٩ مليون دولار. هؤلاء الأفراد الستة اتخذت بحقهم إجراءات تأديبية بحسب القوانين العسكرية المتبعة لدى شريك التحالف. سيقدم المفتش العام نتائج إضافية لهذا التحقيق، في تقرير ربع سنوي تالي. وبسبب الحساسية والطبيعة الاستمرارية لهذا التحقيق، لن يذكر المفتش العام اسم البلد الشريك في التحالف المعني بهذا التحقيق إلى حين الانتهاء منه.

رفض طلب الاستئناف لحكم إدانة لعقيد ومقدم في الجيش الأميركي في مخطط احتيال

في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، رفض قاض في ترنتون بولاية نيوجرسي طلب استئناف حكم إدانة صادر بحق العقيد في الجيش الأميركي كورتس جاي وايت فورد، والمقدم في الجيش الأميركي مايكل بي ويلار. الاثنان ينتظران إصدار الحكم في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. تم تقديم طلب الاستئناف على أساس الإدانة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بحق وايت فورد وويلار، من جانب هيئة محلفين فدرالية في ترنتون، بولاية نيوجرسي، التي وجدتهما مذنبين في التآمر لارتكاب قبول رشوة ونقل أموال مسروقة عبر الولايات. استندت الادانتان إلى الأدوار التي لعبها وايت فورد وويلار في خطة شملت سرقة ملايين الدولارات من سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) في العراق. كما تنتظر المقدم دبرا هاريسون، الشريكة في التآمر في هذه القضية، إصدار الحكم عليها في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ في ترنتون، بولاية نيوجرسي، و ينتظر شخص آخر شريك في المؤامرة المثول أمام المحكمة.

للاطلاع على التفاصيل الكاملة لهذا التحقيق انظر التقرير ربع السنوي والتقرير نصف السنوي المرفوع إلى الكونغرس، الصادرين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

تطوير القضايا

مبادرة تفاعلية بين قسمي التدقيق والتحقيق لدى المفتش العام

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أعلن المفتش العام عن إطلاق مبادرة تدقيق جديدة تهدف إلى مراجعة مخصصات، والزامات، وبيانات معاملات الإنفاق لدى وزارة الدفاع المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق (المشروع رقم ٩٠٠٥). سوف يراجع هذا المشروع الشرعي الخاص بمخصصات، والزامات وبيانات معاملات الإنفاق المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٨. ففي

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

أذار/مارس ٢٠٠٩ توسعت هذه المبادرة لتشمل الانفاقات التي قام بها كل من وزارة الخارجية (المشروع رقم ٩٠١٢) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (المشروع رقم ٩٠١٣). كان الهدف من المشروع دراسة الخيارات لدمج بيانات العمليات الممكنة مع تقنيات استخراج البيانات للتأكد من صحة الانفاقات ضمن عملية إغاثة وإعادة إعمار العراق. من المتوقع ان يؤدي مشروع التدقيق الشرعي هذا إلى جهود إضافية للمفتش العام، بما فيها اجراء تحقيقات لدى العثور على خيوط لنشاطات جنائية.

بالعمل بالتلازم الوثيق مع مديريةية التدقيق لدى المفتش العام، أدت تحقيقات المفتش العام إلى فتح تحقيق تفاعلي. قام وكلاء المفتش العام الخاصين ومدقيقيه بتنسيق الجهود، وهم يعملون الآن مع إدارات عقود متنوعة وإدارتها المالية ومدقيقيها وعناصر تحقيقية مختلفة في كل من وزارة الدافع ووزارة المالية، وحتى الآن، حدد المفتش العام أربعة مسارات تتميز باهتمام تحقيقي محدد ومتطلبات محددة.



أشغال إنشاء ينفذها شريك من قوات التحالف

مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية في مدينة روم، بولاية نيويورك

يستمر المفتش العام في ربع السنة هذا، بدعم المراجعة الجارية لفواتير مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) في مدينة روم بولاية نيويورك. وقد أطلقت دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS) هذا المشروع التفاعلي لتحليل مدفوعات بعدة مليارات من الدولارات تعود لمشتريات للجيش الأميركي دعمت المجهود الحربي في العراق. وللمساعدة في المعالجة الكفوءة واسترداد مستندات القيود الطارئة نشرت مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية أجهزة مسح في العراق والكويت لمسح مستندات القيود الجديدة وإدخالها إلى قاعدة بيانات تخص مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية.

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

إضافة إلى عملية المسح اليومي لمستندات القبول الجديدة الطارئة والوثائق الداعمة لها، بدأت مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية عملية مسح وإدخال إلى قاعدة البيانات نفسها كافة مستندات القبول التاريخية المتعلقة بالمدفوعات الطارئة المخزنة في هذه المصلحة. وثائق المدفوعات الطارئة التاريخية تشمل نحو ٨٠٠ ألف مستند قيد بقيمة حوالي ١٣ مليار دولار إلى ١٤ مليار دولار. مسح هذه الوثائق قد تأخر، بل وليس من المتوقع ان يستكمل حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على الأقل.

وفرت مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية إلى المفتش العام وشركاءه من الوكالات التحقيقية، إمكانية الوصول بشكل كامل إلى كافة قواعد البيانات الإلكترونية. أصبحت تقنيات استخراج البيانات تستخدم لتحليل الوثائق الموجودة في قواعد بيانات مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية. يزود حالياً مشروع مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية من مدينة روم الدعم الفعال للتحقيقات الجارية، وقد أعطى وأحال أيضاً خيوطاً هامة لتحقيقات أخرى للمفتش العام وشركاءه من وكالات التحقيق.

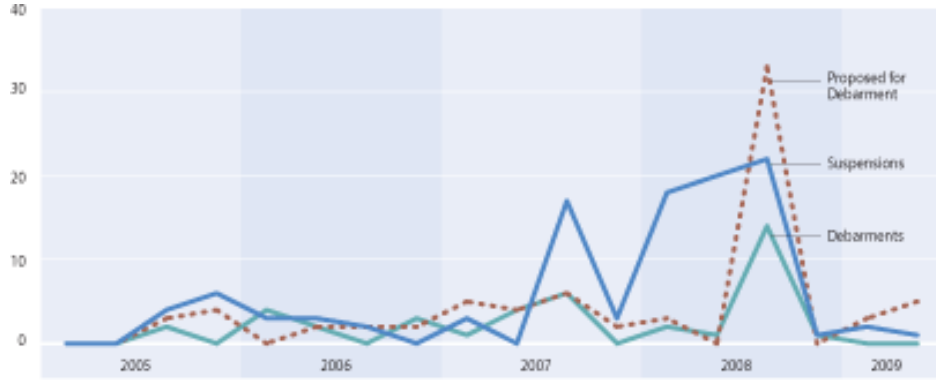
التعليق والحظر

عمل المفتش عن كثب، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مع قيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي، ومع وزارة العدل، ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع، ودائرة اكتشاف الاحتيال في المشتريات التابعة لوكالة الخدمات القانونية في الجيش من اجل تعليق وحظر التعامل مع مقاولين ومع موظفين حكوميين بسبب الاحتيال او الفساد داخل الجيش، بضمنهم المقاولين المشاركين في عقود إعادة إعمار العراق او في عقود دعم الجيش في العراق وأفغانستان. تبرز هذه القضايا نتيجة اتهامات جنائية تحال إلى محاكم فدرالية محلية وادعاءات حول اللامسؤولية لدى المقاول التي تتطلب فحصاً مدعوماً بالوقائع من جانب الجيش او القوات الجوية او البحرية. ولأول مرة يضمن تقرير المفتش العام ربع السنوي معلومات حول التعليق والحظر تتعلق بالقوات الجوية والبحرية.

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الشكل ٣-٤

التعليق والحظر بحسب أرباع السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩



منذ صدور التقرير ربع السنوي للمفتش العام لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، علق فرع اكتشاف الاحتيال في المشتريات التعامل مع شخصين استناداً إلى الادعاءات بالاحتيال وسوء السلوك متعلقة بإعادة الإعمار، وعمليات احتيال مقاولين في العراق، والكويت، وأفغانستان مما رفع العدد الإجمالي لعمليات تعليق التعامل إلى ١٠٥ حتى هذا التاريخ. وحتى هذا التاريخ، اقترحت وزارة الجيش حظر التعامل مع ٧ مقاولين مما رفع مجموع عمليات حظر التعامل المقترحة إلى ٧٦ عملية حظر. من هذه ال ٧٦ حظر المقترحة أنجزت وزارة الجيش ٤١ قضية من قضايا حظر التعامل حتى هذا التاريخ، مما أدى إلى فترات من الحظر تتراوح من ١٢ شهر إلى ١٠ سنوات.

- للاطلاع على قائمة الحظر انظر الجدول ٤-٤
- للاطلاع على لمحة عامة عن حالات التعليق والحظر انظر الشكل ٣-٤
- للاطلاع على قائمة شاملة لحالات التعليق والحظر انظر الملحق ج.

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول ٤-٤ قائمت المحظورين

تاريخ الحظر	الاسم
٢٠٠٨/١٠/١٠	محمد شبير خان
٢٠٠٨/٩/٣٠	كفن اندر سموك
٢٩٩٧/٥/١٨، ٢٠٠٨/٩/١٧	شركة غرين فالي
٢٠٠٨/٩/١٧	ترايتد يوناييتد تكنولوجيز
٢٠٠٨/٩/١٧	ديوا يوروب
٢٠٠٨/٩/١٧	شركات الغانم ونير للتجارة العامة
٢٠٠٨/٩/١٧	شركة ديوا بروجكترز
٢٠٠٨/٩/١٧	فيوتشر أي أي أم يوناييتد
٢٠٠٨/٩/١٧	فيرست أي أي أم ترايدنغ اند كونتراكتنغ
٢٠٠٨/٩/١٧	فاسانتا نير
٢٠٠٨/٩/١٧	كاي في غوبال
٢٠٠٨/٩/١٧	فلاح العجمي
٢٠٠٨/٩/١٧	ترانس اوريون جنرال ترايدنغ
٢٠٠٨/٩/١٧	زينيث انتربريزيس
٢٠٠٨/٦/١٥	بيليتي بيالتي جونيور، ضابط صف رئيسي
٢٠٠٨/٣/١٣	السواري جنرال ترايدنغ اند كونتراكتنغ كومباني
٢٠٠٨/١/١٤	جون الين ريفرد، ضابط عقود
٢٠٠٧/١١/٢٩	سمبير محمد
٢٠٠٧/١٠/٣٠	روبرت غروف
٢٠٠٧/٩/٢٧	ستيفن ماركرز
٢٠٠٧/٩/٢٠	بروس دي هوفنغاردر
٢٠٠٧/٨/١٦	الضابط روبرت جاي شتاين
٢٠٠٧/٨/٨	فيليب اينش بلوم
٢٠٠٧/٨/٨	غلوبال بيزنس غروب

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول ٤-٤ (تابع)

الاسم	تاريخ الحظر
ستيفن لويل سيمنز	٢٠٠٧/٧/٢٧
شيفا رغيز بابين	٢٠٠٧/٦/٢٨
فهيم موسى سلام	٢٠٠٧/٦/٢٨
كاه ميكانيكال الكترولنيكال ووركس	٢٠٠٧/٦/٢٧
عبدالله هادي قساي	٢٠٠٧/٦/٢٧
الرياض لابورتوار اند الكترسيطي	٢٠٠٧/١/٢٦
توماس نايلسون برنرز	٢٠٠٧/١/٢٤
دانوب انجينيرنغ اند جنرال كونتراكتينغ	٢٠٠٦/١٢/٢٨
الوان فيك	٢٠٠٦/١٢/٢٨
كريستوفر جوزيف كحيل	٢٠٠٦/١١/٩
ضياء امين عبدالله اللطيف سالم	٢٠٠٦/٦/٢
جاسمين انترناشونال ترايدنغ اند سرفيسز كومباني	٢٠٠٦/٦/٢
كاستر باتلس	٢٠٠٦/٣/١٧
روبرت ويزمان	٢٠٠٦/٦/٣
غلين البين باول	٢٠٠٦/٢/١٦
عمرو الخضرا	٢٠٠٦/١/١٢
دان ترايدنغ اند كونتراكتينغ	٢٠٠٦/١/١٢
ستيفن لودفيغ	٢٠٠٥/٩/٢٩
دي أكس بي انترناشونال	٢٠٠٥/٩/٢٩

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول ٥-٤

الإدانات

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
جيف الكس مازون، مقاول شركة كيولغ براون اند روت	عمليات احتيال رئيسية ضد الولايات المتحدة واحتيال بريدي	٢٠٠٩/٣/٢٤	معلق
كارولين بلاك، شقية الضباط جون كوكرهام	التآمر وتبويض أموال	٢٠٠٩/٣/١٩	معلق
حارث الجابري، مقاول	التآمر، والرشوة وبيانات خاطئة	٢٠٠٩/١/٢٢	معلق
الرائد كريستوفر موراي، ضابط عقود أميركي	الرشوة وبيانات خاطئة	٢٠٠٩/١/٨	معلق
الرائد تيريزا باكر، ضابطة عقود في الجيش الأميركي	التآمر والرشوة	٢٠٠٩/١٢/٢٢	معلق
العقيد كورنيس وايتفورد، مسؤول رئيسي في الجيش الأميركي، إدارة منطقة الجنوب الأوسط لسلطة الائتلاف المؤقتة	التآمر، الرشوة والاحتيال البريدي	٢٠٠٨/١١/٧	معلق
المقدم مايكل ويلار، استشاري في الجيش الأميركي لإعادة الإعمار لدى سلطة الائتلاف المؤقتة	التآمر، الرشوة، الاحتيال البريدي، نقل أموال مسروقة عبر الولايات وتهريب أموال نقدية	٢٠٠٨/١١/٧	معلق
ديفيد راميرز، مقاول، شركة رديناس سابورت مانيجمانت	تهريب مبالغ نقدية وإجراء المعاملات	٢٠٠٨/١٠/٩	معلق
لي ديبوا، مقاول، شركة فيوتشر سرفيسز جنرال ترايدنغ اند كونتراكتنغ كومباني	سرقة أملاك حكومية	٢٠٠٨/١٠/٧	معلق
روبرت بينيت، مقاول، شركة كيلوغ براون اند روت	انتهاك قانون مكافحة دفع العمولات	٢٠٠٨/٨/٢٨	معلق

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول ٤-٥ (تابع)

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
الرائد جيمس مومون جونيور، ضابط عقود لدى الحكومة الأميركية	التأمر والرشوة	٢٠٠٨/٨/١٣	معلق
العقيد ديبرا ام. هاريسون، المراقبة المالية بالوكالة لمنطقة الجنوب الأوسط لدى سلطة الانتلاف المؤقتة	التأمر، الرشوة، تبييض الأموال، الاحتيال البريدي، نقل أموال مسروقة عبر الولايات، تهريب أموال نقدية وتقديم تصريحات خاطئة عن الضريبة.	٢٠٠٨/٧/٢٨	معلق
النقيب سيدر لامون	قبول عمولات غير قانونية	٢٠٠٨/٧/١٣	سنة سجن، سنة اطلاق مراقب
الرائد جون لي كوكر هام جونيور، ضابط عقود أميركي	الرشوة، التأمر وتبييض الأموال	٢٠٠٨/٦/٢٤	معلق
ميليسا كوكر هام، زوجة الرائد جون كوكر هام	التأمر وتبييض الأموال	٢٠٠٨/٦/٢٤	معلق
العقيد ليفوندا سلف، ضابطة عقود أميركية	التأمر والرشوة	٢٠٠٨/٦/١٠	معلق
رامان انترناشونال كورب	التأمر والرشوة	٢٠٠٨/٦/٣	غرامة ٥٠٠ ألف دولار وإعادة ٣٢٧،١٩٢ دولار
مايكل كارتر، مهندس مشاريع، فورس بروتكشن اندستريز	انتهاك قانون مكافحة دفع العمولات	٢٠٠٨/١/٢٥	معلق
النقيب اوستن كاي، ضابط عقود أميركي	الرشوة	٢٠٠٧/١٢/١٩	معلق
الرائد جون ريفارد، ضابط عقود في الجيش الأميركي	الرشوة، التأمر وتبييض الأموال	٢٠٠٧/٧/٢٣	سجن لفترة ١٠ سنوات، إطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات، غرامة ٥ آلاف دولار وأمر مصادرة بقيمة مليون دولار

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول ٤-٥ (تابع)

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
كيفن سموت، المدير الإداري، شركة إيغل غلوبال لوجيستكس	انتهاك قانون مكافحة دفع العمولات وتبييض الأموال	٢٠٠٧/٧/٢٠	سجن لفترة ١٤ شهراً، إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين، غرامة ٦ آلاف دولار وإعادة ١٧,٩٦٤ دولار
أنطوني مارتن، مدير المقاولين من الباطن لدى شركة كيلوغ اند بروان	انتهاك قانون مكافحة دفع العمولات	٢٠٠٧/٧/١٣	سجن لفترة سنة واحدة ويوم، إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين وإعادة ٢٠٠,٥٠٤ دولار
جيسي لاين، المفوضة المالية ٢٢٣ في الجيش الأميركي	التآمر واحتيال بريدي للخدمات الصادقة	٢٠٠٧/٦/٥	سجن لفترة ٣٠ شهراً، وإعادة ٣٢٣,٢٢٨ دولار
ستيفن ماركس، مدني يعمل لدى وزارة الدفاع، مخطط دعم تشغيلي	قبول عمولات غير قانونية	٢٠٠٧/٢/١٦	سجن لفترة ١٢ شهراً ويوم واحد، وإعادة ٢٤,٠٠٠ دولار
بيليتي جونور، ضابط صف رئيسي، استشاري خدمات الأطقمة للجيش الأميركي في الكويت، والعراق، وأفغانستان	رشوة وتهريب أموال نقدية	٢٠٠٧/٢/٩	سجن لفترة ٢٨ شهراً، غرامة ٥٧,٥٠٠ دولار ومصادرات
جنيفر انجاكوس، المفوضة المالية ال ٢٢٣ في الجيش الأميركي	التآمر لارتكاب احتيال بريدي	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة، إعادة ٨٦,٥٥٧ دولار ورسم تقييم ١٠٠ دولار
الرقيب لوميلي شافيز، المفوضة المالية ال ٢٢٣ في الجيش الأميركي	التآمر لارتكاب احتيال بريدي	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة، إعادة ٢٨,١٠٧ دولار
الرقيب ديريل هولبير، المفوضة المالية ال ٢٢٣ في الجيش الأميركي	التآمر لارتكاب احتيال بريدي	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة، إعادة ٣٨,٦٥٧,٤٧ دولار ورسم تقييم ١٠٠ دولار

عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول ٤-٥ (تابع)

الاسم	التهمة	تاريخ الإدانة	الحكم
الرقيب لويس لوبيز، المفزة المالية ال ٢٢٣ في الجيش الأميركي	التآمر لارتكاب احتيال بريدي	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة، إعادة ٦٦,٨٦٥ دولار ورسم تقييم ١٠٠ دولار
بوني ميرفي، ضابطة عقود	قبول عمولات غير قانونية	٢٠٠٦/١١/٧	إطلاق سراح مراقب لمدة سنة واحدة، وغرامة ١,٥٠٠ دولار
سمير محمود، موظف لدى شركة أميركية للإنشاءات	إعطاء بيانات خاطئة	٢٠٠٦/١١/٣	يوم واحد تعويض لمدة البقاء في السجن وإطلاق سراح مراقبة لمدة سنتين.
شيفارغيز بابين، موظف مدني لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي	طلب وقبول عمولات غير قانونية	٢٠٠٦/١٠/١٢	سجن لفترة سنتين، إطلاق سراح مراقب لمدة سنة واحدة وإعادة ٢٨,٩٠٠ دولار
العقيد بروس هوبفغاردنر، استشاري خاص في الجيش الأميركي لدائرة منطقة الجنوب الأوسط لسلطة لدى سلطة الائتلاف المؤقتة	التآمر، التآمر لارتكاب احتيال بريدي، تبييض الأموال وتهريب عملة نقدية	٢٠٠٦/٨/٢٥	سجن لفترة ٢١ شهر، إطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات، غرامة ٢٠٠ دولار، ومصادرة ١٤٤,٥٠٠ دولار
فهيم موسى سلام، مترجم، شركة تيكان كورب	انتهاك أحكام منع الرشوة في قانون ممارسات الفساد الدولية	٢٠٠٦/٨/٤	سجن لفترة ٣ سنوات، إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين، خدمة للمجتمع المحلي لمدة ٢٥٠ ساعة، ورسم تقييم خاص بقيمة ١٠٠ دولار
محمد شبير خان، مدير العمليات للكويت والعراق لدى شركة تميمي غلوبال المحدودة	انتهاك قانون مكافحة دفع العمولات	٢٠٠٦/٦/٢٣	سجن لفترة ٥١ شهراً، إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين، غرامة ١٠ آلاف دولار، إعادة ١٣٣,٨٦٠ دولار، ورسم تقييم خاص بقيمة ١٤٠٠ دولار

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول ٤-٥ (تابع)

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
فيليب بلوم، مالك شركة غلوبال بيزنس غروب، جي بي جي هولدنغز، وقسم اللوجستيات في شركة جي بي جي	التآمر، الرشوة وتبييض الأموال	٢٠٠٦/٣/١٠	سجن لفترة ٤٦ شهراً، إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين، مصادرة ٣,٦ مليون دولار، إعادة ٣,٦ مليون دولار، ورسم تقييم خاص بقيمة ٣٠٠ دولار
ستيفن سيمانز، مدير العقود من الباطن في شركة كيلوغ براون أند روت	احتيال بريدي، تبييض أموال وتآمر	٢٠٠٦/٣/١	سجن لفترة ١٢ شهراً ويوم واحد، إطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات، إعادة ٣٨٠,١٣٠ دولار، ورسم تقييم خاص بقيمة ٢٠٠ دولار
كرستوفر كاهيل، نائب المدير الإقليمي للشرق الأوسط والهند لدى شركة إيغل غلوبال لوجستيكس انك	احتيال رئيسي ضد الولايات المتحدة	٢٠٠٦/٢/١٦	سجن لفترة ٣٠ شهراً، إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين، غرامة بقيمة ١٠ آلاف دولار، ورسم تقييم بقيمة ١٠٠ دولار (تسوية مدنية مع شركة إيغل غلوبال لوجستيكس ناتجة عن نفس الوقائع أدت إلى تسوية بقيمة ٤ ملايين دولار)
روبرت شتاين، مراقب مالي وضابط تمويل في منطقة الجنوب الأوسط لسلطة الائتلاف المؤقتة	جرم حيازة سلاح ناري، رشاش، رشوة، تبييض أموال وتآمر	٢٠٠٦/٢/٢	سجن لفترة ٩ سنوات، إطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات، مصادرة ٣,٦ مليون دولار، إعادة ٣,٥ مليون دولار، ورسم تقييم خاص بقيمة ٥٠٠ دولار.
غلين باول، مدير العقود من الباطن لدى شركة كيلوغ براون أند روت	احتيال وانتهاك قانون مكافحة دفع العمولات	٢٠٠٥/٨/١	سجن لفترة ١٥ شهراً، إطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات، إعادة ٩٠,٩٧٣,٩٩ دولار، ورسم تقييم خاص بقيمة ٢٠٠ دولار

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

يسهل خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام إعداد التقارير حول الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام، وسوء الإدارة، والاسترداد في كافة البرامج المتعلقة بجهود إعادة إعمار العراق الممولة من دافع الضرائب الأميركي. عندما يتلقى خط الاتصال المباشر للمفتش العام قضايا ليس لها علاقة بالبرامج والعمليات الممولة بأموال أميركية مخصصة أو متوفرة لإعادة إعمار العراق، يحول المفتش العام هذه القضايا إلى الجهات المناسبة. يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام زيارات شخصية، أو اتصالات عبر الهاتف، أو بالبريد، أو بالفاكس، أو عبر شبكة الإنترنت من العراق والولايات المتحدة ومن كافة أنحاء العالم.

إبلاغات ربع السنة الأول

بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان خط الاتصال المباشر للمفتش العام قد بدأ التحقيق في ٧١٦ قضية، منها ٦٢٦ قضايا أغلقت، و ٩٠ قضية لا زالت مفتوحة حالياً. أنظر الجدول ٤-٦ للحصول على ملخص هذه القضايا المفتوحة.

القضايا الجديدة

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، تلقى خط الاتصال المباشر للمفتش العام ١٧ شكوى جديدة ليصبح العدد المتراكم للقضايا ٧١٦ قضية عبر خط الاتصال المباشر. وقد صنفت الشكاوى الجديدة حسب الفئات التالية:

- ٧ شكاوى تتعلق بالاحتيال في العقود.
- ٨ شكاوى تتعلق بقضايا متنوعة
- شكويان تتعلقان بقضايا الموظفين

يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام معظم تقارير الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام، وسوء الإدارة، والاسترداد بواسطة البريد الإلكتروني. تلقى هذا الخط ١٧ شكوى جديدة عبر الوسائل التالية:

- ٩ عبر موقع الإنترنت للمفتش العام.
- ٨ بواسطة البريد الإلكتروني.

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

القضايا المغلقة

خلال ربع السنة الحالي، أغلق المفتش العام ١٨ قضية كان قد أبلغ عنها بواسطة خط الاتصال المباشر:

- ١٠ قضايا أحيلت إلى وكالات أخرى للمفتشين العامين.
- ٣ قضايا صُرف النظر عنها لكونها خارج نطاق تحقيقات المفتش العام.
- ٤ قضايا أوقلت بعد تدقيق أجراه المفتش العام.
- قضية واحدة أوقلت من جانب المحققين لدى المفتش العام.

الجدول ٤-٦

موجز قضايا خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام كما كانت في ٢٠٠٩/٣/٣١

القضايا المفتوحة

٨٢	أعمال تحقيق
٧	أعمال تدقيق
١	أعمال تفتيش
٩٠	مجموع القضايا المفتوحة

القضايا المغلقة	الربع الأول ٢٠٠٩	المجموع التراكمي*
قانون حرية الإعلام	٠	٤
مراجعة قيادة الدعم العملائي (OSC)	٠	٢
عمليات مساعدة	١	٤٦
قضايا صُرف النظر عنها	٣	١٢٦
قضايا أحيلت	١٠	٢٨٠
عمليات تفتيش	٠	٧٩
عمليات تحقيق	١	٧٦
عمليات تدقيق	٤	١٣

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

٦٢٦	١٨	مجموع القضايا المغلقة
٧١٦		المجموع التراكمي* لل قضايا المفتوحة والمغلقة

* تغطي المجاميع التراكمية الفترة منذ بدء تشغيل خط الاتصال المباشر أي من ٢٠٠٤/٣/٢٤ إلى ٢٠٠٩/٣/٣١.

الشكاوى المُحالَة

بعد إجراء مراجعة شاملة أحال المفتش العام ١٠ شكاوى إلى وكالات خارجية لاتخاذ الإجراء المناسب.

- ٥ شكاوى أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القوات المتعددة الجنسيات في العراق.
- شكويان أرسلتا إلى مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع.
- شكويان أرسلتا إلى القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان
- شكوى واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية
- شكوى واحدة أرسلت إلى القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان

موقع الإنترنت للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

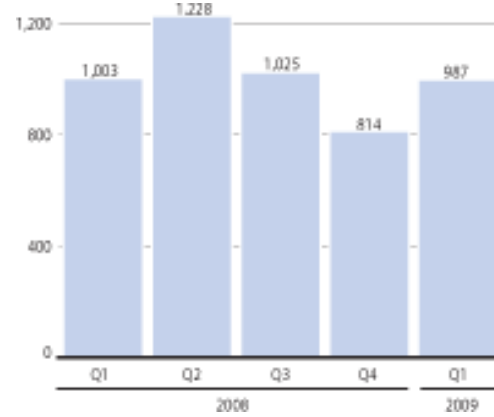
خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، سجّل موقع المفتش العام على الإنترنت (www.sigir.mil) النشاطات التالية:

- زار أكثر من ٨٨,٠٠٠ ألف شخص موقع المفتش العام على الإنترنت خلال ربع السنة هذا، أي حوالي ١,٠٠٠ زائر باليوم.
- في ربع السنة هذا، تلقى قسم اللغة العربية للموقع ١,١١٩ زيارة.
- كانت أكثر المستندات التي تمّ استنساخها آخر تقارير المفتش العام ربع السنوية المرفوعة إلى الكونغرس.

أنظر الشكل ٤-٤ للحصول على نظرة عامة حول الزيارات اليومية لموقع المفتش العام على الإنترنت.

الشكل ٤-٤

معدل عدد الزائرين في اليوم لموقع المفتش العام على الإنترنت



المصدر: تحليلات شبكة الإنترنت، كما كانت في ٢٠٠٩/٤/٢٠.

تحديث معلومات التشريعات

في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩ وقع الرئيس القانون العام 8-111 المتعلقة بقانون المخصصات الشاملة (أومنيباس) للعام ٢٠٠٩ (P.L. 111-8). تضمن هذا القانون أحكاماً تتعلق بإعادة إعمار العراق. كما تم توقيع قانون آخر مؤكداً عضوية المفتش العام في المجلس المشكل حديثاً للمفتشين العاملين الذي يهتم بالنزاهة والكفافية. إضافة إلى ذلك، وخلال فترة إصدار هذا التقرير، أدلى المفتش العام بشهادته أمام لجنة واحدة من الكونغرس وهيئة من الفرع التشريعي للحكومة.

قانون المخصصات الشاملة (أومنيباس) أومن باس، للعام ٢٠٠٩

يتضمن القانون قسم واحد، وهو القسم 7042، يتعلق بإعادة إعمار العراق. بشكل عام، هذا القانون، الذي هو عبارة عن مخصص "اعتيادي"، لا يوفر تمويلات هامة لإعادة إعمار العراق: هذه التمويلات جرى تخصيصها ضمن المخصصات التكميلية. كما يستمر من دون تغيير جوهرى التشريع الوارد في قانون مخصصات سابق لمنع استخدام أية تمويلات في اقتراحات المخصصات "الإعتيادية" لتنفيذ أعمال إعادة إعمار في العراق. يحتوي القانون، مع ذلك، على استثناء لتلك السياسة العامة، وهو جواز استخدام المخصصات حسب "برامج مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب، وإزالة الألغام والبرامج المتعلقة بها" وذلك لأجل إزالة الألغام الأرضية والتخلص منها والمواد العسكرية الأخرى غير المتفجرة، والأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة في العراق.

كما يجعل القانون الشروط التي كانت تنطبق سابقاً بظل القسم (e)(1402) من القانون العام 252-110، أي قانون المخصصات التكميلية للعام ٢٠٠٨ لمساعدة العراق، ان تنطبق هي نفسها على مساعدة العراق للسنة المالية ٢٠٠٩. تُعرف هذه الشروط ب "متطلبات المقابلة". وبشكل عام، سوف يتم توفير هذه التمويلات فقط إذا تطابقت على أساس كل دولار مقابل دولار.

قبل أن تقوم الولايات المتحدة بإلزام أي تمويل، يطلب من وزير الخارجية ان يؤكد، ان حكومة العراق تتعهد بإنفاق التمويلات المقابلة وأن يصدر تقريرين في السنة عن مبالغ الأموال التي ألزمت والتي أنفقت على يد الحكومة العراقية لهذه الغاية. يتوقع من هذه المتطلبات إنشاء الزامات لمساعدة برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبرنامج عمل المجتمع المحلي وبرامج المجتمع المدني الأخرى، و"إزالة الألغام الإنسانية" (إزالة الألغام لحماية وفائدة المدنيين)، وبرنامج مساعدة اللاجئين، والأشخاص المهجرين في الداخل، وضحايا الحرب المدنيين. يتطلب هذا القسم أيضاً، إصدار تقرير بعد ٤٥ يوم من إصدار القانون،

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

مفصلاً المبالغ الموفرة من الحكومة العراقية منذ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ لمساعدة اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن، والتي تخطط الحكومة العراقية لتوفيرها في السنة المالية الحالية.

يكرر القانون شرط من سنة سابقة "بأنه لا يجوز ان يستخدم أي تمويل تم توفيره عبر هذا القانون من جانب الحكومة الأميركية للدخول في اتفاق على حقوق قواعد عسكرية دائمة بين الولايات المتحدة والعراق."

أخيراً، يحتوي القانون على مطلب جديد، وهو انه "يجب ان يقدم وزير الخارجية بالتشاور مع الوكالات الحكومية الأميركية المعنية، تقريراً، بشكل سري، إذا لزم الأمر، إلى لجان المخصصات، مفصلاً فيه الخطط، والاكلاف، والجدول الزمنية المرافقة لنقل برامج ونشاطات (معينة) إلى الحكومة العراقية."

يجب ان يتعلق التقرير بالبرامج والنشاطات الممولة عبر أحكام القانون (العناوين) المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية الثنائية، والمساعدة الأمنية الدولية، والمساعدة المتعددة الأطراف، ومساعدة التصدير والاستثمار ضمن هذا القانون، او القوانين السابقة، "موفراً مخصصات لوزارة الخارجية، والعمليات الأجنبية والبرامج ذات الصلة."

التشريعات المتعلقة بدور المفتش العام في مجلس المفتشين العامين للنزاهة والكفاية

بينما يتم إرسال التقرير ربع السنوي إلى المطبعة، كان من المفترض ان يوقع على قانون "المفتش العام الخاص لبرنامج إغاثة الأصول المتعثرة" (TARP) رقم S.383 للعام ٢٠٠٩. هذا القانون الذي يتناول، بشكل رئيسي وكالة اخرى، يحتوي على شرط قائم بذاته (القسم ٧)، يحدد أن المفتش العام لإعادة إعمار العراق والمفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان، يجب أن يكون عضوان في مجلس المفتشين العامين للنزاهة والكفاءة المنشأ تحت القسم ١١ من قانون المفتش العام للعام ١٩٧٨، كما عدل. أنشأت هذه اللجنة في قانون إصلاح المفتشين العامين للعام ٢٠٠٨ رقم PL-110-409 (القسم ٧) للحلول محل هينتين، هما المجلس الرئاسي السابق للنزاهة والكفاية والمجلس التنفيذي للنزاهة والكفاية. وهما المجلسان اللذان عملا تحت سلطة الأوامر التنفيذية الرئاسية.

المثول أمام الكونغرس

منذ التقرير ربع السنوي الأخير للمفتش العام، مثل هذا الأخير أمام لجنة فرعية تشريعية واحدة ولجنة كونغرس واحدة:

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، مثل أمام لجنة التعاقد في زمن الحرب في العراق وأفغانستان، وكانت جلسة الاستماع مخصصة "لدروس من المفتشين العامين: تحسين التعاقد في زمن الحرب". أدلى المفتش العام بشهادة أمام اللجنة الفرعية التشريعية هذه في آخر تقرير للمفتش العام حول الدروس المكتسبة. أما الأبحاث المتعلقة بالتقرير، *دروس قاسية: تجربة إعادة إعمار العراق*، فقد تضمنت مئات المقابلات مع المشاركين الرئيسيين في جهود إعادة الإعمار إضافة إلى مراجعة آلاف الوثائق.
- في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، مثل أمام لجنة مجلس النواب للقوات المسلحة، وكانت جلسة استماع حول "فعالية العمليات المضادة للتمرد المسلح: كيف يؤثر استخدام وسوء استخدام تمويل إعادة الإعمار على المجهود الحربي في العراق وأفغانستان". دعم المفتش العام شهادته باكتشافاته في تقريره بعنوان "*دروس لقاسية*" المؤلف من ٣٥٠ صفحة. وقد زود فيه المفتش العام توصيات رئيسية، يمكن أخذها بالاعتبار في عمليات إعادة الإعمار والاستقرار الحالية، وتلك المحتملة الحدوث.

إشراف الوكالات الأخرى

المقدمة
عمليات تدقيق الوكالات الأخرى
عمليات تحقيق الوكالات الأخرى

القسم

٥

المقدمة

في آذار/مارس ٢٠٠٤، شكل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مجلس المفتشين العامين العراقي (IICG) لتوفير منتدى لمناقشة عملية الإشراف في العراق ولتعزيز التعاون والتشارك بين المفتشين العامين التابعين للوكالات التي تشرف على صناديق تمويل إعادة إعمار العراق. يجتمع في كل ربع سنة الممثلون عن الوكالات الأعضاء في المجلس لتبادل التفاصيل المتعلقة بعمليات التدقيق الحالية وتلك المخطط لتنفيذها، ولتحديد الفرص المتاحة للتعاون ولتخفيف التكرار إلى الحد الأدنى.

عُقد آخر اجتماع في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في مكتب المفتش العام في أرلنغتون بولاية فرجينيا. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن الوكالات التالية:

- مكتب المفتش العام في قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة الأمريكية (CENTCOM IG).
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)
- المفتش العام لدى وزارة الجيش
- مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع (DoD OIG)
- مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية (DoS OIG)
- مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)
- وكالة التدقيق في السلاح البحري (NAVAUDSVC)
- المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID OIG)
- وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)
- لجنة التعاقد في زمن الحرب.

في كل ربع سنة، يطلب المفتش العام معلومات مُحدثة من المنظمات الأعضاء حول نشاطاتها الإشرافية المنجزة والجاري تنفيذها والمخطط لتنفيذها. يُلخص هذا القسم عمليات التدقيق والتحقيق التي أُبلغت إلى المفتش العام في ربع السنة هذا من الوكالات التالية: مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع (DoD OIG)، مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية (DoS OIG)، مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، مكتب المفتش العام لدى الوكالة

إشراف الوكالات الأخرى

الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG)، مكتب التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA). أنظر الملحق (ق) للاطلاع على تحديثات المعلومات المقدمة من وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)

مع أن المفتش العام قد زود في أرباع السنة السابقة بتحديثات حول وزارة المالية ووزارة التجارة فإن هاتين الوزارتين ليس لديها حالياً أية نشاطات إشراف على مشاريع لإعادة إعمار العراق، أو مخطط لتنفيذها في السنة المالية ٢٠٠٩، وبالتالي لن يذكرها المفتش العام بعد الآن في هذا القسم.

نص القسم ٨٤٢ من قانون التفويض للدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٨ (القانون العام 101-881) على ان يقوم المفتش العام، بالتشاور مع مفتشين عامين آخرين، بتطوير "خطة شاملة لتنفيذ سلسلة من عمليات التدقيق للعقود، والعقود من الباطن، وأوامر المهمات وأوامر التسليم للوكالات الفدرالية لأداء وظائف الأمن وإعادة الإعمار في العراق".

عقب صدور القسم ٨٤٢، عمل المفتش العام عن كثب مع مجموعة التخطيط المشترك لجنوب غرب آسيا في مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع التي شملت إنتاج "خطة التدقيق الشاملة لجنوب غرب آسيا". تلخص تلك الوثيقة، التي أعدها المفتشون العامون المعنيون (من ضمنهم المفتش العام) عمليات التدقيق الجاري تنفيذها والمخطط لتنفيذها في المدى القريب للعراق والمنطقة.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ قدمت عدة وكالات إشرافية لدى وزارة الدفاع والحكومة الفدرالية تحديثات المعلومات للسنة المالية ٢٠٠٩ إلى "خطة التدقيق الشاملة لجنوب غرب آسيا"، ومن هذه الوكالات المفتش العام (SIGIR)، مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع، مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية، مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وكالة التدقيق في الجيش الأميركي، وكالة التدقيق في سلاح البحرية، وكالة التدقيق في سلاح الجو، ووكالة التدقيق في العقود الدفاعية. توفر هذه الخطة محاسبة شاملة عن عمليات التدقيق الجاري تنفيذها والمخطط لتنفيذها في منطقة جنوب غرب آسيا، بضمنها العراق، على يد مكاتب المفتشين العامين المخولين سلطة قانونية لإجراء عمليات التدقيق. سوف تستمر وكالات الإشراف المشاركة في تنسيق خطط التدقيق عبر مجموعات العمل والمجالس القائمة.

عمليات تدقيق الوكالات الأخرى

يحدّث هذا القسم المعلومات المتعلقة بعمليات التدقيق التي أجرتها الوكالات الأعضاء في مجلس المفتشين العامين في العراق (IIGC) والتي أبلغتها للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR).

- أنظر الجدول ١-٥ للإطلاع على تقارير الإشراف المكتملة حديثاً.
- أنظر الجدول ٢-٥ للإطلاع على نشاطات الإشراف الجاري تنفيذها على يد وكالات أميركية أخرى خلال فترة إعداد هذا التقرير.
- أنظر الملحق (ك) للحصول على معلومات إضافية حول عمليات التدقيق التي قامت بها وكالات أخرى بضمنها ملخصات التدقيق.
- أنظر الملحق (م) للحصول على قائمة تاريخية لعمليات التدقيق والمراجعة حول إعادة إعمار العراق التي قامت بها كافة الهيئات.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ١-٥

تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً على يد وكالات أميركية أخرى حتى تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D-2009-063	٢٠٠٩/٣/٢٤	أموال مخصصة لأفغانستان والعراق جرت معالجتها عبر صندوق ائتمان المبيعات العسكرية الأجنبية.
وزارة الدفاع (DoD)	SPO-2009-003	٢٠٠٩/٣/١٧	تقييم المساءلة حول أجهزة الرؤية الليلية المزودة إلى قوات الأمن العراقية.
وزارة الدفاع (DoD)	D-2009-061	٢٠٠٩/٣/١٢	وسائل الرقابة على إعداد تقارير أكلاف النقل دعماً للحرب العالمية على الإرهاب.
وزارة الدفاع (DoD)	D-2009-058	٢٠٠٩/٢/٢٧	الكلفة المترتبة على وزارة الدفاع لإصدار تقارير الحرب المتعلقة بالتمويل التكميلي المزودة من أجل المشتريات والأبحاث والتطوير والاختبار والتقييم.
وزارة الدفاع (DoD)	D-2009-054	٢٠٠٩/٢/١٧	تحديد المعلومات السرية في أنظمة وزارة الدفاع غير السرية خلال تدقيق أنظمة الرقابة الداخلية واعتمادية البيانات في أنظمة الإنفاق القابلة للنشر.
وزارة الدفاع (DoD)	D-2009-052	٢٠٠٩/٢/١٣	الإشراف على بنود الدفاع الزائدة عن اللزوم المقدمة إلى الحكومات الأجنبية.
وزارة الدفاع (DoD)	09-INTEL-03	٢٠٠٩/٢/١٣	مراجعة الموارد الاستخباراتية لدى فريق المهام الاستخباراتي المشترك لمحاربة الإرهاب وقيادة العمليات الخاصة لدعم عمليتي الحرية الدائمة وحرية العراق.
وزارة الدفاع (DoD)	D-2009-047	٢٠٠٩/١/٢٩	متطلبات وزارة الدفاع لاختبار دروع الوقاية الجسدية.
وزارة الدفاع (DoD)	D-2009-046	٢٠٠٩/١/٢٩	شراء وتسليم السيارات المحمية بالدروع للخدمة المشتركة.
وزارة الدفاع (DoD)	D-2009-042	٢٠٠٩/١/١٦	ممارسات التوظيف المتبعة لتعيين السلطات العراقية المؤقتة.
وزارة الدفاع (DoD)	D-2009-041	٢٠٠٩/١/١٤	نظام الدعم الناري للحملات العسكرية وبرامج العربات القابلة للنقل داخلياً.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ١-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الخارجية (DoS)	09-ISP-3014	٢٠٠٩/٣/٣٠	مراجعة السياسة الأميركية بشأن عقود النفط في العراق (تقييم البرنامج).
وزارة الخارجية (DoS)	08MERO3003	٢٠٠٩/١/٧	مراجعة أدوار، وموظفي، وفعالية الأمن الدبلوماسي في إدارة خدمات الوقاية الشخصية (PPS) في العراق.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-09-449R	٢٠٠٩/٣/٣٠	الحرب العالمية على الإرهاب: إزمات وزارة الدفاع المبلغ عنها.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-09-476T	٢٠٠٩/٣/٢٥	العراق وأفغانستان: تحديات الأمن، الاقتصاد، ونظام الحكم التي تواجه جهود إعادة البناء يجب ان تتناولها استراتيجيات الولايات المتحدة.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-09-294SP	٢٠٠٩/٣/٢٤	العراق: المسائل الرئيسية لإشراف الكونغرس.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-09-302	٢٠٠٩/٣/١٧	الحرب العالمية على الإرهاب: تحتاج وزارة الدفاع إلى إجراء تحديد دقيق لأكلاف عمليتي حرية العراق والحرية الدائمة وإعداد التقارير حولها.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-09-280	٢٠٠٩/٣/٩	أمن أفغانستان: برامج الولايات المتحدة لإجراء المزيد من الإصلاح في وزارة الداخلية والشرطة الوطنية تواجه صعوبات بسبب نقص الموظفين العسكريين والتعاون الأفغاني.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-09-388T	٢٠٠٩/٣/٣	إدارة الدفاع: إن زيادة الاهتمام بإدارة الطلب على الوقود في مواقع الانتشار المتقدمة العائدة لوزارة الدفاع يمكن ان يؤدي إلى خفض الأخطار التشغيلية والاكلاف.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-09-300	٢٠٠٩/٢/٢٠	إدارة الدفاع: تحتاج وزارة الدفاع إلى زيادة الاهتمام بإدارة الطلب على الوقود في مواقع الانتشار المتقدمة.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ١-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-09-380T	٢٠٠٩/٢/١٢	العراق وأفغانستان: توفر القوى والمعدات والبنية التحتية يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-09-366T	٢٠٠٩/٢/١٢	أمن أفغانستان: يحتاج الأمر إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة القلق الجدي بشأن المسألة المتعلقة بالأسلحة المزودة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-09-267	٢٠٠٩/١/٣٠	أمن أفغانستان: النقص في التتبع المنتظم أدى إلى قلق شديد بشأن المسألة المتعلقة بالأسلحة المزودة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2009-0082-ALM	٢٠٠٩/٣/٣١	متطلبات إعادة التوضع على المستوى الميداني- الحرس الوطني لدى الجيش.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2009-0080-ALL	٢٠٠٩/٣/٣١	عمليات تراجعية في جنوب غرب آسيا- تراجع متعدد المراتب- العراق، مخيم النصر- العراق.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2009-0076-ALM	٢٠٠٩/٣/٣١	عملية طلب نقل فريق Fly Away.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2009-0086-ALA	٢٠٠٩/٣/٣٠	اختبار دروع الوقاية الجسدية، المكتب التنفيذي للبرنامج، الجندي.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2009-0066-ALR	٢٠٠٩/٣/٣٠	النظام المعزز لإمدادات وحدة سجل الممتلكات - مساهمة الملكية وادارتها، الفرقة الجبلية العاشرة.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2009-0085-ALL	٢٠٠٩/٣/٢٦	عمليات تراجعية في جنوب غرب آسيا، المعدات المزودة من مسرح العمليات من الفئة السابعة، مخيم النصر، العراق.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ١-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0073-ALA	٢٠٠٩/٣/٢٦	تقدير متطلبات الموازنة الأساسية المستقبلية، مجموعة تقييم برنامج المعدات.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0035-ALR	٢٠٠٩/٣/٢٥	معدل إصدار فواتير الزبائن- شحنات الأعمال المنقولة بالبواخر، قيادة النقل الأميركية.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0077-ALM	٢٠٠٩/٣/٢٣	مسألة حساسة من حيث الوقت: استعادة المركبات (M88A1)، متطلبات الصيانة- إعادة الضبط للسنة المالية ٢٠٠٩
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0074-ALM	٢٠٠٩/٣/٢٣	مسألة حساسة من حيث الوقت: إعادة الضبط الآلي، النقل التجنيد من جنوب غرب آسيا.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0071-ALM	٢٠٠٩/٣/٢٣	مسألة حساسة من حيث الوقت: إعادة الضبط الآلي، معايير التجنيد.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0069-ALL	٢٠٠٩/٣/١٩	إدارة حاويات الشحن في جنوب غرب آسيا- الكويت، العراق وأفغانستان-تقرير ملخص.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0062-FFM	٢٠٠٩/٣/٣	تقدير متطلبات الموازنة الأساسية المستقبلية، مجموعة تقييم عديد الرجال.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0049-FFS	٢٠٠٩/٢/٢٠	متطلبات تدريب ما قبل التحرك لاحتياطي الجيش الأميركي.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0057-FFS	٢٠٠٩/٢/١٩	متطلبات تدريب ما قبل التحرك للحرس الوطني لدى الجيش.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ١-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0042-ALM	٢٠٠٩/١/٢٧	عقود لإعادة ضبط مستوى الميدان، قيادة الاستدامة الأميركية.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0033-ALL	٢٠٠٩/١/٢٢	إدارة حاويات الشحن في جنوب غرب آسيا-أفغانستان.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-0026-ALR	٢٠٠٩/١/١٥	فواتير احتجاز الحاويات للحرب العالمية على الإرهاب، قيادة النشر العسكري والتوزيع.
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	E-267-09-002-P	٢٠٠٩/٣/٤	تدقيق إشراف العراق/الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥

نشاطات الإشراف الجارية على يد وكالات أميركية أخرى حتى تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FC-0176.000	٢٠٠٩/٣/١٩	وسائل الرقابة على الإلزامات غير المدفوعة لعقود وزارة الجيش لدعم الحرب العالمية على الإرهاب.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FC-0165.000	٢٠٠٩/٣/٤	وسائل الرقابة على جداول الرواتب العسكرية لدى وزارة البحرية المدفوعة لدعم الحرب العالمية على الإرهاب في مراكز الإنفاق في منطقة سانت دياغو.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000AS-0163.000	٢٠٠٩/٣/٢	عقود صيانة القوارب الصغيرة لدى البحرية والجيش.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FI-0150.000	٢٠٠٩/٢/١٣	عمليات شراء المواد المنجزة عبر اتفاقات الشراكة في
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000JA-0108.001	٢٠٠٩/٢/١١	ملخص عقود عمليات المعلومات في العراق.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D00-SPO-0148.000	٢٠٠٩/٢/٣	تقدير المساءلة والرقابة على الأسلحة، الذخائر والمتفجرات المزودة إلى قوات الأمن الأفغانية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D00-SPO-0113.000	٢٠٠٩/٢/٣	تقدير مخططات الولايات المتحدة والتحالف لتدريب وتجهيز ونشر قوات الأمن الوطنية الأفغانية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FC-0121.000	٢٠٠٩/١/٣٠	وسائل الرقابة على الإلزامات غير المدفوعة لقيادة القتال الجوية والقوات الجوية في المحيط الهادي، حول عقود وزارة القوات الجوية التي تدعم الحرب العالمية على الإرهاب.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000JA-0136.000	٢٠٠٩/١/٣٠	وسائل الرقابة على بطاقات الدخول المشتركة لغير وكالات وزارة الدفاع.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-DIPOAI-0141	٢٠٠٩/١/٢٩	مراجعة قرار الجيش بعدم إيقاف الأموال عن عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني الثالث (LOGCAP)
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000JA-0106.000	٢٠٠٩/١/١٣	دعم إدارة دورة حياة درع الوقاية الجسدية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FB-0112.000	٢٠٠٩/١/٥	نشر نظام المشتريات العادية في قيادة التعاقد المشتركة للعراق وأفغانستان.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000JA-0108.000	٢٠٠٨/١٢/٢٣	عقود عمليات المعلومات في العراق.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D00-SPO-0115.000	٢٠٠٨/١٢/١٧	تقدير جهود الولايات المتحدة والتحالف والتحالف لتطوير قدرة الاستدامة الصحية لقوات الأمن الوطنية الأفغانية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000AE-0102.000	٢٠٠٨/١٢/٩	عقود أنظمة مكافحة أجهزة التفجير المرتجلة والألغام.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000CK-0100.000	٢٠٠٨/١٢/٩	صيانة ودعم العربات المدرعة المقاومة لكائن الإلغام.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000CF-0095.000	٢٠٠٨/١٢/١	عقود استخدام الوقت والمواد لوزارة الدفاع.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000AS-0092.000	٢٠٠٨/١٢/١	مكافحة أجهزة التفجير المرتجلة المتحكم بها لاسلكياً في برنامج الحرب الإلكترونية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FN-0075.000	٢٠٠٨/١١/٢٥	أنظمة الرقابة الداخلية على عمليات المراقب المالي لقيادة الحرب الخاصة بسلاح البحرية دعماً للحرب العالمية على الإرهاب.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000CD-0071.000	٢٠٠٨/١١/١٢	تطبيق مذكرة قرار تملك "الطائرة بريدا تور/سكاي واريور" الصادرة بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FD-0198.001	٢٠٠٨/١٠/١٠	إعادة الإعلان عن تدقيق الأموال المخصصة لأفغانستان والعراق والتي تتم معالجتها عبر صندوق ائتمان المبيعات العسكرية الأجنبية.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D0000AE-0007.000	٢٠٠٨/٩/٢٩	أعمال تملك الجيش استجابة إلى التهديدات الموجهة إلى السيارات التكتيكية الخفيفة المزودة بعجلات.
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AE-0287.000	٢٠٠٨/٩/٢٣	استعمال تقييمات التهديد للنظام في عمليات تملك السيارات التكتيكية المزودة بعجلات.
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AB-0266.000	٢٠٠٨/٩/١٨	القوة العاملة للتملك لجنوب غرب آسيا في وكالة إدارة العقود الدفاعية
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LF-0267.000	٢٠٠٨/٩/١٢	عقود البائعين الأولين للمعدات الطبية/الجراحية دعماً لقوات الائتلاف في العراق وأفغانستان
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FL-0253.000	٢٠٠٨/٩/٣	الصيانة المؤجلة في وزارة الجيش لسيارات القتال برادلي كنتيجة للحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000JC-0274.000	٢٠٠٨/٨/٢٨	تحديث معلومات- التقرير الموجز ضد التحديات التي تؤثر في عمليتي حرية العراق والحرية الدائمة الذي وضعته منظمات إشرافية رئيسية ابتداءً من السنة المالية ٢٠٠٣ حتى السنة المالية ٢٠٠٨
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FN-0230.000	٢٠٠٨/٨/٢٨	أنظمة الرقابة لضمان المعلومات حول شبكة مشاريع سلاح البحرية الأميركية خارج الولايات المتحدة القارية حسب تعلقها بالحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LD-0245.000	٢٠٠٨/٨/٢٧	مرافق الإصدار المركزية
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AS-0270.000	٢٠٠٨/٨/٢٥	تخطيط عملية الانتقال لعقد البرنامج الرابع لزيادة الدعم اللوجستي المدني
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D00SPO-0268.000	٢٠٠٨/٨/١٢	بحث تقييمي حول عمليات إدارة المقاتل الجريح

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000CD-0256.000	٢٠٠٩/٨/٧	عقود دروع الوقاية الجسدية لوزارة الدفاع.
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FP-0252.000	٢٠٠٨/٨/١	الرواتب العسكرية في وزارة سلاح الجو دعماً للحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AS-0255.000	٢٠٠٨/٧/٣١	عقود دعم برنامج مكافحة المخدرات والإرهاب في وزارة الدفاع
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AE-0251.000	٢٠٠٨/٧/٢١	استعمال الجيش للعقود القائمة على دفع رسم ومكافئة لدعم الحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AE-0247.000	٢٠٠٨/٧/١٨	التملك السريع ونشر الحلول للمعدات العسكرية في سلاح البحرية
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AS-0248.000	٢٠٠٨/٧/١٧	الدعم اللوجستي للعمليات الخاصة للقيادة الأميركية
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LH-0249.000	٢٠٠٨/٧/١٤	عقود إصلاح وصيانة المعدات للطائرات والأجزاء المكونة للطائرات التي تدعم قوات الائتلاف في العراق وأفغانستان
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LF-0241.000	٢٠٠٨/٧/١٤	العناية الصحية التي تزودها مرافق المعالجة الطبية العسكرية إلى المقاولين في جنوب غرب آسيا
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LH-0250.000	٢٠٠٨/٧/١٤	انتقاء أساليب نقل المواد العسكرية دعماً للعمليات في العراق وأفغانستان
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LH-0235.000	٢٠٠٨/٦/٢٦	التعاقد لشراء واستئجار سيارات غير تكتيكية دعماً لعملياتي حرية العراق والحرية الدائمة
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FH-0225.000	٢٠٠٨/٦/٢٠	صيانة مؤجلة لسلاح الجو على الطائرات C130 نتيجة الحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000CH-0236.000	٢٠٠٨/٦/١٩	مشتريات الجيش للسيارات المتعددة الأغراض والعالية الحركة المزودة بعجلات
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000CE-0221.000	٢٠٠٨/٦/٩	جهود وزارة الدفاع ومقاول وزارة الدفاع لمنع حصول اعتداءات/مضايفات جنسية تشمل موظفي المقاول داخل مناطق عمليتي حرية العراق والحرية الدائمة.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FC-0208.000	٢٠٠٨/٦/٩	وسائل الرقابة على الالتزامات غير المدفوعة لعقود وزارة سلاح الجو التي تدعم الحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FJ-0210.000	٢٠٠٨/٥/٣٠	الصيانة المؤجلة لوزارة الجيش على أسطول دبابات أبرامز نتيجة الحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FD-0214.000	٢٠٠٨/٥/٢٠	عقود قطع غيار الأسلحة الصغيرة المركبة على سيارات دعماً للحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FC-0189.000	٢٠٠٨/٥/١٣	وسائل الرقابة على جداول الرواتب العسكرية لدى وزارة البحرية المدفوعة لدعم الحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000JC-0203.000	٢٠٠٨/٥/١٢	تعيين وتدريب ممثلي ضباط العقود لدى القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000JC-0202.000	٢٠٠٨/٥/١٢	برنامج الزيادة لعقد السلاح الجوي في جنوب غرب آسيا
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-DIPOE2-0196.000	٢٠٠٨/٥/١٢	مراجعة أعمال التعاقد المرتبطة بالإعدام على الكرسي الكهربائي لجندي في الجيش الأميركي
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AB-0193.000	٢٠٠٨/٤/٢٤	استعمال السفن العضوية دعماً للحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000CE-0187.000	٢٠٠٨/٤/٢٣	تملك زجاج باليستى للمركبات المتعددة الأغراض ذات الحركة العالية المزودة بعجلات
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000JC-0186.000	٢٠٠٨/٤/٢٣	شراء الوقود من الدرجة الثالثة وتوزيعه في جنوب غرب آسيا

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000CK-0161.000	٢٠٠٨/٢/٢٥	عقد تجهيز معدات عسكرية احتياطية حربية
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FP-0132.000	٢٠٠٨/٢/٢٥	وسائل الرقابة على الصندوق العام للجيش، والنقد وغيرها من الأصول النقدية الأخرى المحتفظ بها في جنوب غرب آسيا
وزارة الدفاع (DoD)	2008C003	٢٠٠٨/٢/٧	تقييم رد وزارة الدفاع على الاعتداء الجنسي في مناطق عمليات الحرية الدائمة وحرية العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000CG-0123.000	٢٠٠٨/٢/٧	معقولة أسعار العقود لدى قيادة العمليات الخاصة الأميركية
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LA-0199.002	٢٠٠٨/١/٢٤	وسائل الرقابة على دورة حياة بطاقة الوصول المشترك للمقاولين في جنوب غرب آسيا
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FI-0083.000	٢٠٠٧/١٢/٢٧	وسائل الرقابة على إعداد تقارير أكلاف النقل دعماً للحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FE-0106.000	٢٠٠٧/١٢/١٩	صندوق الاستجابة الطارئة الدفاعية للحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LF-0093.000	٢٠٠٧/١١/٢٨	المعدات الطبية المستعملة لدعم العمليات في جنوب غرب آسيا
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-DIP0AI-0086.000	٢٠٠٧/١١/٨	متابعة تدقيق العقود ومراجعتها المتعلقة بنشاطات إعادة إعمار العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-DINT01-0092.003	٢٠٠٨/٨/٣١	تدقيق محلي الاستخبارات المضادة للإرهاب لإدارة الإشارات
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FL-0252.000	٢٠٠٧/٨/٣١	وسائل الرقابة الداخلية لموثوقية البيانات في نظام التوزيع القابل للنشر
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000CK-0201.000	٢٠٠٧/٦/١٨	صناديق التشغيل والصيانة المستعملة للحرب العالمية على الإرهاب في عقود الإنشاءات العسكرية

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LD-0129.000	٢٠٠٧/٤/١٣	إدارة فيلق مشاة البحرية لبرامج الاستعادة وإعادة الضبط
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-D000AE-0241.000	٢٠٠٧/٨/٤	استعمال وزارة الدفاع للتمويل التكميلي للحرب العالمية على الإرهاب الذي تم تزويده للمشتريات والابحاث، والتطوير، والاختبار والتقييم
وزارة الخارجية (DoS)	09MERO3002	٢٠٠٨/١١/٢١	الخطة الانتقالية للسفارة الأميركية في بغداد (حجم وزارة الدفاع)
وزارة الخارجية (DoS)	09MERO3003	٢٠٠٨/١١/٢١	أدوار، وموظفو، وفعالية المكاتب الإقليمية للسفارة (REO) في العراق
وزارة الخارجية (DoS)	08AUD3023	٢٠٠٨/٧/١	التدقيق حول إدارة عقود، والتفويضات والمصادقات للمجلس الاقتصادي الوطني (NEC) في بغداد
وزارة الخارجية (DoS)	08MER03005	٢٠٠٨/٦/١	مراجعة نشاطات شركة دايين كورب انترناشونال بموجب عقود خدمات الوقاية الشخصية عبر العالم (WPPS) التي تديرها وزارة الخارجية في العراق
وزارة الخارجية (DoS)	08MERO3006	٢٠٠٨/٦/١	مراجعة نشاطات شركة تريبل كانوبي بموجب عقود خدمات الوقاية الشخصية عبر العالم التي تديرها وزارة الخارجية في العراق
وزارة الخارجية (DoS)	08AUD3016	٢٠٠٨/٣/١	مراجعة مشتركة لعقد شركة بلاك واتر لخدمات الوقاية الشخصية عبر العالم
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351321	٢٠٠٨/٣/٣	مراجعة مخططات وزارة الدفاع لانسحاب القوات العراقية من العراق.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	120812	٢٠٠٨/١/٢	إشراف المقاولين في العراق/أفغانستان.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351282	٢٠٠٩/١/١	اختبار درع الوقاية الجسدية، أول بند للجيش.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	Not reported	٢٠٠٨/١/١٢	المساعدة الأميركية والدولية للمهجرين في الداخل في العراق.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	120790	٢٠٠٨/١١/٢٠	العقود في العراق وأفغانستان
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	Not reported	٢٠٠٨/١/١١	وثيقة سياسة العملية الانتقالية إلى العراق
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	Not reported	٢٠٠٨/١/١٠	المبيعات العسكرية الأجنبية وترتيبات اخرى لتقاسم الاكلاف بين العراق والولايات المتحدة
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351237	٢٠٠٨/١/٩	جهوزية القوات المكونة للجيش العامل/الجيش الاحتياطي
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351239	٢٠٠٨/١/٩	جهوزية القوات المكونة العاملة والاحتياطية لسلاح البحرية وفيلق مشاة البحرية
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320565	٢٠٠٨/٨/٧	المساعدة الأميركية والدولية للاجئين.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351231	٢٠٠٨/١/٦	إدارة تقييم تكنولوجيا المنظمة المشتركة لمكافحة أجهزة التفجير الارتجالية (JIEDDO)
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351230	٢٠٠٨/١/٦	الإدارة الاستراتيجية للمنظمة المشتركة لمكافحة أجهزة التفجير الارتجالية (JIEDDO)
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351236	٢٠٠٨/١/٦	متطلبات مستعجلة لزم من الحرب
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320587	٢٠٠٨/١/٣	برنامجان لتنمية القدرات في العراق ممولان من صناديق دعم الاقتصاد.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351166	٢٠٠٨/٢/١	الحوافز، والتعويضات، والعناية الصحية المقدمة إلى المدنيين الفدراليين المنتشرين

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320557	٢٠٠٧/١٢/١	قوات الأمن العراقية ونقل مسؤوليات الأمن
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351083	٢٠٠٧/٨/١	استخدام مقاولي الأمن الخاصين.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-FFS-0075.000	٢٠٠٩/٣/٣١	تدريب وحدات الاحتياط على ما بعد التحرك.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0133.000	٢٠٠٩/٣/٢٦	وقاية القوات-الشارات الأمنية (الكويت)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0118.000	٢٠٠٩/٢/١٠	وسائل الرقابة على مدفوعات البائع- جنوب غرب آسيا (المرحلة الثانية).
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0624.003	٢٠٠٩/٢/٩	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، الفرقة المتعددة الجنسيات-المنطقة الوسطى.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0341.000	٢٠٠٩/٢/٥	عمليات جمارك الجيش الأميركي-الكويت.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0110.000	٢٠٠٩/٢/٢	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) ، صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0106.000	٢٠٠٩/٢/٢	عمليات التعاقد في "قيادة التعاقد المشتركة- العراق/أفغانستان- كابول وجلال آباد بأفغانستان.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALM-0059.000	٢٠٠٩/١/٢٧	استدامة المعدات غير القياسية
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0354.000	٢٠٠٩/١/٢٠	إغلاق قاعدة العمليات المتقدمة.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALA-0588.000	٢٠٠٩/١/٢٠	المبيعات العسكرية الأجنبية.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2009-FFP-0197.000	٢٠٠٨/١١/١٢	إدارة إعادة الضبط، الجيش الأمريكي في المحيط الهادئ.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2009-ALL-0109.000	٢٠٠٨/١١/١	مساءلة البنود الحساسة والرقابة عليها، أبو غريب (العراق).
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALL-0624.002	٢٠٠٨/١٠/٢٣	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، الفرقة المتعددة الجنسيات، الغرب.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2009-ALC-0093.000	٢٠٠٨/١٠/٢٠	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (LOG CAP) المرحلة الثالثة، إغلاق العقد.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALL-0624.001	٢٠٠٨/٩/٢٢	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، الفرقة المتعددة الجنسيات في العراق- الشمال.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-FFP-0081.000	٢٠٠٨/٩/١٠	تدريب الوحدات على مكافحة أجهزة التفجير الارتجالية.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALM-0690.000	٢٠٠٨/٩/٤	تقييم متطلبات الموازنة الأساسية المستقبلية- مجموعة تقييم برنامج الاستدامة.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALL-0401.000	٢٠٠٨/٩/١	عمليات التعاقد في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان- سالرنو وكابول
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALO-0741.000	٢٠٠٨/٩/١	تقييم متطلبات الموازنة الأساسية المستقبلية- إنشاء مجموعة تقييم البرامج
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-FFS-0669.000	٢٠٠٨/٩/١	تقييم متطلبات الموازنة الأساسية المستقبلية- تنظيم مجموعة تقييم البرامج
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALL-0398.000	٢٠٠٨/٧/٢١	أنظمة الرقابة على برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني- ملكية وايت

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-FFF-0647.000	٢٠٠٨/٧/٢١	تقييم متطلبات الموازنة الأساسية المستقبلية- تدريب مجموعة تقييم البرامج
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALL-0403.000	٢٠٠٨/٧/٧	عقود الإسكان- مجموعة دعم المناطق (ASG)- الكويت
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-FFM-0630.000	٢٠٠٨/٦/٢٤	تقييم متطلبات الموازنة الأساسية المستقبلية (نقطة التحكم بالتدقيق)
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALL-0633.000	٢٠٠٨/٦/١٨	برنامج التأمين، قانون الدفاع عن القواعد الأولى، سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-FFS-0443.000	٢٠٠٨/٦/١٨	تأكيد صلاحية المتطلبات لجنود قاعدة "كونوس".
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALL-0624.000	٢٠٠٨/٦/١٦	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، بغداد-العراق
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALL-0625.000	٢٠٠٨/٦/٩	متابعة تدقيق عمليات التعاقد، قيادة العقود للجيش الأمريكي، المنطقة الجنوبية الغربية-الكويت (المرحلة الأولى)
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALM-0247.000	٢٠٠٨/٦/٢	استدامة المعدات المتروكة
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALM-0313.000	٢٠٠٨/٥/١٩	بنود الضبط الآلي - المستودع
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-FFD-0098.000	٢٠٠٨/٣/٢٦	تدريب متقدم لجنود التخلص من معدات التفجير
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALL-051.000	٢٠٠٨/٣/١٧	أنظمة الرقابة على المدفوعات إلى البائعين- قيادة العقود للجيش الأمريكي- المنطقة الجنوبية الغربية- الكويت (المرحلة الأولى)
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2008-ALL-0204-000S	٢٠٠٨/٣/٤	ممتلكات حكومية مزودة إلى المقاولين-عمليات قاعدة الكويت

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0466.000	٢٠٠٨/٣/٣	متابعة المشتريات المباشرة
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALA-0468.000	٢٠٠٨/٢/٢٧	عملية هدف التملك المرخص به للجيش (AAO)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALM-0311.000	٢٠٠٨/٢/١٨	إعادة ضبط دعم أعباء العمل لمديرية اللوجستيات (DOL)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-FFF-0044.000	٢٠٠٨/٢/١٢	إدارة مراكز التدريب على القتال في الأسطول المسبق التموضع
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0318.000	٢٠٠٨/٢/٤	وظائف عقود سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في العراق، فرقة منطقة الخليج، (المرحلة الأولى)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0319.000	٢٠٠٨/١/٢٩	عمليات التعاقد في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان- بلد
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0320.000	٢٠٠٨/١/٢٨	عمليات التعاقد في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان-باغرام
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALR-0307.000	٢٠٠٨/١/١٤	سجل ممتلكات تزويد الوحدات المعزز - فرقة المشاة الثالثة
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALR-0357.000	٢٠٠٨/١/٧	سجل ممتلكات تزويد الوحدات المعزز - الفيلق الأول
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-FFF-0148.000	٢٠٠٧/١٢/١٠	استعمال لاعبي أدوار عبر مجمل الجيش (ناقصاً) مراكز التدريب على القتال
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALR-0039.000	٢٠٠٧/١٢/٣	تعزيز سجل الممتلكات لتزويد الوحدات (نقطة مراقبة التدقيق)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2007-ZBI-0344.003	٢٠٠٧/١١/٥	عقود برنامج اللغات الأجنبية للجيش

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2007-ALL-0887.002	٢٠٠٧/٧/٢٦	عمليات التعاقد في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان- فكتوري
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2007-ALL-0887.001	٢٠٠٧/٧/٢٤	عمليات التعاقد في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان-بغداد
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2007-ALL-0858.001	٢٠٠٧/٧/١١	العمليات التراجعية في جنوب غرب آسيا-الكويت (دعم مؤخرة الجيش)
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2007-ALA-0978.000	٢٠٠٧/٧/٢	تأثير تملك السيارات المدرعة المضادة للكمانن والمقاومة للألغام على الأنظمة الأخرى
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2007-ALL-0859.000	٢٠٠٧/٦/١٨	عمليات التعاقد، قيادة العقود في الجيش الأمريكي- منطقة جنوب غرب آسيا-الكويت (المرحلة الثانية)
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2007-ALL-0858.000	٢٠٠٧/٦/٩	عمليات تدقيق تراجعي في جنوب غرب آسيا- الكويت
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2007-FFD-0067.000	٢٠٠٧/١/٨	متطلبات السترات الواقية
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2007-ALL-0329.000	٢٠٠٦/١٠/٢٦	عمليات التعاقد، قيادة العقود في الجيش الأمريكي- منطقة جنوب غرب آسيا-الكويت (المرحلة الأولى)
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي	A-2007-ALL-0212.001	٢٠٠٦/١٠/١	إدارة واستعمال الممتلكات التي يملكها المقاول بموجب عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني- المولدات الكهربائية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	1QRFY 2009	تدقيق التزام الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق بقانون إدارة أمن المعلومات الفدرالي للعام ٢٠٠٢ للسنة المالية ٢٠٠٩.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٥ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	1QR/FY 2008	تدقيق مكتب برنامج مساعدة الكوارث الأجنبية في العراق.
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	1QR/FY 2008	تدقيق برنامج المساعدة السريعة للعراق لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق (USAID)
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	4QR/FY 2008	تدقيق متابعة لبرنامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لنظام الحكم المحلي في العراق- نشاطات البرنامج الثاني.
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	4QR/FY 2008	تدقيق البرنامج الثاني للوكالة الأميركية للتنمية الدولية لنظام الحكم الاقتصادي في العراق- البرنامج الثاني

عمليات تحقيق الوكالات الأخرى

ينسق مكتب المفتش العام أعماله بصورة منتظمة مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تقوم بالتحقيق في العراق. للإطلاع على الإحصاءات حول نشاطات التحقيق للوكالات الأميركية الأخرى، أنظر الجدول ٣-٥.

الجدول ٣-٥

نشاطات التحقيق المنفذة على يد وكالات أميركية أخرى

الوكالة	عدد المحققين في العراق	عدد المحققين في الكويت	القضايا المفتوحة/المغلقة*
قيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي، وحدة كشف الاحتيال في المشتريات الرئيسية	٩	٤	١٣٢
دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع	٧	٢	١٦٩
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية	١	٠	١٠
مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI)	٥	٢	١٠٠
التحقيقات الجنائية في سلاح البحرية (NCIS)	٢	١	١٦
مكتب التحقيقات الخاصة (OSI)	١	٠	٥
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	٢	٠	٥
المجموع	٢٧	٩	٤٣٧

* تشمل الأرقام القضايا المعلقة التي يجري العمل بها مع وكالات أخرى داخل مركز العمليات المشتركة

المختصرات والتعريفات

يتضمن هذا القسم جميع المختصرات الموجودة في تقرير المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
ACOD	Armed Contractor Oversight Division	الفرقة المسلحة للإشراف على المقاولين
BACC	Baghdad Force Generation	توليد قوات شرطة بغداد
BSA	Board of Supreme Audit	مجلس التدقيق الأعلى
CBI	Central Bank of Iraq	البنك المركزي العراقي
CCC-I	Central Criminal Court of Iraq	المحكمة الجنائية المركزية العراقية
CEFMS	Corps of Engineers Financial Management System	نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة
CENTCOM U.S	Central Command	القيادة المركزية
CERP	Commander's Emergency Response Program	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CMC	Communications Media Commission	لجنة الاتصالات والإعلام
CMM	Capacity Maturity Model	نموذج نضوج القدرات
CNPC	China National Petroleum Corporation	الشركة الصينية الوطنية للبترول
CoI	Commission on Integrity (previously known as Commission on Public Integrity)	هيئة النزاهة (كانت تعرف سابقاً بهيئة النزاهة العامة)
CoM	Council of Ministers	مجلس الوزراء
COM	Chief of Mission	قائد المهمة
CONOC	Contractor Operations Cells	خلايا عمليات المقاول
CoR:	Council of Representatives	مجلس النواب
COR	Contracting Officer Representative	ممثل ضابط العقود
CSC	Civil Service Corps	سلاح الخدمة المدنية
CSP	Community Stabilization Program	برنامج استقرار المجتمع الأهلي
CSREES	Cooperative State Research, Education, and Extension Service (USDA)	الخدمة التعاونية للأبحاث والتعليم والتواصل (وزارة الزراعة الأميركية)
CTF	Counter- Terrorism Forces	قوات مكافحة الإرهاب
DBE	Directorate of Border Enforcement	مديرية قوات الحدود
DCAA	Defense Contract Audit Agency	وكالة تدقيق العقود الدفاعية
DCMA	Defense Contract Management Agency	وكالة إدارة عقود الدفاع
DDR	Disarmament, Demobilization, and Reintegration	نزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج
DFAS	Defense Finance and Accounting Service	دائرة المالية الدفاعية والحسابات
DFI	Development Fund for Iraq	صندوق تنمية العراق
DoD	Department of Defense	وزارة الدفاع
DoD OIG	Department of Defense Office of Inspector general	مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
DoS	Department of State	وزارة الخارجية
DoS OIG	Department of State Office of Inspector	مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية

المختصرات والتعريفات

General		
DMRCN	Digital Microwave Radio Communications Network	شبكة الاتصالات بموجات الميكروويف الرقمية
EIU	Economist Intelligence Unit	وحدة الاستخبارات الاقتصادية
ESF	Emergency Support Funds	أموال الدعم للطوارئ
FMS	Foreign Military Sales	مبيعات الأسلحة إلى الخارج
FPS	Facility protection Service	خدمة حماية المرافق
FY	Fiscal Year	السنة المالية
GAO	Government Accountability Office	مكتب المحاسبة الحكومية
GDP	Gross Domestic Product	الناتج القومي الإجمالي
GFD	Government- Furnished Drawings	رسوم تقدمها الحكومة
GMASS	Global Maintenance and Supply Services	خدمات الصيانة والإمدادات العالمية
GOI	Government of Iraq	الحكومة العراقية
GRC	Gulf Region Central	فرقة منطقة الخليج منطقة الوسط
GRD	Gulf Region Division	فرقة منطقة الخليج
GRN	Gulf Region North	منطقة الخليج - الشمال
GRS	Gulf region South	منطقة الخليج - الجنوب
HJC	Higher Judicial Council	مجلس القضاء الأعلى
HMMWV	High Mobility Multipurpose Wheeled Vehicles	المركبات السريعة الحركة المتعددة الأغراض
HVAC	Heating Ventilation, and Conditioning	نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء
IAER	Iraq Agricultural Extension Revitalization	مشروع إعادة إحياء الإرشاد الزراعي العراقي
ICAA	Iraq Civil Aviation Authority	هيئة الطيران المدني العراقية
I-CERP	Iraq-Commander's Emergency Response Program	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد - العراق
ICS	Iraqi Correctional Service	الإصلاحيات العراقية السجون (الخاصة بالسجون)
ID	Iraqi Dinar	دينار عراقي
IDP	Internally Displaced Person	هيئة التنمية الدولية
IFES	International Foundation for Electoral Systems	صندوق تمويل انتخابات العراق
IFMIS	Iraq Financial Management Information System	نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق
IG	Inspector General	المفتش العام
IHEC	Independent High Electoral Commission	اللجنة الانتخابية العليا المستقلة
IIGC	Iraq Inspectors General Council	مجلس المفتشين العميين العراقي/العراقيين
IIP	Iraqi Islamic Party	الحزب الإسلامي العراقي
IJ	Investigative Judge	قاضي التحقيق
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
INCTF	Iraqi National Counter-Terrorism Force	القوات الوطنية العراقية لمكافحة الإرهاب
INL	Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs (DoS)	مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية)
IOM	International Organization for Migration	المنظمة الدولية للهجرة
IPS	Iraqi Police Service	الشرطة الوطنية العراقية
IRAP	Iraq Rapid Assistance Program	برنامج المساعدة السريعة للعراق
IRMS	Iraq Reconstruction Management System	نظام إدارة إعادة إعمار العراق

المختصرات والتعريفات

IRR	Iraq republic Railway	سكة الحديد العراقية
IRRF	Iraq Relief and Reconstruction Fund	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRRF 1	Iraq Relief and Reconstruction	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول
IRRF 2	Iraq Relief and Reconstruction Fund-funded	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني
ISCI	Islamic Supreme Council of Iraq	المجلس الإسلامي الأعلى في العراق
ISF	Iraqi Security Forces	قوات الأمن العراقية
ISFF	Iraq Security Forces Fund	صندوق قوات الأمن العراقية
ISOF	Iraqi Special Operation Forces	قوات العمليات الخاصة العراقية
ISP	Infrastructure Security Protection	حماية امن البيئة التحتية
IT	Information Technology	تكنولوجيا المعلوماتية
ITAO	Iraq Transition Assistance Office	مكتب المساعدة الانتقالية للعراق
ITN	Iraq transportation Network	شبكة النقل العراقية
JCC-I/A	Joint Contracting Command-Iraq/Afghanistan	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان
JEDI	Judicial Education and Development Institute	معهد التعليم والتطوير القضائي
JHQ	Joint Headquarter	القيادة المشتركة
JIC	Joint Investigative Committee	لجنة التحقيق المشتركة
JICA	Japan International Cooperation Agency	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
KRG	Kurdistan Regional Government	حكومة إقليم كردستان
kV	Kilovolt	كيلو فولت
LAOTF	Law and Order Task Force	فريق مهمة فرض القانون والنظام
LGP	Local Governance Programs	برامج الحكم المحلي
LNO	Liaison Officer	ضابط ارتباط
LPG	Liquefied Petroleum Gas	غاز البترول المُسَيَّل
MBPD	Million Barrels Per Day	مليون برميل في اليوم
MCC	Major Crimes Courts	محكمة الجنايات الكبرى
MCF	Million Cubic Feet	مليون قدم مكعب
MCTF	Major Crimes task Force	فريق مهمات الجرائم الكبرى
MMPW	Ministry of Municipalities and Public Works	وزارة البلديات والأشغال العامة
MNC-I:	Multi-National Corps-Iraq	الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق
MNF-I	Multi-National Force-Iraq	القوات المتعددة الجنسيات في العراق
MNF-W	Multi- National Force-West	كتيبة النقل المؤلفة
MNSTC-I	Multi-National Security Transition Command-Iraq	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق
MOC	Ministry of Communications	وزارة الاتصالات
MOD	Ministry of Defense	وزارة الدفاع
MOE	Ministry of Electricity	وزارة الكهرباء
MOH	Ministry of Health	وزارة الصحة
MOI	Ministry of Interior	وزارة الداخلية
MOT	Ministry of Transportation	وزارة النقل
MTR	Motorized transportation Regiment	الكتيبة المؤلفة
MW	Megawatt	ميغا واط
MWh	Megawatt-hour	ميغا واط ساعة

المختصرات والتعريفات

MWR	Ministry of Water Resources	وزارة الموارد المائية
NAF	National Accordance Front	جبهة التوافق الوطني
NAVAUDSVC	Naval Audit Service	خدمة التدقيق للقوات البحرية
NCD	National Capacity Development	إنماء القدرات القومية
NCO	Non-commissioned Officer	صف ضابط
NDAA	National Defense Authorization Act	قانون تفويض الدفاع القومي
NDPS	Nassriya Drainage Pump Station	محطة الناصرية لضخ مياه الصرف
NEA-I	Bureau of Near Eastern Affairs-Iraq (DoS)	مكتب شؤون الشرق الأدنى - العراق
NGO	Non-governmental Organization	منظمة غير حكومية
NIC	National Investment Commission	لجنة الاستثمار الوطني
NP	National Police	الشرطة الوطنية
NTM-I	NATO Training Mission - Iraq	مهمة تدريب الناتو في العراق
NVD	Night Vision Device	جهاز للرؤية في الليل
OCO	Oversea Contingency Operations	عمليات الطوارئ عبر البحار
OMS	Operations, Maintenance, and Sustainment	التشغيل، الصيانة والاستدامة
OTA	Office of Transportation Attaché	ملحق مكتب النقل
PDS	Public Distribution System	نظام التوزيع العام
PEG	Provincial Economic Growth	برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات
PEZ	Pipeline Exclusion Zone	مناطق حظر خطوط أنابيب النفط
PFMAG	Public Financial Management Action Group	مجموعة عمل للإدارة المالية العامة
PHC	Primary Health Care	العناية الصحية الأولية
P.L.	Public Law	قانون عام
PRDC	Provincial Reconstruction Development Committees	لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات
PRM	Bureau of Population, Refugees, and Migration	مكتب السكان واللاجئين والهجرة
PRT	Provincial Reconstruction Team	فريق إعادة إعمار المحافظات
PSC	Private security companies	الشركات الأمنية الخاصة
QRF	Quick Response Fund	صندوق الاستجابة السريعة
RO	Reverse Osmosis	وحدة تعمل بالتناضح العكسي
ROLC	Rule of Law Complex	مجمع مباني حكم القانون
SA	Security Agreement	اتفاقية الأمن
SERP	South Export Redundancy Project	مشروع إصلاح البنية التحتية لتصدير النفط في الجنوب
SFA	Strategic Framework Agreement	اتفاق إطار العمل الاستراتيجي
SIGIR	Special Inspector General for Iraq Reconstruction	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
SOI	Sons of Iraq	منظمة أبناء العراق
TF-BSO	Task Force to Improve Business and Stability Operation	فريق المهمات لتحسين الأعمال وعملية الاستقرار
Treasury	United States Department of Treasury	وزارة المالية الأمريكية
TWISS	Theater-wide Internal Security Services	الخدمات الأمنية الداخلية في مسرح العمليات
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNAMI	United Nations Assistance Mission for Iraq	بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق
UNCAC	United Nations Convention Against	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

المختصرات والتعريفات

	Corruption	
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees	المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة
UNICEF	United Nations Children's Fund	صندوق الأمم المتحدة للأطفال
UNODC	United Nations Office on Drugs and Crime	مكتب المخدرات والجريمة لدى الأمم المتحدة
UNSCR	United Nations Security Council Resolution	قرار مجلس الأمن
USAAA	United States Army Audit Agency	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي
USACE	U.S. Army Corps of Engineers	سلاح الهندسة في الجيش الأميركي
USAID	U.S Agency for International Development	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USAID OIG	United States Agency for International Development Office of the Inspector General	مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USD	U.S. Dollar	دولار أميركي
USDA	U.S Department of Agriculture	وزارة الزراعة الأميركية
WFP	World Food Programme	برنامج الغذاء العالمي
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

ملحقات التقرير ربع السنوي

ملحقات التقرير ربع السنوي هذا ليست مُتضمنة في النسخة المطبوعة من هذه النشرة. انها منشورة على موقع المفتش العام على الانترنت www.sigir.mil.

الملحق أ – يربط فيما بين صفحات هذا التقرير مع الشروط القانونية لتقارير المفتش العام بموجب المادة ٣٠٠١ من القانون العام P.L. 108-106 كما هو مُعدّل، وقانون المفتش العام لسنة ١٩٧٨، كما هو مُعدّل.

الملحق ب – يُلخص التأثيرات المالية وغير المالية لعمل المفتش العام.

الملحق ج – يربط فيما بين أحكام الموازنة المرتبطة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق قوات الأمن العراقية، وصندوق دعم الاقتصاد، وبرامج الاستجابة الطارئة للقائد، والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق.

الملحق د – يقدم اسناداً تراكبياً حول الطريقة التي يُصنّف بها المفتش العام مشاريع وبرامج مختلف وكالات الحكومة الأميركية التي لها صلة بإعادة إعمار العراق.

الملحق هـ - يقدم معلومات عن خلفية وتاريخ كل حساب من حسابات التمويل الأربعة الكبرى الأميركية التي لها صلة بإعادة إعمار العراق.

الملحق و – يتحدث عن وضعية الأموال العراقية المصادرة والتي عهدت إلى جهات معنية كما وأموال صندوق تنمية العراق التي استخدمت في إعادة الإعمار.

الملحق ز – يتحدث عن المساهمات الدولية في جهود إعادة إعمار العراق.

الملحق ح – يقدم قائمة بالتدقيقات المكتملة للمفتش العام، وتوصيات مفتوحة وذات أهمية من التدقيقات السابقة، ومعلومات عن التأثيرات المالية وغير المالية لتدقيقات المفتش العام.

الملحق ط – يحتوي على قائمة بأعمال التفتيش المكتملة للمفتش العام بخصوص نشاطات إعادة الإعمار.

الملحق ي – يُلخص كافة الإدانات التي أسفرت عنها تحقيقات المفتش العام.

الملحق ق – يحتوي على قائمة شاملة لقرارات الحرمان أو الحظر التي أسفرت عنها تلك التحقيقات.

الملحق ل - يقدم ملخصات التدقيقات المكتملة والجاري تنفيذها، ومراجعات الوكالات الحكومية الأميركية الأخرى لبرامج ونشاطات إعادة الإعمار.

الملحق م – يحتوي على قائمة بالتدقيقات المكتملة، والتقارير، والشهادات حول نشاطات إعادة إعمار العراق، التي أصدرها المفتش العام ووكالات التدقيق الأخرى التابعة للوكالات الحكومية الأميركية.

شملت تقارير المفتش العام ربع السنوية ونصف السنوية السابقة ملحقاتاً يُفصل توزيع مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حسب الوكالات. هذا الملحق لم يعد مشمولاً لأن صلاحية إلزام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد انتهت مدتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

الهوامش

- ١- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1): استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)، استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق دعم الاقتصاد (ESF): استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣ و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠. أموال أخرى: استجابة مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٢- الحكومة العراقية، صفحة وقائع انتخابات المحافظات للعام ٢٠٠٩، www.iraqparty.com، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١/٢٥.
- ٣- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، نتائج الانتخابات، العدد رقم ٣٠، ٢٠٠٩/٢، الحكومة العراقية، صفحة وقائع انتخابات المحافظات للعام ٢٠٠٩، www.iraqparty.com، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١/٢٥.
- ٤- الحكومة العراقية (GOI)، اللجنة الانتخابية العليا المستقلة (IHEC)، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٢٢.
- ٥- الحكومة العراقية (GOI)، اللجنة الانتخابية العليا المستقلة (IHEC)، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٢٢.
- ٦- الحكومة العراقية (GOI)، اللجنة الانتخابية العليا المستقلة (IHEC)، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٢٢.
- ٧- الحكومة العراقية (GOI)، اللجنة الانتخابية العليا المستقلة (IHEC)، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٢٢.
- ٨- الحكومة العراقية (GOI)، اللجنة الانتخابية العليا المستقلة (IHEC)، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٢٢.
- ٩- وزارة الدفاع (DoD)، سجل وصلة الدفاع رقم ٤٣٦٣، تاريخ ٢٠٠٩/٣/١.
- ١٠- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١١- القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "الجيش الأميركي يسدد آخر دفعة لمنظمة أبناء العراق"، ٢٠٠٩/٣/١٢.
- ١٢- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة vi. معهد بروكنغز، دليل العراق، <http://www.brookings.edu/saban/~media/Files/Centers/Saban/Iraq%20Index/index.pdf>، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ١٣- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٧/٢؛ الحكومة العراقية، "الجمهورية العراقية" أرباح الموازنة والنقطة للعام ٢٠٠٣، من تموز/يوليو إلى كانون الثاني/ديسمبر؛ الحكومة العراقية، "دراسة

مجلس النواب الانتقالي العراقي: الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٥، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/١٤.

١٤- صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق دعم الاقتصاد (ESF): استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣ و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥، ٢٠٠٩/٤/٢، ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠.

١٥- مكتب الإدارة والميزانية، <http://www.whitehouse.gov/omb/>، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٧.

١٦- وحدة الاستخبارات الاقتصادية، تقرير البلاد: العراق، ٢٠٠٩/٣، صفحة ٦-٧.

١٧- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩.

١٨- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩.

١٩- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥ و ٢٠٠٩/٤/٢.

٢٠- الحكومة العراقية (GOI)، مجلس الوزراء، www.cabinet.iq، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٠.

٢١- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) /خلية دمج الطاقة (EFC)، تقرير الأداء اليومي لكهرباء، ٢٠٠٩/١/١ - ٢٠٠٩/٣/٣١.

٢٢- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣، صفحة ١٢.

٢٣- الحكومة العراقية (GOI)، مجلس الوزراء، www.cabinet.iq، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٠.

٢٤- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣، صفحة ١٢.

٢٥- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I)، إيكو أسيسست، "اقتصاد العراق"، ٢٠٠٩/٣/٤.

٢٦- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/١/٩، الشريحة ١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.

٢٧- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٣/٤، الشريحة ١٠.

٢٨- برقية وزارة الخارجية (DoS)، أنكلاس بغداد 000441، ٢٠٠٩/٢/٩.

٢٩- وزارة الخارجية (DoS)، الاستراتيجية الجديدة لمكتب تنسيق أعمال مكافحة الفساد (ACCO)، "الطريق إلى الأمام" ٢٠٠٩.

٣٠- مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة (UNODC)، مراجعة وكالة مكافحة الفساد لتطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بلائحة التقييم الذاتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، ٢٠٠٩/٢.

٣١- مقابلات مسؤولين في الحكومة العراقية (GOI) مع المفتش العام ٢٠٠٩، ٢٠٠٩.

٣٢- مقابلة مسؤولين في الحكومة العراقية (GOI)، ٢٠٠٩/٣/٢٧.

٣٣- مقابلة مسؤولين في الحكومة العراقية (GOI)، ٢٠٠٩/٣/٢٧.

- ٣٤- مقابلة المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مع نائب رئيس الوزراء العراقي رافي العيساوي، ٢٠٠٩/٣/٤.
- ٣٥- الرسالة الإلكترونية التي أرسلها مسؤول في وزارة الخارجية (DoS) إلى المفتش العام، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٣٦- الرسالة الإلكترونية التي أرسلها مسؤول في وزارة الخارجية (DoS) إلى المفتش العام، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٣٧- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٣٨- الأمم المتحدة، "تحليل اليد العاملة العراقية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، صفحة ٢.
- ٣٩- مذكرة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "ارتفاع معدل توظيف المواطنين العراقيين من خلال عقود القيادة"، ٢٠٠٩/١/٣١.
- ٤٠- قرار مجلس الأمن رقم 1859 (للعام ٢٠٠٨)، تمديد الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن رقم 1483 (للعام ٢٠٠٣) حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١.
- ٤١- شركة يونتايد ستايتس أكس رل. دي آر سي، 2009 U.S. App. LEXIS 7674.
- ٤٢- مكتب الإدارة والموازنة، <http://www.whitehouse.gov/omb/>، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٧.
- ٤٣- لجنة حماية الصحفيين، "الصحافيون الذين قتلوا في ٢٠٠٩"، <http://www.cpj.org/deadly/2009.php>، تم الدخول إليه ٢٠٠٩/٤/٨.
- ٤٤- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣٠.
- ٤٥- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣٠.
- ٤٦- مكتب الإدارة والموازنة، <http://www.whitehouse.gov/omb/>، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٧.
- ٤٧- منظمة الصحة العالمية (WHO)، مسح الصحة العقلية للعراقيين، http://www.emro.who.int/iraq/pdf/imhs_report_en.pdf، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٨.
- ٤٨- هذا المجموع يتضمن الأموال المجمدة البالغة ١,٧٢٤ مليار دولار؛ الأموال المحتجزة بما في ذلك المبالغ النقدية والممتلكات المصادرة والبالغة قيمتها ٠,٩٢٧ مليار دولار ومبلغ الدعم من صندوق تنمية العراق (DFI) البالغ ٩,٣٣١ مليار دولار (بما في ذلك الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق)؛ وموازنات رأس المال العراقية من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩.
- ٤٩- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٧/٢، الحكومة العراقية، "الجمهورية العراقية" إيرادات ونفقات الموازنة للعام ٢٠٠٣، من تموز/يوليو إلى كانون الثاني/ديسمبر، "الحكومة العراقية، دراسة مجلس النواب الانتقالي العراقي: الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٥"، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٥٠- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٧/٢؛ الحكومة العراقية، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، تقرير البلاد: العراق، ٢٠٠٩/٣، صفحة ١٢.
- ٥١- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٥٢- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٥٣- الحكومة العراقية 09-294SP، "المسائل الرئيسية لإشراف الكونغرس" ٢٠٠٩/٣، صفحة ٢٥.
- ٥٤- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٥٥- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩.

- ٥٦- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٥٧- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٥٨- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٥٩- يستند هذا الرقم إلى التخصيصات المتوفرة لإعادة اعمال العراق بموجب القوانين الآتية:
P.L. 108-7, P.L.108-11, P.L.108-106, P.L. 108-287, P.L. 109-13, P.L. 109-102, P.L. 109-148, P.L.109-234, P.L.110-28, P.L.110-92, P.L.110-116, P.L.110-137, P.L.110-149, P.L.110-161, P.L.110-252.
- ٦٠- يستند هذا الرقم إلى التخصيصات المتوفرة لإعادة اعمال العراق بموجب القوانين الآتية:
P.L. 108-7, P.L.108-11, P.L.108-106, P.L. 108-287, P.L. 109-13, P.L. 109-102, P.L. 109-148, P.L.109-234, P.L.110-28, P.L.110-92, P.L.110-116, P.L.110-137, P.L.110-149, P.L.110-161, P.L.110-252.
- ٦١- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٨/٤/٢؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣.
- ٦٢- استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٦٣- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٦٤- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٦٥- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠ و ٢٠٠٩/٤/١٧.
- ٦٦- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1): استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)، استجابة السفارة الاميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق دعم الاقتصاد (ESF): استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الاميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠.
- ٦٧- صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق دعم الاقتصاد (ESF): استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛

مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦؛ برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠ و ٢٠٠٩/٤/١٧.

٦٨- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1): استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)، استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق دعم الاقتصاد (ESF): استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠.

٦٩- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF): استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٢؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٣١؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١/٩؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦ و ٢٠٠٩/٤/١٣. صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٢ و ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق دعم الاقتصاد (ESF): استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٨، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢، ٢٠٠٨/١٠/١٤، و ٢٠٠٩/١/١٥؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥، ٢٠٠٩/٤/٢، و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/١/١؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠ و ٢٠٠٩/٤/١٧.

٧٠- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF): استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات،
 ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق دعم الاقتصاد (ESF): استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات،
 ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب
 المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب
 المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة
 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و
 ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦. برنامج الاستجابة الطارئة
 للقائد (CERP): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠،
 و ٢٠٠٩/٤/١٧.

٧١- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1): استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)
 لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛
 استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة
 وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية
 (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)،
 استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF):
 استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق دعم الاقتصاد (ESF):
 استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج
 (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)،
 تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش
 العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب
 المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش
 العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD)
 لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠.

٧٢- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج
 (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)،
 تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام
 للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش
 العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام
 للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦؛ تقرير المفتش العام ربع السنوي المقدم إلى الكونغرس الأميركي، ٢٠٠٨/٤.

٧٣- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1): استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)
 لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٢؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٢؛
 استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٢/٣١؛ استجابة
 وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية
 (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١/٩؛ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2):
 استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٢. صندوق قوات
 الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٢.
 صندوق دعم الاقتصاد (ESF): استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛
 استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٨؛ استجابة مكتب
 المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/١٤، ٢٠٠٨/١٠/٢، و
 ٢٠٠٩/١/١٥؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥؛ مكتب المساعدة
 الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/١/١. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP):
 استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٢.

٧٤- استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣.

٧٥- استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

- ٧٦- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ٧٧- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ٧٨- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٧٩- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٨٠- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٨١- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٨٢- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٨٣- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٨٤- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٨٥- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ٨٦- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٨٧- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٨٨- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق ٢٠٠٩/٣، صفحة ٧، ٣٦.
- ٨٩- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق ٢٠٠٩/٣، صفحة ٧، ٣٦.
- ٩٠- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق ٢٠٠٨/٣، صفحة ٣١.
- ٩١- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق ٢٠٠٩/٣، صفحة ٣٢.
- ٩٢- استجابة مكتب المفتش المالي لدى نائب وزير الدفاع (OUSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٩٣- القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، خطة الإنفاق للسنة المالية ٢٠٠٨ (تمت مراجعتها)، ٢٠٠٨/٩.
- ٩٤- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٩٥- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ٩٦- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٩٧- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣، صفحة ٣٣.
- ٩٨- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ٩٩- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ١٠٠- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ١٠١- يستند هذا الرقم إلى التخصيصات المتوفرة لإعادة اعمار العراق بموجب القوانين الآتية:
P.L. 108-7, P.L.108-11, P.L.109-102, P.L. 109-234, P.L. 110-28, P.L. 110-92, P.L. 110-116,
P.L.110-137, P.L.110-149, P.L.110-161, P.L.110-252.
- ١٠٢- صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق دعم الاقتصاد (ESF): استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦؛

استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦؛ برنامج الاستجابة الطارئة للفائد (CERP): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠ و ٢٠٠٩/٤/١٧. ٥٠ مليون دولار من تمويل السنة المالية ٢٠٠٣ لم يتم تعقبها.

- ١٠٣- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١٠٤- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ١٠٥- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ١٠٦- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٣.
- ١٠٧- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ١٠٨- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ١٠٩- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ١١٠- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ١١١- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١١٢- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩.
- ١١٣- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ١١٤- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٨.
- ١١٥- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١١٦- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ١١٧- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣، و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ١١٨- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1): استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٨؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)، استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق

- دعم الاقتصاد (ESF): استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣ و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الأميركية، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠. أموال أخرى: استجابة مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ١١٩- نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS): معلّم عالمي، ٢٠٠٩/٤/١.
- ١٢٠- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٣.
- ١٢١- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٣.
- ١٢٢- نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة (CEFMS)، ٢٠٠٩/٤/٣، ٢٠٠٩/١/٧، ٢٠٠٨/٩/٣٠، ٢٠٠٨/٦/٣٠، ٢٠٠٨/٤/٤، ٢٠٠٨/١/٤؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/١/٨، ٢٠٠٨/١٠/١٠، ٢٠٠٨/٧/١٦، ٢٠٠٨/٤/١٤، ٢٠٠٨/١/١١.
- ١٢٣- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٧ و ٢٠٠٩/٤/١٠.
- ١٢٤- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١٢٥- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ١٢٦- نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، كتاب اكسل لنظام الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، ٢٠٠٨/١٠/٣.
- ١٢٧- نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS): معلّم عالمي، ٢٠٠٩/٤/١.
- ١٢٨- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١٢٩- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١٣٠- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، " القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) تعلن خفض عدد القوات"، ٢٠٠٩/٣/١٢.
- ١٣١- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة iv.
- ١٣٢- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/٢٥، صفحة ٢٢.
- ١٣٣- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ١٣٤- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة vii.
- ١٣٥- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١٣٦- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ٢٢.
- ١٣٧- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة iv، ٢٦.
- ١٣٨- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ٢٦-٢٧.
- ١٣٩- الحكومة العراقية (GOI)، مقابلة رئيس الوزراء العراقي والمفتش العام، ٢٠٠٩/٣/٤.
- ١٤٠- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير وضع العراق ٢٠٠٩/٢/٢٥، صفحة ٢٢.
- ١٤١- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة v، ٢٦.
- ١٤٢- مع ذلك، أقامت القوات الأميركية مركز قيادة في البصرة لملء الفراغ الذي تركته القوات البريطانية المنسحبة مؤخرا بعد ان خدمت كممثل لقوات التحالف في المدينة منذ نهاية الحرب.

- ١٤٣- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٣٢-٣٣.
- ١٤٤- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٤٢. ترى وزارة الدفاع (DoD) "أن هذه المسألة الطويلة الأمد يجب ان تتم مراجعتها وأن توضع خطة مفصلة بالتعاون مع وزارة الداخلية".
- ١٤٥- أحدث هذه البرامج المؤقتة موجهة نحو تناول التدريب الأساسي للشرطة العراقية. وزارة الدفاع (DoD)، تقرير قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٣٩. في المراحل الأولى تراكمت أعمال غير منجزه بسبب التوسيع السريع للوظائف الموافق عليها وإعادة تدريب عناصر من الجيش الذي كان موجوداً قبل الحرب العراقية، والذين سُمح لهم بالإنضمام إلى الجيش العراقي الجديد.
- ١٤٦- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٣٥ و٣٦. ترى وزارة الدفاع انه "يجب توجيه المزيد من الجهد نحو الاستدامة وقدرات الدعم اللوجستي ضمن قوات الأمن العراقية على المستويين العملائي والاستراتيجي" (صفحة ٣٥) وان قوات الأمن العراقية تستمر في الاعتماد على قوات التحالف فيما يتعلق بالأمور اللوجستية، الدعم الناري، والدعم الجوي، والاتصالات والتخطيط والاستخبارات والمسح والقدرة على الاستعلام" (صفحة ٧). انظر أيضاً تقرير المفتش العام 09-014 SIGIR، "عقد لوجستيات قوات الأمن يعاني من بعض المشاكل في الكلفة، النتائج والإشراف"، ٢٠٠٩/٤.
- ١٤٧- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٣٢.
- ١٤٨- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٨، صفحة ٤٠ و٤٨.
- ١٤٩- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٣٧.
- ١٥٠- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٤١.
- ١٥١- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٣٢.
- ١٥٢- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٣٢.
- ١٥٣- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٣٢.
- ١٥٤- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١٥٥- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) تعلن خفض عدد القوات" ٢٠٠٩/٣/١٠.
- ١٥٦- قانون تفويض الدفاع القومي (NDAA) للسنة المالية ٢٠٠٩، القسم (d) 1615، يدعو الحكومة الاميركية إلى اتخاذ إجراءات تكفل "استخدام التمويل لدفع... التكاليف المترافقة مع أعمال منظمة أبناء العراق".
- ١٥٧- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ١٥٨- منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، جرى ملء ٢٠% من الوظائف الأمنية الملتزم بها، (وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٧١، لاحظ أن ٥,٠٠٠ فقط من اصل ١٠٠ ألف من منظمة أبناء العراق، جرى وضعهم في وظائف أمنية).
- ١٥٩- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٧١، ٢٩.
- ١٦٠- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٢١.
- ١٦١- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١/٣/٢٠٠٩، صفحة ٢٠.
- ١٦٢- تقرير تدقيق المفتش العام 09-005 SIGIR، "يجب ان تحسن الوكالات تقاريرها بياناتها المالية بالنسبة للعقود الأمنية الخاصة"، ٢٠٠٨/١٠/٣٠.
- ١٦٣- مصلحة خدمات الأبحاث في الكونغرس (CRS)، "مقاولو الأمن الخاص في العراق"، ٢٠٠٨/٨/٢٥، صفحة ٣.

- ١٦٤ - استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣.
- ١٦٥ - استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٧.
- ١٦٦ - استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١٦٧ - تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-014، "كان عقد لوجستيات قوات الأمن يعاني من بعض المشاكل المتعلقة بمسائل الكلفة، النتائج والإشراف"، ٢٠٠٩/٤.
- ١٦٨ - تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-017، "يحتاج الأمر إلى تعزيز الإشراف على عقود خدمات الأمن الداخلي"، ٢٠٠٩/٤.
- ١٦٩ - نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة (CEFMS)، تقرير تنفيذ تمويلات صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ وزارة الخارجية (DoS) تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٤/١؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ١٧٠ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١ / ٢٠٠٩/٣، صفحة ٣٣.
- ١٧١ - استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧.
- ١٧٢ - استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ١٧٣ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١ / ٢٠٠٨/١٢، الملاحظة ٣١.
- ١٧٤ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١ / ٢٠٠٨/١٢، صفحة ٤٧.
- ١٧٥ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١ / ٢٠٠٩/٣، صفحة ٣٩.
- ١٧٦ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١ / ٢٠٠٩/٣، صفحة ٣٥.
- ١٧٧ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١ / ٢٠٠٩/٣، صفحة ٣٥.
- ١٧٨ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١ / ٢٠٠٩/٣، صفحة ٣٦.
- ١٧٩ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١ / ٢٠٠٩/٣، صفحة ٤٦. في وقت سابق، تقرر وصل مواقع القيادة الخمسة المتبقية بشبكة الانترنت بنهاية العام ٢٠٠٨ (وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ١٣ / ٢٠٠٨/٦، صفحة ٣٩).
- ١٨٠ - تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-014، "كان عقد لوجستيات قوات الأمن يعاني من بعض المشاكل المتعلقة بمسائل الكلفة، النتائج والإشراف"، ٢٠٠٩/٤.
- ١٨١ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١ / ٢٠٠٩/٣، صفحة ٤٣.
- ١٨٢ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١ / ٢٠٠٩/٣، صفحة ٤٤.
- ١٨٣ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٣١ / ٢٠٠٨/١٢، صفحة ٢٦.
- ١٨٤ - استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١٨٥ - استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "٤٩٠ شريطة تخرج من كلية الشرطة في بغداد"، ٢٠٠٩/١/٢٧.
- ١٨٦ - استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ١٨٧ - يتضمن هذا ٧,٧ مليون دولار تقريبا من أموال صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).
- ١٨٨ - استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "هذا الأسبوع في العراق"، ٢٠٠٩/٢/١٤.

- ١٨٩ - استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "تقوية الروابط العراقية الأميركية عبر مبيعات الأسلحة إلى الخارج"، ٢٠٠٩/٢/١٥.
- ١٩٠ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ٣٧.
- ١٩١ - استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ١٩٢ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ١٩٣ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ١٩٤ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ١٩٥ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ١٩٦ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ١٩٧ - تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA-09-169، "مرفق حماية الشهود في مبنى محكمة البصرة"، ٢٠٠٩/٤.
- ١٩٨ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ٥.
- ١٩٩ - استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "مركز تسجيل المحتجزين"، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٢٠٠ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ٣.
- ٢٠١ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٠٢ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٠٣ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٠٤ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٠٥ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٠٦ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٠٧ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٠٨ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٠٩ - استجابة الملحق القانوني لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢١٠ - تصريح نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي أمام مؤتمر الطاقة، ٢٠٠٩/٢/٢٤.
- ٢١١ - دارليمبل نيكول، مجلة Essayons Forward، المجلد ٦، العدد ٢، تقدم عملية إعادة الإعمار مستمر في العراق"، ٢٠٠٩/٢، صفحة ٤-٥؛ دارليمبل نيكول، سلاح الهندسة في الجيش الأميركي يركز على المستقبل في العراق: التشغيل، الصيانة، الاستدامة، "البيان الصحفي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) - فرقة منطقة الخليج (GRD)"، ٢٠٠٩/٣/١٥.
- ٢١٢ - استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، التقرير الشهري للوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢، الشريحة ١٨-١٩.
- ٢١٣ - استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٤/١؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. العناية الصحية التي كانت تذكر في التقارير ربع السنوية للمفتش

- العام تحت البنية التحتية أصبحت الآن تشمل تحت منطقة إعادة بناء الحكم. للحصول على مرجع مفصل حول قطاعات مكتب المفتش العام مقابل مصادر تمويلها، انظر الملحق د.
- ٢١٤- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٥/٤/٢٠٠٩.
- ٢١٥- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) /خلية دمج الطاقة (EFC)، تقرير الأداء اليومي للكهرباء، ١/١/٢٠٠٨ - ٣/٣/٢٠٠٩.
- ٢١٦- دار ليمبل نيكول، سلاح الهندسة في الجيش الاميركي يركز على مستقبل العراق: التشغيل، الصيانة، الاستدامة، "البيان الصحفي لسلاح الهندسة في الجيش الاميركي (USACE) - فرقة منطقة الخليج (GRD)"، ١٥/٣/٢٠٠٩.
- ٢١٧- GAO-09-476T، "العراق وأفغانستان: الاستراتيجيات الاميركية، يجب ان تتناول تحديات الأمن والاقتصاد والحكم لإعادة بناء الجهود"، ٢٥/٣/٢٠٠٩، صفحة ٨.
- ٢١٨- وزارة الخارجية (DoS)، مناخ الاستثمار في العراق عام ٢٠٠٩، ٢/٢٠٠٩.
- ٢١٩- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-016، "عمليات نقل الأصول ضمن عملية إعادة اعمار العراق، تحتاج إلى توحيد الإجراءات والى المساءلة والمحاسبة"، ٤/٢٠٠٩.
- ٢٢٠- القانون العام 110-252، القسم ١٤٠٢ (أ) (١).
- ٢٢١- قانون التخصيصات الشاملة ٢٠٠٩، القانون العام ١١١-٨، الفقرة ٧٠٤٢ (ج)، ١١/٣/٢٠٠٩.
- ٢٢٢- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-016، "عمليات نقل الأصول ضمن عملية إعادة اعمار العراق، تحتاج إلى توحيد الإجراءات والى المساءلة والمحاسبة"، ٤/٢٠٠٩.
- ٢٢٣- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-016، "عمليات نقل الأصول ضمن عملية إعادة اعمار العراق، تحتاج إلى توحيد الإجراءات والى المساءلة والمحاسبة"، ٤/٢٠٠٩. تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-014، "مركز حديثة للعناية الصحية الأولية، الحديثة - العراق"، ١/٢٠٠٩.
- ٢٢٤- فرقة منطقة الخليج (GRD)، التقرير السنوي للوضع في العراق، ٢/٢٠٠٩، الشريحة ١٤.
- ٢٢٥- إدارة إعلام شؤون الطاقة (EIA) "احتياطات العالم المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي، أحدث التقديرات"، ١٠/٣/٢٠٠٩. لا تقوم إدارة اعلام شؤون الطاقة (EIA) بأية تقديرات لاحتياطات النفط والغاز الطبيعي، وبدلا من ذلك تصدر بيانات منشورة في مصادر أخرى. يصنف كل من "وورلد أويل" و"بي بي ستانستيكال رفيو" العراق على انه البلد الذي يملك ثالث اكبر احتياط مؤكدة من النفط الخام، بينما تصنف "اويل أند غاز جورنال" العراق في المرتبة الرابعة، بعد المملكة العربية السعودية وكندا وإيران. بالنسبة للغاز الطبيعي، تصنف كل من مجلة "اويل أند غاز جورنال" و"بي بي ستانستيكال رفيو" و"سديغاز" العراق على انه البلد الذي يملك اكبر احتياطي مؤكدة في العالم، بينما تصنفه "وورلد اويل" في المرتبة ١٢.
- ٢٢٦- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٩/٤/٢٠٠٩.
- ٢٢٧- استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠/٤/٢٠٠٩؛ وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، ١٠/٨/٢٠٠٨؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢/٤/٢٠٠٩.
- ٢٢٨- فرقة منطقة الخليج (GRD)، "سرد تاريخي لقطاع النفط"، ٣/٢٠٠٦.
- ٢٢٩- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢/٤/٢٠٠٩ و ١٤/٤/٢٠٠٩.
- ٢٣٠- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٤/٤/٢٠٠٩.
- ٢٣١- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٣١/٣/٢٠٠٩؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I)، لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤/٤/٢٠٠٩.

- ٢٣٢- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٢، الشريحة ١٢.
- ٢٣٣- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٢٣٤- مقابلة المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مع نائب رئيس الوزراء العراقي رافي العيساوي، ٢٠٠٩/٣/٤.
- ٢٣٥- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٢٣٦- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ١٢. استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٢٣٧- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٢٣٨- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ١٤.
- ٢٣٩- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/١٨، شريحة ١١.
- ٢٤٠- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/١/٩، شريحة ١٥. استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٢٤١- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/١٨، شريحة ١٠.
- ٢٤٢- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ٢٤٣- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA 09-063, PA 05-013, PA05-014، "منطقة الابتعاد عن خط أنابيب كركوك المتوجه إلى بيجي"، ٢٠٠٦/١/٣١، صفحة ٤-٥.
- ٢٤٤- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٢، شريحة ١٢.
- ٢٤٥- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA 08-137، "منطقة الابتعاد عن خط أنابيب كركوك المتوجه إلى بيجي"، ٢٠٠٨/٧/٢٤، صفحة ٥.
- ٢٤٦- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٢٤٧- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٢، شريحة ١٢.
- ٢٤٨- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ١٣.
- ٢٤٩- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ١٣. استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ٢٥٠- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٢٥١- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/١١، شريحة ١٣.
- ٢٥٢- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) /خلية دمج الطاقة (EFC)، تقرير الأداء اليومي للكهرباء، ٢٠٠٨/٧/١ - ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٥٣- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٢٥٤- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ٢٥٥- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

- ٢٥٦- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) /خلية دمج الطاقة (EFC)، تقرير الأداء اليومي للكهرباء، ٢٠٠٨/٧/١ - ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٥٧- استجابة السفارة الأميركية في بغداد، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٥٨- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ١٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ٢٥٩- استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٤/١.
- ٢٦٠- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٢، الشريحة ٤؛ دارلمبل نيكول؛ "سلاح الهندسة في الجيش الأميركي يركز على المستقبل: التشغيل، الصيانة، الاستدامة"، البيان الصحفي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) / فرقة منطقة الخليج (GRD)، ٢٠٠٩/٣/١٥.
- ٢٦١- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٩. الأرقام تتأثر بالتدوير.
- ٢٦٢- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، خلية دمج الطاقة (EFC)، تقارير الأداء اليومي للكهرباء، ٢٠٠٧/٤/١ - ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٦٣- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٢٦٤- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، خلية دمج الطاقة (EFC)، تقارير الأداء اليومي للكهرباء، ٢٠٠٨/٧/١ - ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٦٥- المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، الدروس القاسية: تجربة إعادة إعمار العراق، واشنطن دي سي: مكتب الطباعة لدى الحكومة، ٢٠٠٩، صفحة ١٤٨.
- ٢٦٦- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٦٧- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA 07-101، "مشروع إعادة معمل إنتاج الكهرباء في قوداس إلى حالته التشغيلية ومشروع توسيع معمل إنتاج الكهرباء في قوداس"، ٢٠٠٧/١٠/١٩، صفحة ٧؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، خلية دمج الطاقة (EFC)، تقارير الأداء اليومي للكهرباء، ٢٠٠٩/٣/٣١ - ٢٠٠٩/١/١.
- ٢٦٨- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٢٦٩- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٧٠- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ١٦.
- ٢٧١- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، خلية دمج الطاقة (EFC)، تقارير الأداء اليومي للكهرباء، ٢٠٠٩/٣/٣١ - ٢٠٠٩/١/١.
- ٢٧٢- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٢٧٣- اوكسفام انترناشيونال، "بكلماتها الخاصة: نساء عراقيات يتحدثن تحدياتهن الأكبر"، ٢٠٠٩/٣، www.oxfamamerica.org، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٦.
- ٢٧٤- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ١٨.
- ٢٧٥- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، خلية دمج الطاقة (EFC)، تقارير الأداء اليومي للكهرباء، ٢٠٠٨/٧/١.

- ٢٠٠٩/٣/٣١؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات،
٢٠٠٩/٤/١٦.
- ٢٧٦- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٢، الشريحة ٤؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٢٧٧- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٣؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٢، الشريحة ٤.
- ٢٧٨- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٢٧٩- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ١٦؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى –العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٢٨٠- دارلمبل نيكول؛ "سلاح الهندسة في الجيش الأميركي يركز على المستقبل: التشغيل، الصيانة، الاستدامة"، البيان الصحفي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) / فرقة منطقة الخليج (GRD)، ٢٠٠٩/٣/١٥.
- ٢٨١- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/١/٧، الشريحة ١٦.
- ٢٨٢- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/٢٥، الشريحة ١٥.
- ٢٨٣- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ١٦.
- ٢٨٤- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، "نظرة شاملة على الكهرباء في العراق"، ٢٠٠٨/١٠.
- ٢٨٥- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥.
- ٢٨٦- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، خلية دمج الطاقة (EFC)، تقارير الأداء اليومي للكهرباء، ٢٠٠٩/١/١ – ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٨٧- اوكسفام انترناشيونال، "بكلماتها الخاصة: نساء عراقيات يتحدثن عن تحدياتهن الأكبر"، ٢٠٠٩/٣، www.oxfamamerica.org، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٦.
- ٢٨٨- تقرير تدقيق المفتش العام 08-134-SIGIR PA، "مركز حديثة للعناية الصحية الأولية"، ٢٠٠٩/١/٢٣.
- ٢٨٩- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، "عيادة تزود بالطاقة الشمسية تفتح في العامرية"، ٢٠٠٩/١/١٧.
- تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٦، http://www.cjtf7.army.mil/index.php?option=com_content&task=view&id=24952&Itemid=128، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٦.
- ٢٩٠- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، "المرشح العامل بالطاقة الشمسية يزود المياه النظيفة لقرى اللطيفيه"، ٢٠٠٩/٣/٦.
- تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٦، http://www.cjtf7.army.mil/index.php?option=com_content&task=view&id=25679&Itemid=224.
- ٢٩١- خدمة اخبار الجيش الاميركي، "الطاقة الشمسية تساعد الشوارع في العراق"، ٢٠٠٨/١٢/١٦، <http://www.army.mil/news/2008/12/16/15214-solar-power-helping-light-streets-of-iraq, OSUD, response to SIGIR data call>؛ استجابة (OSUD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٢٩٢- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في

- العراق (MNC-I)، التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٢، الشريحة ٧؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٢/٩، الشريحة ٢١.
- ٢٩٣- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، ٢٠٠٩/٤/٩، و ٢٠٠٩/٤/١٤. الأعداد تتأثر بالتدوير.
- ٢٩٤- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١. ملاحظة: الأرقام الدقيقة المذكورة للرأي العام حول توفر المياه هي: ٦٧% استطاعوا الحصول على المياه النظيفة، و ٣٢% راضين عن الخدمة عموماً و ٢٦% راضين عن خدمات صرف مياه المجاري.
- ٢٩٥- اوكسفام انترناشيونال، "بكلماتها الخاصة: نساء عراقيات يتحدثن تحدياتهن الأكبر"، ٢٠٠٩/٣، www.oxfamamerica.org، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٦.
- ٢٩٦- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) بالشراكة مع العراقيين ساعدت في إعادة إحياء بساتين الفواكه والكرمة"، ٢٠٠٩/٤/١٣، www.inma-iraq.com، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٢.
- ٢٩٧- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٢٩٨- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٢٩٩- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٣٠٠- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٢، الشريحة ٨.
- ٣٠١- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٢، الشريحة ٨.
- ٣٠٢- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٣٠٣- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ١٧. الأرقام تتأثر بالتدوير.
- ٣٠٤- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٠٠٩/١/٩، الشريحة ٢٧.
- ٣٠٥- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٣، الشريحة ١٧.
- ٣٠٦- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA 08-144، "نظام مياه الصرف الصحي في الفلوجه"، ٢٠٠٨/١٠/٢٧، صفحة i-vi.
- ٣٠٧- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-018، "معلومات عن مساهمة الحكومة العراقية في كلفة إعادة الإعمار"، ٢٠٠٩/٤/٩، صفحة ٨.
- ٣٠٨- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٠٠٩/٢/٩، الشريحة ٢٠.
- ٣٠٩- دارلمبل نيكول؛ "سلاح الهندسة في الجيش الأميركي يركز على المستقبل: التشغيل، الصيانة، الاستدامة"، البيان الصحفي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) / فرقة منطقة الخليج (GRD)، ٢٠٠٩/٣/١٥.
- ٣١٠- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٤/١.
- ٣١١- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٣١٢- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/١٤. الأرقام تتأثر بالتدوير.

- ٣١٣- دارلمبل نيكول؛ "سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي يركز على المستقبل: التشغيل، الصيانة، الاستدامة"، البيان الصحفي لسلاح الهندسة في الجيش الاميركي (USACE) / فرقة منطقة الخليج (GRD)، ٢٠٠٩/٣/١٥.
- ٣١٤- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٠٠٩/٢/٢٨، الشريحة ١٨.
- ٣١٥- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٢/٢٠، الشريحة ١٩؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٣١٦- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٠٠٩/١/٩، الشريحة ٢٨.
- ٣١٧- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الوضع الشهري، ٢٠٠٩/٣/٩، الشريحة ٢٧؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٣١٨- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٣١٩- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/١٩، الشريحة ١٥.
- ٣٢٠- معهد الأبحاث والتكنولوجيا الابتكارية، "إعادة بناء خطوط سكك الحديد: قصة نجاح، www.rita.dot.gov/cgi-bin/، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٢٣.
- ٣٢١- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٣/٤، الشريحة ١٥؛ معهد الأبحاث والتكنولوجيا الابتكارية، "إعادة بناء خطوط سكك الحديد: قصة نجاح، www.rita.dot.gov/cgi-bin/، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٢٣.
- ٣٢٢- الجيش الاميركي، قيادة الاستدامة الثالثة، الشؤون العامة، "خطوط السكك الحديدية تصل من جديد إلى تاجي"، ٢٠٠٩/٣/١٢.
- ٣٢٣- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٣٢٤- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/١٩، الشريحة ١٧ و ٢٠٠٩/٣/٤، الشريحة ١٧.
- ٣٢٥- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٣٢٦- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/١٩، الشريحة ١٧.
- ٣٢٧- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٣/٤، الشريحة ١٧.
- ٣٢٨- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/١/١٤، الشريحة ١٧ و ٢٠٠٩/٢/١٩، الشريحة ١٧.
- ٣٢٩- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٣٣٠- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٣٣١- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٢.
- ٣٣٢- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الهامة، ٢٠٠٩/٤/٣، الشريحة ٧.
- ٣٣٣- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٣.
- ٣٣٤- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٣.
- ٣٣٥- وزارة الاتصالات في الحكومة العراقية (GOI)، "إنجازات العام ٢٠٠٩"، www.iraqmoc.nete_activities.htm، ٢٠٠٩/٣/٢٣؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.

- ٣٣٦- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٣٣٧- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٣٣٨- استجابة السفارة الأميركية في بغداد، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥، ٢٠٠٩/٣/٣١؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٧/٧؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٣٣٩- بيزنس مونيتر انترناشيونال، تقرير الاتصالات العراقية Q1 2009، "٢٠٠٩/٢"، www.mindbranch.com/catalog/print_product_page.jsp?code=R302-5384، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٨.
- ٣٤٠- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٣٤١- الحكومة العراقية (GOI)، مجلس الوزراء، www.cabinet.iq، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٣.
- ٣٤٢- الحكومة العراقية، مجلس الوزراء، www.cabinet.iq، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٣.
- ٣٤٣- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة iv.
- ٣٤٤- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة iv.
- ٣٤٥- نظام الإدارة المالية لسلح الهندسة (CEFMS)، تقرير تموليات صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٥، وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٤/١، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الهامة ٢٠٠٩/٤/٣، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩.
- ٣٤٦- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٣/١٨، الشريحة ١٧.
- ٣٤٧- مكتب المخدرات والجريمة لدى الأمم المتحدة، مراجعة قوانين وتشريعات وكالة مكافحة الفساد المتعلقة بلاحة التقدير الذاتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، ٢٠٠٨/٩، صفحة ٤٠.
- ٣٤٨- مقابلة القاضي راضي حمزه الراضي مع موظفي المفتش العام، ٢٠٠٩/٣/٢٧: شهادة القاضي راضي حمزه الراضي، المفوض السابق لمفوضية النزاهة العامة أمام اللجنة النيابية للإشراف وإصلاح الحكومة، ٢٠٠٧/١٠/٤.
- ٣٤٩- مكتب المخدرات والجريمة لدى الأمم المتحدة، مراجعة قوانين وتشريعات وكالة مكافحة الفساد المتعلقة بلاحة التقدير الذاتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، ٢٠٠٨/٩، صفحة ٤٠.
- ٣٥٠- تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية 09-476T، "العراق وأفغانستان: الأمن، الاقتصاد، والحكم، تحديثات إعادة البناء الجهود، مسائل يجب ان تتناولها الاستراتيجيات الأميركية"، ٢٠٠٩/٣/٢٥، صفحة ١٠.
- ٣٥١- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/١٦.
- ٣٥٢- مكتب المخدرات والجريمة لدى الأمم المتحدة، مراجعة قوانين وتشريعات وكالة تنفيذ مكافحة الفساد المتعلقة بلاحة التقدير الذاتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، ٢٠٠٨/٩، صفحة ١٢.
- ٣٥٣- مكتب المخدرات والجريمة لدى الأمم المتحدة، مراجعة قوانين وتشريعات وكالة تنفيذ مكافحة الفساد المتعلقة بلاحة التقدير الذاتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، ٢٠٠٨/٩، صفحة ١٣.
- ٣٥٤- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، www.iq.undp.org، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٧.

- ٣٥٥- مكتب المخدرات والجريمة لدى الأمم المتحدة، مراجعة قوانين وتشريعات وكالة تنفيذ مكافحة الفساد المتعلقة بلائحة التقدير الذاتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، ٢٠٠٨/٩، صفحة ٤٤.
- ٣٥٦- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٣٥٧- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ٦.
- ٣٥٨- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٣٥٩- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢١.
- ٣٦٠- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ١-٣.
- ٣٦١- مقابلة المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مع نائب رئيس الوزراء العراقي رافي العيساوي، ٢٠٠٩/٣/٤.
- ٣٦٢- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ٣-٤.
- ٣٦٣- الحكومة العراقية، مجلس الوزراء، www.cabinet.iq، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٣.
- ٣٦٤- الحكومة العراقية، مفوضية الاستثمار الوطني، www.investpromo.gov.iq، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٦.
- ٣٦٥- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩.
- ٣٦٦- وزارة الخارجية (DoS)، بيان مناخ الاستثمارات في العراق للعام ٢٠٠٩، مكتب شؤون الاقتصاد والطاقة والأعمال، ٢٠٠٩/٢.
- ٣٦٧- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ٢.
- ٣٦٨- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٣١، صفحة ٢-٣.
- ٣٦٩- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، النشرة الإخبارية حول العراق، المجلد الأول، العدد ٢، ٢٠٠٩/٢.
- ٣٧٠- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، النشرة الإخبارية حول العراق، المجلد الأول، العدد ٢، ٢٠٠٩/٢.
- ٣٧١- السفارة الأميركية في بغداد، موازنة المساعدات الأجنبية- العراق، رقم ٣١٦، ٢٠٠٩/٢/٨؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٣٧٢- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٣٧٣- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٣٧٤- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١ و ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٣٧٥- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٧.
- ٣٧٦- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٧.
- ٣٧٧- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٣/٤.
- ٣٧٨- استجابة السفارة الأميركية في بغداد، / (REF) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٣٧٩- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٤/٨.
- ٣٨٠- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٤/٨.
- ٣٨١- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣٠.

- ٣٨٢- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣٠.
- ٣٨٣- استجابة السفارة الأميركية في بغداد، / (REF) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٣٨٤- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣٠.
- ٣٨٥- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣٠.
- ٣٨٦- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣٠.
- ٣٨٧- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩/٢/٢٥.
- ٣٨٨- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩/٢/٢٥.
- ٣٨٩- نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة (CEFMS)، تقرير تمويلات صندوق قوات الأمن العراقية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٥؛ وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ و٢٠٠٩/٤/٣؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٤/١؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الهامة ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩.
- ٣٩٠- نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة (CEFMS)، تقرير تمويلات صندوق قوات الأمن العراقية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٥؛ وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ و٢٠٠٩/٤/٣؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٤/١؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الهامة ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩.
- ٣٩١- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الحالة (SITREP) الأسبوعي، ٢٠٠٩/٣/٩؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، مجلة Essayons Forward، البحراني أ، "المواطنون في ام قصر يحصلون على مرفق صحي جديد"، المجلد ٦، رقم ١٢، ٢٠٠٩/٢؛ دارلمبل نيكول؛ "سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) - فرقة منطقة الخليج (GRD) البيان الصحفي يركز على المستقبل: التشغيل، الصيانة، الاستدامة"، ٢٠٠٩/٣/١٥؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، "الاستثمار في الناس: الصحة والتعليم"، ٢٠٠٩/٣/٢٤، www.usaid.gov/locations/middle_east/countries/iraq.
- ٣٩٢- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-015، "انتشار مراكز العناية الصحية الأولية، أفيد انها منجزة بشكل كبير، ولكن تبقى مسألة التشغيل غير محلولة"، ٢٠٠٩/٤، تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA 08-134، "مركز حديثة للعناية الصحية الأولية، الحديثة، العراق"، ٢٠٠٩/١، صفحة iii.
- ٣٩٣- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٢٥، صفحة ١٧.
- ٣٩٤- اوكسفام انترناشيونال، "بكلماتها الخاصة: نساء عراقيات يتحدثن عن تحدياتهن الأكبر"، ٢٠٠٩/٣، www.oxfamamerica.org، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٦.
- ٣٩٥- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٣.
- ٣٩٦- دارلمبل نيكول؛ "سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) - فرقة منطقة الخليج (GRD) البيان الصحفي يركز على المستقبل: التشغيل، الصيانة، الاستدامة"، ٢٠٠٩/٣/١٥؛ فرقة منطقة الخليج، مجلة Essayons Forward، دارلمبل نيكول؛ "تقدم عملية إعادة إعمار في العراق يستمر"، المجلد ٦، رقم ٢، ٢٠٠٩/٢.
- ٣٩٧- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/٢٨.
- ٣٩٨- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الحالة (SITREP) الشهري، ٢٠٠٩/٢، الشريحة ١٥؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.

- ٣٩٩- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 06-011، "إدارة مشاريع انتشار مراكز العناية الصحية الأولية"، ٢٠٠٦/٤/٢٩.
- ٤٠٠- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-015، "انتشار مراكز العناية الصحية الأولية، أفيد انها منجزة بشكل كبير، ولكن تبقى مسألة التشغيل غير محلولة"، ٢٠٠٩/٤.
- ٤٠١- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA 08-158، "تقرير حول مركز حي تيسين للعناية الصحية الأولية، كركوك/العراق"، ٢٠٠٩/٤.
- ٤٠٢- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA 08-157، "تقرير حول مركز شقاق حي المصلى للعناية الصحية الأولية، كركوك، العراق"، ٢٠٠٩/٤.
- ٤٠٣- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الحالة (SITREP)، الأسبوعي، ٢٠٠٩/٣/٩، الشريحة ١٠.
- ٤٠٤- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٩.
- ٤٠٥- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣/٢٥، صفحة ١٧.
- ٤٠٦- (OCHA)، "تحديث الوضع الإنساني في العراق"، ٢٠٠٩/١.
- ٤٠٧- منظمة الصحة العالمية (WHO)، "نبذة عن الوضع الصحي في العراق، منظمة الصحة العالمية (WHO)، نبذة عن الوضع الصحي في الأردن، www.emro.who.int/emrinfo/index.asp?Ctry=irq، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٥؛ منظمة الصحة العالمية (WHO)، نبذة عن الوضع الصحي في الأردن، www.emro.who.int/emrinfo/index.asp?Ctry=jor، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٤٠٨- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٣١.
- ٤٠٩- استجابة السفارة الأميركية في بغداد، موازنة المساعدات الأجنبية- العراق، رقم ٣١٦، ٢٠٠٩/٢/٨.
- ٤١٠- نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة (CEFMS)، تقرير تمويلات صندوق قوات الأمن العراقية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٥؛ وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/٣؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٤/١؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الهامة ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩.
- ٤١١- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA 08-136، "تقرير حول تجديد مدرسة خاندك المتوسطة، اليوسفية، العراق"، ٢٠٠٩/٢.
- ٤١٢- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA 08-140، "تقرير حول إعادة بناء مدرسة الصغيرة، محافظة الأنبار، العراق"، ٢٠٠٩/٢.
- ٤١٣- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA 08-135، "تقرير حول تقدير استدامة إعادة تأهيل مدرسة السرور الابتدائية، الحسينية، العراق"، ٢٠٠٩/٢.
- ٤١٤- السفارة الأميركية في بغداد، "المدراء التنفيذيون لمصرف أميركي يحضرون مؤتمر المصارف العراقية-الدولية"، ٢٠٠٩/١/٢٨، <http://iraq.usembassy.gov>، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٤١٥- العراق يؤم شركاته النفطية في شباط/فبراير من العام ١٩٧٣. مار، فيبي، تاريخ العراق الحديث، بولدر، كلورادو: وست فيو، ٢٠٠٤، صفحة ١٥٩.
- ٤١٦- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩.
- ٤١٧- صندوق النقد الدولي (IMF)، "تقرير صندوق النقد الدولي حول الاوضاع النقدية في البلاد رقم ٣٨٣/٠٨"، ٢٠٠٨/١٢، صفحة ١٦.

- ٤١٨- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٢٠٠٨/١٠؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، التقرير ربع السنوي، ٢٠٠٩/٤/١؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧ و ٢٠٠٩/٤/١٣؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٤١٩- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣، صفحة ٩.
- ٤٢٠- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية، تقرير الوضع في البلاد: العراق، ٢٠٠٩/٣، صفحة ١٢.
- ٤٢١- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩.
- ٤٢٢- صندوق النقد الدولي (IMF)، "تقرير صندوق النقد الدولي حول الأوضاع النقدية في البلاد رقم ٣٠١/٠٧، صفحة ١٢.
- ٤٢٣- وحدة الاستخبارات الاقتصادية، تقرير البلاد: العراق، ٢٠٠٩/٣، الصفحات ٦-٧.
- ٤٢٤- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، "بيان المناخ الاستثماري للعام ٢٠٠٩" العراق"، ٢٠٠٩/٣/٢٩، صفحة ٨-٩.
- ٤٢٥- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٧.
- ٤٢٦- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٤٢٧- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩.
- ٤٢٨- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٢/٣١.
- ٤٢٩- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٣/١١، صفحة ١٢.
- ٤٣٠- تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية GAO 09-476T، العراق وأفغانستان: الأمن، الاقتصاد، الحكم، تحديات إعادة بناء الجهود، مسائل يجب ان تتناولها الاستراتيجيات الاميركية"، ٢٠٠٩/٣/٢٥، صفحة ٩.
- ٤٣١- منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، اسعار النفط الاسبوعية لبلدان منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) محددة بحسب الحجم المقدر للصادرات (دولار بالبرميل)، ٢٠٠٩/٤/٣، <http://tonto.eia.doe.gov>، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٠.
- ٤٣٢- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٤٣٣- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٣١.
- ٤٣٤- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥، ٢٠٠٩/٤/١٠.
- ٤٣٥- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٤٣٦- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩.
- ٤٣٧- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٤٣٨- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٤٣٩- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣، صفحة ٩.

- ٤٤٠ - تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR PA 08-001، "التقرير الانتقالي حول الجهود والإجراءات الإضافية اللازمة لتنفيذ نظام معلومات للإدارة المالية في العراق"، ٢٤/١٠/٢٠٠٧، الصفحات ١-٣، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٤٤١ - استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، "نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل: دليل تطبيقي"، ٢٠٠٨/١، الصفحات ١٢-٢٢.
- ٤٤٢ - استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١١.
- ٤٤٣ - استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١١.
- ٤٤٤ - استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١١.
- ٤٤٥ - استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٤٤٦ - استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٤٤٧ - المصرف المركزي العراقي، المؤشرات المالية الأساسية، ٢٠٠٩/٤/١، www.cbi.iq، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٠.
- ٤٤٨ - استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٤٤٩ - استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٤٥٠ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣، صفحة ١١.
- ٤٥١ - استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٤٥٢ - استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ الأمم المتحدة، تحليل اليد العاملة العراقية ٢٠٠٣-٢٠٠٨، "٢٠٠٨-٢٠٠٣"، ٢٠٠٩/١، صفحة ١.
- ٤٥٣ - استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧ و ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٤٥٤ - استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٧.
- ٤٥٥ - الأمم المتحدة "تحليل اليد العاملة العراقية ٢٠٠٣-٢٠٠٨"، ٢٠٠٩/١، صفحة ٢.
- ٤٥٦ - اوكسفام انترناشيونال، "بكلماتها الخاص: نساء عراقيات يتحدثن عن تحدياتهن الأكبر"، ٢٠٠٩/٣، www.oxfamamerica.org، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٦.
- ٤٥٧ - استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٤٥٨ - الأمم المتحدة "تحليل اليد العاملة العراقية ٢٠٠٣-٢٠٠٨"، ٢٠٠٩/١، صفحة ١.
- ٤٥٩ - استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٤٦٠ - استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، "بيان مناخ الاستثمار للعام ٢٠٠٩: العراق"، ٢٠٠٩/٣/٢٩، صفحة ١.
- ٤٦١ - مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) "اقتصاد العراق"، ٢٠٠٩/٣/٣، صفحة ١٣.
- ٤٦٢ - استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، "بيان مناخ الاستثمار للعام ٢٠٠٩: العراق"، ٢٠٠٩/٣/٢٩، صفحة ١.
- ٤٦٣ - استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، "بيان مناخ الاستثمار للعام ٢٠٠٩: العراق"، ٢٠٠٩/٣/٢٩، صفحة ٨.

- ٤٦٤- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، "بيان مناخ الاستثمار للعام ٢٠٠٩: العراق"، ٢٠٠٩/٣/٢٩، صفحة ١؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٤٦٥- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، "بيان مناخ الاستثمار للعام ٢٠٠٩: العراق"، ٢٠٠٩/٣/٢٩، صفحة ١.
- ٤٦٦- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، "بيان مناخ الاستثمار للعام ٢٠٠٩: العراق"، ٢٠٠٩/٣/٢٩، الصفحات ٢-٦.
- ٤٦٧- مفوضية الاستثمار الوطني، "مفوضية الاستثمار الوطني"، www.investpromo.gov.iq، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٤٦٨- مفوضية الاستثمار الوطني، "مفوضية الاستثمار الوطني"، www.investpromo.gov.iq، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٤٦٩- منظمة التجارة العالمية (WTO)، "الحزب العامل يراجع تشريعات التجارة العراقية"، www.wto.org، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٤٧٠- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، "بيان مناخ الاستثمار للعام ٢٠٠٩: العراق"، ٢٠٠٩/٣/٢٩، صفحة ٦.
- ٤٧١- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، "بيان مناخ الاستثمار للعام ٢٠٠٩: العراق"، ٢٠٠٩/٣/٢٩، صفحة ٦.
- ٤٧٢- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، "بيان مناخ الاستثمار للعام ٢٠٠٩: العراق"، ٢٠٠٩/٣/٢٩، صفحة ٢.
- ٤٧٣- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢ و ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٤٧٤- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ٤٧٥- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ٤٧٦- صندوق النقد الدولي (IMF)، "تقرير البلاد لصندوق النقد الدولي رقم ٣٨٣/٠٨"، ٢٠٠٨/١٢، صفحة ١٦.
- ٤٧٧- المخابرات المركزية الأميركية (CIA)، "النظام المصرفي العراقي"، ٢٠٠٧/٤، www.cia.gov، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/٨.
- ٤٧٨- استجابة فريق مهمات تحسين الأعمال والاستقرار (IF-BSO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٦. استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٤٧٩- صندوق النقد الدولي (IMF)، "تقرير البلاد لصندوق النقد الدولي رقم ٣٨٣/٠٨"، ٢٠٠٨/١٢، صفحة ١٦.
- ٤٨٠- استجابة فريق مهمات تحسين الأعمال والاستقرار (IF-BSO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٦.
- ٤٨١- استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
- ٤٨٢- استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٤٨٣- استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٤٨٤- استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٤٨٥- وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣، صفحة ١٠.
- ٤٨٦- استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٤٨٧- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٣/٤، صفحة ٩.

- ٤٨٨ - الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، "الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) بالشراكة مع العراقيين ساعدت في إعادة إحياء بساتين الفواكه والكرمة"، ٢٠٠٩/٣/٩، www.inma-iraq.com، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٢؛ مفوضية الاستثمار الوطني، "مفوضية الاستثمار الوطني"، www.investpromo.gov.iq، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٤٨٩ - الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، "الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، تسهيل المجال أمام أفكار إدارة المياه في العراق"، ٢٠٠٩/٣/٤، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٢.
- ٤٩٠ - استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٤٩١ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٧.
- ٤٩٢ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٧.
- ٤٩٣ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٧.
- ٤٩٤ - الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، "الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) بالشراكة مع العراقيين ساعدت في إعادة إحياء بساتين الفواكه والكرمة"، ٢٠٠٩/٣/٩، www.inma-iraq.com، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٦.
- ٤٩٥ - الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، تسهيل المجال أمام أفكار إدارة المياه في العراق"، ٢٠٠٩/٣/٤، www.inma-iraq.com، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٦.
- ٤٩٦ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/١٦.
- ٤٩٧ - الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، "برنامج إعادة إعمار عملية توسيع القطاع الزراعي"، ٢٠٠٦/١٠/١١، www.csrees.usda.gov، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٧.
- ٤٩٨ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/١٦.
- ٤٩٩ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/١٦.
- ٥٠٠ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/١٦.
- ٥٠١ - الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، "برنامج إعادة إعمار عملية توسيع القطاع الزراعي"، ٢٠٠٦/١٠/١١، www.csrees.usda.gov، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٣/١٧.
- ٥٠٢ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/١٦.
- ٥٠٣ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/١٦.
- ٥٠٤ - وزارة التخطيط، مقابلة المفتش العام، ٢٠٠٩/١.
- ٥٠٥ - استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٥٠٦ - استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٦.
- ٥٠٧ - وزارة الدفاع (DoD)، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/٣، صفحة ١٢.
- ٥٠٨ - استجابة فريق مهمات تحسين الاعمال والاستقرار (IF-BSO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٦.
- ٥٠٩ - بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، تركيز بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، ٢٠٠٩/٢.
- ٥١٠ - القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "الانتخابات التاريخية تنتهي بسلام"، ٢٠٠٩/٢/٢.
- ٥١١ - الحكومة العراقية (GOI)، مجلس الوزراء، www.cabinet.iq، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١/٣١.

- ٥١٢ - وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/٤، صفحة ٥؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، تركيز بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، ٢٠٠٩/٢؛ الحكومة العراقية، اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٥١٣ - استجابة وزارة الدفاع (DoD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٥١٤ - الحكومة العراقية، صفحة وقائع انتخابات المحافظات للعام ٢٠٠٩، www.iraqiparty.com، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١/٢٥؛ استجابة وزارة الدفاع (DoD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥؛ الحكومة العراقية، "قانون سلطة المحافظات"، ٢٠٠٨/٣.
- ٥١٥ - الحكومة العراقية، صفحة وقائع انتخابات المحافظات للعام ٢٠٠٩، www.iraqiparty.com، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١/٢٥.
- ٥١٦ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٥١٧ - الحكومة العراقية، اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/١٥.
- ٥١٨ - الحكومة العراقية، اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/١٥.
- ٥١٩ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٥٢٠ - خدمة الكونغرس للأبحاث (CRS)، "العراق: السياسة، الانتخابات، والمعالم"، ٢٠٠٨/١١/٢١، الصفحات ٥-٣.
- ٥٢١ - وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/١/٢٨، الشريحة ٥.
- ٥٢٢ - بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، تركيز بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، ٢٠٠٩/٢.
- ٥٢٣ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- ٥٢٤ - استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥.
- ٥٢٥ - الحكومة العراقية، اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٢٢.
- ٥٢٦ - استجابة وزارة الدفاع (DoD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، تركيز بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، ٢٠٠٩/٢.
- ٥٢٧ - بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، تركيز بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، ٢٠٠٩/٢.
- ٥٢٨ - وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/٤، الشريحة ٦؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، تركيز بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، ٢٠٠٩/٢؛ خدمة الكونغرس للأبحاث (CRS)، "الانتخابات الوطنية ما بعد صدام"، ٢٠٠٥/٣/١١، الصفحات ٢-٥.
- ٥٢٩ - بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، تركيز بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، ٢٠٠٩/٢، صفحة ٣.
- ٥٣٠ - وزارة الخارجية (DoS)، تقرير الوضع في العراق، ٢٠٠٩/٢/٤، الشريحة ٦.
- ٥٣١ - تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-020، "فرق إعادة إعمار المحافظات: ان تطوير نظام المتابعة الكلفة سيفرز عملية إتخاذ القرارات"، ٢٠٠٩/٤.

- ٥٣٢- استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٧.
- ٥٣٣- مركز الابحاث والتطوير (SEI) "ماذا تعني عملية دمج نموذج القدرات" (CMMI) ؟، www.sei.cmu.edu، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٤/١٨.
- ٥٣٤- استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA) "الطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٧.
- ٥٣٥- استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA) "الطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٧.
- ٥٣٦- استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA) "الطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٧.
- ٥٣٧- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-020، "فرق إعادة إعمار المحافظات: ان تطوير نظام متابعة الكلفة سيفرز عملية إتخاذ القرارات"، ٢٠٠٩/٤.
- ٥٣٨- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 09-020، "فرق إعادة إعمار المحافظات: ان تطوير نظام متابعة الكلفة سيفرز عملية إتخاذ القرارات"، ٢٠٠٩/٤.

هوامش اللقطات السريعة للمحافظات:

- (أ) لعدد السكان والنسب المئوية للطوائف: استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩.
- (ب) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، معلم عالمي، ٢٠٠٩/٤/١.
- (ج) استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤.
- (د) الحكومة العراقية، اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٢٢.
- (هـ) استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA) "الطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ وزارة الخارجية (DoS)، الملخص الأسبوعي لفرق إعادة إعمار المحافظات ٢٠٠٩/٣/٢٩ - ٢٠٠٩/٣/٢٩، ذي - فار، صفحة ١٥؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الحالة (SITREP) الأسبوعي، ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الحالة (SITREP) الأسبوعي، ٢٠٠٩/١/٣٠.
- (و) استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٦ و ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة الأميركية (CENTCOM) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٠.

هوامش إضافية

- (أ) استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٩.
- (ب) استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٣/٢٧.
- (ج) تقرير المفتش العام ربع السنوي وتقريره نصف السنوي إلى الكونغرس الأميركي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ مكتب وزير الدفاع (OSD)، تقرير قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٨/١٢/٣١. الأرقام تتأثر بالتدوير. قدر المفتش العام المجموع لقوات التحالف وللشركات الأمنية الخاصة. أرقام الشركات الأمنية الخاصة تتغير باستمرار، على أساس تغير نشاطات العقود ومستويات الخدمات الأمنية المطلوبة. توضح الأرقام التي تعينها وزارة الدفاع بيانات الرواتب، وهذه لا تعكس مجاميع الدوامات. هناك تقريباً: ١١٢,٠٠٠ ألف موظف لوزارة الداخلية (MOI) غير مشمولين في أرقام قوات الأمن العراقية. الموظفون في خدمة حماية المرافق (FPS) غير محسوبين في قائمة وزارة الداخلية لأنها لم تتعاقد معهم، ولم تتم المصادقة على قانون الإصلاح حتى الآن.
- (د) استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠.
- (هـ) التخصيصات الأميركية: استجابة مكتب الإدارة والموازنة (OMB)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/١٦؛ صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٤. صندوق دعم الاقتصاد (ESF): استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٣ و ٢٠٠٩/٤/٢؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٩/٤/٣؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢ و ٢٠٠٩/٣/٢٩؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٧، ٢٠٠٩/٤/١٣ و ٢٠٠٩/٤/١٦؛ استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٥. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): استجابة

مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠. الأرقام تتضمن أموال التي لم تنته صلاحيتها فقط.

(و) في العام ٢٠٠٥، كان رئيس الوزراء المالكي قائد حزب الدعوة، ولكنه في العام ٢٠٠٩، أصبح قائداً لحزب تحالف دولة القانون. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، "نتائج الانتخابات"، العدد رقم ٣٠، ٢٠٠٩/٢؛ الحكومة العراقية (GOI)، اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٢/٢٢؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.